الفَرْفِي إِنْ الفَارْسِينَ الفَارْسِينِ الفَارْسِينَ الفَارْسِينَ الفَارْسِينَ الفَارْسِينَ الفَارْسِينَ الفَارْسُينَ الفَارْسِينَ الفَارِسِينَ الفَارْسِينَ الفَارْسِينَ الفَارْسِينَ الفَارْسِينَ الفَارِينَ الفَارْسِينَ الفَارْسِينَ الفَارْسِينَ الفَارْسِينَ الفَا

تأكيفے العَارِفُ باللّه تَعْالِمِ ثِنْ سِيْرِي أَبِي العِبَّابِ لِمُ حَكَرَبِّنِ عَجِيْبَةِ الْحَسَنِيُّ التَّوْفِئِ؟!! هِنْ عَجِيْبَةِ الْحَسَنِيُّ التَّوْفِئِ؟!! هِنْ عَجِيْبَةِ الْحَسَنِيُّ

احتىن بمثعه دنى يمث الأستكاذ عَبْرُالسَكِم العَمْرا فِيسُسِ الْحَالِدِيُّ





Title : ALFUTUHAT ALQUEDUSIYYAH F SARH AL-MUQADDIMAH AL-AJURRUMTYYAH

Author: Sidi Ahmad ben Ajiba Al-Hassani (0.1224H.)

Editor : Abdus-Salam Al-Imrani Al-Khalidi Merchant Commence

Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut the second of th

Size 17×24 cm

Year 2015 A.D - 1436 H. المنامة

بلد الطباعة ، لبنسان "Printed in : Lebanon

Edition: 2 الثانية الثانية

Exclusive rights by O Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut-Lebanon No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à O Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bewouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle,par tous procédés, en tous pays,faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illigite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

مهم حقوق الملكية الأدبية والفتية معفوظة لندار الكتب العلمية بهروت-لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تتضيد الكتاب كاملاً أو مجزاً أو شجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجت على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Dar Al-Kotob Al-ilmivah

Est. by Mohamad All Baydoun 1971 Balrut - Labenon

Aramoun, al-Quebbah, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyak Sidg. Tel : +961 5 804 810/11/12 Fax: +961 5 804813 P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebance, Riyad al-Solob Bairut 1107 2290

هرمون ألقوة وميتن بثار الكتب العلبية HATE & A-EAS-/TI/IT YIAL-A IZAL رياض الملح فيريث خامية ١٦٠٧٣٩٠





تعريف وجيز بسيدي أحمد بن عجيبة رضي الله عنه

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المُرسَلين، وعلى آله وصحابته أجمعين.

وبعد، فإن العارف بالله تعالى المحقّق البارز الفُذّ أبا العباس سيدي أحمد بن محمد بن المهدي بن الحسين بن محمد بن عجيبة الحجوجي الحسني - المزداد بقرية خميس أنجرة الواقعة بين طنجة وتطوان، عام 1160 أو 1161 هجرية - هو الإمام العارف بالله تعالى ومن أبرز أقطاب التصوّف المغربي،

الله نحو الأربعين في الشريعة والحقيقة، نذكر من مؤلفاته تفسيرة للقرآن العظيم بالعبارة والإشارة الذي سمّاه: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد؛ ثم شرْحُه للفاتحة الكبير؛ الذي أطلق عليه نفس الاسم، وإيقاظ الهمّم في شرح الجكّم، والفتوحات الإلهية في شرح المباحث الأصلية، وشرحه لخمرية ابن الفارض، ولنونية الإمام الششتري، ولِتَاثِيَّة شيخه سَيِّدي محمد البوزيدي الحسني، وللصلاة المشيشية، ثم هذا الشرح الذي سمّاه «الفتوحات القُدُّوسية في شرح المقدمة الأجرومية» و هو الذي بين يدي القارئ، و قد مبن أن نشرناه بكامله لأول مرة سنة ما نحن نعيد طبعه طبعة مراجعة معتمدين فيها خاصة على مخطوط جيّد يرجع لسنة ما نحن نعيد طبعه طبعة مراجعة معتمدين فيها خاصة على مخطوط جيّد يرجع لسنة مبيضة مؤلفه رضي الله عنه جهد الاستطاعة، فالحمد لله و الشكر لله و لا حول و لا قوة إلا بالله»، و لذلك يبدو لنا أنه مخطوط أحق بالاعتماد عليه. وقد أضفنا إليه تعريف موجز بالأعلام المذكورة في الشرح اعتماداً على: كتاب الأعلام للزَّرِكُلي، وسلوة الأنفاس لمحمد بن جعفر الكتَّاني، وتَشْر المثاني لمحمد بن الطبب القادري، وسلوة الأنفاس لمحمد بن جعفر الكتَّاني، وتَشْر المثاني لمحمد بن الطبب القادري، وموسوعة أعلام المغرب بتنسيق وتحقيق محمد حجّي، وتاريخ النحو العربي في

المشرق والمغرب للدكتور محمد المختار ولد ابّاه.

والذي جعل سيدي أحمد بن عجيبة يؤلّف هذا التأليف النفيس هو الرّبط بين اللسان والجنان، فصلاح اللسان من صلاح الجنان، لأنه مرهون بصلاح القلب لقوله عليه الصلاة والسلام: الا يستقيم المرء حتى يستقيم لسائه، ولا يستقيم لسائه عتى يستقيم قلبه، وبعا أن علم النحو يُصلِح اللسان، وعلم التصوّف يُصلِح القلب والجنان، جعله يجمع بينهما. فأهل الظاهر يُركّزون على النحو لإصلاح اللسان، وأهل الباطن يُركّزون على علم القلوب لإصلاح الجنان، وقد سمّوا علم النحو وأهل الباطن يُركّزون على علم القلوب كل القبائح والعيوب، ولذا قال رضي الإشاري بعلم المحو، لأنه يمحي من القلوب كل القبائح والعيوب، ولذا قال رضي الله عنه: المنه بعد إصلاح لسانه إصلاح عقله وجنانه بتصفيته من الرّذائل، وتحليته بأنواع الغضائل، ليتأهل بذلك قلبه لإشراق أنوار حقيقة التوحيد وأسرار وتحليته بأنواع الغضائل، ليتأهل بذلك قلبه لإشراق أنوار حقيقة التوحيد وأسرار النفريد، فإصلاح اللسان كمال دون كمال لأنه يحتاج إلى إصلاح الجنان».

توفي ــ رضي الله عنه ـ عام 1224 هـ، وضريحه الأنوَر بقرية الزميج الأنجرية، على بُعَد عشرين كيلومترًا من مدينة طنجة.

أما صاحب الأجرومية فهو سيدي محمد بن محمد بن داود الصنهاجي الفاسي المعروف بابن أجُرُوم، النحوي المقرئ، ولد بفاس سنة 672 هـ. ألف مقدمته و هي صغيرة الحجم و لكن كُتب لها أن تعم الخافقين و أن تنال من الشهرة و الذيوع ما نالته خلاصة ابن مالك لأنها شملت ما يعرف من النحو ضرورة لجميع الدارسين، و عدد الذين شرحوها أو نظموها يفوق المائة. له كذلك افرائد المعاني في شرح حرز الأماني، في مجلدين ويعرف بشرح الشاطبية، و له مصنفات أخرى و أراجيز. توفي بفاس سنة 723 هـ.

جامِعه ومقدَّمه عبد السلام العمراني الخالدي

لبنرالد الخران على لا لا مطاللة على يكور الدويم

عوالي المعلولة والمرود الواس الما يؤا المكان الا مؤر... موولات الميرومية و والميرومية الكانية المادع براس جرو ميد الواعيل بيرانور محر يجب السيامة والماسان و والا بيدا

واصلافة

البرللد (لأراكناه دالدخان (الأنساع ملّدانساه أوفط بالعفام العمام على ما والدوائد التاريخ الترابع ما ما والمرابع التاريخ بالبراعة ومصاحة العسادة في العارض و التاريخ التاريخ التاريخ ومصاحة العسادة في الترابع كلافها الغوال الأع ويكأعته وياعتدانا ضوط لجاما واغروع معايضته وساعا لراعتواليكمة والمان في والتعاولينان على الولانام وسوابغ الاحساء وتسوي والمالاله الالالا معن المريد لذ منهاي المرالزويموانعياعه وتعاش ويسبرنا فيراسك وريدوله ملك وارتولامله وإمهم ونظما مانعه والتساي والله وسامليه وعلى واعارة وعي والم وإسراب الإلطم اللامر منازوا فالمعاول شركام إنواران كمدنا ومتموم العجاب ويتعت فابرما بعنت برزونساء بعراطاج وبنه فتعفيه الاماء والاسلامدا صلار اسانه والليعا والكاكا وولد التفلغان العرب والعنة اوتزلان فرعا وركنا والعزز وسنزنيهم على ومطور والعال وازى النسل العزاء نكار بما الدر واستر مفاي على السلم وتوادرا العا المرب الرماء السنة الحدية النغيروالرب وتوقع التلاء مركناب اللدالكر وتعان صف مزاورمار وعداد عادر عام النسب و وي على بعدون لاح الله اصلاح منان تسصيته والموادر كالمقلية مدانواع العفالي فأعلن لأقلبه السراه انواره فأيا العربين والرارات والخاطلة اللسل وواطلة الحناره مسع وطلال واصلة الخنارا ووا-اللساه كالدون كالكالط منامع المال الكراك وكالدة رسيوى ركي الدعنه بغول لم لساء مع - عالمام لمعياديث ما مسرة العراب رسينا وما بنعع (١١٥ إن إن إركانني الوماخ والفوي لساناء وخالايضا كالعفية أكمينوي رخى الدعة واقع بمرانيهما ويتعاجمانسان اومعيلات اللسك والنعلاومعال صلح العلب النرموم الكي ارب ما مند على مسر عولساء (دو وليم العلد قرمة ف فوالفلاء عنوالعضلاء الزوانيع مع منه فواللساء بوليل النوانيع انتلبتا بكلاع ليقر تبيلماءكلاس ومع المنصور ونص المرموع وتكبون بدعا له متعلفا

الكتار

صورة الصفحة الأولى من المخطوط المعتمد

الدخاري والماري والمقروس

الخارجة بالمرادة مالغارض الله عنه وكانو مرعاً لما عاد عالم المونة و تعود الموافئ المن مغلوم الله عنه وكانو مرحاً المالية والمالية والمالية والمالية والمالية والمالية والمالية والمالية والمالية والمالية والمناب معلى وهذا أمويه وتنابط والمنابطة وا

له واخصه اذا المانت وزه ما عالى بياؤي وخارَّ و ف (بالله له ودانك وزائد و وزائم وزائم وزائم وزائم وزائم وزائم الله لله الموسالي وشائع و في المي وخالف الله الموطالك وخالم وفي المركز و ما والنب و للعمَّا و في المله الموطالك و علمهُ الناجل له الموطالك و علمهُ الناجل له الموطالك و علمهُ الناجل له

ويفي عليه مالغة موية بالانولمواني بيم اللهة في من اها برياسة في منا سي احرب ولاح المالارحة الله في اللهة في من اها برياسة في منا سي احرب ولاح المالارحة الله في الله في من الله مع من الله والمالات التيب والما المسلم وحبيب ري العالم منواء الارجة والله على الماليم على الماليم والمنا المنا المنا

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط

متن الآجرومية

بند الموالكن التتبية

الكَلَامُ هُوَ اللَّفَظُ المُرَكَّبُ المُفِيدُ بِالوَضْعِ، وأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ: اسْمٌ، وَفِعْلُ، وَخُرْفٌ جَاءَ لِمَعْنِيْ.

قَالَاسُمُ يُعْرَفُ بِالْخَفْضِ وَالنَّنْوِينِ، وَدُخُولِ الآلِفِ وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ الْخَفْضِ وهِيَ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبُّ، وَالْبَاءُ، وَالكَافُ، وَاللَّامُ، وَالْكَافُ، وَاللَّامُ، القَسَّم وهي: الوَّاوُ، وَالبَّاءُ، وَالتَاءُ.

والفِعْلُ يُعْرَفُ بِقَدْ، والسَّينِ، وسَوْفَ، وتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ. والخَرْفُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الاسْمِ وَلَا دَلِيلُ الفِعْلِ.

باب الإغراب

الإغْرَابُ: هُوَ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الكَلِمِ لاخْتِلَافِ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفُظاً أَوْ تَقْدِيراً.

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةً: رَفِعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ، فَلِلأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالخَفْضُ وَلَا جَزْمَ فِيهَا. ولِلأَفعال من ذلك: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالجَزْمُ وَلَا خَفْضَ فِيهَا.

بَابُ مَعْرِفةِ عَلَامَاتِ الإَعْرَابِ

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلَاماتٍ: الضَّمَّةُ، وَالْوَاوُ، وَالْأَلِفُ، وَالنُّونُ.

فأمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعٌ: فِي الْإِسْمِ المُفْرَدِ؛ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعِ المُؤَنِّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلِ المُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْوَاوُّ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ المُذَّكَّرِ السَّالِمِ، وَفِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ، وَفوكَ، وَذُو مَالٍ،

وأمَّا الألِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الأَسْمَاءِ خَاصَّةً.

وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الفِعْلُ المُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَفْنِيَةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْع، أَوْ ضَمِيرُ المُؤنَّثَةِ المُخَاطَبَةِ.

ولِلنَّضَبِ خَمْسُ عَلَامَاتِ: الفَتْحَةُ، وَالأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ. فَأَمَّا الفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةٍ مَوَاضِعَ: فِي الاسْمِ المُفْرَدِ، وَ جَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَ الفِعْلِ المُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءً.

وَأَمَّا الأَلِفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ نَحْوُ: رَأَيْتُ أَبَاكَ وَ أَخَاكَ وَمَّا أَشْهَ ذَلِكَ.

> وَأَمَّا الْكَشْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ. وَأَمَّا الْبَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ وَ الجَمْعِ.

وَأَمًّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ.

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ: الْكَسْرَةُ، وَ الْبَاءُ، وَ الْفَتْحَةُ، فَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِع: فِي الاسْمِ المُفْرَدِ المُنْصَرِفِ، وَ فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ المُنْصَرِفِ، وَ فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ المُنْصَرِفِ، وَ فِي جَمْعِ المُؤَنِّثِ السَّالِمِ. وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةٍ المُنْصَرِفِ، وَفِي النَّفْنِيَةِ وَ الجَمْعِ. وَأَمَّا الفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً مُواضِعَ: فِي الاَسْمَاءَ الخَمْسَةِ، وَ فِي التَّفْنِيَةِ وَ الجَمْعِ. وَأَمَّا الفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لَحْفُضِ فِي الاَسْمَاءَ الخَمْسَةِ، وَ فِي النَّفْنِيَةِ وَ الجَمْعِ. وَأَمَّا الفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِنَّامِ النَّذِي لَا يَنْصَرِفُ. وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ : السُّكُونُ، وَالحَدْفُ فَيَكُونُ الشَّحُونُ فَيَكُونُ المُضَارِعِ الصَّحِيحِ الآخِرِ، وَأَمَّا الحَدْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ الصَّحِيحِ الآخِرِ، وَأَمَّا الحَدْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ الصَّحِيحِ الآفِعَالِ الْيَعِلِ المُضَارِعِ المُعْتَلُ الآخِرِ وَفِي الأَفْعَالِ الْيِي رَفَعُهَا بِثَبَاتِ النُونِ. عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ المُعْتَلُ الآخِرِ وَفِي الأَفْعَالِ الْيَى رَفَعُهَا بِثَبَاتِ النُونِ.

قصيل

المُغْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُغْرَبُ بِالحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعرَبُ بِالحُرُوفِ.

فَالَّذِي يُغْرَبُ بِالْحَرَّكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الاسْمُ المُفْرُدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ المُفَرِّدُ وَجَمْعُ السَّمُ المُفَرِّدُ وَجَمْعُ الشَّكِسِيرِ، وَجَمْعُ المُولِّفِ السَّالِمِ، وَالفِعْلُ المُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَصِلُ بِآخِرِهِ شَيْءً، وَكُلُهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُحْرَبُ بِالشَّكُونِ، وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْبَاءً: وَتُحْمَعُ المُؤَنِّثِ السَّالِمُ يُنْصَبُ بِالكَسْرِةِ، وَالاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُحْفَضُ بِالْفَتْحَةِ، وَالاَسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُحْفَضُ بِالْفَتْحَةِ، وَالْعِمْلُ المُضَارِعُ المُعْتَلُ الآخِرُ يُحْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ.

وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ أَرْبَعَهُ أَنْوَاعٍ: التَّنْيِنَةُ، وَجَمْعُ المُذَكِّرِ السَّالِمُ، وَالاَسْمَاءُ الخَمْسَةُ، وَالأَفْعَالُ الخَمْسَةُ، وَهِي: يَفْعَلانِ، وَتَفْعَلانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتُفْعَلِينَ، فَأَمَّا التَّفْنِيَةُ فَتُرْفَعُ بِالأَلِفِ وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ، وَأَمَّا الأَفْعَالُ الخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالنَّونِ السَّالِمُ، فَيُرْفَعُ بِالْوَادِ وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِالْيَاءِ، وَأَمَّا الأَفْعَالُ الخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالنَّونِ

وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَلْفِ النُّونِ.

بَابُ الأَفْعَالِ

الأَنْمَالُ ثَلَاثَةٌ: مَاضٍ وَمُضَارِعٌ وَأَمْرٌ. نَحْو: ضَرَبَ، يَضْرِبُ، اضْرِبْ. فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ الآخِرِ آبَدًا، وَالأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا، وَالمُضَارِعُ مَا كَانَتْ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِلِ الأَرْبَعِ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: أَنْبُتُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَاذِمٌ،

فَالنَّوَاصِبُ عَشَرَةً وهي: أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ، وَلَامُ كَيْ، وَلَامُ الجُحُودِ، وَلَامُ الجُحُودِ، وَالجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَادِ وَ أَوْ.

وَالْمَخُوَازِمُ ثَمَّانِيَةً عَشَرَ وَهِيَ؛ لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَالْمَّا، وَلَامُ الأَسْرِ وَالدُّعَاءِ، وَلَا فِي النَّهْيِ وَالدُّعَاءِ، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْ مَا، وَأَيُّ، وَمَثَى، وَ أَيَّانَ، وَ أَيْنَ، وَأَنَّى، وَحَيْثُمَا، وَكَيْفُمَا، وَإِذَا فِي الشَّعْرِ خَاصَّةً.

بَّابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

المَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ وَهِيَ: الفَاعِلُ، وَالمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالمُبْتَدَأُ، وَخَبْرُهُ.

وَاسْمُ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءً: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ.

بَّابُ الْفَاعِلِ

الفَاعِلُ هُوَ الاسْمُ المَرْفُوعُ المَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ، وَهُوَ على قِسْمَيْن: ظَاهِرٍ وْمُضْمَرِ.

قَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَتْ هِنْدٌ، وَقَامَتْ هِنْدٌ، وَقَامَتْ هِنْدٌ، وَقَامَتْ هِنْدٌ، وَقَامَتْ هِنْدٌ، وَقَامَتِ اللهِنْدَانِ، وَقَامَتِ الهِنْدَانِ، وَقَامَتِ الهُنُودُ، وَقَامَتِ الهُنُودُ، وَقَامَتِ الهُنُودُ، وَقَامَ الهُنُودُ، وَقَامَ الهُنُودُ، وَقَامَ الهُنُودُ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ، وقام غلامي، ويقوم غلامي، وما أشبه ذلك.

وَالمُضْمُرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتُ، وَضَرَبْتُ، وضَرَبْتُ، وضَرَبْتُ، وضَرَبْتُ، وضَرَبْتُ، وضَرَبْتُ، وضَرَبْتُ، والمنفصل اثنا عَشَرَ.

بَابُ المَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وهو الاسْمُ المرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذْكُرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ، فإنْ كَانَ الفِعْلِ مَاضِيًا ضُمَّ اوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً ضُمَّ اوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَهُوَ عَلَى وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً ضُمَّ اوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ وَمُضْمَرُ وَالطَّاهِرُ نَخُو قَوْلِكَ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَيُضَرَبُ زَيْدٌ، وَأَكْرِمَ عَمْرُهِ، وَالمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبْتُ، وَضُرِبْنَا، وَصُرِبْتَ، وَصُرِبْنَا، وَصُرِبْنَ، وَصُرْبُنَ، وَصُرِبْنَ، وَصُرِبْنَ، وَصُرِبْنَ، وَصُرْبُنَ، وَصُرْبُنَ، وَلَهُ وَتَعْرِبْنَ، وَصُرْبَنَ، وَصُرْبَنَ، وَصُرْبُنَ، وَصُرْبَنَ، وَصُرْبُنَ، وَصُرْبَنَ، وَصُرْبَنَ، وَصُرْبُنَ، وَصُرْبَنَ، وَصُرِبْنَ، وَصُرْبُنَ، وَصُرْبَنَ، وَصُرْبَا، وَصُرْبُنَ، وَصُرْبُنَ، وَصُرْبُنَ، وَسُوبُنَنَ، وَسُرْبُنَ، وَسُرْبُنَا، وَصُرْبُنَا، وَصُرْبُنَ، وَسُرْبُنَا، وَسُرْبَنَا، وَصُرْبُنَا، وَصُرْبُنَا، وَصُرْبُنَا، وَصُرْبُنَا، وَصُرْبُنَا، وَصُرْبُنَا، وَسُرِبْنَا، وَسُرَبْنَا، وَسُرَبْنَا، وَسُرَانَا عَلَى الْمَالِقَانَ وَسُرِبُنَا، وَسُرِبُنَا، وَسُرِبُنَا، وَسُرَانَا عَلَى الْمَالِقُونَا، وَسُرَانَا عَلَى الْمَالَالْمَالِقَالَ وَالْمَالِمِ وَالْمَالِمُ وَالْمَالِمُ وَالْمَالِمِ وَالْمَالِمِ وَالْمَالِمُ وَالْمَالِمُ وَالْمَالِمِ وَالْمَالِمِ وَالْمَالِمِ وَالْمَالِمِ وَالْمَالِمِ وَالْمِلْمِ وَالْمِلْمَ وَالْمَالِمُ وَالْمَالِمِ وَالْمَالِمُ وَالْمَالِمُ وَالْمَالِمُ وَالْمَالِمِ وَالْمَالِمُ وَالْمَالْمَ وَالْمَالَالِهُ وَالْمِ وَالْمَالِمُ وَالْمَالِمِ وَالْ

بَابُ المُبْتَدا وَالْخَبَرِ

المُبْتَدُأُ هُوَ الاسْمُ المَرْفُوعُ العَادِي عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ.

وَالْخَبَرُ هُوَ الْاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ، نَحُوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالزَّيْدانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ.

وَالمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ، فَالظَّاهِرُ مَا نَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَالمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ: أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمُ، وَأَنْتُنَّ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ، نَحْوُ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ، فَالْمُفْرَدُ نَحُوْ: زَيْدٌ قَايِمٌ، وَغَيْرُ المُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الجَارُ وَالْمَجْرُورُ، وَالظَّرُفُ، وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ، نَحْوُ قَرْلِكَ: زَيْدٌ فِي الدَّادِ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ.

بَّابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى المُبْتَدَا وَالخَبَرِ

وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءً: كَانَ وَأَخْوَاتُهَا، وَإِنَّ وَأَخْوَاتُهَا، وَظَنَنْتُ وَأَخْوَاتُهَا.

فَأَمَّا كَانَ وَأَخُوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَصْبَحَ، وَأَصْبَحَ، وَأَصْبَحَ، وَأَصْبَحَ، وَأَصْبَحَ، وَظُلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَ، وَمَا فَتِيءَ، وَأَصْبَحَ، وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ وَمَا بَرِخَ، وَمَا ذَامَ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا نَحُوْ؛ كَانَ وَيَكُونُ وَكُنْ، وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ وَمُا بَرِخَ، وَمَا ذَامَ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا نَحُوْ؛ كَانَ وَيَكُونُ وَكُنْ، وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ وَأَصْبِحْ. تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَيْسَ عَمْرُو شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَةَ ذَلِكَ.

وَامَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُها فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الاَسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ، وَهِيَ إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَانَّ، وَكَانَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ لِلاَسْتِدُواكِ، وَلَيْتَ لِلشَّمَانِي، وَلَعَلَّ وَمَعْنَى إِنَّ وَأَنَّ لِلشَّمِيهِ، وَلَكِنَّ لِلاَسْتِدُواكِ، وَلَيْتَ لِلشَّمَانِي، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُع.

وَامَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَهَا تَنْصِبُ المُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ عَلَى أَنَّهُمَا مَفَعُولَاذِ لَهَا، وَهِيَ ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَجَدتُ، وَاتَّخَذْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدتُ، وَاتَّخَذْتُ، وَسَبِغْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدتُ، وَاتَّخَذْتُ، وَسَبِغْتُ، وَقَلِمْتُ وَلَا أَشْبَهُ ذَلِكَ.

بَابُ النَّمْتِ

النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ، وَتَغْرِيفِهِ، وَتَغُرِيفِهِ، وَتَغُرِيفِهِ، وَتَغُرِيفِهِ، وَتَغُرِيفِهِ، وَتَغُرِيفِهِ، وَتَغُرِيفِهِ، وَتَغُرِيفِهِ، وَتَغُرِيفِهِ، وَتَغُرِيفِهِ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ، وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ: الاسْمُ المُشْمَرُ، نَحُودُ: زَيْدٍ وَمَكَّةً. وَالاَسْمُ الْمُبْهَمُ، نَحُودُ: زَيْدٍ وَمَكَّةً. وَالاَسْمُ النَّهِي فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ، نَحُودُ: الرَّجُلُ وَالغُلَامُ. وَمَا أَضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الأَرْبَعَةِ. وَالنَّكِرَةُ: كُلُّ اسْم شَائِع فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُلُ بِهِ أَضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الأَرْبَعَةِ. وَالنَّكِرَةُ: كُلُّ اسْم شَائِع فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُلُ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ. وَنَقْرِيبُهُ: كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الأَلِفُ وَاللَّمِ عَلَيْهِ، نَحُودُ الرَّجُلُ وَالْمُرَسُ.

بَابُ الْعَظْفِ

وحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشْرَةٌ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ، وَأَمْ، وَإِمَّا، وَبَلْ، وَلاَ، وَلَامُ وَلَكِنْ، وَخَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعِ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْفُوبِ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَى مَجْزُومِ جَزَمْتُ. تقول: قَامَ زَيْدُ وَعَمْرُو، وَ رَيْدٌ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَقْعُدُ.

بَابُ التَّوْكِيدِ

التَّوْكِيدُ ثَابِعٌ لِلْمُوَكِّدِ فِي رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ، وَيَكُونُ بِأَلْفَاظِ مَعْلُومَةٍ، وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالعَيْنُ، وَكُلَّ، وَأَجْمَعُ، وَتَوَابِعُ أَجْمَعَ، وَهِيَ: أَكْتَعُ وَ أَبْتَعُ وَ أَبْصَعُ، نَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُ القَوْمَ كُلْهُمْ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ،

بَابُ البَدَلِ

إِذَا أَبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِغْرَابِهِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَفْسَامٍ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الكُلِّ، وبَدَلُ الاشْتِمَالِ، وبَلَلُ الغَلْطِ. نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ، وأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ، أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ الْفَرَسَ فَغَلِطْتَ فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ.

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الأَسْمَاءِ

المَنْصُوبَاتُ خَمْسَةً عَشَرَ، وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، والمَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ النَّمْيِوُ، وَالْمُسْتَثْنَى، وَاسْمُ لَا، وَالمُنَادَى، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مَنْ وَأَخْوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا، وَالنَّابِمُ لِلْمَنْصِوبِ، وَهُو أَرْبَعَهُ أَشْيَاءً: النَّمْتُ وَالْعَطْفُ وَالتَّوْكِيدُ وَالبَدَلُ.

بَابُ المَفْعُولِ بِهِ

وَهُوَ الْاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الفِعْلُ، نَحُو: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ. وَهُوَ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ، فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّم ذِكْرُهُ، وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ، فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشْرَ وَ هِيَ: ضَرَبَنِي، وضَرَبَنَا، وَضَرَبَكَ، وَضَرَبَكِ، وَضَرَبَكِ، وَضَرَبَكُ، وَضَرَبَكُ، وَضَرَبَهُمْ، وَ ضَرَبَهُنَ وَضَرَبَهُمْ، وَ ضَرَبَهُنَ وَضَرَبَهُمْ، وَ ضَرَبَهُنَ وَضَرَبَهُمْ، وَ ضَرَبَهُنَ وَاللّهُ فَصِلُ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ: إِيَّايَ، وإيَّانَا، وإيَّاكُ، وَإِيَّاكُمَا، وَإِياكُمْ، وَإِيَّاكُنَ، وَإِيَّاكُمْ، وَالْمُعْمْ، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيّاكُمْ، وَإِيْ الْمُعْمْ، وَالْمُعْمْ، وَالْمُعْمْ وَالْمُعْمْ، وَالْمُعْمْ وَالْمُعْمْ وَالْمُولُونُ وَالْمُعْمْمُ وَالْمُعْمْ وَالْمُعْمْ وَالْمُعْمْ وَالْمُعْمْ وَالْمُعْمْ وَالْمُعْمُ وَالْمُعْمْ وَالْمُولُولُونُ وَالْمُعْمُ وَالْمُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُ وَالْمُولُولُولُولُولُولُولُولُولُول

بّابُ المَصْدَرِ

الْمَصْدَرُ هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِئاً فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ، نَحْوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا، وَهُوْ عُلَى تِشْمَيْنِ: لَفَظِيًّ وَمَعْنَوِيَّ، فَإِنْ وَافَقُ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيًّ نَحْوُ: قَتَلْتُهُ قَتْلاً، وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيُّ نَحْوُ: جَلَسْتُ قُعُودًا، وَقُمْتُ وْقُوفًا، وَمَا أُشْبُهَ ذَلِكَ.

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ المَكَانِ

ظُرُفُ الزَّمَانِ هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ فِي، نَحْوُ: الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدُّرَةً، وَبَخُرَةً، وَسَحَرًا، وَغَذَا، وَعَتَمَةً، وَصَبَاحًا، ومَسَاءً، وَأَبَدًا، وأَمَدًا، وَحِينًا، وَغُدُوةً، وَصَبَاحًا، ومَسَاءً، وَأَبَدًا، وأَمَدًا، وَحِينًا، [وَوَقْتًا،] وَمَا أَشْبَة ذَلِكَ. وَظَرْفُ الْمَكَانِ هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ فِي، نَحُوُ: أَمَامَ، وَحَلْفَ، وقَدَامَ، وَوَرَاءً، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءً، وَحِلْمَاءً وَيَلْمَاءً، وَهُنَا، وَثُمَّ، وْمَا أَشْبَة ذَلِكَ.

بَابُ الحَالِ

الحَالُ هُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الْهَيْنَاتِ نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ

رَاكِبًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا، ولَقِيتُ عَبْدَ اللهِ رَاكِبًا، وَمَا أَشْبَة ذلِكَ. وَلَا يَكُونُ الحَالُ إِلَّا نَكِرَةً وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً.

بَابُ التَّمْييزِ

التَّمْيِيزُ هُوَ الاِسْمُ المَنْصُوبُ المُفَسَّرُ لِمَا انْبَهَمْ مِنَ الذَّوَاتِ، نَحُو قَوْلِكَ: تَصَبَّبَ رَيْلًا عَرَقًا، وَتَفَقًا بَكُرٌ شَحْمًا، وَظَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا، وَاشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا، وَمَلَكْتُ يَسْعِينَ نَعْجَةً، وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا. وَلَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إِلَّا نَكِرَةً،

بَّابُ الأسْتِثْنَاءِ

وَحُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةً، وَّهِيَ: إِلَّا، وَغَيْرً، وَسِوَّى، وَسُوَّى، وَسُوَاءً، وَخَلَا، وَعَذَا، وَخَاشَا. فَالْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مُوجَبًا تَامًّا، نَحُوُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا وَيُدًا وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْروًا، وَإِنْ كَانَ الْكَلامُ مَنْفِيًّا تَامًّا جَازَ فِيهِ الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ على الاستثناء، نَحُوُ: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا وَإِلَّا زَيْدًا. وَإِنْ كَانَ الكَلامُ مَنْفِينًا تَامًا الكَلَامُ نَاقِصًا كَانَ عَلَى الاستثناء، نَحُوُ: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدً، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ.

وَالمُسْتَنْنَى بِغَيْرٍ، وَسِوَى، وَسُوَى، وَسَوَاءِ مَجْرُورٌ لَا غَيْرُ. وَالمُسْتَثْنَى بِخَلَا، وَعَدَا، وَخَاشَا، يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ، نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زِيدًا وزيْدٍ، وَعَذَا عَمْرُوا وَعَمْرِو، وَخَاشًا بَكُراً وبَكْرٍ.

بَابُ لَا

اعْلَمْ أَنَّ لَا تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ بِغَيْرِ تَنْوِينِ إِذَا بَاشُرَتِ النَّكِرَةَ وَلَمْ تَتَكُرَّرُ لَا، نَحْوُ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ، فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا وجَبَ الرَّفْعُ وَوَجَبَ يَكْرَارُ لَا، نَحْوُ: لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةً، فَإِنْ تَكَرَّرَتُ لَا جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاوُهَا، فَإِنْ شِنْتَ قُلْتَ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةً، وَإِنْ شِنْتَ قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فِي الذَّارِ وَلَا امْرَأَةً.

يَاتُ المُنَادَى

المُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعِ: المُفْرَدُ العَلَمُ، وَالنَّكِرةُ المَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ للمُفَرَدُ المُفَرَدُ المُفَرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ فَيُبْنِيَانِ عَلَى: عَلَى:

الضَّمَّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوُ: يَا زَيْدُ وَيَا رَجُلُ. وَالثَّلَاثَةُ البَّاقِيَةُ مَنْصُوبَةً لَا غَيْرُ.

بَابُ المَّفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

رَهُوَ الْاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكُرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وَقُوعِ الفِعْلِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالاً لِعَمْرِو، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَقْرُوفِكَ.

بَابُ المَفْعُولِ مَعَهُ

هُوَ الْاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَ الأَمِيرُ وَالحَيْشَ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ. وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ وَأَخُواتِهَا وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ، وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ فَقَدْ تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ.

بَّابُ مَخْفُوضًاتِ الأَسْمَاءِ

المَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةٌ: مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ. فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِمِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَدُبُ، [وَالْبَاء]، وَالْكَافِ، وَاللَّامِ. وَبِحُرُوفِ الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ. وَبِوَاوِ رُبُ وَبِمُذْ وَمُنْذُ.

وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالإِضَافَةِ، فَنَحْوُ فَوْلِكَ: غُلَامُ زَيْدٍ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ وَمَا يُقَدَّرُ بِمَنْ. فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِمَنْ، نَحْوُ: ثَوْبُ خَوْ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخَاتَمُ حَدِيدٍ.

والله أعلم.

الفُتُوحَاتِ القُدُّوسِيَّةِ في شَرْحِ الفُتُومِيَّةِ الأَجَرُّومِيَّةِ المُقَدَّمَةِ الأَجَرُّومِيَّةِ

مقدمة المؤلف رضي الله عنه

الحُمْدُ للهِ الكريم المَنّان، الّذِي خَلَقُ الإنْسَانَ وَعَلَّمهُ البّيَانُ، وَفَضّلَهُ بالعَمْلِ وَالمَمْوِفَةِ على سَائِرِ الأكْوَانِ، ثُمَّ خَصَّ العُرَبِ العَارِيَةَ بِالبَرَاعَة والبَلاغَةِ وفَصاحَةِ اللّسَانِ، فَأَنْوَلَ على لَسَانِهَا ومحاورة كلامها القراآن، فأعْجَزَ بِبَلاغَتِهِ وبَرَاعَتِهِ الإِنْسَ والجَانَ، وأخْرَسَ عَنْ مُعَارَضَتِهِ فُرسَانَ الْبَرَاعَة والبَلاغَة والبَيّان، نَحْمَده تعالى ونشكُرهُ على مَا أُولَانَا مِنْ سَوَابِع الإِحْسَانِ. ونَشَهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَوِيكَ لَهُ، شَهَادَةً أَمْلِ الذَّوْقِ وَالْعِيّانِ، ونَشُهَدُ أَنْ سَيِّدَنَا ونَبِيّنَا محمدًا عَبْدُه وَرَسُولُهُ، قُطْبُ دائرة الزِّمَان، وأَفْصِح مَن نَطَقَ بالحَقِّ والنَّبِيّانِ، صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وأَصْحَابِهِ، وعِثْرَتِهِ وَأَحْزَابِهِ النِّينَ أَظْهَرَ اللهُ بِهِمْ مَنَارَ الإِسْلَامِ وأَسْرَقَ بِهِمْ أَنْوَازَ الإِيمَانِ وشُمُوسَ العِرْفَانِ.

وبَعْد: فَأَهُمُّ مَا يَعْتَنِي بِهِ الْإِنْسَان بَعْد إِصْلاح دينِو بتحقيق الإِيمَان والإِسْلام الصلاح لسَانِهِ مِن اللَّحْنِ فِي الكَلَامِ، وذَلِكَ بالتغلغل فِي عِلْم العَرَبِيَّة واللَّغة، إذ بذلك يتقوَّى على فَهْم كتابِهِ العَزيز الكريم، وسُنَّة نَبِيَّهِ عَلَيْهِ أَفْضَل الصَّلاة وَأَذِكَى التَّسْلِيم، اللَّذَانِ بهما قَامَ الدِّين، واسْتَقَرَّ بَقَاؤَهُ على المُسْلِمِينَ، فَلَوْلا هَذَا العلم السريف لذَخل في السَّنَة المُحَمَّدِيَّة التَّغْييرُ والتحريف، ولوقع الخَلل في فَهْم كتابِ اللهِ الحكيم، فنعين حِفْظ هَذَا الْعِلم وتحصيله على كل عاقل لبيب. ثم يجبُ عليه بعد إصلاح لسانِه، إصلاح عَقْله وجِنانِه بتَصْفيته من الرَّذَائِلِ، وتحليته بِأَنُواع الفَضَائِل لِيتَأَهِّلَ بِذَلِكَ قَلْهُ لِإِشْرَاقِ أَنُوارِ حقيقة التَّوْحيد وأَسْرار التفريد. فإصلاح اللسّان كمال دُون كَمَالِ، وإصلاحهما معًا تَمْال الكَمَال ولله دَرُّ سِيبَوَيُهِ (1) رضيَ اللهُ عَنْهُ حَبْث يقول:

⁽¹⁾ عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر الملقب سيبويه: إمام النحاة وأول من بسط علم النحو، ولد في إحدى قرى شيراز سنة 148 و قدم البصرة قلزم الخليل بن أحمد و صنف كتابه المسمى كتاب سيبويه في النحو، لم يُصنع قبله و لا بعده مثله، و رحل إلى بغداد فناظر الكائي، و عاد إلى الأحواز و توقي بها شاباً سنة 180.

لِسَانٌ فَصِيحٌ مُعْرِبٌ فِي كُلُامِهِ فَيَا لَئِنَهُ مِنْ حَسْرَةِ العَرْضِ يَسْلَمُ وَمَا يَنْفَعُ الإِعْرَابُ إِنْ لَمْ يَكُنْ تُقَى وَمَا ضَرَّ ذَا تَـقُوى لِسَانٌ مُعْجِمُ

وقال الشيخ الصَّالِحُ الفقيه المَيْمُونِي (١) رضيَ اللهُ عَنْهُ: ﴿ وَأَقْبَحُ مِنَ القَبِيحِ أَنْ يَتَعَلَّمُ الإِنْسَانُ أَوْ يُعلَم إِصْلاحِ اللِّسَانَ وَلَا يَتَعَلَّمُ أَوْ يُعَلَّمَ إِصْلاحِ الْقَلْبِ الَّذِي هُو مُحلَ الرَّبِ».

فالنَّحُو عَلَى قِسْمَيْن، نُحُو لسّانِ الفّم، ونَحُو القلْب، ومَعْرفة نَحُو القَلْبِ عِنْدَ المُقَلامِ آكد وأَنْفَعُ مِنْ مَعْرفة اللّسانِ بِدَليل أَنْنَا نَجِدُ مَنْ لَا يُحْسِن التَلْفُظُ بِكَلَام العَرَبِ فَيَلْحَنَ فِي كَلَامِهِ برفع المنصوب ونصّب المرفوع، ويكون في حاله متخلقا بالكتاب والسّنّة، والتخلّق بالكتاب والسنة هو النّحو القلبي، فهذا مرْضِي عند الله و رسوله، ويوجد نحويُ لسان الفم غير متخلّق بالكتاب والسنة، وهذا هو الغالب في زماننا هذا، وهذا مذموم عِنْدَ اللهِ وَرَسُولِهِ. ولذلِكَ قال (ص): "فُسْاقُ أُمِّتِي قُرَّاؤُهَا». وقال أيضًا: «العلم علمانِ، علم اللّسَانِ فذلك حُجَّة الله على ابن آدم، وعلم القلّبِ فذلك أيضًا الجير، ومعرفة الله بنعْتِ العبَانِ وهُوَ النحو العلم النّافع، وعلم القلّب هو البقين الكبير، ومعرفة الله بنعْتِ العبَانِ وهُوَ النحو القلبي وهو فرض عيْن على كل مُسلم، أغني علاج القلب من الأمراض كحبّ اللّنيا الذي هو رأس الخطايًا، وهُمُ الرّزْق، وخوْفِ الخَلْق، وغير ذلك من الأمراض كحبّ اللّنيا تعوق عن معرفة الحق وشهودِه. وهذا النحو القلبي تسمّيه الصّوفية: المَحْوَ بِالميم لأنه يمحو من القلّبِ كُلَّ ما سوى الله. وهذا العلم هو مَحَطُّ رِحَالِهِم ومجال أفكارهم، قد يمحو من القلّبِ كُلَّ ما سوى الله. وهذا العلم هو مَحَطُّ رِحَالِهِم ومجال أفكارهم، قد استغنوا به عن جميع العلوم.

قيل للوني الكبير سيّدي أحمد بن موسى⁽²⁾ رضي اللهُ عنْهُ: هل قرأت شيئًا من النَّحْوِ؟

فقال: «قرأتُ بَيْنَيْن من الألفيَّة، قوله: فما لنا إلا اتّباع أحمدُ، وقوله: فما أبيح الهلُّ ودَع مَا لَمُ يُبَعُ».

وقال شيخ شَيْخِنَا ومادَّة طريقنا مولَاي العربي (3) رضي اللهُ عَنْهُ: "ما عَرْفْتُ من

⁽¹⁾ إبراهيم بن شمس الدين محمد بن عيسى، أبو إسحاق الميموني المصري الشافعي: الشيخ المعقولي البياني كما وصفه صاحب نشر المثاني. ولد يمصر سنة 991 و توفي بها سنة 1079. تصانيف منها: حاشية على نفسير البيضاوي، والعطايا الرحمانية بحل رموز المواهب اللدنية، وتهنئة الإسلام ببناء بيت الله الحرام، كتبه على إثر سقوط جانب من البيت الحرام سنة 1039.

أحمد بن موسى الجزولي السملالي أبو العباس نزيل تازروالت بالسوس الأقصى، الشيخ الجليل
 الشهير، الولي الكبير، من أصحاب الشيخ عبد العزيز التباع دفين مراكش، توفي سنة 971.

⁽³⁾ مولاي العربي بن أحمد الحسني الإدريسي الزروالي الشهير بالدرقاوي، الولي الشهير، مؤسس =

النَّحُو إِلَّا إعراب قوله تعالى ﴿إِن يَكُونُوا ثُقَرَاةً يُقْنِهِمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ﴾ (1): إنْ شَرْط، ويُغنِهم جواب الشرطِ، والمُرّاد بِالْغِنَى الغنى الأكْبَر، فيكون خطابًا للمتوجُهينَ على طريق أهْل الإشارة.

وأجَلّ ما صُنَف في عِلمِ النَّحْوِ للمبتدي وفُتِحَ بِهِ على المنتهي: المقدمة الآجرومية، المباركة الميمونة. فقد عمَّ نفعها المشارق والمغارب، وتلقَّاها بالقبول كل سالِك وطَالِب، فَدَلَّ ذلكَ على خلوصِ نِيَّة مؤلِّفها وصلاحه. وقد أردت بعونِ اللهِ أَنْ أَضَع عليها شرحًا متوسطًا، متوشِّحًا بِنُكَتِ عجيبة قَلَّ أَن توجد في غيْرِه من المطوَّلاتِ، وإشارات صوفيَّة غريبة، قَلَّ أَن يغوص عليها مَن لهُ شأن فِي علم الأذواق والإشاراتِ.

وسَمَّيْتُهُ الفُتُوحَات القُدُّوسِيَّة في شَرْحِ المُقَدِّمَةِ الأَجرُّومية. وكل علم لا ينبغي الشُّروع فيه، حتى يعلم الخائض فيه حدّهُ ومَوْضوعه وواضعه واستمداده وسائر مبادئه العَشرة التي أشار إليها الفقيه العالِم المُحَرِّر سيدي أحمد بن زَكْرِي التلمساني (2)

الْحَدُّ والمَوْضوع ثم الوَاضِعُ تصوُّرُ المسائل الفضيلة حتَّ على طالب علم أَنْ يُجِيطُ

والاسم الاستمداد حكم الشارغ ونسبة فالسادة جليلة بليلة بفهم ذي العشرة مَيْزُهَا يُنِيطُ

أمًا حدّةً: فهو علم مُستخرَج بالمقاييس المُستَنبَظة من استقراء كلام العربِ، أو علم يُعرّف بِهِ أَحُوالُ أَوَاحر الكَلِم إغرابًا وبناءً.

وموضوعه: الكلمات الثلاث، الاسم والفعل والحرف؛ لأنَّهُ يبحث عنْها من حيث إعرابُهًا وبِنَّاؤها وإفْرًادها وتركيبها،

الطربقة الدرقاوية، ولد بعد 1150 ببني زروال وتوفي بها عام 1239. تفقه وتصوف بفاس. أخذ عن جماعة من الأولياء و عمدته منهم الشيخ مولاي على العمراني الملقب بالجمل. فيل خلف نحو أربعين ألف تلميذ منهم أكابر الشيوخ العارفين مثل محمد البوزيدي ومحمد الحراق وعبد الواحد الدباغ وأحمد البدوي زويتن وأبو يعزى المهاجي و محمد ظافر المدني وغيرهم كثير، له وسائل إلى أصحابه جمعت في حياته.

النُّوز: الآية 32.

⁽²⁾ أبو العباس أحمد بن الشيخ محمد بن زكري المانوي المغراي التلمساني، توفي سنة 899 هـ. فقيه أصولي بياني، نشأ يتيماً و تعلم الحياكة فاستؤجر للعمل بنصف دينار في الشهر، فرآه العلامة ابن زاغو فأعجبه ذكاؤه، فسأله عن ولي أمره فقال أمي، قذهب إليها و تعهد بأن يعطيها في كل شهر نصف دينار و أن يفقه وللها و يؤدّبه، فرضيت، و استمر إلى أن نبخ و اشتهر. من كتبه: مسائل القضاء و الفتيا، و بغبة الطالب في شرح عقيلة ابن الحاجب.

وواضعه: أمير المؤمنين سُيِّدنا عَلَيْ (١) كُرَّمَ اللهُ وجْهَهُ، يِسَبِ شكوى أبي الأسود الدُّولِي (٢) لَحْنَ بِنَاتِهِ فقال له: "يَا أَبًا الأَسْود، اكتب بِسم الله الرحمن الرحيم، الكلمة: اسمٌ وفِعلُ وحرفٌ، فالاسم ما أنْبًا عن المُسَمَّى، والفعل ما أنْبًا عن المُسَمَّى، والفعل ما أنْبًا عن المُسَمَّى، والعوف مُوصِّل بينهما، وانْحُ على هذا النَّعُو، أي انسج على هذا الشَّبْه. ولهذا سُمِّي علم النحو؛ وهو من إطلاق لفظ المَصْدرِ على المفعولِ، فالنحو بمعنى المَنْحُو، كالنَّسِج بِمَعْنَى المَنْسُوج، واعلمُ أنَّ إعراب الْكلام كان للعرب سَجِيَّة لا يقدرون على اللَّمْنِ، فلما ظَهَرَ الإسلامُ ونَكَحَت الصحابة بنات العَجْم اختلطت الألسَّن، فكادت العربية تتلاشى، فوضع عليْ كُرَّمَ الله وَجْهَهُ علم النَّحُو. وقال الفخر الرازي (١٤) في كتابه المحرّد في علم النحو: الرَسَمَ عليّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ لأبي الأَسْودِ باب الإمالة. ثم صنَّف أبو الأسود باب العطف، وباب الرائي، وباب الإصافة، وباب الإمالة. ثم صنَّف أبو الأسود باب العطف، وباب النَّمْت، ثم صنَّف باب التعجب، وباب الاستفهام! وقبل: واضِعُه أبو الأسود من غَيْر والمشهورُ الأول. وتقدَّم وجُهُ تَسْعِيتِه بِالنَّحُو، والمُتَصف به نَحُويّ، ويُجمَع على والمشهورُ الأول. وتقدَّم وجُهُ تَسْعِيته بِالنَّحُو، والمُتَصف به نَحُويّ، ويُجمَع على نحويّين. وأما نُحاة فجمع ناح، كقاضٍ وقَشَاةٍ.

واسْيَمْدَادُه: من كَلَامِ العربِ نَظْمًا ونَثُرًا.

وحُكْمه فَرْض كفاية؛ لأنه وسيلة لِجِفْظِ العلم ومفتاحه، إلَّا مَن تَصَدَّى لتفسير كلام الله تعالى، وكلام رسوله (ص)، فيكون في حقه فَرْض عيْن لقوله عليه السلامُ: «مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتَعَمِّدًا فليَتَبَوَّأ مقعدهُ مِنَ النَّارِ». والجاهل مُلحَق بِالعَامِدِ في كثير من

 ⁽¹⁾ تربى الإمام علي بن أبي طالب في مدرسة القرآن و البلاغة النبوية، واكب نزول القرآن و عرف فيم نزل، وأين نزل، وكيف نزل، واهتم بجمعه فكان له مصحفه و قراءته. و ملازمته للرسول(ص) جعلته يستقي منابع اللغة ممن أوثى جوامع الكلم.

 ⁽²⁾ ظالم بن عمرو بن سقيان بن جندل أبو الأسرد الدؤلي الكناني: واضع علم النحو، كان معدوداً من الفقهاه و الأعيان و الأمراء و الشعراء و الفرسان و الحاضري الجواب، من التابعين. أول من نقط المصحف, توفي سنة 69 هـ.

⁽³⁾ محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين النيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي: الإمام المفسر. أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل. وهو قرشي النسب أصله من طبرستان و مولده في الرَّي سنة 544 هـ. له عدة كتب بالعربية والفارسية و كان واعظاً بارعاً باللغتين. توفي سنة 606. من كتبه: مغاتيع الغيب في التفسير، لموامع البينات في شرح أسماء الله الحسنى و الصفات، معالم أصول الدين، محصل أفكار المتقدمين و المتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، أسرار التنزيل، أنموذج العلوم، السر المكتوم في مخاطبة النجوم، الأربعون في أصول الدين، كتاب الهندسة.

الأحكام. وقال الإمام الرازي في المحصول (1): «اعلم أنَّ معرفة اللّغة والنحو و التصريف فرض عين لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام دون معرفة أدلّتها مستحيل، فلا بدّ من معرفة أدلّتها، والأدِلّة واجعة للكتاب والسُّنة، وهما واردان بلغة العرب، فقد توقف علم الأحكام على الأدِلّة، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو، وما يتوقف عليه الواجب المُطلَق فهو واجبٌ، وقال عِز الدين بن عبد السلام (2): «من أنواع الواجبات، الاشتغال بعلم النَّحْوِ الذي يُفهم كَلام الله وكَلام وسوله (ص). وذَلِكَ لأنَّ حفظ الشريعة واجب، وَلاَ يَتَأتَّى حِفظها إلّا بذلك وما لا يتم الواجب المطلق إلّا بِدلك .

وَتُصُوّر مسائله: هي معرفة كُوْنِ الفاعِل مرفوعًا، والمفعول منصوبًا، والمضارع مُعرّبًا، والماضي والأمر مَبْنِيًانِ، والضمير لا يعود على ما بعده إلّا في مَسَائل، وقِس على هذا من قواعدِهِ.

وفضيلته: معرفة كَلَام الله وكَلام رسوله (ص)، وصَوْنهما من اللَّحْن والتحريف. وَنَاهيكَ به شرفًا، فقد قال عليه السلام: النَضَّرَ اللهُ امْرةًا سَمِع مَقَالتي فَوَعاهَا وأَدَّاها كما سَمِعَهَا، فَرُبَّ مُبَلِّغ أَوْعى من سامع؛ ومعنى نَضَّرَ: حسَّن وبهّج.

وعن أبي بَكْر وعمر رضي اللهُ عَنَّهُمَا: "إعراب القرآن أَحَبَ إليَّ من حِفظ بعضِ خُرُوفِهِ". وعن عمر رضي الله عنه: "تعلَّموا العربية، فإنها تزيد في العقل والمُرُوءَ"، وعن عليٌ رضي الله عنهُ:

النَّحُو يُصلِع من لسانِ الأَلْكَنِ والمَرْء تُعَظَّمُهُ إذا لَم يَلْحَنِ وإذَا طلبْتَ مِنَ العلوم أَجَلَها فَأَجَلها منها منها منهيامُ الألسنِ

وكَانَ عُمَر رضي اللهُ عَنْهُ يَضْرِبُ ولَذَه على اللَّحْنِ، وعن الحَسَن البَصْري (3) رضي اللهُ عَنْهُ: «مَن لَحَنّ في القرْآن فقد كَذَب على الله»، وقال أَبُو حيَّان (4) في

^{(1).} كتاب المحصول لي علم الأصول.

⁽²⁾ عز الدين أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام، شبخ القرافي و ابن دقيق العيد و غيرهما. توفي سنة 660،

⁽³⁾ الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، من التابعين، كان إمام أهل البصرة وحبر الأمة في زمنه. وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك. ولد بالمدينة سنة 21 هـ و شب في كنف علي بن أبي طالب. سكن البصرة وعظمت هيبته في القلوب، فكان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم. قال الغزالي: كان الحسن البصري أشبه الناس كلاماً بكلام الأنبياء وأقربهم هدياً من الصحابة. توفي بالبصرة سنة 110.

 ⁽⁴⁾ محمد بن يوسف بن على الغرناطي الأندلسي، أثير الدين، أبو حيان: من كبار العلماء بالعربية =

يطول علينا حصرها ونكابذه

هُو النحوُ فاحلَرْ فِن جَهُولِ يُعَانِدُه

هما أصْلُ دِينِ اللَّهِ ذُو أَنْتَ عَـابِدُهُ

إذْ كُلُّ عِلْمٍ فَإِلَيْهِ يَنْفُنَقِر

إِذْ لَيْس علم عنه حقًا يغتَنِي

لغَنَّتْ وَرُنَّتْ عليه بالمنَّاقير

قصيدة له بعد كلام:

وَقَدْ قَصْرَتْ أَعْمَارُنَا وعلومنا وَقِي كُلُهَا خَيْرٌ ولكنَّ أَصَلُها بِهِ يُعْرَف القرْآن والشَّنَّة التي وقال إبن الوردِي⁽¹⁾ في أول تحفته: وبعد فالجاهل بالنحو احْتُقر وقال السيوطي⁽²⁾ في ألفيَّته:

النَّحُو خَيْرُ مَا بِهِ المَرَّةُ عُنِي وقال آخر:

لو تعلَّم الطيرُ ما في النَّحو من أَدَبٍ وقال آخر:

ارْكَبْ جَوَاد النَّحو ثم ليكن تفلسف ثمَّ تَضوَّف فَلَيْسَ

لَكَ على المنطق إِحْبَابُ إِلَّا ليلمِلم منهما بَابُ

ونشبته من العلوم الجزئية لأنه جزئي لَهَا وَآلَة توصل إليها، وَلَا علم إلَّا وهو مُحتاجٌ إليه كُمَالاً أو شَرَّطًا كما تقدَّمُ.

وفائدته: أي غايتهُ، مَلَكَة يُحترز بها من الخطأ في النطق: حتى لا يَفْتَأُ يخرج عن القواعد العربية في الغالِب .

واغْلُم أَنَّ النَّحُو مُرَكِّب من علم الإعراب وعلم التَّصْريف، فهما كَالفَنَّ الواجِدِ

والتفسير والحديث والتراجم واللغات. ولد سنة 654 هـ يغرناطة. تنقل إلى أن أقام بالقاهرة و توقي فيها سنة 745 بعد أن كف بصره. اشتهرت تصانيفه في حياته وقرئت عليه، من بينها: البحر المحيط في التفسير. وكان باحثاً في اللغات خاصة لغات الترك و الفرس و الحبشة.

 ⁽¹⁾ حمر بن مُظفر بن عمر، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي المعرّي الكندي: شاعر، أديب، مؤرخ. ولد في معرّة النعمان بسورية سنة 691 وتوفي بحلب سنة 749. من بين مؤلفاته شرح الألفية در مالك.

⁽²⁾ عبد الرحمان بن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي، جلال الدين: إمام حافظ مؤرخ أديب. له نحو 600 مصنف، منها الكتاب الكبير و الرسالة الصغيرة. ومن بينهم: الألفية في النحو واسمها الفريدة وله عليها شرح، ولد بالقاهرة سنة 849 و نشأ يتيماً، و لما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس فألف أكثر كتبه، و كان الأغنياء و الأمراء يزورونه و يعرضون عليه الأموال و الهدايا فيردها. وطلبه السلطان مراراً فلم يحضر إليه، وأرسل إليه هدايا فردها. وبقي على ذلك إلى أن تولي سنة 911.

لا يَبْمُ إلّا بهما، ولِذَا يجمعانِ غالبًا في الموضوعات، غير أن الكثير يصدّرون بالإعراب لأنه هو الأول وَضْعًا كما تَقَدَّم عن عليّ كَرَّمَ اللهُ وجهه، ثم وُضِعَ عِلْمُ التصريف، ومنهم مَن يَبْدأ بالتَّصريف، لأنَّ مبحثه المُفْرَدُ، وهو قبل المركب، وقد تُذكر جملةٌ من التَّصريف في علم الإعراب، كبناء صيغة المضارع، والأمر، وأبنية المَصَادِر، و أسما، الفاعلين والمفعولين، والصفة المشبّهة بها، واسم التفضيل، والزَّمان، والمكان، والآلة، والتكسير، والتصغير ونحو ذلِكَ. فإن هذا شعبة من علم التصريف أدرج في علم الإعراب، وذلك لأنَّ علم التصريف على قسمين: قسم يرجع لتغيير الكلمة لمعنى، كبناء الفاعل والمَفْعُول، وهو المذكور غالبًا في باب الإعراب، وقسم يرجع وقسم يرجع إلى تغييرها لغير مَعْنَى، وهو المذكور في باب التصريف.

والكتب الموضوعة لهذا العلم ثلاثة أقسام: مختصرة، ومتوسطة، ومُطّوَّلة، فالأولى: كهذه المقدمة، وجُمل الزجاجي⁽¹⁾، وقواعد ابن هشام⁽²⁾ والثانية: كألفية ابن مالك⁽³⁾ والسيوطي، ومُغني ابن هشام وأضرابها، والثالثة: ككتاب سِيبَوَيْه، وتَسْهيل ابن مالك وأضرابهما، فقد قال أبو حيّان: مَن قرأ التسهيل لم يكن تحت أديم السَّمَاءِ أَنْحَى منه، وقد حَلَفَ ألَّا يقرأ من كُتُب النَّحْو إلا هُوَ.

وهـهنا اصطلاحاتٌ قد يُتوقف عليها في علم النَّخو، منها تفسير الشاذُّ والضعيف والضرورة. فالشاذَّ، مَا خالف القياس من غير نُظَر إلى قلَّة وجودِهِ وكثرته. والضعيف: ما

 ⁽¹⁾ عبد الرحمان بن إسحاق النهاوندي الزَّجَاجي، أبو القاسم: شيخ العربية في عصره. ولد في نهاوند
 ونشأ في بغداد وسكن دمشق وتوفي في طبرية سنة 337، نسبته إلى أبي إسحاق الزَّجَاج، له كتاب
 الجُمل الكبرى، و الإيضاح في علل النحو، والزاهر في اللغة.

⁽²⁾ عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام: من أثمة العربية. ولد يمصر صنة 708 و توفي بها سنة 761. قال بن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر يمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه. من تصانيفه: مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الإعراب عن قواعد الإعراب، عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، شلور الذهب، قطر الندى، التحصيل و التفصيل لكتاب التلييل، أوضع المسالك إلى ألفية ابن مالك.

⁽³⁾ محمد بن عبد الله بن مالك، الطاني الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين: أحد الأئمة في علوم العربية. ولد في جيان بالأندلس سنة 600 ثم غادرها بعد ما ناهز الثلاثين من عمره و تردد بين مصر ودهشق حيث استقر إلى أن توفي سنة 672. كان المنتهى في علوم اللغة ورواية الأشعار، إماماً في القراءات و ملماً إلماماً كبيراً بالحديث، قضى حياته في التعليم والتدريس والتأليف، من أكثر مؤلفاته شهرة أرجوزة نظمها في 2757 بيئاً المسماة الكافية الشافية، ومنها انتقى الخلاصة الألفية المشهورة بالألفية، ولامية الأمعال، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، الذي يمثل الآراء الأخيرة والنهائية لابن مالك وإليه وإلى الألفية يرجع كثيراً سيدي أحمد بن عجية في شرحه،

قلَّ وجودهُ في كلام العرب، والضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وقد يستعملون غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلاً ومُطَّرِدًا، فالمطَّرِدُ: ما لا يتخلف، والغالبُ: ما كثر لكنه يتخلف، والكثير: دونَهُ، والقليل: دونَهُ، والنَّادِر: أقلَ من القليل ولا يُقاس إلا على الكثير أو المُطَّرد على المشهور، والشاهد: ما يُذكر لتقرير قاعدة من كلام الله أو كلام وسوله أو كلام العرب، والمثال: ما يُذكر لإيضاح تلك القاعدة، والبصريون: هم النحويُونَ كلام العرب، والمثال: ما يُذكر لإيضاح تلك القاعدة، والبصريون: هم النحويُونَ النَّاشِيْون بالبصرة كبيبويُهِ، ومَن أَخَذَ هو عَنهُمْ كالخليل⁽¹⁾، ويونس⁽²⁾، وأبي عمرو بن العلاء⁽³⁾ ومَن تبعَ هَوُلاهِ في المذهب، وإن لم ينشأ بالبصرة، لكن أَخَذَ بِمَذْهبهم.

والكوفيون: هم النَّحُويُّون النَّاشِيُون بالكوفة، وأشهرهم الكسائي المقري (٤) ومَن أخذ عنه كيحيى بن زياد (٤)، وخلف الأحمر (٥) وهشام الضرير (٢)، وأبي إسحق

⁽¹⁾ التخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمان: من أثمة اللغة و الأدب وواضع علم العروض، أخذه من الموسيقي وكان عارفاً بها. وهو أستاذ سيبويه. ولد سنة 100 في البصرة و مات فيها سنة 170. عاش فقيراً صابراً. وقيل في سبب وفاته انه صدمته سارية حيثما كان يفكر في طريقة في الحساب تسقله على العامة. له كتاب العين، و معاني الحروف، وتفسير حروف اللغة، وكتاب العروض.

⁽²⁾ يونس بن حبيب الضبي، أبو عبد الرحمان، ويعرف بالنحوي: علّامة بالأدب، كان إمام نحاة البصرة في عصره، أعجمي الأصل. أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراه وغيرهم من الأتمة. من كتبه: معاني القرآن، واللغات، والنوادر، والأمثال. ولد سنة 94 وتوفى سنة 182.

 ⁽³⁾ زبّان بن عمار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، ويلقّب أبوه بالعلّاء: من أثمة اللغة و الأدب وأحد القراء السبعة. ولد بمكة سنة 70، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة سنة 154.

⁽⁴⁾ علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي أبو الحسن الكسائي: إمام في اللغة والنحو والقراءة من أهل الكوفة. ولمد في إحدى قراها وتعلم بها، وقرأ النحو بعد الكبر وتنقل في البادية، وسكن بغداد وتوقي بالرَّيِّ سنة 179 هن سبعين عاماً. له تصانيف منها: معاني القرآن، والقراآت، والنوادر.

⁽⁵⁾ يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي، أبو زكرياه، المعروف بالفرّاه: إمام الكوفيين و أعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. كان يقال: الفراه أمير المؤمنين في النحو. ولذ بالكوفة سنة 144 وانتقل إلى بغداد. توفي في طربق مكة سنة 207. كان فقيها متكلماً، عالماً بأيام العرب و أخبارها، عارفاً بالنجوم والطبه يميل إلى الاعتزال. من كتبه: المقصور والممدود، وكتاب اللغات، والفاخر في الأمثال. كان يتفلسف في تصانيقه.

⁽⁶⁾ خلف بن حيان، أبو محرز، المعروف بالأحمر: راوية، عالم يالأدب، شاعر، من أهل البصرة. كان يضع الشعر و ينسبه إلى العرب. له ديوان شعر، وكتاب جبال العرب، و مقدمة في النحو. توفى منة 180.

 ⁽⁷⁾ هشآم بن معاوية، أبو عبد الله، الكوفي: من أهل الكوفة، نحوى، ضوير. من كتبه: الحدود،
والمختصر، والقياس، كلها في النحو. توفى سنة 209.

البَّغُوي وأُضْرَابِهِمْ، ومَن تَبع مذهبهم وإنْ لم ينشأ بالكوفة.

واغلَمْ أن العلم إن كَان عقليًا أو ذوقيًا لم يَحْتَج إلى يُسْبة قَائله، إذ بُرْهانه في نفسه و شاهده معه فلا يحتاج إلى معرفة قائله، إذ برهانه في نفسه و شاهده معه فلا يحتاج إلى معرفة قائله، إذ برهانه في نفسه و شاهده معه فلا يحتاج إلى معرفة قائله إلّا من حيث الكَمَال. وأما إن كَان نقليًا، فلا بُدَّ من معرفة قائِلِهِ لأنه موكول إلى أمّانته، فَمَن اعتمد في نقله على مَن لا يُعرَف حَالهُ، كان كالبائي على غير أساس. ثم ما تركّب منهما كالفقهِ والنَّحُو، فإنَّ كُلاً منهما منقول معقول، لكن يغلب فيه جانب النقلِ، فينبغي معرفة القائل، لتطمئنٌ به النَّفس.

فالمولّف رحمه الله هو محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، هُرِف بابن آجُرُّوم، بفتح الهمزة الممدودة وضمّ الجيم والراء المشدودة، ومعناه بلغة البربر، الفقير الصوفي. ولعلّه في لغتهم بالقاف المعقودة، ووصَفه بعض الشُّرَاح بالفقيه الإمام الصالح البركة. وبعضهم بالأستاذيّة، والأستاذ بالذّالِ المعجمة وهمزة مضمومة، لفظة فارسية عَرَّبتها العرب، ومعناه عند الفرس العالِم بالشيء، المَاهِر فيه، والجمع أساتيذ. وكان رحمه الله عالمًا بالقراءات، ماهرًا فيها. شرح جرز الأماني (۱) شرحًا عجيبًا، وتمهّر في العربية، فكان مجتهدًا فيها لا يتقيد بمذهب البَصْرِيين ولا مذهب الكوفيين، بل يميل مع المحق أينما ظَهَرَ له. آخَذَ عن أبي حيّان وغيره، وُلِد رحمه الله عام اثنين وسبعين وستمائة، وفي هذه المائة توفي جمال الدين ابن مالك، صاحب الألفيّة، فكان يُقال: توفي نحويّ، ووُلِد نحويّ، مات رحمه الله سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، فعمره إحدى وخمسون سنة، رُويّ أنه رضي الله عنه حجَّ وألَف هذه المقدمة تجاه الكثبة، ولذلك عمّت بَرّكتها،

ولم يفتَتِح كتابه بالحمدلة، بل اكتفى بالتسمية أولاً فقال:

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ.

قَالبًاء متعلقة بمحدون، يقدّر كل واحد ما جعلت التسمية مبدأً لهُ فيقدَّر هنا، أَوْلفُ، ويُقدَّر مؤخرًا للإيذان بِالحَصْرِ والاختصاصِ، والباء للاستعانة أو المصاحبة والملابسة، وطوّلت خطًا، عوضًا من الألف المحدوف.

والاسم مشتق من السُّمُوِّ عند البصريينَ وهو العلو والارتفاع؛ لأنه يذُلُّ على مُسَمَّاهُ ويظهره. وأَصْلُهُ سِمُوِّ حَلَّفت لامُه وعُوِّض عنها همزة وَصْل.

 ⁽¹⁾ قصيدة في القراءات تُعرف بالشاطبية لصاحبها القاسم بن فبُره، أبو محمد الشاطبي وهو إمام القرّاء، ولد بشاطبة بالأندلس عام 538. كان ضربراً، وكان حالماً بالحديث والتفسير والملغة، توفي بمصر عام 590.

وعند الكوفيين من الوَسْم وهو العلامة لأنه علامة على مُسَمَّاةً خُذفت فاؤه، وغُوَّض عنها همزة وصل، فَوَزْنه عند البصريينَ إفْعٌ، وعند الكوفيين اعْلُ.

واللهُ عَلَمٌ على الذَّات الواجبة الوجودِ، المستحقة للكمالَات؛ وهو أَعْرَف المعارفِ عند الجمهور، وبعده الضمير، وهل هو مرتجل أو منقول خلاف.

والرَّحمن الرَّحيم صفتانِ بُنِيَّتا للمبالغة من رَحُمّ بعد نقله إلى فَعُل بالضم؛ لأنَّ الصفة المشبَّهة لا تكون إلَّا من القاصِو، والجمهور على أنَّ الرَّحمن أبْلُغ من الرحيم؛ لأنَّ كثرة المبنَى تدلَّ على كثرة المَعْنَى. واختلف في تعبين معناهما، فقيل الرَّحمن في الذنيا، والرَّحيم في الآخرة. ولا شك أن الرحمة في الدنيا أعمَّ؛ لانها تشمل المؤمن والكافر، وفي الآخرة خاصة بالمؤمن. وقيل: الرَّحْمَن بجلائل النَّعم، والرحيم بدقائقها. وقيل: الرَّحمَن بنعمة الإيجاد، والرَّحيم بنعمة الإمداد، وهذا أحسنها، ويجوز فيهما سبع إعرابات جَرَّهما ورفعهما ونصبهما، ورفع الثاني ونصبه مع جرّ الأول ورفع الأول، ونصب الثاني، وعكسه، ولا يحوز جرّ الثاني مع رفع مع جرّ الأول ورفع الأول، ونصب الثاني، وعكسه، ولا يحوز جرّ الثاني مع رفع الأول أو نضبه، إذ لا يجوز الاتباع بعد القطّع على المشهُور.

ولمّا كَانَ المقصود من عِلْم النَّحْوِ إصلاَحِ الكَلام من اللَّحْن، بدأ به فقال رحمه الله: الكَلَامُ هُوَ اللَّفظُ المُرَكَّبُ المُفِيدُ بِالوَضْع.

قلتُ: الكَلامُ عند اللُّغويينَ كل ما يفهم المقصود، كَان قولاً أو غيرهُ، وعند النحويينَ ما أشَار إليه المصنّف بقولِهِ: هو اللفظ، أي الصَّوْت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، فاحترزَ بِهِ، مما يفهم المعنى وليس بلفظ كالخطُّ. تقول العربُ: الخط أُخد اللسانيِّن، والإشارة كقول الشاعر:

حَوَاجِبُنَا تَقْضِي الحوائِجَ بَيْنَنا وَنَحْن صُمُوت والْهَوَى يتكلَّمُ ولسان الحال كقول الشاعر:

استملاً المحوض وَقَمَال قبط نبي مَهَمَالاً رُوَيْمَدًا قَمَّ مَالاَتْ بَطْنِي وحديث النَّفس، قال الشاعر:

إنّ الحَلَام لَفِي الفؤادِ وإنما جُعل اللّمانُ على الفؤاد دليلاً وَالتَّكُلِم وهُو مصدر كلّم، كقول الشاعر:

قَالُوا كلامك هندًا وهي مُصغِية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

فَأَطلَقَ الْكَلَامِ على التكليمِ الذي هو معنني وهو إيصال الكَلَام إلى الغَيْر؛ فهذه الأمور كُلّها تُسَمَّى كَلَامًا في اللَّغَة لَا في اصطلاح النحويينَ. فَأَلُ في الْكَلامِ عِوَضًا

عن المضاف إليه، أي كلام النحويين، وقيل: للاستغراق، قال المبرد (1): الكلام كله عربية وعَجَمِيتُهُ لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة: اللفظ والتركيب والإفادة، وبقوله بالوضع، يخرج غير كلام العرب، والمركّب؛ ما تركّب مِن كلمتين فأكْثَر، سواء كَان ملفوظًا به أو مقدّرًا كاستقم وسواء تركّب من اسمين أو فعل واسم، أو من فعل واسمين، أو من فعل واسم، أو من جملتين، واحترز به من الكلمة الواحدة، إمّا حقيقة، ككم وَهَلْ وَبَلْ، أو حكمًا كَبَعْلَبكُ وامْرى، القيسَ وتأبيط شرًا عَلمًا، وأسقط هذا الشرط أي التركيب، كثير من النحويين استغناء عنه بالمفيد.

■ تنبيه:

لَا يشترط في المركّبِ أن يكون من متكلم واحدٍ، فلو اتفق رجُلانِ أن يقول أحدهما كلمة، والآخر كلمة وحصلت الفائدة للسامع، لَكان كَلَامًا. كما أن الكاتب لا يشترط اتحاده، في كؤنِ الخَطّ خطه، قاله ابن مالك وغيره.

والمفيد: ما أفاد فائدة يَحسن سكوت المتكلم عليها، بحيث لا يصير السَّامع منتظرًا لشيءٍ آخَرَ واحترز به، مما لا فائدة فيه، لنوقفه على غَيْرِه لجملة الشرط دون الجزاءِ أو ما هو معلوم عند المخاطب كالسماء فوقنا، والأرض تحتّنا، والنّار حارّة، واللهُ ربّنا، إذا خاطب به المؤمن، هكذا قال الجمهور. وقال أبو حيان: لا وجه لاشتراط كَوْنِ الفائدة جديدة، وإلّا لَزِمَ في كل مّا عُلِمَ مَدْلُولُه أن لا يكون كَلامًا واللّازم باطِل.

قلت: أمَّا الإخبار بمعلوم فلا وَجْه للنطق بِهِ إلَّا على وجه التبرُّك والتَّلُذُذ أو التَّرَقِّي في اليقين، أو التحذير والتبشير في الوعظِ، فهذا لَا بَأْس بِلِكرِهِ. ويُسمَّى كَلَامًا باعتبار قَائِلِه، والله تعالى أعْلَمُ.

وقوله بالوضع: المراد به الوضع العربي؛ وهو جعل اللفظ دليلاً على المعنى، احترز به من كَلَام العجّم وهو كل ما خالف العربية، كالعبرانية، والسُّريانية، والشُلحية، وغير ذلك. فلا يُسَمَّى شيء من ذلك كَلَامًا عند النحويين، إذ لا بَحْثَ لهم فيه بإعرابٍ وَلَا بناءٍ، وقيل: المراد بِالوَضع: القَصْدُ، وهو أَنْ يقصد المتكلم إفادة

⁽¹⁾ محمد بن يزيد الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمُبرَّد: إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب و الأخبار. مولده في البصرة سنة 210 ووفاته ببغداد سنة 286. كان من العلماء الذين لم يجعلوا من النحو صيغاً جافة وهذا واضح في كتابه: الكامل الذي يُعد من أمهات الأدب الأصيلة. وله كذلك المقتضب، بمثابة تلخيص وتبسيط كتاب سيبويه، وإعراب القرآن، وطبقات النحاة البصريين.

السامع، فاحْتُرزُ به من كُلَام النَّائِم والسكران ومُحاكَاة الطيور، فلا يُسمَّى شيء من ذلك كَلَامًا. وهَذَا القيد اعتبرهُ الجَّزُولي (1)، وابن مالك، وابن عصفور (2) وغيرهم، ورد بأن المفيد يُغني عنه، فإن حصلت الفائدة للسامع من هؤلاءِ وأَيْقن بصحة كَلامهم سُمِّي كَلامًا في حَقَّه. قال الأزهري⁽³⁾: وهذا الخلاف له التفات إلى الخلافِ في دلالةُ الكَلام، هي مَلُ وضعية أو عقْلية، والأصحّ الثاني. فإن مَن عَرَفَ مُسَمَّى زيْدٍ، وعَرَف مُسَمَّى قائم وسمع زيد قائم بإعرابه المخصوص فَهِمَ بِالضَّرُورة مَعْنَى هَذَا الكَلَام.اهـ. يَعْنِي أَنْ الْخِلَافِ فِي تَفْسِيرِ الوَضْعِ بِالوَضْعِ الْعَرْبِي أَو بِالقَصْدِ مَبْنِي على الخلاف فِي دلالة الكِّلام عَلَى المعنِّي، هلُّ هي وضَّعية أو عقلية. فإن قلنا دُلَّالة الكَلَام على المَعْنَى وضعية، فسَّرْنَا الوضْعَ بالوضع العري وإن قلنا دلالته عقلية فسرنا الوضع بِالقُصْدِ. وقوله: والأصح الثاني فيه نظر بل الأصح أنَّ دِلَالة الكَلَام وضعية لأنَّ العرب، كما وضَعت المفردَات تدلُّ على الأشخاص، وضعت الجمل ندُلُّ على النَّسَب، لكن وضع المفرداتِ بالشخص، بِأَنْ وضَعْت كل مفرد يَدلُ على مُسَمَّاهُ. ووضع الجُمَلِ بالنوع بأن وضعت بعض الجُمَل تدلُّ على النسب، بأن تكلمتُ ببعض الجمل، وسكتت عن الباقي. قَقِسُ ما لم تتكلم به على ما تكلمت بِهِ، انظر الشُّنَوَاني (4) هذا ما يتعلق بالكلام. وأما الكُلِم فهو اسم جنس جمعي، أقله ثلاثة، أفاد أُم لَا. فَقُولُكَ: قَامَ زِيْدٌ، كَلام لا كلم. وقولك: إن قامَ زيد، كلم لا كلامٌ. وقولك:

⁽¹⁾ عيسى بن عبد العزيز الجزولي المراكشي، نشأ في السوس بالمغرب حيث ولد عام 540. أدى فريضة الحج ومكث برهة من الزمان بمصر حتى أحكم دراسة النحو وأصول اللغة. بعد رحلته في طلب العلم استأنف رحلة العطاء فدرس في بجاية والمرية وأخيرا مراكش حيث ولي الخطابة وحيث توفي سنة 607. له مقدمة مشهورة المعروفة بالقانون، وشرح أصول بن السراج، وشرح قصيئة بانث سعادة مختصر شرح ابن جني لئيوان المتنبى.

⁽²⁾ علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور: حامل لواء العربية بالأندلس في عصره من أشهر مصنفاته: المقرّب في النحو، والممتع في التصريف، وشرَحُ جمل الزجاجي وإيضاح الفارسي والمتنبي، وله ثلاثة شروح لكتاب سببويه. ولد بإشبيلية سنة 597 وتوفى بتونس سنة 669.

⁽³⁾ خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري، زين اللين وكان يعرف بالوقاد: نحوي من أهل مصر.ولد بجرجا من الصعيد صنة 838 ونشأ وعاش في القاهرة. له المقدمة الأزهرية في علم العربية، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، وشرح الأجرومية، والتصريح بمضمون التوضيح في شرح أوضح المسالك إلى ألفية أبن مالك، وشرح البردة.

 ⁽⁴⁾ أبو بكر بن إسماعيل الشنواتي: نحوي، تونسي الأصل، ولد بشنوان بمصر سنة 959 وتعلم في
القاهرة، ويها توفي سنة 1019. له كتب كلها شروح وحواش على الآجرومية، والشذور،
والتطر، في النحو.

قد قام زيْدٌ، كَلَام وكلم. والكلمة: اسم مُفْرَد كَزَيْدٍ. والقول عامٌ. فيصدق بالكلام والكلم والكلمة. وينفرد بِقولك: غلام زَيْد، فَبَيْنَ الكّلام والكّلِم عموم وخصوص مِنْ وجهٍ، وبحث فيه الأزهري بعد اتحادِ المادَّةِ، فانظره، والله تعالى أَعْلَمُ.

الإشارة:

الْكُلّامُ عِنْدَ الْأَكِياسِ هو اللفظ المركّبُ من المقال والْحَالِ بأن يكون المتكلّمُ ممّن ينهض حَالُهُ ويدلّ على الله مقالُه، المفيد في قلوب المستمعينَ إمّا علومًا أو أنوارًا أو أشرارًا. وفي الحِكُم (أ) فتشبق أنوارُ الحكماءِ أقوالَهم، فحيث ما صار التنوير وصل التعبير، فيفيد بمجرّد وضعه في القلوب نهوضًا واشتياقاً إلى الحضرة المقدسة، أو خوفًا زاجرًا عن المعصية. والحاصل أنّ الكلام إذا خرج من القلب وقع في القلب. فيفيد إمّا خوفًا مُزْعجًا أو شوقًا مقلقًا. وإذا خرج من اللسانِ كَان حدّه الآذان. أو تقول: الكلام عند الحكماء هو اللفظ المُركّب من القول والعمل. فإذا كَان الكلام خاليًا عن العمل كَان غير مفيد في القلوب شيئاً لكون الحال يُكذّب المقال؛ لأن خاليًا عن العمل كان غير مفيد في القلوب شيئاً لكون الحال يُكذّب المقال؛ لأن خوبًا في حديد بارد، وفي ذلك يقول الشاعر:

يا أَيُها الرَّجُلُ المُعَلَّم غَيْرهُ تَصِفُ الدَّواءَ لذي السَّقام وَذي الضَّنَا و أَرَاكَ تُسلقح بالرَّشاد عقولَنا ابْداً بنفسكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيْهَا فهناك يُقْبَل إن وعظت ويُقتدَى لَا تَنْهَ عن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ

هَلَّا لَنَفُسكَ كَانَ هذا الشَّعليمُ ومن الضَّنا وجواهُ أنت سقيمُ نُضحًا وأنت من الرَّشاد عديمُ قَإِذَا انتهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ بِالقولِ مِنْكَ وَيَنْفَع التَّعليمُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلَت عَظِيمُ

وإن شئت قلت: الكّلام الذي يعود بالنَّفْعِ على صاحِبِهِ هو اللَّفْظ المركّب من القُلْب واللِّسَانِ، المفيد بوَضْعه في القلبِ تنويرًا أَوْ ترقيةً وشُهُودًا؛ وهو الذّكر الحقيقي باللسانِ والقلب، أو بِالقَلْبِ والرُّوح، أو بِالرُّوحِ والسّرّ رهو دَوام الشهود،

⁽¹⁾ الحكم العطائية لصاحبها أحمد بن محمد، أبو الفضل تاج الذين، ابن عطاء الله الإسكندري: من العارفين الكبار. أول من صنف كتباً في الطريقة الشاذلية. توفي بالقاهرة سنة 709. من تصانبفه: لطائف النمئن في أخبار الشيخ أبي العباس المرسي و شيخه الشاذلي أبي الحسن، التنوير في إسقاط التدبير، القصد المجرد في معرفة الإسم المفرد، مفتاح الفلاح ومصباح الأرواح، تاج العروس الحاوي لتهذيب النفوس. وأشهرهم كتاب الحكم الذي تناوله بالشرح سيدي أحمد بن عجيبة وكثيراً ما يقتطف منه في كل مصنفاته.

أو المفيد أَجْرًا جزيلاً، وإحْسانًا جميلاً وهو ذِكر اللسانِ والقلب إذا كَانَ بِلا شَيْخ، أَوْ الْمُمُو الْمُمُو الْمُعُو وَمُدرٌ وَلَهُو وَتَصْبِيعُ الْعَمْرُ الْمُعْرُونِ أَو نَهْيًا عَنَ الْمُنكرِ، وما سِوَى ذَلِكَ لَغُو وَهَدرٌ وَلَهُو وَتَصْبِيعُ الْعَمْرُ وَاللهُ اللهُ يَغْنِي. قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا خَيْرٌ فِي حَكِيْبِهِ مِن نَجْوَنَهُمْ إِلَّا مَنْ أَمْرَ بِعَندَقَةٍ أَوْ وَاسْتَعَالَ بِمَا لَا يَغْنِيه، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا خَيْرٌ فِي حَكِيْبِهِ مِن خُسْنَ إِسْلَامُ الْمَرْءِ تَرَكُهُ مَعْرُونِ أَو إِصَالَتُهُ اللهُ اللهُ ومَا وَالْأَهُ. وَفِي الْحَدَيث: «رَحِمَ مَا لَا يَغْنِيه». فَالْكَلام كُلهُ عَلَيْكَ لَا لَكَ إِلَّا ذِكْرِ اللهِ ومَا وَالْأَهُ. وَفِي الْحَدَيث: «رَحِمَ اللهُ عَبْدًا سَكَتَ فَسَلِمَ أَوْ تَكُلّم فَعْنَمَه. ويرحم اللهُ الْقَائِل:

لَوْ يَكُونَ الْكُلُومُ فِي الْقِيَّاسِ مِن فِضَةٍ بَيْضًا وَعَنْدَ النَّاسِ إِذًا لَكَانَ الطَّلَبُ إِذًا لَكَانَ الطَّلَبُ الطَّلَبُ إِذًا لَكَانَ الطَّلَبُ الطَّلَبُ الطَّلَبُ الطَّلَبُ

وسَمعت شيخنا البوزيدي (2) رضي الله عنه يقول: «الفقير الصَّادِق يتكلَّم بِكلَمة واحدة يقضي بها أَلْف حاجَة والفقير الكَاذِب يتكلّم بأَلْف كُلمة يقضي بها حاجَة واحدة وقلت في بعض الرسائل لبعض الإخوان بعد كلام: طالب الوصول لا تجده إلا ذاكرًا أو متفكّرًا أو متفكّرًا أو متفكّرًا أو متمعاً. أوقاتُهُ معمورة وحركاتُهُ وسكنَاتُهُ بالإخلاص ملحوظة، إن تكلّم فيذكرِ الله أو ما يُقرّب إلى الله، وإنْ صَمَت نَعَن الغيبة في الله، يَبُول في عظمة الله أو فيما يُقرّبه إلى الله وإن تحرَّكَ فيالله وإلى الله، وإنْ سَكَن فَمع الله، مشتأنسًا بالله ومُجالسته مَع الله، التقوى زاده والقناعة نفسه إخبار ولا مع غير الله قرار، أنسه بالله ومُجالسته مَع الله، التقوى زاده والقناعة دنياه وهواه، قل اتَخذ الله صاحبًا، وثركَ النَّاس جانبًا، وفي الصَّمْت عن غَيْر ذكر الله حِكم وأشرارً لا يذوقها إلَّا مَن استعمله وتخلّق بِه، والله تعالى أَعْلَمُ. هذا ما يتعلى بكلام الخَلْق عبارة وإشارةً، وأما كُلَام الحق تعالى، فهو معنى قائم بذاته، قديم بِقدم بكلام الخَلْق عبارة وإشارةً، وأما كُلَام الحق تعالى، فهو معنى قائم بذاته، قديم بِقدم بكلام الخَلْق عبارة وإشارةً، وأما كُلَام الحق تعالى، المتعلق الناخير وسَائر أنواع التنبيرات، المتعلق تعلَق دلالة بما يتعلق به العلم من المتعلقات.

ولمّا كَانت المعْنَى لَا تظهر إلّا بالحسّ، خَلَقَ الله حُرُوفًا وأصواتًا تدلُّ على تِلكَ المّعْنَى، فتارة يخلقها من الجمادات، كالشجرة وغيرهًا مثلاً، وتارة من الحيوانات كالملائكة والآدمي وغيرهما. فكمّا أنَّ الدَّات لا تظهر إلّا في مظاهر التجليات الحسية

⁽¹⁾ النَّسَاء: الآية 114.

⁽²⁾ محمد بن أحمد البوزيدي الحسني، من أكابر أصحاب مولاي العربي الدرقاوي، شيخ سيدي أحمد بن عجيبة. له كتاب الأداب المرضية لسالك طريق الصوفية، وكتاب المسلك القريب إلى حضرة الحبيب، ورسائل إلى أصحابه و أشعار. توفي سنة 1229.

كذلك الصفات لا تظهر إلَّا في التجليات الخلقية. فالكلام معنَّى قائم بِالذَّاتِ، وَلَا تُقبض المعنى إلَّا بِالحِسِّ، فأظهر الله حروفًا وأصواتًا تدلُّ على معْنَى كَلامه تَعَالَى. ولمًّا كَانت كل صفّة من صفاتِهِ تعالى لا تتناهى كان ما يدلُّ عليها لا يتناهى جِنْسُهُ ونوعُهُ. فَالْكُلامُ الذي هو معنى قائم بذاتهِ تعالى لا يَهَايَة لَهُ لأَنَّهُ تَابِع لِعِلْمه. كَذَلِكَ ما يَدُلُّ عليه لَا يَتِناهَى جِنْسِهِ وَنَوْعُهُ: ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ ٱلْكُثُّرُ مِدَادًا لِكَلِنَتِ رَبِّ لَنَفِدَ ٱلْبَكُّرُ لَبُلُ أَن نَنَفَدَ كَلِمَتُ رَبِّ وَلَوْ حِثْنَا بِمِثْلِهِ. مَدَدًا ﴿ ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَعَ أَفَلَكُ وَٱلْهَحْرُ يَمُذُمُ مِنْ بَمْدِهِ سَبْعَةً أَبْحُم مَّا نَفِدَتْ كَلِمَتْ اللَّهِ ﴾ (2). وقول المتكلِّمين: كُلُّ مَا دَخَلَ الوُجُود مُثَنَّاهِ، خَاصٌّ بِالمَحْلُوقات وَصِفُاتِها. وأمَّا ذَاتُ الحقُّ ثَمَّالَى وصفاتهُ فَلَا نهَايَة لَهَا وَلَا لِمَا يِدِلُ عَلَبْهَا، فَتَجَلِّيَاتُ الذَّاتِ لا تنحصر وَلَا تَتَنَاهَى. وكذلك تجليات الصفات لا تنحصر وَلَا تتناهَى نوعًا وجنسًا. فكلَامُ الخلق يتناهَى لفظًا ونوعًا، وكَلَام الحق لا يتناهى نَوْعًا وَإِنَّ كَانَ يتناهَى لفظًا. فكل كلمة برزَّت للوجودِ تتناهَى في نْفُسَهَا؛ لأَنْهَا مَخَلُوقَةً، وَلَا تَتَنَاهَى في نُوعِهَا؛ لِأَنْهَا دَالَّةَ عَلَى مَعْنَى لَا نَهَايَة لَهَا. فَإِذَّا انقضت كلمة من جِهَة لفظها، فلا بدُّ من كلمة أخرى تدلُّ على المعْنَى الَّذي لَا نِهاية لَهُ. وهكذا لأنَّ الكَلَام ابع للعلم، وعلمه تعالى لَا نهاية لهُ فكذلك كَلَامه الدَّال عليه. فالحروف والأصوات مخلوقة حادثة، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿مَا يَأْنِيهِم مِّن ذِكْرِ مِن رَّبِهِم نُحُدَّثِ ﴾ (3) والمعنى قديم بقِدَم الذَّات، والله تعالى أعْلم.

وَلَمْ كَانَ كُلَ مَرَكَّبِ لَا بَدْ لَهُ مِنْ أَجْزَاءٍ يَتَرَكَّبُ مِنْهَا، بَيْنَ ذَلِكَ فَقَالَ: وَأَقْسًامه ثلاثة: اسم وفِعل وحرَّف جاء لمعنّى،

قلت: الضمير يعود على الكلام؛ فهو من تقسيم الشيء إلى أجزائِهِ لا إلى أواعِهِ، والفرق بينهما أنَّ تقسيم الشيء إلى أنواعِهِ يصحّ حمل المفسوم على كُل فَوْع من أنواعِهِ كتقسيم الإعراب إلى أربعة كما يأتي فيصحّ أنْ تقول: الرفع إعراب، والنصب إعراب، والخفض إعراب بخلاف تقسيم الكلام إلى الاسم والفعل والحرف، فلا يصحّ أنْ تقول: الاسم كلام، والفعل كلام، والحرف كلام. فهو من تقسيم الشيء إلى أجزاهِ أي أجزاه الكلام التي يتركّبُ مِنْهَا، من حيث مجموعها لا جميعها ثلاثة. والتحقيق أنَّ التقسيم إنما هو للكلمة التي يتركّبُ الكلام قد يتركّبُ منها، فلو قال: وأقسامُ الكلمة التي يتركّبُ من جُزّ منها ثلاثة،

الكهف: الآية 109.

⁽²⁾ لَعْمَان: الْآية 27.

⁽³⁾ الأنبياء: الآية 2.

فلا يَفِي بنمام التقسيم.

وَحَقيقة الاسْم: ما ذَلُّ على مغنًى في نَفْسِهِ ولم يتعرَّض بِصِيغتِهِ للزَّمانِ، وهو على ثلاثة أقسام، ظَاهر، ومضمر، وَمُبْهَم، كالموصولات والإشارات.

وحقيقة الفعل مَا ذَلَّ على معنى في نُفْسِهِ وتعرَّض بصيغة له للزَّمانِ وهو ثلاثة: ماضي، ومضارع، وأمر.

وحقيقة الحرف: ما دلَّ على معنَّى في غيره فقط وهو ثلاثة: مختصّ بالأسماء، كحروف الجرَّ، ومختصّ بالأفعال كالنواصب والجوازم، ومشترك بينهما، كَهَلُّ وبَلْ وكمُّ، وقولنا في حَدَّ الحرف فقط، احترازاً من أسماء الشروط فإنها تدلَّ في نَفسها وفي غَيُرها، فهي أسماء لا حُرُّوفٌ.

وسُمِّيَ الاسم اسمًا لسُمُوِّهِ لأنَّه يدلُّ على شَرَف مسمَّاهُ غالبًا، ولأنه يخبر به وعنه ولذلك استحقّ التقديم.

وسُمِّيَ الْفِعْلِ فِعْلاً لأنَّهُ بِدُلُّ على فِعْلِ صَدَرَ من الفَاعِلِ، ولذلكَ قال سيِّدنا عليَّ رضي الله عَنْهُ: الاسمُ ما ذَلَّ على المسَمَّى والفعل ما ذَلَّ على حركة المسمَّى. وقد لا يدلّ على فعْلِ كَمَاتَ وهَلكَ. فيدُلَّ على الاقصاف بالشيء، أي اتصف بالموت و الهَلاك، ومنه عزَّ وذلَّ أي اتصف بالعزِّ والذَّلُ.

وَسُمِّيَ الْحَرْفُ حَرِفًا لَوقُوعِهُ طَرِفًا مِن الْكَلَامِ لَيْسَ مقصودًا بِالذَّاتِ، ومنه حرف الجبل أي طرفه. قال تعالى: ﴿وَيِنَ النَّاسِ مَن يَعَبُدُ أَللَهُ عَلَى حَرَفِكِ ﴿ أَ ۚ أَي مِن الدِّينِ غَيْرِ مَتَكُن مِنْهُ بِلْ أَقَلَ شَيْءٍ يُزَلِزِلهُ عَنْهُ. واحْتَرزَ بِقَوْلِهِ جَاءَ لِمعنى من حروف المباني التي هي جزء الكلمة، كالضادِ من ضَرَب والعَيْن من عُمَر، ومن حروف المُعْجَم التي هي أَصْل مدار اللَّغة عَرَبِيهُا وعَجَمِيَّهَا. وهي ألف، وباء، وتاء إلى آخره فإنها أسماء، والمعنى اللك جاء إليها الحرف هي المعنى في غَيْرهِ كَمِنْ لتبعيض الكلامِ؛ فهي تدل على والمعنى الذي جاء إليها الحرف هي المعنى في غَيْرهِ كَمِنْ لتبعيض الكلامِ؛ فهي تدل على النهاء غَيْرهَا الواقع بعدها، وكذلك إلى تذل على النهاء غَيْرهَا الواقع بعدها، وكذلك سَائر حروف المُعَانِي كَإِنَّ لتوكيد ما بَعْدَهَا، ولبْتَ النَّمَانِي، وقِس على ذلك.

■ الإشارة:

وأقسام الكَّلام الذي يصل به العبد إلى حضرة مَوْلاه ثلاثة:

اسمٌ أي ذِكر الاسم المفرد وهو الله. قال تعالى: ﴿وَاذْكُرِ أَمَّمُ رَبِّكَ وَبَّبَنَّلُ إِلَّهِ

⁽¹⁾ الخج: الآية 11.

تَبْتِيلًا ﴿ ﴾ (1) أي انقطمُ إليه انقطاعًا كُلِّيًّا لَيْلاً ونهارًا. فالاسم المفرد هو سلطان الأشمَاء وهو اسْمُ الله الأَغْظَم، فلا يُزَال المريد يذكره بِلسَانِهِ، ويستهتر بِهِ حتى يمتزج بلَحِمِهِ ودَمِهِ رَتْسُرِي أَنُوارهُ في كليَّتِهِ وجزئياتِهِ فيتَّجِد اللَّاكر والمَّذْكُور، فينتقلَ الذِّكر إلى القلب، ثُمَّ إلى الرُّوح، ثم إلى السِّر، فحينئذ يَخُرسُ اللَّسَان، ويَحْصُل على محلِّ الشهودِ والعَيَانِ، فيصير ذِكَّر اللسانِ ذنبًا من الذَّنوبِ عند مُشاهدة عَلَّام الغيوب، احَسُنَات الأبرار سيئات المقرَّبينَ. وفي ذَلِكَ يقول الشَّاعر:

مَا إِنْ ذَكُرِتِكَ إِلَّا هَمَّ يَلْعَنُنِي سِرِّي وَقَلْبِي وَرُوحِي عِنْدَ ذِكْرَاكَ إيَّاكَ وَيُسحَكَ والنَّسذَكَارَ إِيَّاكَ وواصَل الكُملُ من معْنَاه مَعْنَاكُ

حتَّى كَأَنَّ رقيبًا مِنْكَ يَسْهَيْفُ بِي أما ترى الحق قد لَاحَتْ شواهِدُهُ

فَالذُّكُر مَنشُورَ الوِّلَايَةِ، وَلَا بِدُّ مِنْهُ فِي البِّذَايَةِ والنهاية، وهو باب عظيم للدخول على الله؛ كما قال الشاعر؛

الذُّكر بَابٌ عَظِيمٌ أَنْتَ دَاخِلُهُ ﴿ فَاجْعَلُ لِمَنْزِلِهِ الْأَنْفَاسَ حُرَّاسا

والثاني: الفعل، والمُرَادُ بِهِ مُجَاهَدَة النَّفس في خَرْق عوائدهَا، «كيف تُخْرَقُ لك العوائدُ وأنت لم تَخْرِقُ من نَفْسِكَ العَوَائد»[الحكم العطائية]. فتخرق كثرة الكّلام بِالصَّمْتِ، وكثرة النَّوْمَ بالسَّهر، وكثرة الأكل بشيءٍ من الجُوع، وأَهَمُّ العَوَائِد الشَّاقَّةُ على النَّفْس حُبِّ الرياسَة والجَاه و العال، فيخرقها بالذُّلُّ وَٱلفَّقر، والنزول بها إلى أَرْضَ الخُمُولِ. «ادْفن وجودكَ في أرْض الخُمُول، فما نَبَتَ ممًّا لم يُدْفَنْ لاَ يَتِيمٌ لِتاجُهُ [الحكم العطائية]. والمراد بالخُمُول كل ما يشقط جاهها ويخطّ قدْرَهَا عند النَّاس. فقد قَالُوا: كُلُّ مَا سَقَطَ مَن عَيْنَ الْحُلَقَ عَظُمَ فِي عَيْنِ الْحَقُّ وبِالْعَكْسِ، فإذا صَارِ الذُّنُّ والضُّعة والخمول عنده أَخْلَى مِنَ العِزُّ فقد مَلَّكَ نَفْسَهُ، ومَنْ مَلَكَ نَفْسَه مَلَكَ الوُّجُود بِأَسْرِهِ وَوَصَلَ إِلَى خَضْرَةِ رَبِّهِ. قال بَعْضُهُمْ: انتهى سَيْرِ السائرينَ إلى الظَّفر بنفوسهم، فإن ظَفِرُوا بِهَا وَصَلُوا.

والثَّالَثُ: الحَرف، والمرادبِهِ الهِمَّة والقريحة، وطلب الوُّصُول إلى اللهِ تَعَالَى، وهَذَا الْحَرْفُ لَا يُدُّ منه في البِدَايَةُ، فَإِذَا وَصَلَّ إِلَى اللَّهِ حَلَّفَهُ. قال الشيخ أَبُو الْحَسَن الشاذِلِي (2) رضى الله عنه : ﴿ إِنْ كَانَ وَلَا بُدَّ مِنْ الْحَرْفِ فَحَرِفَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللَّهِ خَيْر من

⁽¹⁾ المُؤمِّل: الآية 8.

على بن عبد الله الشاذلي، أبو الحسن: من أكابر العارفين بالله، رأس الطربقة الشاذلية. ولم بغمارة بريف المغرب سنة 583 وتوفي بصحراء عيذاب بمصر سنة 656. أخذ عن القطب مولاي عبد السلام بن مشيش. لم يخلف كتاباً وإنما أحزاب و أوراد و أدعية حكم.

الحَرْف يكون بيْنُكَ وبيْنَ الخَلْقَ. والمراد بالحَرْف الطمع في الوصول إلى مَرْتبة من المَرَاتِب. فَالحرف النُّورانِي هو الطمع في الوصول إلى الله، أو إلى رِضْوَانِهِ، أو إلى كرامة من كرامة أوليائِهِ، أو إلى نَعيمه الذَّائم. والحرف الظلمانِي هو الطمع في الوصول إلى حظَّ من حظوظ النَّفس العاجلة، كَالرِّياسة والتعظيم والجاه، وحبّ الدّنيا وغيْر ذَلِكَ من المقاصد الدنيوية، التي يقصدها أهل الهِمَم الدَّنيَّة.

والحاصِلُ من الإشارة أنها ترجع إلى الأقسام الثلاثة التي يقطعها المريد وهي: الشريعة، والطريقة، والحقيقة. فالشريعة: أقواله عليه السلام. والطريقة: أفعاله. والحقيقة: أخواله. قال (ص): «الشريعة مقالي، والطريقة فِمَالي، والحقيقة حَالِي، فالشريعة أن تعبُدَه، والطريقة أن تشهده، فالشريعة جُلّها أقوال، فالشريعة أن تعبُدة، والطريقة بُلّها أخلاق وأذواق. وإلى هذا والطريقة جُلّها أفعال أي مجاهدة ومكابدة، والحقيقة جُلّها أخلاق وأذواق. وإلى هذا ترجع الإشارة بقوله: اسم وفعل وحَرْف، كما ثقدَّم. فالشريعة لِلْعَوَام، والطريقة للخواصُ، فالمُوامُّ اقتصَرُوا على التمسُّكِ بالشريعة الطّاهرة. والخواص تمسَّكُوا بالشريعة في الظَّاهِر وزادوا لسلوك الطريق إلى الحقيقة بتهذب النفوس وتطهير القلوب وهم السَّائرون من المريدينَ. وخواص الخواص بتهذب النفوس وتطهير القلوب وهم السَّائرون من المريدينَ. وخواص الخواص تمسَّكُوا بالشريعة في الظاهر وبالطريقة في الباطن، فأشرقت عليهم أنوار الحقائق، فتحسَّكُوا بالشريعة في الظاهر وبالطريقة في الباطن، فأشرقت عليهم أنوار الحقائق، فتحمَّلُوا بالشريعة في الظاهر وبالطريقة في الباطن، فاشرقت عليهم أنوار الحقائق، فتحمَّلُوا بأخلاقه عليه السلامُ وَوَرثوا حاله ومقاله، فهُمْ الوَرثة الحقيقيُّون وَرثُوا التَّرِكة بتمامها: أقواله وأفعاله وأخواله، وإلى هذا أشار صاحب المباحث (١) حيث قال:

تَسِعَهُ العَالِيمُ في الأقوالِ والعابِدُ النَّاسِكُ في الأَفْعَالِ وليعابِدُ النَّاسِكُ في الأَفْعَالِ وفيهما الصَّوفي في السَّبَاقِ ليكِنَّهُ قَدْ زَاد بِالأَخْسَلَاقِ

وذَكَرَ القُشَيْرِي (2) في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَينَّهُمْ ظَالِدٌ لِنَفْسِهِ، وَمِنْهُم مُقْتَعِيدٌ وَمِنْهُم مُقْتَعِيدٌ وَمِنْهُم سَانِنٌ بِالْغَيْرَةِ ﴾ (3) قال: «الظالم لنفسه هو المتمسُّك بِأقوالِهِ عليه السلامُ،

⁽¹⁾ يقول عنه سيدي أحمد بن عجيبة في شرحه للمباحث الأصلية: «الشيخ الفقيه الصالح الولي الناصح أبو العباس أحمد بن محمد بن يوسف التُجيبي المعروف بابن البنا السرقُسطي نسبة إلى سرقُسطة بلدة بتخوم الجزيرة، كان أصل نسبه منها ثم تقرر بقاس وبها توفي.قال الشيخ زروق رحمه الله لم أقف على تاريخ وفاته غير أن الظن الغالب أنه قريب العهد».

⁽²⁾ عبد الكريم بن هوازن النيسابوري القشيري، من بني قشير بن كعب، أبو القاسم، زين الإسلام: شيخ خراسان في وقته، زهداً وعلماً بالدين. ولد عام 376، كانت إقامته بنيسابور وتوفي فيها عام 465. من كتبه النيسير في التفسير، ولطائف الإشارات في التفسير أيضاً، والرسالة المشهورة، وترتيب السلوك، والترحيد النبوي، ونحو القلوب الصغير، والكبير.

⁽³⁾ قَاطِر: الآية 32.

والمقتصد أي المتوسّط المتمسّك بأقواله وأفّعاله، والسابق بالخيرات المتمسّكُ بِأَخْلاقِهِ عليه السلام، أي المتمسّكُ بأخلاقِهِ بعد التمسّك بِأقوالِهِ وأفْعَاله والله تعالى أعْلَمُ.

ثم ذكر ما يتميَّز به كل واحدٍ من هذه الأقسام الثلاثة. فقال: فالاسم يُعرّف بالخَفْض والتنوين ودُخول الألف واللّام وحروف الخفض.

قلت: الفاء فصيحة، جواب عن سؤال مقدّر، كأنَّ قائلاً قال: فَيمَاذَا يعرف كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة ؟ فقال: فَالاسْمُ يُعرَف بالخفض؛ لأنَّ الأفعال لا خَفْضَ فيها. والحروف كلها مبنيَّة ؛ وهو عِبَارة عَنِ الكَشْرَة التي يُحدِثها العامِل في آخر الكلمة، سواء كانت بالحَرْفِ أو بالإضافةِ أو بالتَّبَعِيَّة، وقد اجتمعت في البَسْمَلة، أو بالمجاورة كَقُولِ الشاعر؛

كَانَّ أَبَانَا في آفانين ودقه كبير أناس في بجاد مزمّل فَيُ بجاد مزمّل فَمُزَمَّل نَعْت لكبير لكنه خفض بمجاورة بجاد أو بالتَّوَهُم، كَفَول الشاعر: بَدَا لِي أَن لُسْتُ مُدْرِك ما مَضَى وَلَا سَابِق شَيعًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

فسابق عطف على مدرك لكنّه خفض على توهم باء الجر في خبر ليْسَ، أيُ لشت بِمُدْرِك شيئًا لم يسبق بِهِ القدر، وَلَا لَاحقِ شيئًا سَبَقَ به القدّر قبل وقُتِهِ، وعبر المُصَنَف بالخَفْض، وهو عبارة الكوفيين، وعبارة البصريين الجرّ وهو أفضح، وَيُعَرف أيضًا بِالتنوين وَهُو مصدر نَوّنْتُ الكلمة، أدخَلْتُ عليْهَا نونًا، وفي الاصطلاح: نُونٌ سَاكِنَة وَالله تلْحَقُ الآخر، تثبت لَفظًا لا خَطًا، لغير توكيد فنون جنس وساكنة: أخرج به نحو ضيفن ورعشن، لغة في الضيف والمرتبوش، وزائدة: أخرج به نون لدن، وتلحق الآخر: أخرج نحو غَضَنْفَر اسم للأسد، ولغير توكيد: أخرج لنسفعًا وليكونًا، فإنها نونُ التوكيد، وكُتِبَتْ بِالألِفِ مُراعاة للوقف؛ لأنها تبدل في الوقف ألِفًا، قال في الألفيّة:

وَ اللهِ المِلْمُ المِلْمُ اللهِ المُلْمُ المُلْمُ اللهِ المُلْمُ اللهِ اللهِ المُلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ ال

تنوين التَّمْكِين؛ وهو الَّذِي يدلُ على تمكين الاسم في باب الاسمية، بحيث لَا شِبْه فيه للحرف فَيُبْنَى، وَلَا لِلْفِعْلِ فَيُمْنَع مَنَ الصَّرْف، كَزَيْدٍ وَرَجُلٍ.

وتنوين التنكير: وهو الَّذِي يَدْخَلَ على بعض الأسماءِ الْمُبْنِيَّة، فَيَدُلُ على تنكير الكلمة، أيْ شيُوههَا إن وُجِد، وعلى تعريفِهَا أي تخصيصها إن فُقِدَ، كَسِيبَوَيْهِ، فإنْ نَوْلْنَهُ دَلَّ على النحوي المعلوم إمّام نَوَّلْنَهُ دَلَّ على النحوي المعلوم إمّام

النحويّينَ. وكذلك صَه، إن نَوَّنته ذَلَّ على أيّ سُكُوتٍ كَان، وإن لَمْ تُنَوِّنْهُ ذَلَّ على سُكُوتٍ كَان، وإن لَمْ تُنَوِّنْهُ ذَلَّ على الأَمْرِ سُكُوتٍ معلوم عن حديث معلوم، وكذلك إيهٍ بِمَعْنَى حَدِّث، فَإِن نَوَّنته ذَلَّ على الأَمْرِ بِأَيِّ حَديثٍ كَان، وفي الحديث عنه عليه السلام: قايّهِ يَا ابْن الخطّاب، أي حدّث بِمَا شِئْتَ. وإنْ لم تُنَوِّنَهُ ذَلُّ على الأمر بحديث معهودٍ.

وتنوين البوض: وهو الذي يُعَوض عن حرف، كجُوارٍ وغَوَاش، فأصله جواري وغواشي، مَمْنوع من الصَّرْفِ، ثم اسْتُنقِلَت الضَّمَّة على الياء فحُذِفَتْ، فَصَار جواري وغَوَاشي، ثم حِلِفَت الياء وعُوض منها التنوين على المشهور، أو عن كلمة كتنوين كل وبعض عند الجُمْهُور، أو عن جُمْلة كَيوْمنذٍ وحينندٍ وساعتندٍ وعامندٍ. نحو: ويُوَيَسِذِ يَفْرَيُ المُوْمِنُونَ اللهُ المُوْمِنُونَ اللهُ اللهُ المُومنون، وحين إذ بلغت الروح الحلقوم، فعُوض التنوين عن الحمَلة.

وتنوين المُقَابَلَة: وهو الذي يَدْخُل على جَمْع المُؤنَّثِ السَّالِم فهو في مُقابلةِ النُّون في جَمْع المُذَكِّرِ في الدُّلالة على تمام الكلمة. فإن التنوين يدلُّ على تمامها في المفرد. والنون يدلُ على تمامها في الجمع المذكر بدَلِيلِ حَذْفِهَا للإضافة، فجعل التنوين يدلُّ على التمام في جمع المؤنَّثِ في مُقابلة النُّونِ في المُذكَّرِ. ويُعْرَف أَيْضًا بِدُّحُول الألِف واللَّام. سواء كَانَتْ للتعريف أو زائدة كَالحارثِ والضحَّاكِ، أو موصولة كَالْحَارثِ والضحَّاكِ، أو موصولة كَالْحَارثِ والقَائِم على قَوْل الأَكْثَرِ. وقيل: الموصولة غير مختصة بِالأَسْمَاهِ. فقد تدخل على المضارع كقول الشاعر:

مًا أُنْتَ بِالْحَكَمِ النُّرْضَى حُكومتُهُ وَلَا الأصيل وَلا ذِي الرَّأْي والجدلِ

أي الذي ترضى حكومته والمشهور أنه ضَرُورة، وهل أَلْ بِرُمَّتها للتَّعريف وهو مَلْهب الخُليل أَو اللَّامُ فقط وهو مَلْهب سيبَوَيْهِ، خِلاف. ويُعرَف أيضًا بحُروفِ الخَفْضِ، ويُسَمَّيها البصريون حُرُوف الجرَّ الأَنَّها تجرُّ ما بَعْدَهَا. نحو: بزيْد وبكَ ومنك وإليك وفي ذلِكَ. فهذه كلها أسماء، وقد تجتمع علامتانِ فَأَكثَر في كلمة واحدة كما هو معلوم.

الإشارة:

فالاسم الَّذِي تذكره وتستهتر به وهو اللهُ لأنَّ الاسم هو عيْن المُسَمَّى يُعرَف بالخَفْضِ وهو التحقّق بالذَّلُّ والسُّفليات. قال الشّاعر :

الرُّرم؛ الآية 4.
 الواتِعَة: الآية 84.

تَذَلُّلْ لِمَنْ تَهُوَى فَلَيْسَ الْهَوَى سَهْلُ وقال آخر:

تَلَلُّلْ لِمَنْ تَهْوَى لِتَكْسِبُ عِزَّة

فَكُمْ عِزَّة قَدْ تَالَهَا المَرْءُ بِاللَّالِّ إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَى عَزِيزًا وَلَمْ تَكُنَّ ۚ ذَلِيلًا لَهُ فَاقُرأُ السَّلَامَ عَلَى الوَصْل

إذا رّضِيَ المحبُّوبِ صحُّ لكَ الوّصْلُ

وقال الشيخ أبُو الحسن رضي اللهُ عنْهُ: ﴿ اللَّهِمَّ إِنَّ القَوْمَ قَدْ حَكَمْتَ عليْهِم بِاللَّهُ حتَّى عَزُّوا، وحَكَمْت عَلَيْهِم بِالفَقْدِ حتى وَجَدُوا». والمراد بِالذُّلِّ، هو ذُلُّ النَّفْس في طلب الحق. يظهر ذلِك بين الأقرانِ، لتموت بِهِ النَّفس سريعًا فتَحْيَا الرُّوح بمعرفة الحقُّ وشهوده؛ وذلِك كالمشي بِالحَفَّا، وتُعرِبَة الرِّأس في المواضع التي يراها النَّاس، والسؤال في الأسواق والحوانيث، فهذا هو الذُّلُّ الذي يعقبه العِزُّ باللَّه وتحيًّا به الرُّوحُ بشهود مَوْلَاهَا ويُعرَف به الله حتَّ معرفته؛ وهو معرفة العيَّانِ لا معرفة الدُّليل والبُرُهان. وبالله التوفيق.

ويُعرَف اللهُ تعالى أيضًا بالتنوين:

إمَّا تنوين النمكين بأن يمكُّنه اللهُ من صحبة شيخ كامِل عارِف بِاللهِ ثم يمكُّنهُ من خِدْمَتُهُ وَصَحَبُتِهِ ثُمْ يَمَكُّنُهُ مِنْ شَهُودُ الْحَقُّ وَمَعْرَفَتِهِ.

وإمَّا تَنُوينِ التَّنكيرِ بأن يتنكُّر من جميع النَّاسِ ويفرُّ مِنْهُمْ حتى يتأنَّس باللهِ، فقد قال بعض الصرفية في شأن من ذَخَلَ معَهُمْ: تنكُّرْ لمَن تعرف وَلَا تَتعرُّف لمَن لَا تعرف، وفي الحِكُم: "مَهْمَا أَوْحَشَكَ من خَلْقِهِ فَاعْلَمْ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُؤنسك بِهِ". وقال أَيضًا : ﴿ مَا نَفَعَ الْقُلْبُ شَيِّ مِثْلُ عُزَّلَةٍ يَذْخُلُ بِهَا مَيْدَانَ فِكُرَةٌ ۗ .

وإمَّا تنوين العِوْض بأن يُعَوِّض الغِنَى بالفقر، والعِزِّ بالذُّلُّ، والخلطة بالغُزْلَةِ، وهكذا يُبَدُّلُ الأشياء القبيحة بأضدادِهَا.

وإِمَّا تَنْوِينَ المقابِلة، فيُقابِل عِزْ الرَّبوبِية بِذِلَّ العبودية، تحقَّقْ بِوَصْفِكَ يُمُدُّك بوَصَفِهِ، تَحَقُّقُ بِفَقَرَكَ بِمُذَّكَ بِغِنَاءُ، تَحَقَّقَ بِضَعَفَكَ يَمَدُّكَ بِحَوْلِهِ وَقَوَّتِهِ. وَلَنَا في هذا

> تحقَّقْ بِوَصْفِ الفَقْرِ فِي كُلِّ لَحُظَة وإن تُردَنُ بَسْطَ المَوَاهِبِ عَاجِلاً وَإِن تُرِدَنْ جِـزًا مسنيعًا مُسربَّدُا وإنَّ تردُنُ رضعًا لقدُركَ عَاليًّا وإنْ أردتَ العِرْفان فَافْنَ عَنِ الْوَرِّي

فَّمَا أَسْرُعُ الغِنَّا إِذَا صُحْحَ الفِّكُمُ فَفِي الفاقة رِيحُ المَوَاهِبِ يُنْشَرُ فَفِي الذُّلُّ يَخْفَى الْجِزُّ بَلْ ثُمَّ يُظَهِّرُ ففى وضعك النَّفس الدُّنِيَّة يَحْضُرُ وَعَنْ كُلُّ مُطلوبٍ سِوَى الْحَقَّ تُظْفَرُ

تُرَى الحقُّ في الأشياء حينَ تلطَّفَتْ في كُلِّ مَوْجُودٍ حَبِيبِي ظَاهِرُ

ويُقابل أَيْضًا الأوصاف المذمومة بالأوصاف المحمودة، كَالبُحُلِ بِالسَّخَاءِ،
 والتكبّر بالتواضع، والحَقْد والحَسَد بِسَلَامَة الصَّدْرِ، والقَلَق وَالحِدَّة بِالرَّزَانَةِ والتَّأَنِّي وهكذا يُقابل المساوي بالمَحَاسِن ويُقَابل الدَّاء بالدَّراء.

ويُغْرَفُ أيضًا بدخول الألفِ واللَّامِ وهو إشارة إلى دُخُولِ الحَضْرَة المقدَّسَة، فإنها معروفة عنْدَ العادِفِين، ومُعَرَّفَة بتعريف الله إيَّاهَا على أَلْسِنَة الرَّسُل وخُلفائهم؛ وهي محلَّ المشاهدة والمُكَالَمَة والمواجهة والمُكَافَحَةِ، ودُخُولها يكون بتحقيق ما تقدَّمَ في العَلَامات المتقدّمة.

ويُعْرَف الحق تعالى أيضًا الذي هو مسمَّى الأسماء بحروف الخَفْض، أي بأسباب الخَفْض وهي كل ما يخفض النفس وينزل بها إلى أرْض التَّواضع والسَّغليات كما تقدَّم، والله تعالى أَعْلَمُ.

ثم بيَّن حروف الخفض فقال: وهيّ:

🗷 مِنْ:

مَبْنِيَّة على السكون، إلَّا إنْ وَلِيَها ساكن كَالْأَلِف واللَّام فَتُفْتَحُ على خلاف أَصْل التقاء السَّاكنيُّن. قال الجزيري: إنما ذَلِكَ لكُسْرةِ الميم، فَكَرِهُوا التقاء كسُّرتين. قلت: يرد بما إذا كأن الساكن غير الألف واللَّام فإنهم يكسرونه نحو: قررْت من اعتداء زيد، وإنما فتح مع أل للتخفيف، وبقي على أصله في غير أل. وقال الكسائي والفرَّاه: أَصْلُهَا مَنَّا فَخُفِّفَتْ بِحَدْفِ الْأَلْفِ وتَسْكِينِ النُّونَ لَكُثْرَةَ الاستعمال هـ. فإذا وَلِيَهَا أَلَ رجعت إلى أَصْلُهَا مِن فَتِحِ النُّونِ وَلَهَا مُعَانٍ، أَشْهِرِهَا ابتداء الغاية أي ابتداء شَيْءٍ لَهُ غَايَةً فِي المَكَانَ كَثِيرٌ وَفِي الزَّمَانَ قَلْيَلَ، فَمَنَ الأُولَ: ﴿ نِنَ ٱلْمُسَيِّدِ ٱلْحَكَايِر إِلَى ٱلْسَبِدِ ٱلْأَفْسَا﴾ [الإسرّاه: الآية 1]، ﴿ مِن تُرَابِ ثُمَّ مِن نُطْفَقِ ﴾ [الكهف: الآية 37] من محمد رسول الله إلى هِرَقْل، ومن الثاني: ﴿ مِنْ أَوَّلُو يَوْمِ أَحَقُّ أَنْ تَعَلُّومُ فِيدِّ [التوبة: الآية 108]، مُطِرِّنًا مِنَ الجمعة إلى الجُمُعَةِ. وللتبعيض وهي التي يصحّ موضعها بعض نحو: ﴿ يَنْهُم مِّن كُلُّمَ آلَةً ﴾ [الْبَقَرَة: الآية 253]، ﴿ لَنَ لَنَالُوا ٱلَّذِّ حَقَّ تُعْفِقُوا مِمَّا غِيْمُونًا﴾ [آل عِمرَان: الآية 92]. وللبيّان: أي لبيّانِ الجِنْسِ، وكثيراً ما نقع بعد مَا، ومَهْمَا، لكثرة إِنهامهما كقوله تعالى: ﴿ تَا نَنسَحْ مِنْ مَالِيَهِ ۗ [البَّقَرَة: الآية 106]، ﴿مَّا يَفْتَعِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن تَخْمَوُ﴾ [فساطسر: الآيسة 2]، ﴿مَهْمَا تَأْيِنَا بِهِ. مِنْ مَايَةٍ﴾ [الأعراف: الآية 132]، ومن غيرهما: ﴿ فَأَجْتَكِنِبُوا ٱلرِّبِسَى مِنَ ٱلْأَوْتُلُمِنِ﴾ [الحَجّ: الآية 30]، ﴿ وَيُلْبَسُونَ ثِيَابًا خُفَيْلِ مِن سُندُسِ ﴾ [الكهف: الآية 31]. وتُزَاد للتنصيص على العموم، مسبوقة بنَفْي أو نَهْي أو استفهام بِهَلْ نحو: ﴿مَا لَكُو مِنْ إِلَهُ عَبُنُ اللهُ عَبُنُ اللهُ عَبُنُ اللهُ عَبُنُ اللهُ وَاللهُ وَال

■ وإلى:

لانتهاء الغاية في الزّمان والمَكَانِ، نحو: ﴿إِلَى ٱلْسَجِدِ ٱلْأَفْسَا﴾ [الإسرّاء: الآية 1]، ﴿ثُمَّ أَتِنُوا ٱلنِّيامُ إِلَى ٱلْيَالُ﴾ [البقرة: الآية 187]. وتكون بمعنى في وبمعنى اللّام وبمعنى مِنْ، كما في التسهيل.

■ وُعَنْ:

للتجارُزِ. نحو: رمينت السَّهم عنِ القوْسِ. وبِمَعْنَى على، نحو: ﴿ وَمَن يَسْخَلُ فَإِنْمَا يَبْخَلُ عَن نَفْسِهِ. ﴿ وَهَد تجيء بِمَعْنَى بعد، وقد تجيء بِمَعْنَى بعد، كقوله تعالى: ﴿ لَتَزَكَّبُنَ طَبْقًا عَن ظُبَقٍ ﴿ إِلَا لَا لَسْقَاقَ: الآية 19]، أي حَالاً بعد حَالٍ.

■ وَعَلَى:

للاسْتِمْلاءِ حسَّا، نحو: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلُكِ ثَسْمُلُونَ ﴿ ﴾ [المؤمنون: الآية 12] أو معنى، نحو: ﴿ أُولَٰتِكَ عَلَى مُلْكَى مِن رَبِيهِمْ ﴾ [البقرة: الآية 2] أي راكبين على مَثْنِ الهِدَاية، مُتَمَكَّنِينَ مِنْهَا، وبِمَعْنَى فِي، نحو: ﴿ عَلَى مُلْكِ سُلَتِمَنَنَ ﴾ [البقرة: الآية 102].

■ رَئِي:

للظرفية مكانيَّة أوْ زَمَانيَّة نحو: ﴿ غُلِبَتِ الزُّومُ ۞ فِى آذَنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [الروم: الآيتان2، 3]، ﴿ فَعِيّامُ تَلَنَّفِ أَيَّامٍ فِي النَّبِيَّةِ ﴾ [البَقَرَة: الآية 196] أي في زَمَانِهِ. والسَّبَيِّة، نحو: ﴿ لَمَتَكُرُ فِي مَا أَفَضْتُم فَيه مِنْ حَديث الإَفْكِ. الإَفْكِ.

■ وَرُبُّ:

للتقليل دَائمًا عند الأكثر، أو لِلتَّكْثير دائمًا عند البَعْض، أو للتقليل غالبًا وَالتكثير قليلاً. وقيل: لم توضّعٌ لِوَاحدٍ منهما وإنما يُفْهَم ذلِك من خارج، واختاره أَبُو حيَّان. وقيل: وُضِعَتْ لهما معًا من غير غَلَبّة و قال الأَمْلُمُ (1) وابن السَّيد (2) بكسر السين: للتكثير في مَوْضع الافْتِخَارِ، وللتقليل فيما عَدَاهُ. وهَلْ يجب نَعْت مجرورها قؤلانِ. قال في التَّسْهِيل: و لا يلزم وصف مجرورها، خلافًا للمُبَرِّدِ ومِّن وافَقَهُ. وَلا مضي ما تتعلق به، بل يلزم تصديرها، وتنكير مجرورها. فإن دَخَلَتْ عليْها ما، دَخَلَتْ عَلَى تتعلق به، بل يلزم تصديرها، وتنكير مجرورها. فإن دَخَلَتْ عليْها ما، دَخَلَتْ عَلَى الجُمَلِ، وزال اختِصَاصُهَا بالأَسْمَاءِ، نحو: ﴿ رُبَّمَا يُودُ ٱلِّينَ صَاللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ الله

■ وَالْبَاءُ:

للإلصاق، نحو: أَمْسَكُت رَيْدٍ، ومَنْهُ: ﴿ وَٱمْسَحُوا مُبُوسِكُمْ ﴾ [المَائدة: الآية 6] عند مالك، وللتبعيض عند الشافعي، وتكون للاسُوسانَة، نحو: كتبْتُ بِالقَلَم، وَبَلْمُصاحبة كَالبَسْملة، ولِلتَّعْدية، نحو: مَرَرَّت بزيْدٍ، إذا كَان الفعل قاصرًا عُدِّي بِهَا. ولِلْمُوضِ ﴿ اَدْخُلُوا الْجَنَّةُ بِمَا كُفْتُمْ فَمَمَلُونَ ﴾ [النّحل: الآية 22] أي عوض ما كنتم ولِلْمُوضِ ﴿ اَدْخُلُوا اللّهِ يُعْطِي بِعِوضٍ قد يُعْطِي مَجَانًا أي بِلَا عِوضٍ، بخلافِ الّذِي يُعْطِي بِعَمَلُوهُ وَلَيْسَت البّاء حينئذ سَبِيتَة، لقولِهِ عليه السلامُ: ولَنْ بِسَبّب، فلا بُدَّ من وُجُودٍ سَبّبِهِ. فليست البّاء حينئذ سَبْييَة، لقولِهِ عليه السلامُ: ولَنْ يَنْفي التّعارُض بين الآية والحديث، ويُجاب أيضًا بانَ يَذْخُلُ أَحَدُكُم الجَنَّة بِعَمَلِهِ، فينتفي التّعارُض بين الآية والحديث، ويُجاب أيضًا بانَ الآية شرّعت، والحديث حقق، قالجمُعُ بينهما لازِمٌ.

■ والكاف:

للتشبيه نحو: ﴿وَرَدُهُ كَالدِّهَانِ﴾ [الرَّحمن: الآية 37]. وللتعليل: ﴿وَاَذْكُرُوهُ كُمَا هَدَنْكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية 198]، ومنه قول القطب ابن مشيش⁽³⁾ في تُصْلِيته

⁽¹⁾ يوسف بن سليمان الشَّنتَمَرِي الأندلسي، أبو الحجاج المعروف بالأعلم) المشقوق الشفة(: عالم بالأدب واللغة. ولد في شُتتَمَريَة الغرب سنة 410 ورحل إلى قرطبة. مات في إشبيلية سنة 476. قضى حياته كلها بالأندلس وكانت ملبئة بالتدريس والتأليف. له في اللغويات شرح شعر الشعراء الستة الجاهليين، وشرح أبيات شواهد كتاب سيبويه، وشواهد الجمل، وشرح شعر أبي تمام. ومن أهم كتبه في النحو شرحه لكتاب سيبويه المعروف بالنكث.

⁽²⁾ عبد الله بن محمد بن السّبد، أبو محمد: من علماء اللغة والأدب. ولد في بُطَلْبُوس في الأندلس سنة 444 ونشآ بها. انتقل إلى بَلِنْسِية فسكنها وترقي بها سنة 521. من كتبه: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن قتيبة، الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في أرائهم، الحدائق في أصول الدين، شرح سقط الزند، احلل في شرح أبيات الجُمل، وشرح الموطآ.

⁽³⁾ عبد السلام بن مشيش (أو بن بشيش) بن أبي بكر الإدريسي الحسني: من أقطاب المشايخ الصوفية بالمغرب، شيخ الإمام الشاذلي، له كلام في الحقائق وصلاة على النبي مشهورة: الصلاة المشيشية. ولد بجيل العلم، شمال المغرب، وقتل فيه شهيداً سنة 622.

المشهورة: «كُمَّا هُوَ أَهْلُهُ». وللمبادَرَة، كقول صاحب الرسالة: وليَرْقَ المِنْبر كما يَدْخل. وَقَد تُزَادُ تحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَنَ أَنَّ لِالسَّورِي: الآية 11] أي ليس مثله شيء.

≈ واللَّادُمُ:

للاستحقاق نحو الحمد لله، وللمُلك: ﴿ يَلُهُ مَا فِي السَّكَوْنِ وَ الأَرْضِ ﴾ [النَّساء: الآية 170]. وللتَّمليك، نحو: وهبت لزيَّد مالاً. وشبه التمليك، نحو: ﴿ جَمَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا ﴾ [طه: الآية 53]. أو للتعليل، نحو: ﴿ لِإِيلَانِ شُرَقِي ﴿ إِلَيْكَ فُرَقِي ﴿ اللَّهِ الْمُرْبَسُ: الآية 1]، أي فليعبدوا لأجل إيلافهم الرّحلتين وهي مُحُسُورة، إلَّا إن دَخَلَتْ على المُضمَرِ فَتُعتم، بخلاف الباء مكسورة مطلقًا، ورُوِي فتحها مع الظاهر فيُقال بَزَيْد، قاله السوداني (١)،

وَحُرُونِ الْقَسَم:

يصح أن يقرأ بالرفع عطفًا على من، وبالخفض عطفًا على بالخَفْض، بناء على أنَّ المعَاطف إذا تعدَّدَت هل تُعطَف على الأول، أو كل واحدٍ على ما يليهِ. والقَسَمُ : اسْمُ مصدر أَقْسَمَ وهو الحلف، وهو في عُرُف الفقهاء: تحقيق ما لم يجب بذكر الله أو صفته وهي:

■ الواو:

وتختص بالظاهر، نحو: ﴿ وَاللّهِ رَبّا مَا كُمّا مُشْرِكِنَ ﴾ [الأنعام: الآية 23]، ﴿ وَالنّبْمَن ﴿ وَالنّبْمَن ﴿ وَالنّبْمَن ﴾ [الضحى: الآيتان 1، 2]. ويجب مَعْهَا إضمار فعل القسم، فلا يظهر أبدًا. وهل هذه الواو هي العاطفة كواو رُبّ عطفت على مُقَدِّر _ قاله البيهقي (2) وغَيْرُهُ _ أو بَدَل من الباه والتاء بدل منْهَا، وبه جَزَم الزّمَحُشري (3) وَابْن مالك وغيرهما، قَوْلَانِ، والأصح الثاني.

⁽¹⁾ أحمد بن أندغمحمد، وكان هذا اللفظ عند أهل السودان من الألفاظ الدالة على التعظيم، السوداني، كان جامعاً للنحو وأصول الفقه وأصول الدين، تولى القضاء بيّنبُكْتُ، ولد عام 991 وتولى عام 1044. شرحه على الجرومية كان متداولاً بفاس.

 ⁽²⁾ أحمد بن علي بن محمد البيهةي: لغوي، حالم بالقراآت، من أهل نيسابور، أصله من بيهق. من مصنفاته: ينابيع اللغة، والمحيط بدمات القرآن.ولد سنة 470 وتوفي سنة 544.

⁽³⁾ محمود بن عمر الخوارزمي الزُّمَخْشِرِي، أبو القاسم: من أثمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب. ولد في زمخشر، من قرى خوارزم، سنة 467. سافر إلى مكة وتنقل في البلدان ثم حاد إلى الجرجانية من قرى خوارزم فتوفي فيها سنة 538. أشهر كتبه: الكشّاف في التقسير، وأساس =

■ والتَّاء:

وتختص بِالله، نحو: ﴿ نَاللهِ لَفَدُ أَرْسَلْنَا ﴾ [النّحل: الآية 63] فلا نجر غيره ظَاهِرًا وَلا مضمرًا، وسمع تالرحمن وتربّ الكعبة وتحياتك. وتقدّم أنها بَدَلُ من الباء. وقال قُطْرُب (1): هي حرف مستقل للقسم ولم يلكر الباء مع أنها من حروف القسم القسم اكتفاء بِذكرِهَا في حروف الجرّ؛ لأنَّ القَسَم معنى من معّانِي الباء والقسم في الباء أصلي، ولذلك جاز إظهار فِعل القسم معها نحو أقسمت بالله، و يجوز حذف الباء فيتصب تاليها بإضمار فعل القسم أو يرفع على الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ الباء فَيْنَصب تاليها بإضمار فعل القسم أو يرفع على الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ الْمَاهُ وَالْمُهُ وَالْمُونُ وَالْمُهُ وَالْمُهُ وَالْمُهُ وَالْمُهُ وَالْمُهُ وَالْمُهُ وَالْمُلْمُ وَالْمُهُ وَالْمُؤْلُ وَالْمُهُ وَالْمُهُ وَالْمُهُ وَالْمُهُ وَالْمُعُلُمُ وَالْمُهُ وَالْمُعُونُ وَالْمُعُلُمُ وَالْمُعُلُمُ وَالْمُهُ وَالْمُعُونُ وَالْمُعُونُ وَالْمُعُونُ وَالْمُعُونُ وَالْمُعُلُمُ وَالْمُعُونُ وَالْمُعُونُ وَالْمُعُمُ وَالْمُونُ وَالْمُعُونُ وَالْمُعُمُ وَالْمُعُمُ وَالْمُعُمُ وَالْمُعُمُ وَالْمُعُمُ وَالْمُعُمُ وَالْمُعُمُونُ وَالْمُعُمُونُ وَالْمُعُمُ وَالْمُعُولُونُ وَالْمُعُمُ وَالْمُولُونُ وَالْمُعُمُ وَالْمُوالِمُ وَالْمُ

■ الإشارة:

فَمِنْ: إشَارة إلى ابْتداءِ السَّيْرِ.

والى: إشارة إلى انتهائِهِ، فَلِلْمُرِيد بداية؛ وهي المجاهدة، ونهاية وهي المشاهدة. فَمَنْ أَشْرَقَتْ بِدَايتُهُ، أَشْرَقَتْ نِهَايتُهُ. فَإِشْراق البِدَاية: هي القريحة الوَقَّادَةُ، والمَشَاهدة. فَمَنْ أَشْرَقَتْ بِدَايتُهُ، أَشْرَقَتْ نِهَايتُهُ. فَإِشْراقَ البِدَاية: هي القريحة الوَقَّادَة، والنَّذَة والجدّ في مُجَاهدة النَّفْسِ، وعمارة الأوقات، وإشراقُ النهايةِ: هِيَ دَوَام شهود الحَقَّ، والعكوف في حضْرة القدس، ومحلّ الأُنس.

والنَّاسِ ثلاثة أقسام:

قَوْمٌ قَنَعُوا بمقام الإيمان، ولم تُرْفع هِمَّتهم إلى طلب العِيَانِ. فَهَؤُلَاءِ لَا سَيْرَ لَهُمْ فَهُمْ مِن عَوَامٌ المسلمينَ.

وقوم تعلَّقت هِمُّتُهُمْ بالوصولِ، واستعْملوا شيئًا من عبادة الظَّاهر، لكن لَمْ يظفروا بشيخ التربية، ولم يَقدروا على صحبَتِهِ، ولم تسمح نفوسهم بالتجريد وخرق

البلاغة، والمفصل. له أيضاً: المستقصى في الأمثال، والقسطاس في العروض، وديوان شعر.
 كان معتزلي المذهب، شديد الإنكار على المتصوفة.

⁽¹⁾ محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقُطرُب: نحوي، عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة، وهو أول من وضع المثلث في اللغة. وقطرب لقب دعاء به أستاذه سيبويه فلزمه, من كتبه: معاني القرآن والنوادر في اللغة، والأزمنة، والأضداد، وخلق الإنسان، وغريب الحديث. توفي سنة 206.

العَوائد، فهؤلاء صالحون أبرار؛ وَهُمْ أيضًا مِنْ عامَّة أَهْلِ اليَمين، سواء كانوا من العُبَّادِ أَو الزُّهَاد أو العلماء الأنجاد؛ لأنهم حيث لم يخرقوا عوائد أنْفسهم لَمْ يتحقّق سَيْرُ السَّائرين [الحكم العطائية]، «كيف تخرق لك العوائد وأنت لم تخرق من نفسك العوائد [الحكم العطائية]، «كيف

وقوم ارتفعت هِمَمهم إلى الوصول وظفروا بشيخ التربية، وقوَّاهم الله على صُحبته وخِدْمتِهِ، وتجرَّدُوا من عوائدهم، فَأَشْرقت بدايتهم بالمجاهدة والمكابدة، وأشرقتْ نهايتهم بِدُوَام المشاهدة. فهؤلاء خاصَّة الحَاصَّة وهم المُقَرَّبُونَ السابقونَ، جُعَلَنا اللهُ من خَوَاصَّهم، بِمُنِّهِ وكَرَمِهِ.

وهَنْ: تشير إلى المجاورة عن العَلَائق والشواغِل إذْ لَا يصحُّ السَّيْر مع العَلائق والشواغِلِ. وكان شيخنا البوزيدي رضي اللهُ عنه يقول: إن شنتم أنْ نُفْسِمَ لكُمْ أنه لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ عالمَ المَلَكوت من في قَلْبِهِ عَلَقة. قال تعالى: ﴿وَلَقَدٌ جِنْتُمُونَا فُرَدَى ﴾ يَدْخُلُ أَحَدٌ عالمَ المَلَكوت من في قَلْبِهِ عَلَقة. قال تعالى: ﴿وَلَقَدٌ جِنْتُمُونَا فُرَدَى ﴾ [الأنعَام: الآية 18] أي جئتم إلى حضرتنا فُرادى من عَلَائق القَلْبِ وشواغِلِهِ، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَهِدُكَ يَتِهُا فَاوَىٰ ﴿ ﴾ [الضحى: الآية 16] أي يتهمًا مِنَ السَّوَى فَآوَاكَ إلى حَضْرَتِهِ. وقال الشَّاعِرُ:

فَازَ مَنْ خَلَّ السُّواغِلَ ولسمحسوب وب توجُّه

وعَلَى: إشارة إلى الاستغلاء على النفس بالقهر والغَلَبَة، وعلى السَّيْرِ بِالنَّصْرِ وَالغَلَبَة، وعلى السَّيْرِ بِالنَّصْرِ وَالرِّعَاية، وعلى الهداية بالمتمكين والعناية، ﴿ أُولَٰتِكَ عَلَىٰ هُدُى مِن رَبِّهِمْ وَأُولَٰتِكَ هُمُ اللَّهِ وَلَا اللَّهُ وَالرَّفُونَ ﴿ ﴾ [البَقَرَة: الآية 2].

وفي: إشارة إلى دُخول الحضرة والتمكن فيها تَمَكُن المَظْروف في الظرف، فتصير مأواه ومعشش قلبه، فيها يَسْكُن وإلنِهَا يأوي. أو تشير إلى الذَّهاب في الله بعد اللَّهاب إليه. قال تعالى حاكيًا عن خليله عليه السلام: ﴿وَقَالَ إِنِّ ذَاهِبُ إِلَى رَبِّ سَيَهِدِينِ ﴿ اللهِ عَالُ السَّائرينَ واللَّهابُ فيه حال الواصلينَ.

ورُبُّ: ، إشارة إلى قِلَّةِ وجُودِ أَهْلِ الخصوصية. قال تعالى: ﴿ وَقَالِلْ مَا مُمُّ ﴾ [ص: الآية 24]، وقال تعالى: ﴿ وَقَالِلُ مَا هُمُّ ﴾ [ص: الآية 24]، وقال تعالى: ﴿ وَقَالِلُ مِنْ عِلَاكُ مِنْ عَالِي الْمُعَلِي الْمُعْرِ وَالسَّرِّ الأَبْهَرِ، أَوْ إلى كثرتهم لمن المُعْتِي المُعْتِي المُعْتِي وَالسَّرِّ الأَبْهَرِ، أَوْ إلى كثرتهم لمن سيقت له العناية وحسَّن ظنّه باللهِ وبعبادِهِ.

والبَّاهُ: إشارة إلى اسْتِعَانَتِهِمْ بِاللهِ في سَيْرِهِمْ وظَفْرهم بِاللهِ في وصولهم، "فَمَن كَانت بِالله بِذَايتهُ كانت إِلَيْه نهايتهُ ، فَهُمْ مُبَرَّؤُونَ من حَوْلهم وقوتهم فِي سَيْرهم وَوُصُولِهِم، أَوْ إِشَارة إلى مُصَاحَبتهم لله في غيبتهم وحضورهم وفي جميع شؤونِهِمْ ،

قد اتخذوا الله صاحبًا، وتركُوا النَّاس جانبًا ﴿ فَلَمَّا آعَنَّكُمُ وَمَا يَمَبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ وَهَبَا لَهُ وَهَبَا لَهُ وَيَعْفُرُ وَمَا يَمَبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ وَهَبَا لَهُ إِلَّهُ الْحُلّق سَبَب في مَوَاهب الحقّ. أو إلى مصاحبتهم لمن يدل على الله بمقالِهِ وَيُنْهِضُ إليه بحالِهِ، فالصَّحبة عند هؤلاهِ وُكُن كبيرٌ مِنْ أَركانِ التصوّفِ، يُدْرَك بِها في ساعة واحدة مَا لا يُدْرك في سنبن وُكُن كبيرٌ مِنْ أَركانِ التصوّفِ، يُدْرَك بِها في ساعة واحدة مَا لا يُدْرك في سنبن بالمجاهدة والمُكَابدة، وَجَرَّبْ ففي التَّجريب علم الحقائق.

والكَاف: تشير إلى التشبّه بالقوم في زَيِّهم وَسَيْرهم وَأخلاقهم. ﴿فَمَن تشبُّهُ بِقَوْمٍ فَهُو مِنهُمُ ۗ بِشَرَّطِ العمل والإخلاصِ.

و اللام: إشارة إلى استحقاق الولاية وملكها بالصحبة و التشبّه بالقوم مع الإخلاص والتجريد من العلائق حتى تشرق عليه أنوار الحقائق ويملك الوجود بأشرو من عَرْشه إلى فرشِه، يتصرّف فيه بِهِمَّتِهِ وَيُدَوَّرُهُ في لَمْحَةٍ بِفِكْرِهِ. وَيُقال لَهُ حينئذٍ:

لَكَ الدُّهُرُ طَوْعٌ والأنامُ عَبِيدُ فَعِشْ كُلُّ يَوْم مِنْ أَيَّامِكَ عِيدُ

وحروف القسم: إشارة إلى كَوْنهم لَوْ أَقْسَمُوا على اللهِ لَأَبَرَّهُمْ في قَسَمِهِمْ وهذا مقام المحبوبين، جعلنا الله من خواصّهم بِمَنّهِ وكَرّمِهِ.

ثم ذكر عَلَامة الفِعْل فقال: والفعل يُعرَف بِقَدُ والسِينِ وسَوْف وتاء التأنيث السَّاكنة.

يعني أنَّ الفِعُل يتميَّز عن صاحبَيْهِ بِقَدْ. فهي مختصَّة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرَّد من ناصبِ وَجَازَم. فَلَا تَدخل على الجاهِدِ كَعْسى وليْسَ، وَلَا على الأنْسَائي كَبِعْت وأنكحت، وَلَا على المنفِي، وَلَا على المقترنِ بناصبٍ أو جَازِم. الإنْسَائي كَبِعْت وأنكحت، ولَا على المنفِي، ولَا على المقترنِ بناصبٍ أو جَازِم. ومعناها التوقع في المضارع، نحو: قد يقدّم الغائب إذا كَانَ يُنتَظُر وقوعه، وتقريب الماضي من الحال، تقول: قام، فتحتمل الماضي والقريب والبعيد. فإذا قلت: قد قام، اختصَّ بالقريب، والمشهور من أَحْوَالِهَا أنها تفيد التحقيق مع الماضي، والتقليل في كتاب مع المضارع إلَّا في كتاب اللهِ فَإِنَّها تفيد التحقيق فيهما، ولا تفيد التقليل في كتاب اللهِ إلَّا بتأويل. وقد تفيد التكثير، نحو: ﴿فَدْ زَىٰ نَقَلُبَ وَجُهِكَ فِي السَّمَاةِ ﴾ [البقرة: الله إلَّا بتأويل. وقد تفيد التكثير، نحو: ﴿فَدْ زَىٰ نَقَلُبَ وَجُهِكَ فِي السَّمَاةِ ﴾ [البقرة: الآسمية كقول الششتري (أ):

⁽¹⁾ على بن عبد الله النمبري الشُشْتُرِي، أبو الحسن: صوفي أندنسي من أهل شُشْتر، قرية بوادي آش بالأندلس. ولد سنة 610. تنقل في البلاد بين المغرب و المشرق، توفي بقرب دمياط سنة 668. يقول فيه المقري في نفح الطبب: "عروس الفقها، وأمير المتجردين، من أهل العلم والعمل". من كتبه: المقاليد الوجودية في أسرار الصوفية، الرسالة العلمية، العروة الوثقى في بيان السنن، وديوان شعر ذائع الصيت خاصة في الدوائر "لشاذلية.

لفد أنا شيء عجيب ليسمن رآنيسي

ويه منه أن يحمل على حذف الفِعل، أي لقد علمت أنّي أنّا شيء عجيب، وقد تكون إسمًا بالعني حَسْبُ، فتضاف إلى الاشم نحو: قد رَيْد دِرْهم أي حسبه درهم.

والسين وسؤف: وهما مختصان بالمضارع، فالسين للتَّنفيس، وسَوْف التَّسُويف، وهو أَوْسع زمانًا من انتنفس، هذا مذهب النصريين، وقال الكرفيون زمّانهما وَاحد، ويؤيّد، تعاقبهما على معنى واحدٍ. قال تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجُرًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: الآية 146]، ﴿أَوْلَئِكَ سَنُوْنَيَهُمْ أَجُرًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: الآية 162]، وفي سَوْف لغات يقال سَوَّ وسَقْ.

وتاء التأنيث السّاكنة: وهي مختصة بالفعل الماضي، واحترز بالا المنحر عنه المتحر المتحر المتحر المتحر وبهذه العلامة استدل على فعلية ليس، وعسى، وبيس ونِغم، لقولهم: نعمت وبيست وليست وعست، خلاقًا لِمَن زَعَم اسمية نعم وبيس، وهم الكوفيون وبحرفية عسى وعو تعلب وحرفية ليس وهو الفارسي وبقي من علامات الفعل تاء الفاعل نحو: قمت، وياء المخاطبة كقومي، ونُون التوكيد كَاضُر بَنَّ والله تعالى أعْلَمُ.

■ الإشارة:

والفعل الذي يَصِلَ بِهِ إلى الله تعالى ويحصل به الوصول إلى حضرة القدس يُعرّف بقد التي تفيد الجَزْمَ والتصميم؛ وهو العَزْمُ على البِرَّ والتَّقُوى، ١٠ جَزْم بدوام السَّيْر حتَّى يَصِلَ أو يموت، فَبِهذا يحصلُ للمريد الوصول، فقد قالوا في شروط الفقير: هي خُسُن الخدمة وحفظُ الحُرْمةِ وتعظيم النعمة ونفوذ العزيمة، ونفوذ العزيمة

⁽¹⁾ أبو العباس أحمد بن هيسى المعروف بثعلب: رئيس مدرسة الكوفة في النحو واللغة، ولد حام 200 ببغداد وتوفي بها عام 2°1، من كتبه: الفصيح، وقواعد الشعر، و مجالس شعلب، وشرح ديوان زهير، وشرح ديوان الأعشى، ومعاني القرآن، وإعراب القرآن. كانت له منافسة مشهورة مع المبرد إمام البصريين، استمرت 40 مئة،

⁽²⁾ الحسن بن أحمد المعروف بأبي على الفارسي: أحد الأتمة في علم العربية والنحو والقراءات، ولد في فسا من أعمال فارس عام 288 و توفي ببغداد عام 377. كان متهما بالاعتزال، من مصنفاته: الإيضاح، والتذكرة في 20 مجلد، وتعاليق سيبويه، وجواهر النحو، وكتاب الحجة في علل الفراءات السبع.

هو تصميم العَزْم على السَّيْر إلى الوُصولِ، فَإِذًا كُلَّ أَوْ ضعف جدَّد العَزْمَ حَتَّى يَصل. وفي ذلِك يقول القاتل:

قَدْ جَدُّوا فِي السَّيْرِ حَتَّى مَلَّ أَكْثرِهم وَعَانَقَ الْمَجْدَ مَنْ وَفَى وَمَنْ صَبَرَ

فإذا خاف على نفسه المَلَلَ والرُّجوع نَفَّسَ لَهَا شَيْنًا مَا بِتَرْكُ المجاهدة وسوَّف لها بالرَّاحَة والبشارة بالوصول، وإليه الإشارة بقولِهِ: والسين وسوْف. ويحتمل أن يكون على حذف مُضَافِ، أي يُعرَف بترك السِّين وسوف، أي بتركِ التسويف، فيكون إشارة إلى المبادرة وانتهاز الفرصة قَبْلَ فواتِ الوقتِ، وإليه أشار ابن الفارض بقوله:

وجُدَّ يسيف العزم سَوْف فإن تَجُدُ تَجُدُ تَحِدُ نَفَسًا فالنفس إن جُدَّت جَدَّتِ

وكذا يُقال في قوله: وتاء التأنيث، أي وترك صحبة التأنيث، فإنَّ صحبةَ النَّسَاءِ من أَعْظَمِ القواطع للمريد. قال (ص): «ما تَرَكْت بَعْدي أَضَرُّ على الرِّجَال مِن النِّسَاءِ». وقد حَذَّر كثير من الصوفية الفقير من التَّزَوُّج قبل الوُصُول إلَّا إنْ كَان في صحبة الشيخ ملتَصِقًا بِهِ وقد أَذِنَ لَهُ في التَزَوُّج، فقد لا يضرّهُ، واللهُ تعالى أَعْلَمُ.

ثم ذكر علامة الحرّف فقال: والحرّف مَا لا يَصْلح مَعَه دَليلُ الاشمِ وَلَا دَليلُ اللَّهِمِ وَلَا دَليلُ اللَّهِمْلِ.

يَغْنِي أَنْ الحرفَ هو الذِّي لا يقبل شيئًا من عَلَامات الأسماء وَلَا من عَلَامات الأفعال. فلا تقول: الأفعال، كَهَل و قَد، فلا تقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال. فلا تقول: الْهَلْ، وَلَا الْقَدْ، وَلَا شيئًا من حروف الجُرِّ، وَلَا السِّين وَلَا سوْف، وَلَا تاء التأنيث. فعلامة الحرف هو ترُك العَلَامة، فمثاله كَحُرفِ الجيم والحاء والخَاء، فالجيم يُعرَف بالنقطة من تحت، والخّاء بالنقطة من فوق، والحّاء بالإهمال، وإليه أشار بَعْضهم بقوله:

والحَرُّف ما ليست له عَلَامة تَولُ العَلَمَة لَه عَلَامَة

■ الإشارة:

والحرف، أي وَذُو الحرف الظَّلْمَانِي وهو الَّذِي يعبد الله على حَرْفِ أي طرفِ من الدَّين وطمَع ﴿ فَإِنَّ أَمَابَهُ خَيْرُ أَطْمَأَنَّ بِيْ وَإِنَّ أَمَابَنَهُ فِلْنَةً اَنْقَلَبَ عَلَى وَجْهِدِ. ﴾ [الحَجّ: الآية 11]، لا يَصلح لِلسَّيْرِ بِالذَّكْرِ وَلَا بِالعَمَلِ. وهو الَّذِي دَخَلَ في طريق القَوْم طَمَعًا في رِيَاسَةٍ أو عزَّ أو جَاهِ أوْ مالٍ. فَلَا ياتي منهُ شيْءٌ ﴿ خَيرَ ٱلدُّنْكَ وَٱلْآخِرَةُ أَلِكَ هُوَ لَهُ مَنْ اللهُ الْمُهِينُ ﴾ [الحَجّ: الآية 11]، والعياذ بالله.

بَابُ الإغرابِ

الإعرابُ في اللغة هو البيان، يقال: أَعْرَبُ الرَّجُلُ عمَّا في ضَميرِهِ، أَيُّ بَيَّنَهُ. وفي الاضطلاحِ وفي الحديث: «البِكْرُ تُسْتَأْمَر، والنَّيْب تُعرِبُ عن نَفْسها» أي تُبيِّنُ، وفي الاضطلاحِ على أنه لفُظِي ما جيء بِهِ لبيّان مُقتضَى العَامِلِ من حَرَكَة أَوْ حَرْفِ أَو سُكُونٍ أَوْ حَذْفِ وهو مَذهب البَصرِيِّينَ، وَعَلَى أَنَّهُ مَعْنَوي ما قاله المصنف.

الإعراب هُو تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الكَلِم لاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا.

فَاحْتُورْ بِالْأُواخِرِ مِن تَغْيِيرِ الوَّسَطِ كَمَا فِي التَّصْغِيرِ، كَرَيْدُ وزُيَيْدٍ. والتكسير، كدرهم ودُرَاهم، والمراد بالآخر حقيقة أو حُكمًا، كَيَدٍ و دَم، فَأَصله يَدِّيُّ ودَمْيُّ، فحذفت لَامُّهُ بدليل ردِّهِ في التثنية والجَمْع فقالُوا: يديان و دمَّيانِ، واحترز باختلاف العوامل من التغيير الذي يكون بلا اختلاف العَامِل كاختلاف اللغَاتِ في كلمة واحِدَة، نَحُو: حَيْثُ قفيها ثلاث لغات: الضَّمُّ وهو المشهور والفتح والكَسْر. وكحركةِ النَّقْل فيمَنْ قَرأَ بِهِ، نحو: قد أَفُلَحَ مَن آمَنَّ، فالسكون أَصْل والْحركة نُقُلُّ وحقيقة العامل ما بِهِ يتقَوَّمُ المَعْنَى المقتضي للإعراب، فالشأن في اختلاف الإعراب أن يكون لاختلافِ العامِل وقد يكون مع اتحادِهِ كما في مَعْمُولُ الصَّفَةِ، فإنه يجوز رفْعُه ونَصْبُه وجرّه مع اتحاد العامل نحو: الحسن الوجه، فيجوز رفعه على أنه فَاعِل، ونصبه على التشبيه بالمفعول به، وجرّه بالإضافةِ، وكذلك نحو: زَيْد قائِم الأب، فيجوز رفعه ونَصْبِه وجَرُّهُ. وكذلك اسم المفعول المضاف مفعُوله، نحو: زيد مضروب الأب، فتَجُوزُ فيه الثلاثة أيضًا. واحترز بالدَّاخلة عليها مما يتغيَّر لاختلاف العوامل الدَّاخلة على غيره كحركة الحكاية، كقولك: مَنْ زَيْدٌ؟ لمّن قال جاء زيدٌ. ومَنّ زيدًا ؟ لمّن قَالَ: رأيت زيدًا. ومَنْ زيَّدِ لِمَنْ قال: مَرَرَّت بزيَّدِ، فإنها في الجميع حركة حكاية، لا حركة إغرًابٍ، فمِن مبتدأ وزيد خبر مَرْفُوعٌ، وعلامة رفعه اشتغال المحل بحركة الحكاية في الأوجه الثلاثة. و قوله:

لَفْظاً أَوْ تَقْلِيراً يرجع للتغيير، فالتغيير اللفظني يكون في الصحيح الآخر كزيّد ونَحْوه، والتقدير يكون في المعثل، نحو: مُوسَى، والقاضي، ويرمي، ويغزُو. فالألف يُقدّر فيه الإعراب كله، نحو: جاء موسى، ورأيْت موسى، ومَرَرت بِمُوسَى، فالحركات الثلاث مقدَّرة في الألف المانع من ظهورها التعَلَّر، واليّاء يُقَدَّر فيه الرفع

والجرّ، نحو: جاء القاضي، مَرَرُت بالقاضي، ويظهر نصبه نحو: إن القاضِي لن يَمْقُونَ أَنْ يَعْقُر فِيه الإعراب مُوجُودًا أو محذوقًا نحو: جاء قاضٍ، ومررّت يِقَاضٍ، أو جاء فتي، ومررت يِفَتَى، ورَزُايْت فتي، ويحتمل أن يرجع قوله: لفظًا أو تقديرًا، للعوامل، فالعامل اللفظي مَا تقدّم ذِكره، والمقدِّر كباب الاشتغال والإغراء نحو: زيدًا ضَرَبته. أي ضَرَبْت زيدًا ضَرَبتُه. أي ضَرَبْت زيدًا ضَرَبتُه. والعِلْم، وغير ذلك من حذف العوامل وهو كثيرً، ويكون في عامل الرفع والنصب والجرّ، كما هو مُقرَّر في مَحَلِهِ.

■ الإشارة:

كُمَّا يَنَغَيَّر أُواخِرُ الكَّلِم لاختلاف العوامل، تتغيَّرُ أَحُوالُ القلوبُ لاختلاف الواردات الدَّاخلة عليْهَا. فتارةً يَرِد عَلَيْهَا وارد القَبْضِ، وتارة يَرِد عليها وارد البَسْطِ. فالقبض والبَّسْط حَالَتَانِ بِتَمَاقُبانِ على العبد تعاقبُ اللَّيل والنَّهَار، القشيري: ﴿إِذَا كَاشْفَ الْعَبِدُ بِنعِمَة جَمَالُه بِسَطِّه، وإذا كَاشَفُه بِنعِمةِ جِلالُه قبضه. فالقبض يُوجب إيحاشه والبسط يُوجِب إينَاسَهُ. واعْلَمُ أنه يَرُدُ العبد إلى أَخُوال بشريَّته فيقبضَه حتى لا يطيق ذرَّة. ويأخذه مَرَّة عن نعوته فَيَجِدُ لِحَمْل ما يرد عليه قوة وطاقَة. قال الشبلي(١١) رضي الله عنه: *مَنْ عَرَفَ اللهَ حَمَلِ السموات والأرض على شعرة من شعرات جفن عينيُّه، ومَن لم يعرف اللهَ جلُّ وعلَا لو تعلُّق به جناح بعوضة ضَجًّا. فحمل منه هَذَا على حالتي القَبْض والبسط، وقال أهل المعرفة: إذا قَبْضَ قُبضَ حتى لَا طاقة، وإذا بُسِط بُسطَ حتى لا فَاقة. وَهَذَا سَيِّدُ الرُّسُلِ (ص) حينَ وَرَدَ عليه وارِد القَبْض شَدًّ الحجَر على بَطنِهِ، وحين وَرَدَ عليه وارِد البَّسْطِ أَطْعَمَ الفَّا جِياعًا من صَاع. ولكلُّ من القَبْضِ والبَسْطِ آدابٌ. فآداب القَبْض السكون تحت مجاري الأقدار وانتظار الفرج من الكريُّم الغفَّار، وآداب البَسْطِ كَفُّ اللِّسان وقبض العنان والحَياء من الكريم المَنَّان، والبُّسُط مزلة أقدام الرجال، قال بَعْضهم: فُتح عليٌّ بابٌ من البِّسْطِ فَزَلَلْت زَلَّة، فُحُجَبْت عن مقامي ثلاثين سنَّة. ولذلك قبل: قِف بالبِساطِ وإيَّاكَ والانبساط. واعْلَمْ أنَّ القبض والبَّسْط فوق الخوف والرَّجاءِ. وفوق القبض والبِّسْط الهيِّبة والأنْس، فالخوف و الرجاء للمؤمنين، و القبض و البسط للسائرين، و الهيبة و الأنس

⁽¹⁾ أبو بكر دُلف بن جحدر الشبلي: من مشاهير المشايخ الصوفية. من أصحب الإمام الجنيد. أصله من خراسان ونسبته إلى قرية شيلة. مولده بسامرًاء سنة 247 ووفاته ببغداد سنة 334. لم يخلف كتاباً وإنما إشارات حكم وشطحات وشعر جمع في ديوان.

للعارفين. ثم المحُو في وجود العَيْن لِلْمُتَمَكِّنِينَ، فلا هيبة لهم وَلَا أُنْس، وَلَا علم وَلَا حِيم. وأَنْشَدُوا:

فَلَوْ كنت من أهل الوجود حقيقة لغبّت عن الأكوان والعرش والكرسي وكنت بِلَا حَالٍ مبع الله واقفًا تُمَازُ عَنِ التّذكار للجنّ والإنسِ

وإن قلنا الإعراب هو البيان، فتقول في الإشارة: الإعراب عَمَّا في البواطِنِ هو تغيير أحُوال الظُّواهر، لاختلاف الواردات الدَّاخلة عليها، فَمَا كَمُنَ في السرائر ظَهَر في شهادة الظواهر، تنوَّعت أجناس الأعمال بتنوّع وَاردَات الأحْوَال. واللهُ تعالى أعلم.

ثم ذكر أنواع الإعراب فقال:

وأثسامه أربعة: رفع ونصب وخَفْض وجرُّم.

قلت: تقدَّم الغرق بين تقسيم الشيء إلى أَجْزَائِهِ وإلى أَنواعِهِ، فهذَا من التقسيم النَّوْعي، ووجه انحصاره في الأربعة أنه ليس في الوجود في كلام العَرب إلا حركة وسكون. والحركة لها ثلاثة مخارج: إمَّا ضَمُّ الشَّفَتَيْن وهو مَخرَج الضمّة، أو كشر الشُّفلي وهو مخرج المنحة، وأمَّا السكون فهو سلّب الحركة فهو قسم رابع، فالرَّفع ما أَحُدثه عامِل الرفع وهو خاصّ بالعمد أو ما ناب عَنْهَا. والنصب ما أحدثه عامل النصب وغالب وُجُوده في الفُضْلَاتِ، والجرّ مَا أَحُدثه عامل الجرّ، وهو خاصّ بالعمد أو ما أحدثه عامل الجرّ، وهو مُلحَق بالفُضْلَاتِ. والجرّ مَا أَحُدثه عامل الجرّ، وهو خاصّ الجرّه عامل الجرّه ما أحدثه عامل الجرّ، وهو خاصّ الحركة، وجعلوا الإعراب بالأفعالِ. وأشقط الكُوفيون والمازني (1) الجرّم لأنه عدم الحركة، وجعلوا الإعراب ثلاثة، والله تعالى أعلم.

■ الإشارة:

وأقسام التغيير الذي يعتري الإنسان وينزل به أربعة:

رفع أي رَفْع القَدْرِ والعرِّ والجاه عند الله تعالى، وعَامِلهُ العِلْمُ باللهِ، والعمل بطاعته، وصحبة أهل العرُّ والنِّني وهم الأولياء.

وضِدُّه الخفض وهُو الذُّلِّ والهَوَأْن، وعَامِله الجَهْل وارتكاب المعاصي واتّباع الهوى كما قال الشاعر:

لَا تُشْبِعِ النَّفْسِ فِي هِواهِا إِنَّ اتَّسِبَاعِ السَّهِوِي هَوَانُّ

بكر بن محمد، أبو عثمان المازني: أحد الأثمة في النحو، من أهل البصرة ووفاته فيها سنة 249.
 من تصانيفه: ما تلحن فيه العامة، والتصريف، والعروض، والديباج، والألف واللام.

وقال آخر:

إِنَّ الهوى هو الهوان بِعَيْضِهِ فإذا هويتَ فعد لقيتَ هَوَانَا وإذَا هُويتَ لَحِبُّك كَانِنَا مَن كَانَا

والمراد بالهوى: ما تهواه النَّفْس وتعشقه من الحظوظ الجسمانية المحرِّمة أو المكروهة، أو المُباحة قبل الوُصُول.

والنصب نصب النفس لمجاري الأقدار وهو مقام الرَّضَى والتسليم؛ وهو حَالُ أَهْلِ الطّمَانينة من العارفين الواصلين.

والجزُّمُ هو التصميم والعَزْمُ على السَّيْر والمجاهدة والمكابدة، إلى الوصول إلى تمام المشاهدة.

فأهل الرفع والنّصب عارفون واصِلونَ. وأهل الخفض تالفونَ تائهونَ. وأهل الجَرْمِ سَايْرُونَ. وقد يتلون العَبْد بين الرّفع والخفض، فتارة يغلب نفسه فترتفع، وتارة تغلب عليه نفسه، فتنخفض، وهؤلاه أهل التلوين قبل التمكين، وقد يكون التلوين بعد التمكين وهو تلوّن العارف مع المقاماتِ، فيتلوّن في كل مقام بِلَوْنِهِ، فَتارةً تَظْهَرُ عليه العرب عليه الرجاء والبسط، وتارة يظهر عليه الورع عليه الموق والقلق، وتارة والكفّ، وتارة تظهرُ عليه الرّغبة والأخذ، وتارة يظهر عليه الشوق والقلق، وتارة يظهر عليه السكون والعلمأنينة، وهكذا. وقد يطلب العبد الرفع فينخفض، وهو مَنْ سبقتْ له العِنَاية، سبَق لهُ الجِنَاية، وهكذا بالله، وقد يَظلبُ الخفض فيرتفع، وهو مَنْ سبقتْ له العِنَاية، فَلَا تضرّه الجناية، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ الْخَفْض فيرتفع، وهو مَن سبقتْ له العِنَاية، العظائية]، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ثم قسّم الإعراب على الأشماء والأفعّال فقال:

فَلِلأَسْمَاءِ مِنْ ذلك الرَّفع والنَّصْب والخفض وَلَا جَزْم فيهَا. ولِلأَفعال من ذلك، الرَّفع والنَّصْبُ والجَزْمُ وَلَا خفض فيهَا.

قلت: الفاء فصيحة، والتقدير: إن أردت معرفة مواردٍه فللأسماء، أي فللأسماء المتمكّنة، بِحَيث لم تشبه الحرف شبّهًا قويًّا فتُبنَى، فإذا سَلِمَت من الشّبة القوي أغربت فلَهَا الرَّفع وهو لِلْمَمّد وما ناب عنهًا. والنّصب وهو لِلْفُضْلاتِ غالبًا، والخفض وهو لممّا تروَّد بين العمدة، نحو جاء غلام زَيْدٍ، فَعُلَام عُمْدة، وزيد مُكمَّل لَهُ. وَيَقَع في مَوْضع الفُضْلة، نحو هَذَا ضارِب غلام زَيْدٍ، فَعُلَام عُمْدة، وزيد مُكمِّل لَهُ. وَيَقَع في مَوْضع الفُضْلة، نحو هَذَا ضارِب زيْد، فريد مفعول لكنه أضيف إلى عامِلِهِ بِجرِّ وَلا جَزْم فيها أي في الأسْمَاء؛ لأنْ الجزْم لا يَكُون إلّا بِالْعَوَامِل، وعوامل الجزّم خاصّة بالأفعال، ولِلأفعال من ذلِك

الإعراب، الرَّفع حَال التجريد، والنَّصْب والجَرَّمُ إذا دَحَلَ عَلَيْهما عَامِلهما، والمراد بالأَفْعَالِ، الفعل المضارع الخَالِي من نون التركيد المباشرة، ومن نون الإناث، فإذا باشرَتها ثون التوكيد بُنِيَت، نَحْو: ﴿لَيْقُولَ هَذَا لِي﴾ [فُصَلَت: الآية 50]. ونُون الإناث بُنِيَتُ أَيْضًا، نحو: ﴿إِلَّا أَن يَمْقُوكَ ﴾ [البَقَرَة: الآية 237] وإنما بُنِيَت لشّبه التركيب. وأما الماضي والأمر، فمبنيّان على ما يأتي إنْ شَاءَ الله، ولا خَفْضَ فِيها أي في الأَفْعَال لأنَّ عَوَامل الخَفْضِ خاصَّة بالأَسْمَاء، فَتَحَصَّل أَنَّ الرفع والنَّصْب مشترك بين الأسماء والأفعال، والجَرَّم مُختص بالأفعال، والحَقْض مختص بالأسماء، وإنما الحقيق المخفيف للثقبل ليتعادَلاً ووجه ثقلها أنها خليلة، إذ لا بدَّ لها من فاعل مضمر أوْ ظَاهر. وإنما اختصَّت الأشماء بالخفض لأنها خفيفة والخفض ثقيل، فلو أعطي الخفيف للخفيف لطار. كما لؤ أغطي الثقيل للثقيل لسقط، فأعطي الخفيف للثقبل، وَالثَّقِيل لِلْخَفِيفِ ليتعَادَل واللهُ تعالى أعْلَم، وقائم المناء بالخفيف المن فاعل المخفيف المنقبل المُفيف المنتقبل المنقبل المنقبل، والله تعالى أعلم.

■ الإشارة:

تقدُّم أنَّ القسمة ثلاثية: شريعة، وطريقة، وحقيقة.

فأهل الشريعة قائمونَّ بأقوالِهِ عليه السلامُ.

وأهِّل الطريقة قائمونٌ بِأَفْعَالِهِ.

وأغل الحقيقة قائمون بأخواليه وأخلاقيه

فأهل الأقوال هم المعَبَّرُون عنهم بِالأَسْمَاءِ لانهم فَانُونَ في الأسماء لأنَّ فِي الْسماء الأَوْكُمُ مُلِهُ للساني، وهملهم جُلّه بَدَنِي فيقال من طريق الإشارة فَلإهُل الأسماء من ذلك الرَّفع تارة إن استقامت أحوالُهُمْ وَقَويت ذَلَائلهم فيرتفعون إلى درجة الصالحين، والنَّصْب أي المتوسَّط بين الارتفاع والانخفاض فَيَنْتَصِبُونَ لِمَجَادِي الأَفْدَارِ وَهُوَ حال في فتورهم وبرودتهم عَنِ العَمَل الصالح، والخفض تارة أُخْرَى وهو حال عصبانهم، فيسقطون عن درجة الصَّلاحِ وينخفضون إلى أَسْفل صَافلين، حيث لَمْ تسبق لهم عناية المُقرَّبين وَلا جزم لهم جزم أهل العبان إذ لا يحصل الجزم الحقيقي إلا لأهل الشهود والعبان، فليسَ الخَبر كالعِيَانِ، إذ لا يَسْلم صاحب الدِّليل من الخواطر الرديثة والشبه الشيطانية، فجلهم يعبدون الله على ظنَّ قوي و لذلك عَبَّر تعالى بالظنَّ في مقام الجزم، فقال تعالى: ﴿ يَطُنُونَ أَنَهُم مُلْنَعُوا رَبِّمْ ﴾ [البَقرَة: الآية 46] تستراً و تخفيفًا الجزم، فقال الدَّليل من أهل الإيمان، إذ لوْ عَبَر بِالْعِلم لخرج من دائرة الإسلام خلنَّ

كثير. والحاصل أنَّ الإنْسَان لا يخْرج من مقام الظنون حتى يضحب المارفينَ، أهْلِ اليقين الكبير، وقَدْ قَال عليه السلام: «تَمَلَّمُوا اليقين فَإِنِّي أَتعلَّمه» و في رواية البمجالسة أهْل اليقين».

ثم أشار إلى أهل الطريقة التي تُوصِّل إلى عين الحقيقة بقولِهِ: وللأفعال، أي ولأهل الأفعال التي هي المجاهدة والمُكابدة، الرَّفع إلى أعلى عِلْبِين، والنَّصْب، آي ولا هل الأفعال التي هي المجاهدة والمُكابدة، الرَّفع والتَّسْليم، والجزْم في عقائدهم نَصْب أبدانهم إلى مَجَاري أقدار ربهم بالرِّضى والتَّسْليم، والجزْم في عقائدهم وعلومهم الأنها عن شهود وعيّان، ولا خَفْضَ فيها الأنهم سبقت لهُمْ من الله العناية، فلا تَضرّهم الجناية، فكلما طلبهم عامِل الخفض استَدْركَهُمْ عامل الرَّفع فيرفَعَهُمْ، فلا تَفضرهم أبدًا، جعلنا اللهُ مِن خَوَاصِّهِمْ آمين.

و لمَّا ذكر الإعراب و أنواعَه ذكر علامة كل واحد منها فقال:

بَابُ مَعْرِفةِ عَلَامَات الإعْرَاب

قلتُ: مذهب الناظم أنَّ الإعراب معنوي وهو التغيير والانتقال من حال إلى حَال. وهذا التغيير له علامات وهي الأشكال والحروف النَّائية عنْهَا. فالرَّفع مثلاً معنَّى وهو كَوْنَ الكلمة مرفوعة، والضمَّة علامة على رَفْعها، وقِسْ على هَذَا أنواع الإعراب كلها.

وأمًّا على أنه لفظي فالمضمة والألف والواو مثلاً هُنَّ عَيْنِ الرَّفْعِ، وكذلك الفتحة والألف والكسرة، هُنَّ عَيْنِ النصب، ولذلك قيل في حقيقته: ما جِيءَ بِهِ لبيَّانَ مقتضَى العامِل من حركة أو حَرْفِ إلى آخِرِ ما تقدُّمُ.

■ الإشارة:

ذكر هُنَا علامةَ انتِقَالِ العُبُد من حالِ إلى حالٍ، على حسب الوارداتِ القلبية والخواطر السَّنِيَّة والرَّدِينة، إمَّا مِنَ الرَّفْعِ إلى الخَفْضِ أو العَكْس، أو مِنْ حالة القبض إلى البَسْطِ أو الْعَكْس. وهكذا مِنْ تَخَالُف الآثَارِ وَتَنقَلَات الأطوار، فَلِكلِّ واحدٍ مِن هذه الآثار علامات تظهر على صاحبِهِ كما تقدّم، وَلِكُلِّ واحدٍ من القبْض والبَسْطِ آداب، وقد أشرت في قصيدتي العينية إلى بعضها فقلت:

فهيرة لَهُ صَبْرًا فَضَوْدُهُ تَابِعُ

فَفَسَاءٌ مُحْتُمُ مِنَ الحِن وَاقِعُ

تَزِلُّ بِكَ الأَفْدَامُ وِ الْقَلْبُ تَابِعُ

و مَسْك لسَان العَّوْلِ إِنَّهُ دانِعُ

وإنْ جِنَّكَ لَيْلٌ مِن القبض حالِكُ سكونٌ و تشليمٌ لِمَا قد جَرَى بِهِ وَلِلْبَسْطِ آدابٌ إِذَا لَمْ تَقُمْ بِهَا خضوع و هيئبة وتغظيم يغمة

ثُمَّ بِيِّنُ تِلك العَلامات فقال:

لِلرَّفِعِ أَرْبِعُ عَكَامَاتٍ: الضَّمَّة والواو والألف والنُّون.

يعنى أنَّ الكلمة إذا كَانتُ مرفوعَة، بأن طلبَها عامل الرفع، فلِرَفعها أربع عَلَامَاتٍ، أُولُهَا الضَّمَّة في آخره ظاهرة، نحو: ﴿وَقَالَ رَجُلُ مُؤْمِنٌّ﴾ [غافر: الآية 28]. ومقدّرة نحو: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ﴾ [الأعراف: الآية 104] وَبَدَأُ بِهَا لأنها الأصل، ثم الواو لأنها بنتهًا وناشئة عنها، ولذلك ذُكرتْ بعدهًا، ثم الألفُ لأنها أختها في العِلَّةُ

واللِّين، ثم النّون لقُرْب مخرجها من الواو، ولذلك أُدْغِمَت فيها إذا سُكُنت، وأخّرُهَا لَبُعْدِ الشَّبَه، ولاختصاصها بالأفعالِ وَسَيَأْتِي أَمثلتُهَا بعدُ إن شاء اللهُ. ومَن قال إن الإعراب هو الإعراب لفظي قال إنها مرفوعة ينفس الضّبَّة والواو والألف والنّون. فالإعراب هو نَفْس الحركات أو الحروف، والله تعالى أعْلَمُ.

الإشارة:

للرَّفع إلى مقام المقرَّبينَ أربِّعُ علامات:

أَوَّلُها: الضَّمَّة، أي ضَمَّ المريد إلى الشيخ وصحبته وخِدْمته وتعظيمه ومحبَّته. اواللهِ مَا أَفلح مَن أفلح إلَّا بصحبَة مَنْ أَفْلَح».

وثانيها: واو الهُوية والحقيقة، فَلَا بُدَّ للمريد أن يفْنَى في الذَّات حقيقة، فَمَنَّ لا فَنَاءَ لَهُ لَا بَقَاءَ لَهُ، فيغُنَى أَوَّلاً في الاسم ثُمَّ في الذَّاتِ، فبقدر الفناء يكون البقاء وبِقَلْر السكر يكون الصَّحُو.

وثالثها: ألِف الوَحْدَة، فلا بدَّ أن يكُونَ فَرْداً لِفَرُدِ، فيكون لَهُ قَصْد واحدٌ ومحبة واحدة وإرادة واحِدَة، ويكون ذلِك بقلب مفرد فيه توحيد مجرّد.

ورابعها: نون الأنّانية، فلا يُزّال يذكر الاسم حتى يكُون عيْن المسمّى فَيَقُول حينن المسمّى فَيَقُول حينئذِ: *أَنَا مَنْ أَهْوَى وَمَنْ أَهْوَى أَنَا»، فيغيب الذّاكر في المذكور، فلقد قال غير واحدٍ في مقام الفنا أنا وقال آخر في مقام البّقا هُوَ، فيقال للأوَّلِ صَدَقت وما كَذَبْت، ويقال للأوَّلِ صَدَقت وما كَذَبْت، ويقال للثاني: أَحْسَنْتَ وتأدَّبْت؛ كما قال يُعْض العارفين.

وهُنَا إشارة أخرى، فَيُشيرُ بالضَّمِّ إلى ضَمَّ النَّفس وكَفِّهَا عن حُظوظِهَا وهواهَا، بلِجَام المجاهدة والمخالفة، فَيَرْتفع إلى مَقَام المشاهدة.

وبالواو إلى الود والمحبّة في الله ورسولِه والشيخ الذي يوصّله إلى حضرتِه و الإخوان وسَائر عباد اللهِ، فَالمحبّة أصل الطريق وبِهَا يقع السَّيْر إلى عين التحقيق، فإذا وصَلَ أَحَبّهُ اللهُ فَكَان سَمْعَه وبصرهُ وكُلَّبْته، لقوله: "فإذا أحبّهُ كُنتُهُ، فإذَا أَحبّهُ اللهُ نَادَى في السموات فبُحِبّه أهل السماء ثم تنزل محبته إلى الأرض، كما في الله نَادَى في السموات فبُحِبّه أهل السماء ثم تنزل محبته إلى الأرض، كما في الحديث و سيأتي لفظه، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ المَنْوَا وَعَيَلُوا الصَّلِحَتِ سَيَجْعَلُ لَمْتُهُ الرَّحْنَنُ وُدًا إِنَّ اللهِ 196.

ويُثِيرُ بِالْأَلْفِ إِلَى أَلِفَ الوحْدَة كما تقدُّمَ.

وبالنُّونَ إلى نُورِ التَّوَجُّه ثم نورِ المُوَاجَهَة، فنورِ التوجَّه للسائرينَ وَنُورِ المواجَهَة للواصلينَ. والمراد بِنُورِ التوجّه حَلَاوة المعاملة وما يجده المُريد في مَيْرِهِ من النشوة والسكرة، ونُورُ المواجهة هو نور الشهود، يواجهه الحق تعالى بِأَسْرَار ذاتِهِ فَيُغَيِّبُه عن رؤية الوجود سِوَى ذَات الملك المعبودِ، وفي ذلك يقول الجُنيد⁽¹⁾ رضي اللهُ عنهُ: وُجُـودِي أَنْ أَغِـبِ عن السُوجُـودِ بِـمَـا يَبُـدُو عَـلَـيَّ مِـنَ السُّـهُـودِ ثُمَّ عَيَّنَ المواضع التي تنوب فيها الضَّمَّة عن الرَّفع فَقَالَ:

فَأَمَّا الضَّمَّة فَنكُونُ عَلَامَة لِلرَّفْعِ فِي أَرْبِعَة مَوَاضِعَ، فِي الاسم المفردِ.

نحو: ﴿ وَقَالَ رَجُلُ مُؤْمِنٌ ﴾ [غافر: الآية 28]، ﴿ وَقَالَ مُوسَ ﴾ [الأعراف: الآية 104] والمُرَاد بالمُفْرَدِ مُنَا مَا لَيْس مجموعًا وَلَا مثنَّى وَلا واحِدًا مِن أَسْمَاءِ الخَسْسَة متصرفًا أو غير متصرف، مذكرًا أو مؤنثًا، اسمًا أو صِفَة، تابعًا أو متبوعًا، مقصورًا أو منقوصًا. فالمقصور ما كان آخره ألفًا قبله فتحة لازمة، كَمُوسى وعِيسَى وَعَصى وَفَنى، والمنقوص ما كَان آخِره ياة قبلها كشرة لازمة، كالمُتَعَالي والدَّاعي وَوَالِ وهَادٍ، فالمقصور يُرفع بضعة مقدَّرة، المانع من ظُهُورِهَا التعَدَّر إذ يتَعَدَّر ظهور الحركة في الألف و المنقوص يرفع و يجر بحركة مقدرة في الياء المانع من ظهورها الأستثقال، إذ يئقل ظهور الضَّمَة أو الكشرة عُلَى البَّاء.

وجُمْع التكسير

وهو في اللُّغَة التّغيير وتفريق الأجزَاء، وفي الاصطلاح ما تغيّر بناء مُفردِه تغييرًا ظاهرًا أو مقدَّرًا لغيْر إعلالِ، والتغيير الظَّاهِر إمَّا بزيادة فقط نحو: صِنْو و صنوان، أو بنقص فقط نحو: تُخمة وَتُخم، وشجرة وشجر، أو بتبديل شكل فقط نحو: أسد وأسد، أو بنقص مع تبديل شكل نحو: كتاب وكُتُب، أو بزيادة مع تبديل شكل نحو: رجُّل ورجُال، أو بنقص وزيادة وتبديل شكل نحو: غلام وغِلمان، والتغيير المقدَّر، كما في فُلك، فَإِنهُ يطلق على الواحدِ والجمع بلفظِ واحدٍ. ويتميَّز المفرد مِنَ الجمع بالوصفِ. تقول: عندي فُلك جبد، وفلك كثيرة. فحركة المفرد غير حركة الجمع، وإن بالوصفِ. تقول: عندي فُلك جبد، وفلك كثيرة فحركة المفرد غير حركة الجمع، وإن باعلال فأصله فاضبُون، استثقلت الضَّمَّة على الياءِ فحُلِقَتْ، ثم حذفت الياء لالتقاء السَّاكنيْن، ثم قُلِبَت الكسرة ضمَّة، لتناسب الواو، ويدخل في جمع التكسير اسم جمع، كقوم وَرَهْطِ، واسم الجنْس، كشجر ونَخْلِ، وسيأتي الفَرْق بينهما في جمع المذكّر.

⁽¹⁾ الجنيد بن محمد بن الجنيد البغدادي، أبو القاسم: عده العلماء شيخ مذهب النصوف لضبط مذهبه بالكتاب والسنة. مولده ومنشأء ببغداد وتوفي فيها سنة 298. له رسائل. قال أحد معاصريه: ما رأت عيناي مثله، الكتبة يحضرون مجلسه الألفاظه والشعراء لفصاحته والمتكلمون لمعانيه.

وجمع المؤنث السالم

وَحَقَيْفَتَهُ: مَا جَمِعِ بِأَلِفُ وَتَاءٍ مَزْيِدَتَيْنَ، نَحُو: ﴿ وَأَلْسَّمَاؤِنُ مَطْرِيَّكُ يَبِيبِنِهِ ﴾ [الزُّمَر: الآية 67]، ﴿ يَكَأَيُّهُ النَّيِّ إِذَا جَآهَكُ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ [الممتحنة: الآية 12] فالسموات مبتدأ والمؤمنات فاعل، والضمة ظاهرة فيه. واحترز بقيد الزيادة من إصالة الألف، نحو: قضاة، جمع قاض، وأصله قضية. قال في الألفية:

فِسَي نُسخُو زَام ذُو اصْسِطِسْرَادٍ فُسعَسَلُهُ

فَقُلِبَت الياء ألِفًا لتحرّكها، وانفتاح ما قَبْلَهَا؛ فهو جمع تكسير ومن أصالة التاء نحو: صوت وأصوات، فالتاء فيه أصلية فهو جمع تكسير أيضًا. ولمّا كان الغالب في هذا الجمع أنّ يكون لمؤنث قيل فيه: جمع المؤنّث وقد يُسْتعمل في غَيْر المؤنّث ويطّرد في ستّ مسائِل، في كل ما فيه ثاء زائدة للتأنيث اللفظي نحو: طَلْحَة وطَلْحَات بفتحِهَما، والتاء في الجمع غير التاء في المفرد لأنّ ثاء المُفْرَد تُحذَف عِنْدَ الجَمْع. قال في الألفيّة:

وتساءً ذِي السقِّمَا أَلْسَرِمُسَنَّ تَسَسِّحِيَّهُ

ويطّرد أيضًا فيم كان مقصورًا كذفرى وذكرى، تقول: دفويات وذكريات. رفي نحو درهم مصغّر تقول دُريّهمات، وفيما كان اسمًا ممدودًا نحو: صحراء وصحراوات، وسماء وسماوات، وفيما كان مؤنثًا بغير تاء نحو: زينب وهند و دَعْد تقول: زينبات وهندات ودعدات. وفيما كان وصعا لغير العَاقِلِ نحو: جبال راسيات وشامخات، وقد نُظّمها بعضهم فقال:

وقسه في ذي التَّا ونحو ذِكرى ودرهم مصحمً ود مدرا

وقد يستعمل في غير هذه المواضع سماعًا، نحو: حمامات واصطبلات والله والله والله والمكبورة وفتح الطُّاءِ: الأرْوَى الذي يكون فيه النَّوابّ.

وتكون الضمَّة علامة للرَّفع أيضًا في الفعل المضارع الذي لم يَتَّصل بِآخِرِهِ شيء.

نحو وإذ يقول الله: ﴿ وَيَوْمَ تُشَقَّقُ النَّمَا يُهُ إِلْنَكِيمِ ﴾ [الفُرقان: الآية 25] فيقول: وتشقق مضارع مَرْفوع بضمة ظَاهِرة واحترز بقوله: لم يتصل بآخِرِهِ شيء مِمَّا إذا اتَّصَل بِهِ وَاوُ جَمُّع أو ألف اثنين أو ضمير المؤنثة المخاطبة، فإنه يرفع بالحروف كما يأتي، وأمَّا إذا اتصل به نون التوكيد المُباشِرة أو نون الإناث فهو مبني كما ثقدَّم فلا يدخل مُنَا لأنَّ الكلام هنا في المُعربِ. ويشمل ما إذا لَمْ يتصل به شيْءٌ الصحيح نحو: ﴿ وَنَعِيدُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الذَا لَمْ يَتَحْشَى، وبِالوَاو كيَدْعُو، ﴿ وَنَعِيدُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ كَيَخْشَى، وبِالوَاو كيَدْعُو،

وبالياءِ كَيَرِمِي فَكُلُّه معرّب بضمة مقدَّرة، والله أعْلَمُ.

الإشارة:

فَأَمَّا الضَّمِّ بِالأُولِياء والصحبة لَهُمْ فيكون عُلَامةٌ للوَّفعِ إلى مقام المُقَرَّبينَ وسببًا في نَيْل مقام السابقينَ في ذِكر الاسم المفرد والفناء فيه. سمعت شيخ شيخنا مولاي العربي رضي الله عنه يقول: فبقيت فانيًا في الاسم المفرد أَرْبَعَ سنينَ حتى كَان بَدَنِي كله يتحرَّكُ بِغير اختيار مِنِّي، إذا شددت على الرجل الواحد انهز الآخر"، فالفناء في الاسم مقدمة للفَناء في الذَّاتِ، بِقدْره يعظم ويَقل، ويكون أيضًا علامة للرفع في صحبة جمع الأولياء، الَّذِين هم أَهْل التكسير والإكسير، يتصرَّفون في الوجودِ بِهِمتمهِمْ، يكسَّرُونَ مَنْ شاءوا ويُجْبِرُونَ مَنْ شاءوا، يكسِّرُونَ أَعْدَاءَهُمْ ومَن ناواَهم بِإِرَادة مَوْلَاهُمْ، ويُجَبِرُونَ أَعْدَاءَهُمْ ومَن ناواَهم بِإِرَادة مَوْلَاهُمْ، وَيُجْبِرُونَ أَحْبَابَهُمْ بِمشيئة مَوْلَاهُمْ، كما قال القاتل في وَصْفِهِمْ:

هِمْمُهُمْ تَقْضِي بِحُكُم الوَقْتِ مُنْكِرُهُمْ مُعَرَضٌ لِلْمَقْتِ

ويَرْتَفع أيضًا بِضَمُّهِ إلى السّيخ في جمع المُؤنَّثِ، أي جمعه بالمؤنّث على طريق التزوّج السّالم من غُوائِله، وشغله عن ربّه لأنّ التزوج للفقير المُعتَنِي يَزيد في تربية بقينه ويُوسّع أخْلاته فَتَنَّسِعُ مَعْرفته، فإذا علم أنّه لا يَسْلم فالسلامة في تَرْكِه، وكَان شيخ شيخنا رَضِي اللهُ عَنهُ يقول: «الصّوفية حَنّرُوا من التّزَوّج للفقير وأنّا آمُر بِهِ لأنّ الفقير إذا تَزَوَّج تَقَوَّى يقينُهُ وانَّسَعَت أَخْلاقُهُ وتنسِع مَعْنَاهُ أو كَلامًا هَذَا مَعْناهُ. ويَرْتفع الفقير إذا تَزَوَّج تَقَوَّى يقينُهُ وانَّسَعَت أَخْلاقهُ وتنسِع مَعْنَاهُ أو كلامًا هَذَا مَعْناهُ. ويَرْتفع أيضًا بالفعل المضارع أي العَمَل المشابه لِفعل الأصفياء، بموافقته للسَّنة وسلامته من أيضًا بالفعل المضارع أي العَمَل المشابة في سَن الحَوْل والقوة، قال تعالى: ﴿فَقَنَ كَنْ لِللّهُ عِبْلُولُهُ وَلِيهُ اللّهُ عَلَى يَصِحبه الإخلاص في أوَّلِه، والائقان في وَسَطِه، والغبية عنه والحمل الصَّائحُ هو الّذي يصحبه الإخلاص في أوَّلِه، والائقان في وَسَطِه، والغبية عنه أخِرِهِ. وإليه الإشارة بقوله: لم يتصل بآخِرِهِ شيء مِنَ العِلَل كالإظهار له والنبَجْح في آخِرهِ. وإليه الإشارة بقوله: لم يتصل بآخِرهِ شيء مِنَ العِلَل كالإظهار له والنبَجْح به، وفي الوحكم: الاعتمال أرْجَى للقلوب من عَمَل يغيب عنكَ شُهُودُهُ وَيُحْتقر لديك وُجُوده، وفي المحكم: الأله عَمَلَ أرْجَى للقبول»، وبالله التوفيق،

ثم ذكر العَلَامَة الثانية لِلرَّفع فقال:

وأمَّا الواوُ فتكون عَلَامة لِلرَّفْع في مَوْضِعَيْنِ، في جُمْعِ المدَكَّر السَّالِم وهو ما دَلُّ على ثلاثة فَأكْثر، بزيادة في آخره مع سلامة بناء واحدِه، فخرجَ ما ذَلُ على أفل كَاثنيْن، وما دلَّ على ذلك لَا بزيادة كَاسْم الجمْع، وما لم يسلم بناء واحده، فهو جمع التكسير، وقد تقدَّم أنَّهُ يُعرَب بالحركات، ومُفرد هذا الجمع إمَّا أن يكونَ اسْمًا كزيْدٍ وعمْرٍو، فتقول: زَيْدون وعَمْرُونَ وشَرْطهُ أن يكُونَ مُذَكَّرًا عاقِلاً خاليًا من تَاءِ

النانيث ومن التركيب، فلا يجمع هذا الجمع نحو: حَائِض وَزَينب، لعدم التذكير، ولا واشق علمًا لكلب، وسابق صفة لِفَرَس، لعدم العقل، ولا طلحة، وعلامة لتاء التأنيث، ولا بَعْلبك، وبَرَقَ نَحره للتركيب المزجي أوالإشنادي، وأمّا المُركّب المناني فإنه يجمّع صدره ويُضاف إلى عَجْزِه وقبل يُجمّع الجزءان معّا، وإمّا أن يكون صِفّة كصالح وعالِم، فتقول: صالحونَ وَعَالِمُونَ وشرطه أن يقبل التاء أو يدل على التفضيل كنائم ومُلْنِب وأفضل، بخلافِ نحو: جَرِيح وَصَبُور، فلا يُجمعُ هذا الجمع لأنه لا يقبل التّاء، لأنه يستوي فيه المذكّر والمؤنث، تقول: رجل جريع، وامرأة صبور، وكذلك سَكُران وأحمر، إذْ لم يقولوا على هذا الجمع أربعة أنواع سكرانة ولا أحمرة، بل سكراء وحمراء وحملوا على هذا الجمع أربعة أنواع فأعربوها إعراب جمع المذكر السَّالم وإنْ لَمْ تَتَوَفَّرْ فيه الشروط:

أحدها: أسماء جموع وهي أولوا، وعالمون، وعشرون ويابه إلى التَّسْعينَ، فإنها تُعرَّب بالواو رفعًا، وبالياء جرًا و نصبًا. قال تعالى: ﴿إِنَّا يُنْذَكَّرُ أُولُوا ٱلأَلْبَبِ [الرعد: الآية 1]، ﴿مَا عَنْبُرُوا يَتَأْوَلِ ٱلأَبْصَدِ ﴾ [الحشر: الآية 2]، وتمثيل الباقي ظاهر. وجعل عالمين اسم جمع هو رأي ابن مالِكِ. والتحقيق أنه جمع عالم، ويُقصد به نوع من أنواع العالم. فلا يكون المفرد أوْسَع من جمعه، كما قال من جعله اسم جَمّع.

الثاني: جموع التكسير نحو: ينون وإحرون بكسر الهمزة جمع حرّة وهي الأرض ذات حجارة سَوْداء، ومنهُ أَرْضُون وسنُون وبابه، فإن هذا الجمع شائع في كلُّ ثلاثي، حذفت لامه، وعُوض منها هاء التأنيث و لَمْ يُكْسَرُ نحو سَنَة وَسِنين وَعِضَة وَعِضِينَ، وعِزَّة وَعِزِينَ، وثَبَة وثبينَ. قال تعالى: [المؤمنون: الآية 112] ﴿كُمْ لَمِثَتُم فِي الأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾، [المحارج: عَدَدَ سِنِينَ ﴾، [المحارج: عَدَدَ سِنِينَ ﴾، [المحارج: الآية 17] ﴿وَمَنِ الشَّمَالِ عِنِينَ ﴾، وأصل مفردها سنو وعضو أو عضة. وعزو، وثبو، فحذفت منها اللَّم وعُوض منها تاء التأنيث، ولَا يجوز ذَلِكَ في نحو: ثمرة، لعدم المحذف. ولا في نحو عدة وزنة لأنَّ المحذوف الفاء، ولَا في نحو: يد وَدَم لعَدَم التعويض. و شذَابون واخون، ولا في نحو: اسم وأخت وبنت لأنَّ العوض غير الهاء، ولا في نحو: شاة وشفة؛ لأنهما كُسِرًا عَلَى شِياه وشِفاه.

الثالث: جموع تصحيح لم تستوف الشروط، كأهلون ووابلونَ لأن أهْلاً ووابِلاً وهو المطر الغزير ليسا علمين ولا صفتين؛ لأن وابلاً اسم للمطر لا صِفةٌ له.

الرابع: ما شُمِّي به من هذا الجمع وما أُلحق بِهِ، كَعِلْبِّنَ وَزَيْدِينَ مُسمَّى به، ويجوز في هذا النَّوْع أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى غِسْلين في لزُّوم الياءِ، والإعراب بالحركات عَلَى النَّونِ منوَّنة، ودون هذا أَن يَجْرِيَ مَجْرَى عرفون في لزوم الواو كقولِه: طَالَ لَيْـلَـيَ وَبِـتُ كَالَـمَـجَنُـونِ واعْـتَـرَنِي الـهُـمُـومُ بِـالـمَـاطِـرُونِ ودُون هذا أنْ تلزَمَه الواو وفتح النون، وبعضهم يُجرِي سنينَ وباب سنين مجرى غسلين في لزوم الياء في الأحوال الثلاثة، قال الشاعر:

وكَان لَا اللَّهِمُ اجْعَلْها عليهم سنينًا كسنين يوسف،

■ تذبيل:

اعلم أنَّ الجمع هو الاسم الموضوع للآحاد المجتمعة دَالاً عليهَا دلَالة الواحد بالعطف وهو أَرْبَعَة أقسام: اسم الجمع واسم الجِنْس وجمع التكسير وجمع السَّلامة.

أمَّا اسْم الجمع فهو الاسم الموضوع لِلآحاد دَالَّا عَلَيْهَا دِلَالَة الْمَفْرِد على جملة أَجْزَاء مُسَمًّاهُ. وَلَا مَفْرِد لَهُ لَفَظًا، كَقُوم وَرَهْطٍ وركْب وصحْب.

وأما اسْم الجِنْس فهو الاسم الموضوع للحقيقة، ملغى فيها اعتبار الفردية، وهو قسمان: إفرادي وجَمْعِي، فالأول كالماء والغسّل، والثاني كَتُرك وَرُوم. والفَرْق بيُنَهُمَا أَنَّ الأول ينتفي الواحد والاثنان بنفيه، فإذا قلت: ليس هُنَا ماءُ انتفى كل فَرْد من أفراد الماء، وإذا قلت: ليس هنا تُرك، لا يُنَافِي أن يوجد تركي أو تركيّانِ؛ وهو اسْمُ الجِنْسِ على ثلاثة أقسام، ما يميّز واجده عنه بياءِ النَّسب، كَرُوم ورومي، وتُرك وَتُركي، وَمَا يُميّز وَاجِده عنه بياءِ النَّابِث، ونخل، ونبقة ونبق، وكلم؛ وهو الغالب وَمَا يُميّز هُو عَن مُفردهِ بتاء التأنيث، كثمرة بتاء التأنيث، كثمرة بتاء التأنيث، كثمرة وثمر، ونخلة ونخل، ونبقة ونبق، وكلمة وكلم؛ وهو الغالب وَمَا يُميّز هُو عَن مُفردهِ بتاء التأنيث، كَمَاةً جمع ومفرده كُماً.

وأما جمع التكسير وجمع السلامة، مذكرًا أوْ مؤنثًا، فقد تُقَدَّم الكَلَام عليه، والله تعالى أَعْلَمُ.

وتكون الواو أيضًا علامة للرَّفع في الأسْمَاء الخمْسة؛ وهي أَخُوكُ وأَبُوكُ وحموك وفوك وذو مال.

قلت: أما أخُوكَ وَأَبُوك، فأصلهما أَخُوُوكَ وأَبُوكَ، فَاسْتَنْقَلَت الضَّمَّة على الواو فحُذَفَت، ثم حذَفَت الواو الأولى لالتقاءِ الساكنين، وقد تشدّد الخاء والباء، من أخ وأب. وقد يُقال: أَخُوك بشكونِ الخاءِ. قال الشَّاعر:

مًا المَرَّءُ أَخُولُ إِن لَم تَلْفُهُ وَزُرًا عِنْدُ الكَّرِيهَةُ مِغْوَانًا عِلَى النُّوبِ

ويجمع الأخ من النَّسَب على إخوة، ومن الصَّدَاقة والخلَّة على إخوان، ومن الدِّين عليهما، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّوْمِنُونَ إِخْوَةً ﴾ [الحُجرَات: الآية 10]، ﴿وَإِخْوَنَّكُمُ

في ٱللِّينَ ﴾ [التّوبّة: الآية 11] وأمّا حَمُوكِ فَلَا يقال إلّا بِكُسُر الكّاف لأنه لا يكون خطابًا إلّا للمؤمّث؛ لأن الأحماء أقارب الزّوج كما أنّ الأختان أقارب المرأة. والأصهار يطلق عليهما لأنه مِنَ الصّهْرِ وهو الاختلاط، قال تعالى ﴿يُعْمَهُرُ هِو مَا فِي بُعُونِمَ ﴾ [الحج: الآية: 20] أي يختلط وقد تقصر الثلاثة فيقال: هذا أخُك وأبُك وحَمكِ. فيُعرّب بالحركة الظاهرة. قال الشاعر:

سابَه اقتدى عُدي في الكُورَمُ وَمَن يُشابِه أَبُهُ فَمَا ظَلَمُ

وقد تلزّم الألف في الأخرَالِ الثلاثة، فيُقال: هَذَا أَخَاكَ وأَباك وحماك، فيقدّر الإعراب في الألف. وأما فُوكَ فيُعرّب بالحروف ما لم تظهر فيه الميم، فيُعرّب حينئذ بالحركة، تقول: هَذَا فمك، وقد تشدَّد ميمهُ، وتُثَلَّث فارّهُ، قال في التَّسْهِل: «وقد يُثَلَّثُ فاء فم منقوصًا أو مقصورًا، أو يضعف مفتوح الفاء أو مضمومها أو تتبع فاره حرف إعرابه في الحركة، كما فعل بفاء مرة وعيني أمْرئ وَابْنَم ونحوهما، وأصل فَم فوهُ بدليل أفواه وفويّه، وأما ذو فأصلها ذوو وهل المحذوف لامها أوْ عينها قولان. وهل وزنها فعل وهو مذهب الخليل، أو فعل بالفتح وهو مَذْهب سيبويْه قَوْلانِ. وَلا تضاف إلا لظاهرٍ على المشهور، وشذُ قَوْل الشاعر:

أفضل المعروف ما لم تُبَّتَذُل فيه الوُّجُوهُ إِنها يَعْرِف ذا الفضل من الناس ذَوُوهُ

وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ النَّفَاهُو إِلَّا مَا فَيه شَرَف، كَذِي عَلْم، وَذِي عَزٌّ وَجَاه، وَلَا يُقَال ذُو حَجَامَةً وَذُو حَيَاكَةً مَمَا لَيْسَ فِيه شَرَف، قاله الزّيّاتي^{(١١}).

وترك المصنّف الْهَن وهو الفَرْج أو ما يُستَقبَحُ مِنَ الإنسان. وقد ذكره بعضُهُمْ من الأسماء الخمسّة، والمشهُور فيه النقص، وإعرابه بالحركات، قال في الألفيّة: والسنّسقسُ فِسي هَسلَا الأخِسيسر أحْسسَنُ

ويشترط في إعراب هذه الأسمّاء بالحروف أنَّ تكونَ مكبّرة لا مصغّرة فإذا أصغرت أعربت بالحركات نحوُ أُخَيَّك و أبيك و حُمَيَّك و فُوَيْهُك و ذُوَي مال، و أن تكون مفردة لا مثناة و لا مجموعة. وأنَّ تُضَاف لغيْر ياءِ المتكلم، فإن أضيفت للياء

أُغْرِبَت بالحركَات المقدَّرة فيما قبل ياءِ المتكلم، والله تعالى أعْلَمُ.

⁽¹⁾ أبو الطبب الحسن بن يوسف الزياتي: أصله من بني حبد الواد أحد قبائل زنانة. ولد منة 964. وحل إلى فاس في طلب العلم فأثقن أنواع العلوم محققاً في جميعها، انخذ سيدي أبا المحاسن يوسف الفاسي شيخاً. درّس كثيراً وانتفع به خلق كثير وصنّف كتباً مفيدة منها: شرح الصلاة المشيشية، وحاشية على شرح الأجرومية، وشرح توضيح بن هشام، وحاشية على شرح الألفية للمكودي.

■ الإشارة:

وأمَّا رَارِ المَوَدَّة والدحبَّة من الخلق فتكون علامة للرَّفعِ عنْدَ الخالق في مَوْضِعِيْن:

في جمع المُذَكِّرِ أي إذا كَانت تلك المحبَّة من الجمع الكثير، والجمَّ الغفير من أهل العَمل السَّليم، والرَّأي المستقيم، وَلا عِبْرَة بمحبَّة السُّفهاء وَلا بُغضهم، إذ ليُسُوا من أهل العقل السليم، وأن يكونَ ذلك الوُد سالمًا من الأغراض والأهواء، بل يكون للهِ، ومِنَ اللهِ، بلا عِوضِ وَلَا حَرْفِ. فهذه المحبَّة التي تدلُّ على رفْع قَدْر صاحبها عند اللهِ، ومِنَ اللهِ، بلا عِوضِ وَلَا حَرْفِ. فهذه المحبَّة التي تدلُّ على رفْع قَدْر الأجناس الخمسة، أي إذا وقعت من الأجناس الخمسة، الإنس والجن والملائكة والحَيَوانَات والجمادات، فإن الله تعالى إذا أحبَّ عبدًا قَذَف محبَّنة في قلوب جميع خَلقِهِ، فيشتاق إليه كل شيء ويُطيعه كل شيء ويُطيعه كل شيء. ويدل على هذا تسخير الحيوانات والجمادات للأولياء، وتقدَّم الحديث: فإذا أحبُّ الله عبدًا نادَى جِبْرِيلَ إنِّي أحبُّ فلانًا فأحِبُّهُ، فيحبّه جبريل، ثم يُنادي جبريل في السموات إن الله يحبُ فُلانًا فأحِبُّوهُ، فيحبّه أهل السموات، ثم يُلقَى له القبول في الأرض، أي فيحبّه أهل السموات، ثم يُلقَى له القبول في الأرض، أي فيحبّه أهل الأرض، وفي الحديث: قإن العَالِم في الأرض، أي فيحبّه أهل الأرض، وفي الحديث: قان العَالِم في الأرض، أي فيحبّه أهل الأرض، وقوامه، وقوامه،

وفي حديث آخر: إن العالِم يستغفر له مَن في السموات ومَن في الأرض، حتى الحينان في جوف الماء، وإن العلماء وَرَثَة الأنبياء، لَمْ يَرِثُوا دِينَارًا وَلَا دِيمًا، وإنها وَرثَة الأنبياء، لَمْ يَرِثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهمًا، وإنها وَرثُوا العِلْم، فمَن أخذه أخذ بحَظَّ وافرِ». والمراد بالعلماء، العلماء بالله، أو بِأحكام الله إذا خلصت النَّبَّة، والاستغفار يدلُّ على المحبَّة، والله تعالى أعْلَمُ.

ثم قال: وأمَّا الألف فتكون عَلَامَة للرَّفْع في تثنيَّة الأسماء خاصَّة.

قلت: التثنية مُصدر أطلقه هنا على اسم المفعول أي في مثنى الأسماء. قال في التسهيل في حقيقة التثنية: جَعْل الاسم القابل دليل اثنين متفقين في اللفظ غالبًا وفي المعنى على رأي بزيادة ألف في آخرو رفعًا، وياء نصبًا وجرًّا، تليهما نون مكسورة فتحها لغة، وقد تُضم وتسقط للإضافة والضرورة أو لتقصير صلة اهد وأقرب منه ما قاله غيره: ما دلَّ على اثنين بزيادة في آخره صالحاً للتجريد و عطف مثله عليه فخرج بقوله ما دلَّ على اثنين ما دلَّ على أقل أو أكثر. وبقولِه بزيادة في آخرِه ما دلَّ على اثنين بالتثنية في المحقان بالتثنية في

الإعراب على ما سيأتي. وبقوله صالحًا للتجريد: اثنان واثنَتَان فإنَّهما مُلحَقَّان بهَا. وبقوله: وغطف مثله عليه، ما لا يعطف عليه مثلَّهُ، بل غيْره، كالقمَرَيْن والعُمَرَيْن، في التغليب فإنهما مما يلحق بالتثنية، وقال ابن هشام: والذي أراه أنهما مثني حقيقة لا مُلْحُقَانِ بِهَا. وقوله في التسهيل: القابل خرج به ما لا يقبل التثنية، والذي يقبلها ما تُوفِّرت فِيه ثَمَّائية شروط، جمعها بعضهم فقال:

وَلِسَلْسَاذِي تُسَرِّى قَسَل تُسمَانِ مِن السَّسَروط قُرُت بِالبِيانِ أوَّلُها الأعرابُ و التَّنْكيرُ وَعَدَم التركيب والنظيرُ وأن يسكون مُسفردًا وألَّا لله يُغيني عنه غيره عي نقالاً

كذا اتفاق اللفظ والمعنى فذي شروطها مجموعة للمبتدى

فلا يشنَّى المبِّني كالضمائر وأسماء الشروط، والاستفهام، والموصولات، و الإشارات. وأما اللذانِ واللنان وهذَانِ فملحق بالتثنية، ولا تُثَنِّي المعارف حتى يقدر شيوعها، فلا يثنَّى العَلَم باقِيًّا عَلَى عَلَمِيَّتِهِ، بل إذا أُريد تثنيته، قدَّر تنكيره، بدليل دخول الألف واللَّام عليه، نحو: الزيدان والعمرانِ، وَلَا المركب تركيب إسنادِ اتَّفاقًا. وفي المَرْجي ثالثها إن لم يُخْتَم بوَيْه، وَلَا ما لَا نظير لهُ كالشمس والقمر، إلَّا على سبيل التغليب، فقد قالوا: القمرانِ للشمس والقمر، والعمرانِ لأبي بكر وَعُمَر، وَلا يثنَّى الجمع والمثنى باقيًا على جمعيته وتثنيته، غير مسمَّى بهما، ولا يثنَّى أيضًا ما أَغْنَى عَنْه غيره كَسُواء، فَلَم يقولوا سَوَاءان، بل قالوا: سِيَّانِ، فأغنى تثنية سي عن تثنية سواء، وشَدٌّ قول الشاعر:

يا رب إن لم تجعل الحبّ بيننا ﴿ سُوَاءَيْن فَاجْعَلْني على خُبُّها جلدا

ولا يثنِّي أيضًا ما اختلفا لفظًا، كزيْد وعَمْرو، إلَّا ما تقدُّم من التَّغْلِيبِ. فقد قالوا: الأبوان للأب والأمّ، والنّرهمان للنّرْهَم والدّينار، والأذانان للأذانِ والإقامة و العشاءانِ للمغربِ والعشاءِ، وألفاظًا كثيرة. والتغليب يكون للأخفُّ أو للأفضل، فالمفرد أَخَفُ من المركِّب، والمذكِّر أفضل من المؤنث، فلذلك قالوا: العُمرَان والقَمَرَان، وكذلك مَا اختلفا معنَى كأن يكون أحدهما حقيقة والآخر مُجَازًا فلا تقول: جاء الأَسَدَان وتعني السُّبع المَعْلُوم و الرَّجلَ الشجاع.

■ تُنبيهاتُ:

الأول: هذه الشروط الثمانية التي جَرَتْ في المثنى، كلها تجري أيضًا في جمع المُذَكِّرِ السَّالَم، فلا يجمع جمع سَلَامة إلَّا بِهَا. وإلَّا كَانَ مُلحقًا بِالجمع. هكذا سَمِعت من شيخنا ابن قريش (١) وأظنه نقله غن الزّيّاتي.

الثاني: مما ألحِق بالمثنَّى كِلَا وكُلْتًا، يشترط إضافتهما إلى الضَّمير. تقول: جاء الجيشانِ كِلَاهما، والقبيلتين كِلْتَهما، ورأيت الجيشين كِلَيْهما، والقبيلتين كِلْتَهما، ورأيت الجيشين كِلَيْهما، والقبيلتين كِلْتَهما، وإعرابهما توكيد تابع لِلمُؤكِّد. فَإذا أضيف للظَّاهِرِ، أعرب بالحركة المقدَّرة، نَحُو: ﴿ كِلْتَا المُنَكَيْنِ اللَّهُ أَكُلها﴾ [الكهف: الآية 33]، فَكِلْتا مبتداً، مرفوعة بضمة مقدَّرة في الألف، وجملة آتَتْ خبر. وإنما أعرب بالحركة إذا أضيف للظاهر إعطاء الأصل للأصل، فأصل الإضافة أن تكون أعرب بالحركة إذا أضيف للظاهر إعطاء الأصل للأصل، فأصل الإضافة أن تكون أعرب بالحركة إذا أضيف للظاهر المحركة، فَجِينَ أضيفَتْ للظّاهِر رَجَعَتْ لأَصْلِهَا، فأَعْربت بالحركات،

الثالث: الباعث على التثنية الاختصار، وكذلك الجمع، وأصلهما العطف، بدليل رُجوعُ الشاعر إليه في الاضطرار كقولِهِ:

إِنَّ السَّرَزِيَّةَ لَا رِزْيَةً مِشْلَهَا فَقَدَانَ مِثْلَ مِحمد ومحمَّد والله تعالى أعلم،

الإشارة:

وَأَمَّا أَلِفُ الوَحْدة، أَي التحقّق بِهَا فيكون عَلَامةٌ لرفع صَاحِبَهَا وكَمَالِهِ، في تثنية الأسماء خاصّة، أي في حال التَّمَسُّكِ بِالشَّريعة والحقيقة فقط، فَمَن تحقّق وَلَمْ يتشرَّع فقد تؤندق، إلَّا أَنْ يَكُون مَجْلُوبًا، أو تقول: تكون ألف الوحدة علامة للرفع في تثنية الأشباء الذَّالَة عليها الأسماء، وتثنيتها: جَعْلُ رُوْيَتِها قائمة بين الضدَّيْن بين الحِسّ والمَعْنَى، بين الحِكمة والقدْرة، بين عبودية وربوبية، بين مُلك وملكُوت، بين أَثَر ومؤثِّر، بين كُونٍ ومُكَوّنٍ، بينَ خَلْق وَحَقَّ، فلا يكون العارف كَامِلاً حتى يبلغ إلى هذا المَقام، فإن وقف مَع الضَّدُ الأول، كان محجوبًا مطمُوسَ البصيرة، وفيه قال المحدوبُ رضى الله عنهُ:

⁽۱) حبد الكريم بن أحمد ابن قريش: نزيل مدينة تطوان، كان علامة مشاركاً مدرساً حافظاً ضابطاً خطيباً. تولى قضاء مدينة طنجة ومات بالمشرق بعد أداء فريضة الحج سنة 197 ا. ذكر سيدي أحمد بن عجيبة في فهرسته أنه أخذ عنه العلم ولازمه سنين، و قرأ عليه التفسير، والبخاري، ومسلم، وألفية ابن مالك وابن هشام، والمنطق، والبيان، والأصول، وشفاء القاضى عياض.

⁽²⁾ أبو محمد حبد الرحمان بن عياد، الصنهاجي الأصل، الدكالي، عُرف بالمجلّوب: الشيخ الصوني العارف بالله الكبير، ازداد سنة 909 برباط عين الفطر قرب أزثور، ويُعرف بطيط، ثم رحل مع والله إلى نواحي مكناس، أخذ عن مشايخ عدة، منهم: سيدي علي الصنهاجي المعروف =

مُن نَظَرَ الكَوْنَ بِالكُونِ عَزْ، فِي عَمَى البصيرةُ ومَن نَظرَ الكَوْنَ بِالمكَوْن صِادف علاج السريرة

وإن وقف مع الضَّدُّ الثاني، كَان سكرانًا غيْر صاحٍ، فانيًا غير باقٍ، مجذربًا غير سالك، فلا يكون كَامِلاً، وبالله التوفيق.

ثم قال: وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع، إذا اتَّصَلَ به ضمير تثنيةٍ أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنثة المخاطبة.

قلت: ضمير تثنية نحو: الزَّيدانِ يقومان، أو يقومانِ الزَّيدان. وضمير جمع نَحْو: الزَّيدُونَ يقومُون، أَوْ يقُومُونَ الزَّيدُونَ على لغة عدم تجريد الفعل فيهما.

وضمير المؤنثة المخاطبة: أنت يا هند تقومين، فالنون علامة للرَّفع في الجميع، سواء كَان الألف والوار ضميريْن أو حَرْفَيْن دَالَيْن على التثنية، ولا فَرْق في هذا الفعل المتَّصل بضمير تثنية أر ضَمير جَمْع بيْن أن يكون مُؤكّدًا بنون التوكيد الثقيلة أم لا، فإنه في كل ذلك مرفوع بالنونِ نحو قوله تعالى: ﴿ لَنُبْلُونَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية بُللون، فَحَدْفت الألف لِالتقاء الساكنيْن فصار تُبْلُون ثم أكّد بنون التوكيد، فصار تُبلون، احتمع ثلاث نُونَات، فَحُدْفت نون الرَّفع لاجتماع الأمثال فالتقى سَاكِنَانِ: تُبَلُونَنَ، اجتمع ثلاث نُونَات، فَحُدْفت نون الرَّفع لاجتماع الأمثال فالتقى سَاكِنَانِ: شَكَرَ حِينَ، فأكّد فصار تخرجينَ فالتهى ثلاث نونات، فحدُفت نون الرَّفع لإجتماع فَهذا الفِعْل مرفوع بِالنُون المحدوقة، لإجتماع الأمثال، ومِنْهُ لتخرجانَ يا وبند، أَصْله لأمثال، وكذلك تقول: يا زيدان والله لتخرجانَ، أصله لتخرجانِن، فاجتمع ثلاث نونات، فحدُفت نون الرَّفع لإجتماع الأمثال، وكذلك تقول: يا زيدان والله لتخرجانَ، أصله لتخرجانِن، فاجتمع ثلاث نونات، فحدُفت نون الرَّفع لإجتماع ياه المخاطبة ضمير هو مذهب الجمهور، وقال الاخفش (١) والمَازني: إنها حرَف والفاعل ضمير مستر، قال بعضهم: أصل هذه النون الشَّكُون، وإنَّمَا حُرُّكَتُ لِالثقاء والفاعل ضمير مستر، قال بعضهم: أصل هذه النون الشَّكُون، وإنَّمَا حُرُّكَتُ لِالثقاء والفاعل ضمير مستر، قال بعضهم: أصل هذه النون الشَّكُون، وإنَّمَا حُرُّكَتُ لِالثقاء

بالدرّار، وسيدي أبو الرّوايِن، وسيدي همر الخطاب. كان يتكلم بكلام موزون من الكلام الملحون على لسان أهل العروض وأوزانهم الشعرية، يشتمل على ذكر الله، وتمجيد رسوله، والإشارات العرفائية، والكلام على النفس وعيوبها، والروح وحالها، وشروط الشيخ، والصحبة وآدابها، و غير ذلك إلّا أن الناس كلما رأوه من الكلام على وزن كلامه نسبوه إليه فخلّطوا فيه كثيراً. توقى بمكناس سنة 976.

⁽۱) سعيد بن مسعدة البخي ثم البصري، أبو الحسن، المشهور بالأخفش الأوسط: نحوي، عالم باللغة والأدب، من أهل بلخ، سكن البصرة، وأخل العربية عن سيبويه، توقي سنة 215. من مصنفاته: تقسير معانى القرآن، الاشتقاق، معانى الشعر، وكتاب الملوك.

الساكنين سكونها وسكون ما قبلها، فكسرت بعد الألف على أصلها، وفُتِحَت بعد الواو والياء تخفيفًا لاستثقال الكشرة بَعْدهما، وقبل: تشبيهًا للأول بالمثنى والثاني بالجمع، وقد تُفتح بعد الألف، قرئ أتَعِدَاننِي، وقد تُضَمَّ قُرىء شاذاً: طَعَامٌ تُرزَقَانُهُ بِضَمَّ النَّون وقد تُخدَف هذه النّون في النّثر، ففي الصحيح: «لَا تَدْخُلُوا الجَنَّة حتَّى تُؤمِنُوا». وفي النظم كقول الشاعر:

أسسري و تسبّ يستسي تُسدِّلسكسي وجُهكِ بالعَنْبَر والمِسْكِ الدَّكي وإذًا اجتمعَت هذه النون مع نون الوقاية جاز فيهما الفكّ والإدغام والحذف وقرئ بالجميع، وهل المحذوف حينئذ نون الرفع أو نون الوقاية قولان.

■ تُنْبِيه:

قد تنتس هذه النّون بنون الإناث التي يُبنّى المضارع معها وذلك في المضارع المُعْتل بِالوَّاو واليَّاءِ، نحو: الزَّيدون يدعُون والهِنْدَات تَدْعُونَ أَو الرجال يغزون والنِّسَاء تغزون، فالأوَّل مُعرب والثاني مَبني ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَن يَمْتُونَ ﴾ والنّسَاء تغزون، فالأوَّل مُعرب والثاني مَبني ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَن يَمْتُونَ إِلَيْهِ ﴾ [النّبقر: الآية 23]، ﴿وَالْغَوْيَةُ مِنَ النِّسَكَةِ اللّي لَا يَرْجُونَ ﴾ [النّبور: الآية 60]. فهذه الأفعال الثلاثة كلها مَبْنيَّة لاتَّصَالِها بِنُون الإناث، فالنون فيها فاعل والواو عَيْن الكلمة بخلاف ﴿وَقَالَ اللّينَ لَا يرَجُونَ ﴾ [الفُرقان: الآية 21] فَإِنّه مُعْرب، والواو فَاعِلٌ وأَصله بخلاف ﴿وَقَالَ اللّينَ لَا يرَجُونَ ﴾ فاصله يرجُون على وزن يفْعَلُونَ، وأمًّا ﴿وَالْفَوْعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللّي لَا يَرْجُونَ ﴾ فاصله يرجُون على وزن يفْعَلُونَ، وأمًّا ﴿وَالْفَوْعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللّي تعمير بيبوت النون والياء على وزن يفْعَلُونَ فاعل بخلاف أنتِ يَا هِنْد ترمينَ، فمعرب بِثبوت النون والياء قاعل، وهذه مسألة ابن خميسة مع أهل سبتة التي ذكرها ابن غازي (١) في خاشيته على فائلوه فيه، إذ لم تحضر لي الآن.

■ الإشارة:

وأمَّا نون الأنانية وهو مقام الفنا الذي يقول فيهِ صَاحِبُه: أَنَا مَنْ أَهُوَى ومَن أَهُوى أَنَا، فَيَكُونُ عَلَامةً لرَفعِ صاحِبه إذا اتَّصَلَ بِهِ ضمير، أي قلبُ تثنية: وهو الذي

⁽¹⁾ محمد بن أحمد بن غازي العثماني المكناسي، أبو عبد الله: مؤرخ، حاسب، فقيه. ولد بمكناس سنة 841 وتفقه بها و بفاس، وأقام زمناً في كتامة. استقر بفاس سنة 891 وتوفي بها سنة 919. من بين مصنفاته: الروض الهتون في أخبار مكناس، وغنية الطلاب في شرح منية الحساب، وكليات فقهية على مذهب المالكية، وتفصيل الدرر في القراءات، وشرح ألفية بن مالك.

يقرّ الشريعة في محلّها، والحقيقة في محَلّها. فالشريعة للظواهِرِ والحقيقة للبَواطن. فلا يَكْمُلُ مقام الفَنَاء إلّا بِالبقَاء الذي يُعطى فيه كل ذي حنَّ حقّهُ كَمَا تَقَدَّمَ.

أو تقول ضمير تثنية هو رؤيتهُ الضَّدَّيْن في جميع التجليات كما تقدُّمَ.

أو ضمير جَمْع على اللهِ في جميع الأوقات وكل الحالات، فيكون مستغرقًا في الشهود، غائبًا عن كلِّ مَوْجودٍ، مستديمَ الشرب والورود، غَارِفًا مِنْ عَيْنِ المِئَة والجودِ.

أو ضمير المؤنَّثة، أي ذي البصيرة المُنَوَّرة المخاطّبة بالوارداتِ الإلـهية والعلوم اللَّدُنية والأسّرار الرَّبّانية، وبالله التوفيق.

ثم ذكر عُلامات النصب فقال:

ولِلنَّصْبِ خمس عَلَاماتٍ: الفتحة والألف والكَسْرَةُ واليَّاء وحذف النَّون.

قلت: قُدَّم الفتحة لأصالَتِها، وثنَّى بالألف لأنها بنتها، وثلَّث بِالكسرةِ لأنها أختها وذكَّر الياء يعدها لأنَّها بنتها وأخت الألف في اللّين، وخَتَم بالنُّون لأنه مُخْتَصَّ بالأَفْعَال اختصاص الألف والياء والكسرة بالأسماء، وتشترك الفتحة بين الأسماء والأفعال.

الإشارة:

وَلِنَصْبِ العبد نفسه للمقادير في مقام الرُّضَى خمس علامات:

الفتحة أي فتح قلبه لمعرفة الحقّ، فإنَّ مَن هَرَفَ الْحقَّ رضي بأحكامه، ومَن جَهلهُ سخط أحكامه، قبل لبعضِ الغارفينَ: ما تَشْتَهي؟ قال: ما يقضي الله. وقال آخَرُ: أَصْبحُتُ وَمَا لِي سُرُورٌ إِلَّا في مواقع القدر، وفي الحِكَم: «العَاقِل إذا أَصْبَحَ نظر مَا يَفعل بنفسِه».

وعلامَةَ النَّصْبِ للمقادير أيضًا والرَّضَى بما يبرز من عُنْصُر القدرةِ، ألِف الوحدة، فلا يرى إلَّا الله، ولا يَرْكَنُ إلَى شَيْءٍ سِوَاهُ، لأنَّ مَن رَضِيَ بِاللهِ رَبَّا، لَا يَعْرِفُ غَيْرَهُ.

وعلامته أيضًا: الكسرة أي الخضوع والسكون تحت مجاري أقداره، والذَّلُّ والافتقار إليه.

وعلامته أيضًا: اليقين التّامّ والطمأنينة الكبرى، قالياء يُشار بها هُنَا إلى اليقين. وَعَلامته أيضًا: حذف نون الأنانية بخروجه إلى البقاء، فالفاني يقول: أنّا والباتي يقول: هُو، كما تقدَّمَ.

ثمَّ فصَّلَ ما تَقَدَّم فقال:

فَأَمَّا الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع:

<u>الأول:</u> في الامسم المفرد وهو ما ليس مثنّى ولا مجموعًا وَلَا واحِدًا من الأسّماء الخَمْسة نحو: رَأَيت زَيْدًا، وَعَبْد الله، والفتى والقاضي.

وَالثَّانِي: جمع التكسير نحر: رأيت الرجال والهنود والأسارَى والجَوَّاري.

وَالثَالَث: الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيءٌ نحو: ﴿ إِنْ يَنَالَ اللَّهُ لَمُومُّهَا ﴾ [الحَجّ: الآية 73]، وَلَنْ يَخْشَى اللَّهُ مَنْ يَعْصيه،

الإشارة:

لا يكون الفتح دَالاً على تحقّق العَبْدِ بِمَقَامِ الرَّضَى إِلَّا بَعْدَ تحقّقه بثلاثة أُمُورِ في بدايتهِ: الاستغراق في الاسم المفرد، وَصُحْبَتُهُ لِلذَّاكِرِينَ، وتمشَّكُهُ بالعمل الصالح الَّذي لم يتصل بآخره شيء من العِلَل وهو التمسك بِالشَّرِيعَةِ المحمديَّة، وبالله التوفيق.

ثم قال:

وأمَّا الألفُ فيكون عُلامَةً لِلنَّصْبِ فِي الأَسْماءِ الخمْسَة المتقدمة في علامات الرَّفع.

نحو: رَأَيْت أَخَاكَ وَأَبَاكَ وَمَا أَشْبِهِ ذَلِكَ.

نحو: رَأَيْت حَمَاك وقَبَّلْتُ فَاك ورَأَيت ذَا مالٍ، فأخاك وَمَا بَعْدَه منصوبات وعلامة نصبها الألف.

الإشارة:

وأمَّا ألف الوَحدةُ، إذا تحقَّق به المُريد وتمكّن مِنْهُ، فيكون عَلَامةٌ لنَصْبه للمشيخة والتذكير في خمسة أمور، فإذا تحقّق بِهَا كَانت عَلَامةٌ على صِحّة نَصْبِه، وظهوره بذلك ثلاثة في سيره وهي: الصُّحْبَة للشيخ، وخرق عوائد نَفْسِهِ. وإذْنُ له من شيخه. اثنان بَعْد وُصُولِهِ وهما: التحقّق بمقام الفنا، والبقاء. وبالله تعالى التوفيق.

ثُه قال: وأمَّا الكسرة فتكون عَلَامَة للنَّصْبِ في جمع المؤنَّثِ السَّالِم، نحو قوله تعالى ﴿وَسِعَ كُرْسِبُهُ السَّكَوَتِ وَالْأَرْضُ ﴾ [البَقَرَة: الآية 255]، ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّكَوَتِ وَالْأَرْضُ ﴾ [البَقرة: الآية 255]، وعَلامة نَصبِهِ الكَسْرة وَالْأَرْضَ ﴾ [العنكبوت: الآية 44] فالسَّماوات مفعول به مَنْصُوبٌ، وعَلامة نَصبِهِ الكَسْرة النَّائِبَةُ عَنِ الفَتحَةِ. وَهَاهُمُنَا بِحْث وهو أنَّ من شأن المفعول به أنْ يكون مَوْجُودًا قَبْل

الفِعُل، ثم يجيء الفّاعِل فيفعل فيه فِعُله، نحو: ضَربْت زَيْدًا، فَزَيْد موجود قبل الفِيل، ثم يجيء الفّاعِل فيفه. والسماوات لم تكن موجودة قبل الخلق، بل وُجِدت به، فهي أشبه شيء بالمفعول المطلق الذي من شأنه أن يُوجَد بِالفِعْلِ. والجواب أنَّ هذه القاعدة إنما هِيَ في غَيْر أفعالِ الإيجَادِ والاخْتِراعِ. وأمَّا ما يَدُلُ على الإيجاد والاختراع فالمفعولُ يُوجد بها، نَحو: صَنَعْتُ سفينةٌ وقضعة، وَنَحُوهما. وَقَد تقدَّم الكلام على جمع المؤنث السَّالم، فَلَا نُعيد الكلامَ عليه.

الإنسارة:

وأمَّا الكَسْرة أي الزِّلّة والهَفْوة، فتكون عَلَامة على نَصْب الْعَبْد وجْهَه لجهة التوجُّه، بحبْث لَمْ تَضُرَّهُ ولم ثُفَتْره بل تزيده إنكسّارًا وإبحاشًا لرّبّهِ في جمع المؤنّث السّالِم، أيْ إذَا كَانَ مِبْلاً منه بِطَبْعِه لِجهة النّسَاء، ثم سَلِم مِن غَائلتهنَّ، ورحَل إلى ربّه بانكسّاره، «معصيةٌ أورَثت ذُلاً وافتقارًا خيرٌ من طاعةٍ أورثتُ عِزًا واستِكْبَارًا» [الحكم العطائية]، وباللهِ التوفيق.

وأمَّا الياءُ فتكون عَلَامَة للنَّصْبِ أي نائبة عن الفتحة:

في التثنيّة نحو: رأيتُ الزّيديّن. وقوله تعالى في قراءة أبي عمرو: ﴿ إِنْ هَاذَانِ لَسَاحِزَنِ﴾ [طـه: الآية 63] فالياء نائبة عن الفتحة فيهما.

والجمع: نحو: رَأْيتُ الزَّيْدِينَ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّلِلِينَ لَهُمْ عَذَاتُ أَلِيرٌ ﴾ [إبراهيم: الآية 22] فالياء نائبة عن الفتحة فيهما، مفتوح ما بعدها، مكسور ما قبلها، بخلاف النَّثنية، فإنَّ ما قَبْلها مفتوح، وَمَا بَعْدها مكسور. وإنما خصَّ المئنَّى بالكَسْرِ والجمع بالفتح لما بَعد اليَاءِ لخفَّةِ المثنَّى وثقل الجمع، فَأَعْطَيَ الثَّقيل لِلْخفيف، والخفيف لِلثَّقيل لِلْخفيف،

الإشارة:

وأمّا اليقين والطّمَانِينَةُ فيكون علامةٌ لِنَصْبِ العَبْد وتوجّهه إلى رَبِّه في التثنية، أي في ضَمِّ الشَّرِيعة إلى الحقيقة. فإن كَانَ ظَاهِرُهُ مُتَمَسِّكًا بالشريعة وباطنه منوَّرًا بأسرار الحقيقة عَلِمْنَا تُقْصَانه، وإن ظَهَرَ الرّ الحقيقة عَلِمْنَا تُقْصَانه، وإن ظَهَرَ الرّ الحقيقة عَلِمْنَا تُقْصَانه، وإن ظَهْرَ الرّ اليقين عليه من سكون الظَّاهر وطمأنينته فإن كثيرًا من العُبَّاد والزُّهُاد ظهر عليهم أثر اليقين وهم غَيْر كُمَّال مل هم أشدٌ حجابًا عن اللهِ. ويظهر أيضًا نَصْبه وتوجّهه في الجَمْع الذَّالم بالقَلْب الهائم، فيكُون شربه مُتَوالِيًا وشُكُره مُتَواصِلاً، كما قَالَ الشاعر:

مِنْ أَحْسَن السَمْ ذَاهِبُ سُمُ مَلَا مَا السَمْ وَالْمُ السَمْ السَلْ السَمِيلَ السَمْلِيلَ السَمِيلَ السَمْلِيلَ السَمِيلَ السَمِيلَ السَمِيلَ السَمِيلَ السَمِيلَ السَمِيلَ السَمْلِيلَ السَمِيلَ السَمْلِيلَ السَمِيلَ السَمْلِيلَ السَمِيلَ السَمْلِيلَ السَمْلِيلُ السَمْلُولُ السَمْلِيلُ السَمْلُولُ السَمْلِيلُ السَمْلُولُ السَمْلُولُ السَمْلُولُ السَمْلُولُ السَمْلُولُ السَمْلُولُ السَمْلِيلُ السَمْلِيلُ السَمْلُولُ ال

وامًّا حلَّف النُّون فيكون عَلَامة للنَّصْب في الأفعال التي رَفَعُها بِثباتِ النُّون. وهي الفِعْل المضارع الذي اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثنيّة أو ضَمِيرِ جَمْعِ أو ضَمِيرِ المؤنثة المخاطبة، نحو: لَنْ تَفْعَلا، ولَنْ تَفْعَلُوا، وَلَنْ تَفْعَلِي. فلَنْ حَرْف نَصْبٍ واستقبال وتفعلا فِعل مُضَارع منصوبٌ، وعَلَامة نَصْبِهِ حَذْنُ النُّوْنِ، و ثبات في كُلام المُصَنَف مصدر، يقال: ثبت ثُبوتًا وقباتًا. فَالأول مقيس والثاني سَمّاعي وَمِثله، ذهب ذهابًا وَذَهُوبًا، واللهُ تعالى أَعْلَمُ.

■ الإشارة:

وأما حلف نُون الأنانية بِالحُرُوجِ إلى التحقّق بِالهُويَّة في مقام البقاء، وقد تقدَّم أنَّ الفانِي يقول أنَا والباقي يقول: هُوَ. فَعَلامة نَصْبِهِ في مَقامِه اشْتِغَاله بالأَفْعَالِ التي ترفَعُ إلى الله تَعالَى بِثُبُوت النَّونِ الذي يَحُفَها وهو الإخلاص والإثقاف، والله تعالى أَعْلَمُ.

ثم ذكر عَلَامَةً الخَفْضِ، فَقَالَ: وللخفض ثلاث علامات: الكسرة.

تحو: يسم الله،

والياه: نحو: ربّ العالمين.

والفتحة: نحو: إلى إبراهيم.

قدُّم الكسرة لأصالتها وثُنَّى بالياءِ لأنها ابنتها وثَلَّتَ بِالفتحةِ لأنها أختها.

= الإشارة:

ولخفْضِ العَبْد وتواضعه ثَلاثُ عَلَاماتٍ:

الكسارُ، لربّه دائمًا، هيْبَةً منه وإجْلالاً لَهُ، ولِعِبادِ الله تواضعًا، ولأوليائه تعظيمًا.

وَتَحقَّقه بياء النَّسَب، أي يكون منسُوبًا إلى الصُّوفيَّة، متحقَّقًا بِمُقَامِهِم، حتى يقال فيه صوفي، أو منسوبًا لأولياء اللهِ مضافًا إليهم.

الثالث: أن يكُونَ مفتوحًا عليه، قد تحقّق بالفتح الكبير. وفي الحِكَم: «التواضع الحقيقي ما كَانْ ناشئًا عن شهود عظمته وتجلّي صِفاتِهِ». وبالله التوفيق.

قَامًا الكشرة تتكون عَلَامة للخفضِ في ثلاثة مواضع: في الاسم المقرد المنصرف.

أي الذي فيه تنوين الصرف نحو مردت بزيد.

و في جمع التكسير المنصرف: نحو: مَرَّرَثُ برجال، واخْتَرَزَ به مِنْ غَيْر المنصرف، نحو: من محاريب وتماثيل، وميأثي.

و في جمع المؤنث السالم: نحو: ﴿إِنَّ فِي اَلْمَوْتِ وَالْأَرْضِ لَاَبْتِ﴾ [الجائية: الآية] قَالَ : حرف توكيد ونصب, وفي السموات: جار ومجرور، وعلامة جرَّهِ كُسْرة في الخره، وهو خبر إنَّ مقدَّم. وآيات: اسْمُها مؤخِّر، منصوب بالكسرة نائبة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم كما نقدَّمَ وَلَمْ تُقَيِّدَهُ بالمنصرف، لأنه لا يكون إلَّا منصرفًا على المشهور.

■ الإشارة:

فأمَّا الانكِسَار فَيَكُونُ علامة للتواضع الحقيقي في ثلاث:

أُولِها: الاشتغال بذكر الله، وأعظم الذِّكر الاسم المفرد، لأنه سلطان الأسماء، فإن الذِّكر يُهذَّبُ ويُؤدِّبُ. قال تعالى: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكُبُرُ ۗ اللَّهِ 45].

ثانيها: جمعه مع الأولياء، أهل الإنحسير والتُّكسير.

ثالثها: تَحصِيله للسُّنَّة وإحرازه لِدِينِهِ، بجمعه بالمؤنث السَّالم من غوائِلِه، وهو التزوَّج، فلا يظهر تواضع العبد وحُسُن خُلُقه إلَّا مع أَهْله وأَوْلادِهِ. قال (ص): هَخَيْرُكُمْ خَيْرِكُم لنسَائه، وَأَنَا خَيْرِكُم لِيَسَائي، وبالله التوفيق.

وَأَمَّا اليَّاءُ فَتَكُونَ عَلامة للخفض في ثلاثة مواضع: في الأسماء الخمسة أي المتقدمة، نحو: مَرَرت بأخِيكَ، وأبِيكَ، وَحَمِيكِ، ونظرت إلى فيكَ، وذي مالٍ.

وني التثنية: لحو: مررت بِالزَّيدين.

والجمع، نحر: رَبِّ الْعَالَمِينَ.

الإشارة:

وأمّا ياء النّسْبَة التي تُحققه باللحوقِ بالصّوفية، فتكون عَلَامة على خَفْضِه وتواضّع حتى يتحقّق بِما تحقّقوا به في ثلاثة مواضع: في الأسماء الخَمْسَة، أي يظهر تواضعه في الأسماء الخمسّة، في الإنس والجنّ والملائكة والحيوانات والجمادات. فإنَّ العّارِف يتواضع مع الحجرِ والمَدَر ومع الأشياءِ كُلّها لأنَّ تواضعه ناشىء عن شهودِ عَظَمَة الذَّاتِ التي تجلّتُ في كل شيءٍ.

وفي التثنية، أي في شهود الضَّدَّيْن في الأشْيَاءِ كلَّهَا، فيتواضع مع الرُّبوبيَّة، ويقوم بحقوق العبودية. وفي الجمع، أي في جمع الإخْوَان، فيتواضع مع صغيرهم وكبيرهم، ويرحم صغيرهم ويُوقِّر كبيرهم. وفي الحديث: «ارْحَمُوا صَغيركم، ووقِّروا كبيركُم، أو كما قال عليه السَّلَامُ، كما في الجامع. ولله درّ القائل:

ارحم بُني جسميع الخلق كلهم وانظر إليهم بعين الجِلْم و الشفقة وَقُرُ كَبِيرِهُمْ وَارْحَم صَغِيرَهُمْ وَرَاعٍ في كُلِّ خَلْقٍ حَقَّ مَنْ خَلَقَهُ وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لَا يَنْصَرف.

قلت: الاسْمُ على قسْمَيْنِ: معرَب وهو الأَصْلَ، ومبْني وهو الفَرْع، وإنَّما بُنِي الاسم إذا أشبه الحرف شَبَهًا قَوِيًّا، يقرَّبه من الحروف، فَيُبنَى حينثذِ؛ لأنَّ الحروف كلها مبنيَّة، وأَنْواع الشَّبَه ثلاثة:

أحدها: الشبه الوضعي؛ وهو أن يكون الاسم على حرف أو حرفين، كتاءِ فُمْتُ، فإنها شبيهة بِبَلُ وقد، فالضمائر كتاء كلها مبنية إذ جُلّها على حرف أو حرفين، وما وُجِدَ منها على ثلاثة كنحن فهو شبيه بمنذ الحرفية.

الثاني: الشّبة المعنوي، وهو أن يتضمّن الاسمُ مغنى من معاني الحروف، أي المعاني التي حقها أن تؤدّى بالحروف، سواء وُضع لذلك المغنى حرف أم لا، فالأول كمتى، فإنها تستعمل شرطًا، فهي شبيهة حينئذ بإمّا الشرطية وتستعمل استفهامًا فهي شبيهة حينئذ بهمزة الاستفهام، وإنّما أعربت أي الشرطية في نحو: ﴿إَنّمَا ٱلأَجَلَيْنِ فَعَنِي الله فَمَنِيثُ [القصص: الآية 28]. والاستفهامية في نحو: ﴿فَأَى ٱلفَرِيقَيْنِ آحَقُ إِلاَمْنِينَ الله فَمَن لُرُومها الإضافة التي هي من خصائص الأشماء. والثاني: وهو المغنى التي لم يُوضع لها حَرْف، نحو: هُنا، فإنها مضمّنة لمغنى الإشارة؛ وهذا المعنى لم تضع له العربُ حرفًا، ولكنه من المعاني التي حقها أن تؤدّى بالحروف، ومغنى الإشارة هو المغنى الذي لا يصحّ النعلق به؛ لأنه لا يؤدّى بالكلام. وأمّا ذا مثلاً، فاشمّ للمُشار إليه، لكنه تضمّن معنى الإشارة التي لم تضغ لها العرب حرفًا يدلّ عليها مع أنها من المعاني التي من حقها أن تؤدّى بالحروف، كالتنية والخطاب، وإنما أعرب هذّان وهَاتَانِ لضعف الشّبة بِمجبتهًا على صورة المثنى التي هي من خصائص الأسْمًاء.

والثالث: الشبه الاستعمالي وضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف، كَانْ يَنُوبُ عِنِ الْفِعْلِ ولا يدخل عليه عامل فيؤثّر فيه أو كان يفتقر افتقارًا مُوسًلاً إلى جملة، فالأوَّل كَهَيْهات وَصَه وأوه، فإنها نائبة عَن يَعُد، واسْكُتْ وأتوجَّعُ، وَلا يصحّ أن يدخل عليها عامل فيؤثّر فيها، فأشبهَتْ لَعَلَّ وليْتَ مثلاً، ألا ترى إنها نائبة في

المعْنَى عن أترجَّى وأتمنَّى، وَلَا يدُخل عَلَيْهَا عِامل، واحترزُ بالتأثير من المضدر النائب عن فِعْلُه، فإنه تأثَّر بالفعل النَّائب عنه، فأغْرِب. والثاني وهو: الشُّبَّه الافتِقَاري كَاذُّ و حيث والموصولات، فإنها مفتقرة إلى ما بعدها، فلا يتم معنَّاهَا إلَّا بذِكر ما بِعْدَهَا. فأشبهَت الحروف في الافتقارِ، إذْ مِنْ شأنِ الحرفِ ألَّا يستقل بنفسِهِ، وإنما أُعرب اللَّذَانِ واللَّتان. وأيَّ الموصولة، لضعف الشُّبه كما تقدُّمٌ. وإذا سَلِمَ الاشمُ من شُبِّهِ الحرف أُعْرِبَ، وهو على قسْميْن: متمكِّن أمكَّن؛ وهو المنصرف. ومتمكِّن غير أُمكُنَ؛ وهو المُمنوع من الصرف، وسبب مَنْعِهِ مِنَ الصَّرْفِ، لشبهه بِالفعل؛ لأنَّ الفعل لَا يدخله الخَفض وَلَا التنوينُ، فإذا أشبهه الاسْمُ منع منهما، فيكون غير منصرف، والصرف هو التَّنُوين الذي يدلُّ على خِفَّة الإسْم وتمكُّنه في باب الاسمية. وشبهه بالفعل؛ أن توجد فيه علَّمَانِ فرعيِّمَانِ، أو عِلَّة تقوم مقام عِلَّمَيْنِ، فإن كَان كذلك، منع مِمَّا يمُنع منه الفِعْل. و ذلك أن الفعل فيه أمرانِ زائدانِ على مُجرَّد معناه، أَحَدُهما راجع إلى لفظه والآخر إلى مَعْنَاهُ، فالراجع لِلَّفْظِ اسْتقاقه أي أخذه من المصدرِ، كقام مِنَ القيام، وعلم مِنَ العلم، ونحو ذلِكَ. والأصل في الأشياءِ عدم أخَّذُها عن غيرها. والراجع إلى معناه افتقاره إلى فاعل، فإنَّ الأصل في الأشياء استقلالها بنفْسِهَا وعدم افتقارها إلى غيرهَا. أمَّا وجُّهُ جُعلهما عِلَّتَيْن، فَلِوجْهَيْن، أحدهما كونهما أمرين رائدين على أصل المعنني و وَارِدَيْن عليه، فهما بمنزلةِ العِلْل الواردة على الأجسام الصَّحيحة، والآخر كونهما صالحين للإلحاق بمحَلهما والجمع بهمًا كما هُو شأن القِّياس، وأمَّا جَعلهما فَرْعِيَّتَيْنِ فلا يخفَى أنَّ الأصْل في الكلمة الَّا تكون مشتقة، ولا مأخوذة من غيرها، وإنَّ عدمُ الاسْتقلال والاحتياج إِلَى الغَيْرِ فرْع عَنِ الاستقلال وعدم الاحتياج إلى الغَيْر. فإذا كَانَ الاسم مشتملاً على علَّتَيْن فرعيَّتين، إِخْدَاهُما راجِعة إلى اللَّفظ والأخرى إلى المعْنَى، حَصَلِ له الشبه بِالفعلِ فَمُنعَ مما مُنْعِ منه الفِعْلُ وليْستِ العِلَّتَانِ الموجودتانِ في الفعل هما اللَّتانِ تكوناًنِ في الاسْم، وإنما المراد أنهما ينشابُهَانِ في مجرد وجودِ العِلَّتَيْنِ. وجُمُّلة العِلل التي تُوجَدُّ في الاسْم فيشبَّه بها الفعل يُسْعُ جُمَّعَها بعضهم في بيت فقال:

اجْمَعْ وَزْن عَادِلاً أَنَّتْ بِمَعْرِفَةٍ وَكُبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلَا

فقوله: الجُمَعْ، يُشير به إلى صيغة مُنتهى الجُمُوع؛ وهو ما كَانَ على وَزْنِ مَقَاعِل، أَوْ مَفَاعِيل، وما أشبههُ، كَفَوَاعِل وتفاعيل لأنَّه لا نظيرَ لَهُ في المفردَات، نحو: مِنْ محاريبَ وتماثيلَ ودراهم. فَمَحَاريب وتماثيل ودراهم مجرورة بالفتحة النَّائبة عن الكسرة؛ لأنه اشتمل على علَّتيْن فرَّعيَّتَيْنِ؛ إحْداهما من جهَةِ اللفظ، وَهِيَ صيغة الجَمْع، والأخرى من جهة المعْنَى، وَهِيَ عدم النظير في الآحاد في كلام العرب، إلَّا أَنَّ النَّخُوبِينَ يقولُونَ في هَذَا: فيه علَّة واحدة تقوم مقام علَّتَيْن؛ لأن العِلَّة الظَّاهرة هيَ كُوْنُهُ جَمِّعًا وهي لفظية، وَأَمَّا عدَم النَّظِيرِ فهي علَّة لَازِمَة للصيغة، وإنما سُمِّيثُ مُنتهَى الجُمُوع لأنَّ المفرد قد يُجمَع مَرَّتَيْن أو ثلاثة فإذا انتهى إلى هذا بالجمع لم يُجْمع بعد ذلِكَ. تقول: كلْب وأكْلُبٌ وأكالب، وَلا تزد.

وقوله وَزن أشار به إلى وَزْن الفِعْلِ، نحو: أحمد وَيَعْلَى. فأحمد على وَزْن أكْرَمَ. ويَعْلَى على وزن يعلم، وتكون في الاسم كأحمد، والوصف كأحْسَن، كفوله تعالى: ونَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِثْهَا ﴾ [النَّساء: الآية 86] فأحسَن مجرور بالباء وعلامة جرَّه الفتحة نائبة عن الكَسْرة، والمانع له من الصَّرف: الوصف ووزن الفِعْل. كما أن أحمد، المانع له العَلَمِيَّة ووزن الفعل. والمراد بوزنِ الفعل المختص بِهِ، أو الغالب فيه، فالأول كشمَّر اسم لفرَسٍ، والثاني كأحمد وأحْسَن.

وَقُولُهُ عَادِلاً، أَشَار بِه إلى العَدْلِ وَحَقيقته صَرْف لفظ أُولى بِالمسمَّى إلى لفظ اَخر لعلَّة، ويكون في العِلْم والوصف، فالأول نحو: عُمَر ومضر، نحو: مررت بعمر، فعمر مجرور بالفتحة نائبة عن الكسرة، والمانع له من الصرف العَلْمِيَّة والعدل لأنه عَدَلَ به عن عامر وماضر للخفّة لأن عمر ومضر أخف من عامر وماضر. فالعدل علّة لفظيَّة والعَلْمِيَّة معنوية، ومثاله العدل في الوصف: مثنى وثلاث ورباع. قال تعالى: ﴿ وَأَوْلِ الْمِيمَةِ مَنْنَى وَثُلْكَ وَرُبِعَ ﴾ [فاطر: الآية 1] فمثنى وما بعدها نعت تعالى: ﴿ وَأَوْلِ الْمُعَنِي مَعْنَى العدل لفظي، الطرف الوصف والعدل، فالعدل لفظي، لأجنحة، معنوي، ومعنى العدل فيها، كونها معلولة عن أعدادها المكررة، فمثنى والوصف معنوي، ومعنى العدل فيها، كونها معلولة عن أعدادها المكررة، فمثنى معدول عن اثنين اثنين، وثلاث عنه، كقوله عليه السلام: ورباع عن أربع أربع بحسب ما وقعت وصفًا له أو خبرًا عنه، كقوله عليه السلام: وصَلَاةُ الليل مَثنَى مَثنَى، و تقع حالاً كقوله تعالى: ﴿ فَانَكِمُ إِنَا طَابُ لَكُمْ مِنَ النِّسَلَةِ مَنْنَى وَثُلَكَ وَرُبُعَ ﴾ [النساء: الآية قالي اثنين اثنين، وثلاث ثلاث، وأربع أربع لكل واحد، و أمّا أخر فمعدول عن آخر في المول عن آخر الى الجمع للخفّة، كعمر.

وقوله: أنَّت، أشار به إلى التأنيث، وهو على قسمين: الأول ما فيه ألف التأنيث المقصورة كحبلى، والممدودة كصحراء وحمراء، فهذا يمنع صرفه على أيّ حال كان، اسمًا أو وصفًا. تقول: مررت بحبلى وبحمراء، فالأول مجرور بالفتحة المقدّرة، والثاني ظاهرة، وهذا القسم يقول فيه النحويون: فيه علّة واحدة تقوم مقام علّتين، لأن التأنيث علّة، ولزومه علّة أخرى؛ لأن هذه الألف لازمة للتأنيث، لا تخرج عنه أبدًا، بخلاف التاء؛ فقد تكون لغير التأنيث كالوحدة، نحو: نملة ونحلة

ونخلة. والقسم الثاني: التأثيث بغير ألف، وهذا إنما يكون مع العَلَمِيَّة، سواء كان التأنيث لفظيًّا أو معنويًّا وهو على قسمين: ما كان مؤنثًا بالتاء، كطلحة وفاطمة وهبة عَلَمًا، فهذا يمنع مطلقًا ثلاثيًّا أو رباعيًّا، والمانع له: العلمية والتأنيث. فالعلمبة معنوية، والتأنيث لفظية. وما كان مؤنثًا بغيرها، نحو: زينب، فإن كان رباعيًّا كزينب، أو عجميًّا كجور بضم الجيم: اسم المرأة، أو مُحَرَّكًا وسطه كسقر أو أصله لمذكر. وسمعًى به مؤنثًا، كزيد، مُنع من الصرف على كل حال، وإن كان مُسَكَّن الوسط نحو هند ودعد، ففيه وجهان، أشهرهما المنع، والعلتان فيه: العلمية والتأنيث كما تقدّم.

وأشار بقوله: بمعرفة، إلى علّة التعريف، والمراد به العَلَمِيَّة. وتكون مع العدل والتأنيث، ومع التركيب الذي أشار إليه بقوله: رَكُّبُ والمراد بِهِ التركيب المَرُّجِي، نحو: بَعْلَبَكَ ومَعْدِي كرب. ونحو: مردتُ بِبَعْلَبَكَ: اسم بلدة. فيعْلَبَكَ مجرور بفتحه نائبة، والممانع له من الصَّرْف العَلَمِيَّة والتَّرْكِيب، الأولى معنوية، والثانية لفظية. وتكرن العَلَمِيَّة مع زيادة الألفِ والنَون، وإليه أشار بقوله: وَزِدْ، نحو عمران وعثمان، وثزاد أيضًا في الوصف، نحو سكران وعطشان، فالمانع في الأول العَلَمِيَّة والزيادة وفي الثاني الوصف وزيادة الألف والنون. فالوصف معنوي، والزيادة لفظيّة، لكن وفي الثاني الوصف وزيادة الألف والنون. فالوصف معنوي، والزيادة لفظيّة، لكن يُشترط في الوصف ألَّا يؤنَّث بِالتَّاءِ، احترازًا من نحو: ندمان، من المُنادَمَة، وهي المُصاحبة، فهذا يُصرف، تقول: مَرَرت بنَدْمان بالتنوين، لأنَّ مُؤنَّثُهُ نَدْمَى، فيُمنع فليسَ مُو كَغَضْبَان، لأنَّ مؤنَّتُه غَضبَى. وكذلك نَدْمان من النَّذَمِ، ومُؤنَّنُه نَدْمَى، فيُمنع مِنَ الصَّرْفِ.

🛎 تنبيه :

إذا المحتملت النون أنْ تكون أصلية أو زائدة كان فيه وجهان: الصَّرْف وعدمُهُ. و ذلك نحو: حسان وشيطان ورمَّان، فيحتمل أن يكون من الحِسّ فيُمنَعُ أو من الحُسْن فيُصرَف، وكذلك شيطان يحتمل أن يكون من شاط أي بَعُد، أو من شَطَنَ، وكذلك رُمَّان، يحتمل أن يكون من الرمن، انظر المرادي. والمشهور في الثلاثة الصَّرْف كما في القرآن. وتكون العَلَيَّة أيضًا مع العُجْمة، وإليه أشار بقولِهِ: عُجمة، الصَّرْف كما في القرآن. وتكون العَلَيَّة أيضًا مع العُجْمة، وإليه أشار بقولِهِ: عُجمة، ينحو: ﴿ إِلَىٰ إِرَّهِمَ وَلِهُمُ العَلْمِيَّة وَالعُجْمة؛ الأولى معنوية والثانية لفظية. وَلا بُدً أن يالفتحة النَّائبة. والمائعُ العَلْمِيَّة والعُجْمة؛ الأولى معنوية والثانية لفظية. وَلا بُدً أن يكون معرفة عند العَجَم. وأمَّا إن كان عندهم نكرة صرف نحو لجام و كذلك إن كان عندهم نكرة وصار عند العرب عَلَمًا نحو قالون للإمام المشهور فإنه في أصل وضع عندهم بمعنى خالص ثم صار علماً فلا يُمنَع على المشهور. وَلَا بُدَّ أيضًا أن يكون زائدًا على ثلاثةٍ أَحْرف، فَإن كَان ثلاثيًا صُرف، كنوح ولوط.

قولُهُ: وَالوَصف قَدْ كُمُلا، أشار به إلى عِلَّه الْوَصْفِ، وَقَدْ سَبُقَ ذِكرها، مع ما تجتمع مِنَ العِلَلِ، إذْ هي لا تَسْتقِل بالمَنْعِ كالعَلْمِيَّة. فقحصًل في العِلَلِ المذكورة، أنَّهَا أَرْبَعَة أقسَام: قسمان يسْتَقِلَانِ بِالمَنْعِ؛ وهما ألف التأنيث، وصيغة منتهى الجُمُرع، وقسمان لا يسْتقلَّلانِ؛ وهما العَلْمِيَّة والوصفيَّة. فَالعَلَمِيَّة تمنع مَعَ العَدْلِ و الوزن والتأنيث والتركيب والزيادة والعُجْمَة، والوصف يمنع مع العَدْل ووزن الفِعْل والزيادة السابقة، فكل ما أثر فيه التعريف بالعَلْمِيَّة، يُصرَف إذا نُكُرَ. وإليه أشار في الألفيَّة بقوله؛

واصْــرِفَــنْ مَــا نُــكُــرًا مِنْ كُلِّ مَا التعريف فيه أَثَّرَا

تقول: رُبُّ أحمد وعُمَر وفاطمة ومعدي كرب وعثمان لقيتهم. وأمّا ما أثّر فيه ألف التأنيث أو صيغة مُنتهى الجُمُوع أو الوَصْف فَلَا يُصرَف أَصْلاً. رَاعُلَم أَنَّ الاسم الذي لا ينصرف، إنما يُمنَع من الصَّرْف مَا لَمْ يُضَف، أو يَكُن بَعْدَ أَل، وإلَّا صُرِف كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ عَنكِمُونَ فِي ٱلْمَنكِمِدِ ﴾ [البَقَرَة: الآية 187]، وقوله تعالى: ﴿فِيَ لَمْنَاسُبِ ثَنُوبِهِ ﴾ [التّين: الآية 2]، وقد يُصرَف الممنوع من الصَّرف للضرورة أو للتناسُب كقول الشاعر:

وَّيَوْمَ دَخَّلْتَ الجِدْرَ خِلْر عُنَيْزَةٍ ﴿ فَقَالَتْ لِكَ الْوَيْلَاتِ إِنْكُ مُرجِلُ

والثاني: كقوله تعالى: ﴿ مَانَسِلاً وَأَغَلَاكُ ۗ [الإنسَان: الآية 4] في قراءة نافع والكسائي. وقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَنُونَ وَيَعُونَ ﴾ [نوح: الآية 23] في قراءة الأغمَش، فصُرِف ملاسلاً ليناسبَ أغلالاً، وصُرِف يغوثًا ويعوقًا مع كونه عجميًا، ليناسبَ نَسْرًا، والله تعالى أعلم.

الإشارة:

قد يكون الفتح على العَبْد في علم الحقائق سببًا لطرده، وعلَامة لخفضِه عن مقام الأكابِرِ، وذلِكَ في العَبْد الَّذي لَا ينصرف عن هواه وَلَا ينفك عن طبُعِه ومتابعة مُنَاهُ. وذلِك لوجودِ عِلَّتين، وهما حبّ الرَّياسة والجَاه، وعلَّة تقوم مقامهما وهي حبّ الدّنيا التي هي رأس الخطايًا. واغلم أنَّ علم الحقائق لا يُطيقه إلَّا الأقوياء والرجال الذِين قتلُوا نفوسهُم بالمجاهدة والمخالفة، وتفرَّغُوا من جميع الشَّواغِل والعَلَاتِين القلبية، وصحبُوا المشايخ وخدموهُمْ ورسخت أحكام الشريعة في ظَوَاهِرِهِم، فحينئذ إذا دَخَلُوا بَلَد الحقائق أشرقت عليهم أنوازُها وأسرارُهَا وذاقوا خلاوة مُعَانيها، ورسَختُ في قُلُوبهم أسرار المعارف، وأما قَبْل ذلِك، فإمَّا أن يتزندقوا، ويرفضُوا الشريعة ورَاءَ ظُهُورهم، فينسل الإيمان من قلوبهم أنسِلال الشَّعرة يتزندقوا، ويرفضُوا الشريعة وَرَاءَ ظُهُورهم، فينسل الإيمان من قلوبهم أنسِلال الشَّعرة

من العجين، وإمَّا أن يتقهقروا ويرجعوا إلى مقام العُمُوميَّة. وليْسَت القلوب كلها تطيق أنوار الحقيقة، بل بعضها فقط، وَرُبَّما تكون بعض القلوب تَفِرُ من الذَّكُر، وتتعشَّق إلى اللَّهُر والغِنَا، فهي كَالجُعَل و هو الذي تقول فيه العامَّة أبو فسّاس، فإن مِن شأنِهِ أنه إن قُرْبَ منه رائحة طبَّبة مات من سَاعَتِه وَلَا يعيش إلَّا بالنَّتن والخبث، فكذلك بعض الأرواح الخبيئة تَتَنَعَّش بِاللَّهُو وتقرِّ من الذَّكْر، ينسحب عليها قوله تعالى: ﴿وَإِنَا ذَكِرَ اللَّهُ وَحُدَهُ الشَّمَأَزَتُ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ يَالَّا خِرَةٌ وَإِنَا ذَكِرَ اللَّذِينَ واللهِ التوفيق.

ثم ذكر عَلَامة الجَرْم فقال: وللجَرْم عَلَامَتَانِ: السكونُ والحَذْث.

قلت: السكون حَذْف الحركة والحَذْف حَذْف حَرْف العِلَة أَو نون الرَّفع للجَازِم. وقولنا للجازم احترازًا من نَحْو: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ ٱلْكِلِلَ ﴾ [الشّورى: الآية 24]، ﴿مَنَةُ وَوَلِنا للجازم احترازًا من نَحْو: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْكِلِلَ ﴾ [الشّورى: الآية 18] فإنَّ الوَاوَ حُذِفَتْ خطَّا تَبِعًا لحذفها في اللفظ. فإنَّ يَمْحُ مضارع مجرَّد مَرْفوع وليس معطوفًا على ما قَبْلَهُ بدليل رفع ما بَعْدَهُ، من قوله يَمْحُ مضارع مجرَّد مَرْفوع وليس معطوفًا على ما قَبْلَهُ بدليل رفع ما بَعْدَهُ، من قوله تعالى: ﴿وَيُحِنَّ الْمُنَالِ كَمَا تَقَدَّم. والله تعَلَى أَعْلَمُ. والله تعالى أَعْلَمُ.

■ الإشارة:

وللجزم بمعرفة الحَقّ والرسوخ فيها، بحيث ينقطع عن القلب التُّهَمُّمُ والحواطر والشكوك والأوهام، علامتان:

السكون أي سكون القُلْبِ وطُمَأْنِيئَةُ، فيكون كالجبّل الرَّاسخ، لا تحلّ بساحته الهموم، وَلَا تطرقه عوارض الغُمُوم، ولَوِ انطبَقَتِ السَّمّاء عَلَى الأرْضِ، فَلَا تُحَرِّكه واردات الأحْوال، وَلَا تَهزُّه الزَّلَاذِل والأَهْوَال. وفي أَمْثاله يقول الشاعرُ:

لَا تَهْدِي نُوبُ الرَّمان إلَّهُم ولَهُمْ على الخَطْبِ الْجَليلِ لِجَامُ

فيسكن الظّاهر من تَعبِ المجاهدة ويرتاح الباطِن في ظِلِّ المشاهدة، إذْ لا تجتمعُ المجاهدة مع المشاهدة، إنها يكون التعب في حالةِ السَّيْر، وأمَّا مَن وَصَلَ إلى الحبِيب فَلَا تَعبَ لَهُ وَلَا نَصَبَ. قال تعالى في جنّات الزِّخَارف: ﴿لَا يَمَتُهُمْ فِيهَا نَصَبُ ﴾ [الحجر: الآية 48] وأولى جنَّة المَعارف.

وعلامَة الجَزْم أيضًا بشُهُود الحَقِّ حَلْف عَلَائق القُلْب وَشُوَاغِلِه، فلا يَبْقَى إلَّا قلب مُفْرد فيه توحيد مجرَّد قد جعل الهموم همَّا واحدًا فكَفَاهُ اللهُ هَمَّ دُنياهُ وَضَمِنَ له عاقبة أُخراهُ، جعلنا الله مِنْهُمْ بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ، آمين.

ثم فَصَّلَّ ما تَقَدَّمٌ فقال:

فَامًا السُّكُونَ فَيَكُونُ عَلَامَة للجَرِّمِ فِي الفعل المضارع الصحيح الآخِرِ. أَي إِذَا دَخَلَ عليه جازم وَلَم يتصل بآخره شيء مِنَ الأشياء المتقدّمة، نحو: ﴿لَمْ كِلِدْ وَلَمْ يُولَدَ شَيْء مِنَ الأشياء المتقدّمة، نحو: ﴿لَمْ كَلِدْ وَلَمْ يُولَدَ فَي وَلَمْ يَكُن لَمُ حَكْمُ الْمَحَدُّ ﴿ وَالْمِحْدِنِ الظّاهِرِ، اللّهِ اللّهِ يَكُن لَهُ وَلَدٌ وَلا والِدٌ ولم يكن أَحَدٌ شَبِيهًا لَهُ.

وأمّا الحَدْفُ فيكون عَلامة للجَرْم في الفِعل المضارع المُعْتلُ الآخِرِ. أي الّذي في آخره حَرْف من حروف العِلَّةِ: الألف والواو والياء، نحو: ﴿وَلَا يَخْنَى إِلّا اللّهَ ﴾ [التّوبة: الآية 18] ولَمْ يَدْعُ، وَلَمْ يَرْمٍ. فهذه الأفعال مَجْزُومَة، وَعَلامَة جَرْمها حَدْف حَرْف العِلَّة، وإيقاء الشكلة دليل عليه. وما مشى عليه المصنف، من كَوْنِ المحذُوفِ حَرْف العِلَّة، إنّما يتمشّى على قَوْل ابن السَّرَاج (١) ومَن تَبِعهُ، أن هذه الأفعال لا يُقدِّر فيها الإعراب بالفتحة والضَّمّة، وعلَّل ذلِكَ بأن الإعراب في الفِعل فَرْعٌ، فلا حاجة لتقديره. وجعل الجازم كالدَّواء المُسَهِّل، إن وَجَدَ فضلة أخذها. وإلَّا أخذ مِن قوى البَدَنِ. وذَهَبَ سِببَوَيْهِ إلى تقدير الإعراب فيها. فَعَلَى قول سِيبَوَيْهِ: لمَّا ذَخَلَ الجازم، أخذ الحركة المقدّرة، واكتفى بها، ثم لمَّا صَارَت صورة المجزوم والمرفوع واحدًا أخذ الحركة المقدّرة، واكتفى بها، ثم لمَّا صَارَت صورة المجزوم والمرفوع واحدًا فرقوا بينهما بِحَذْف حَرْف العلَّة. فحرف العلّة محذوف بَعْدَ الجازم لا يه. وعلى قول البن السَّرَاج: الجازم حذف نفس الحرف. اهـ، وقد ثبتت هذه الحروف الثلاثة مَع الجازم ضرورة كقول الشاعر:

إذا العَجُورُ غَضِبَتْ فطلُقي وَلا تُسرُضَاها وَلا تَحلَّقي وَلا تُحلَّقي وقولُ آخر:

ألَـمْ يَـأْتِـكُ وَالأنـباءُ تَـنْـمـي بلا لَاقـت لـبـون بـنـي زيـاد وقول الثاعر في شطر بيت:

لَّـــغُ يُسَهِّــجُــو ولـــم تـــلُّعـــي

ويكون الحَذْف أَيْضًا علامة للجَزْم .في الأفعال التي رَفْقُها بشبات النُّون وهو الفعل المضارع المتَّصِلِ بِهِ ألفِ الاثنيْن، نحو: ﴿وَلَا نَيِّمَانِ﴾ [يُونس: الآية 89] فَلَا

⁽¹⁾ محمد بن السري أبو بكر ابن السُّرَاج: أحد أثمة الأدب والعربية. من أهل بغداد. مات شاباً سنة 316. كان عارفاً بالموسيقي. من كتبه: الأصول في النحو، وشرح كتاب سيبويه، والشعر والشعراء، والموجز في النحو.

ناهِية جَازِمَة، وتتبعانُ مجزوم بِحَذْفِ النُّونِ. والبَاقِي نُون التَّوْكِيد، وكُسِرَتْ لالنقاءِ السَّاكِنَيْن. أو واو الجمع، نحو: ﴿ فَإِن لَمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَتُواْ النَّارَ ﴾ [البَقَرَة: الآية 12]. أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَ ﴾ [مريّم: الآية 26] أصله: تَرْءَيين مضارع راء على وزن تفعلين نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فصار تريين تحرَّكَتِ الياء وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، فَقُلِبَت الفّا، فصارت تَرَايْن، التقي ساكِنَانِ فَحُدِفَت تحرَّكَتِ الياء وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، فَقُلِبَت الفّا، فصارت تَرَايْن، التقي ساكِنَانِ فَحُدِفَت الألف فصار ترين. فلما دخل الجازم وهو إمّا حلف النون، فصار تريئ، ثم أوتِي بنون التوكيد، فالتقي سَاكِنانِ، فَحُرِّكَتِ الياء بِمُجانسها وهو الكَشر، فصار ترين، فهو معرب؛ لأنَّ نون التوكيد لَمْ تباشِرةً لانْفِصالِهِ عَنْه بالياء الفَاصِلة، واللهُ تعالى أَعْلَمُ.

الإشارة:

فأمّا سكون الظّاهر من تعبِ المجاهدة فيكون عَلَامة لجَزْمِ الباطِنِ ورسُوخِهِ في مَقّام المشاهدة في الفِعل المُضَارع، أي في العَمّلِ الصَّالِح، المُشابه لأَفْعَال المخلصين، بموافقة السُّنَّة ومُجانَبَة البِدْعَة. الصحيح الآخر أي الصَّافي مِنَ العِلَلِ التي تلحقه بَعْد تَمامِهِ، كَالتَّبَجُحِ بِه واعتقاد المَزِيَّة على النَّاس بِسَبَيِه أَوْ طلب العِوض عليه، كَيْفَ تطلبُ قِوضاً عِنْ عَمَلٍ لَسَّت أَنْتَ فاعله.

والحاصل أنَّ سكون الطاهر بعد التعب يدلُّ على جَزْم البَاطِنِ وتحققه بمعرفة الله وهي الحيّاة الطيَّبة والعيش الهني. قال السَّرِيّ السَقطِي (1) همن عَرَف الله عاش، وَعَن مالَ إلى الدَّنيا طاش، والأحمق يغدو ويروح في لاش، واعلم أنَّ سكون الظَّاهر من تَعَب المحاهدة قدْ يَكُون مع سُكُون البَّاطن بِرَاحَة المُشَاهدة، وقد يكون مَع بقاء تَعَبِه، بالأهوال والخواطر الدُّنيوية، وذلك أنَّ المريد إذا التقى بالشيخ وأَحَدَ عنه جَاء جُنْد النُّور يُريد أنْ يُخْرِج جُنْد الظَّلمة من مدينة القلْب، ويريد جُنْد الظَّلمة البقاء في وَظَنِه، فَيسْتعل الحَرْبُ يَنْهُما، وهذا سَبَبُ اضْطِرابِ الظَّاهر وتوارد الأحوال عليه. وَذِكْرُ اللَّسَان كَالمدْفَع، يرمي عليه مِنْ خَارِج، فَإِذَا دَخَلَ الذَّكْرُ للقلْب وَخَالَظَ مَعَهُ البِلاد سَكَتَ اللَّسانُ وما بقي إلا عليه مِنْ خَارِج، فَإِذَا دَخَلَ الذَّكْرُ للقلْب وَيَرْتَاح القلب من تَعبِ التذبير والاختيار وأهوال الدنيا ويَسْكن الظاهر أيْضًا من تَعب المجاهدة.

وقد يُنْزِلُ جند النُّور على جُنْد الطلمة، فَلَا يقدر على إخراجه من القلب، فيرتحل النور من حيث جاء ويسكن الظاهر على جند الظلمة، ويَبْقى الباطن متعوبًا كما كان، فهذا حالُ مَن رَجَعَ من الفقراء قبل التمكين واشتغل بالأسباب قبل

 ⁽¹⁾ سري بن المغلس السقطي، أبو الحسن: من كبار مشايخ التصوف. بغدادي المولد حيث ازداد سنة
 155 و بها توفي سنة 253. كان إمام البغداديين و شبخهم في وقته. وهو خال الجنيد وأستاذه.

الوصول، والعياذ بِالله من السُّلبِ بعد العَطَّاءِ. وبالله التوفيق.

وأما حُلُف الشواغِل والعَلائِق الظَّاهِرة، كَانت ظلمانية أو نُورَانية، فيكون عَدمة لجَرْم البَاطِن وتحققه بمقام الأذواق والوِجْدان وتُخَلِّصه لِمقام العِيَان في الفِعل المفارع، أي العمل المشابِه لأفعال الصالحين، المعتل الآخِر بِمَا تقدَّم، فإن حَذَفَ عِلَله وصفًاه وطهره من تلك المِلل كَان ذلك عَلامة على جَرْمِه وتحققه بِالعرفانِ، على نَمْت الشهود والعِيَان. وإن لم يحلف عِلله ولم يطهره ممًا يشوبه كَان عَلامة على ثبوت جرْمانِه وكذبه في دُعواهُ. يَعْني أن المَبدَ إذَا تجرَّد وانقطع لِلَّهِ، وترك شَوَاخل الطَّاهر، كَانَتْ تلك الشواغِل ظلمانية ككونها دنيوية، أو نورانية ككونها دينية، لكِتَها تشتّت كانَتْ تلك الشواغِل ظلمانية ككونها دنيوية، أو نورانية ككونها دينية، لكِتَها تشتّت المُويد ويُشتِّنهُ، فَلا يليق به إلَّا ذِكْر واجِد، حتى يذوق سِرَّه، فلا يكون ذلك علامة أو باطِئن، ويَكُونُ عَلَامة على جَزْمِه وتحققه في الأفعال التي رفعها ببوت النُّونِ، أي أو باطِئن، ويَكُونُ عَلَامة على جَزْمِه وتحققه في الأفعال التي رفعها ببوت النُّونِ، أي غي الأفعال التي ترفع صَاحِبَها بِنُبُوتِ نُورَانيتها وَوجدان حَلاوة نور التوجُهِ، ثم ترقَّى عَلاه حَلاوة نور المُجَاهَدَة، فقد صحَّت معرفته وكَمُل يقينه وتحقَّق جَزْمه وعقده في أسرار التوحيد، وبالله التوفيق، فقد صحَّت معرفته وكَمُل يقينه وتحقَّق جَزْمه وعقده في أسرار التوجيد، وبالله التوفيق.

نصل

وهو لغة: الحاجِز بين الشيئين، وفي الاصطلاح: اسم لطائفة من المَسَائِل السَّركت في حُكْم، وهو هنا بمغنَى الفذلكة لمَّا تقدَّم، اعتناء لباب الإعراب؛ لأنه معظم النحو و أصل قواعده، فمَن أتقنه أتقن ما بعده، ومَن لم يُتقنهُ لَمْ يُذرِكُ مَا بَعْده. وكان بعض مَن يقرأ هذه المقدمة من النحويين يصل إلى هذا الفصل ثم يرجع إلى إعادة ما تقدَّم، حتى يتحققه مَنْ يَأْخُذُهَا عنه اعتناءً بِأمر الإعراب.

ثم قال الشيخ رحمةُ الله تعالى: المعرباتُ قسمان: قسم يُعرَب بالحركاتِ، وقِشْمٌ يُعرَبُ بِالحركاتِ،

قلت: المعربات مبتدأ، وقسمان خَبَر. فإن قلت: الخبر لَا بُدُّ أن يُطابق المبتدأ في التثنية والجمع وهنا غير مطابق، قلتُ: لمَّا كان قوله قِسْمَانِ في معْنَى أقسام ساغ ذلك لأنَّ كل قسم من القسّمين فيه أقسام. فكَأنَّهُ قال: المعربات أقسام، فهو كقوله تعالى: ﴿ فَلَانِ خَصْمَانِ لَخُنْصَمُولُ ﴾ [الحَجِّ: الآية 19] لأنَّ المُرَاد بِالخصم جماعة

المسلمينَ والكُفَّار، قيل: نَزَلت في المُبارزينَ يوم بَدْرٍ، فكان في كلَ فِرْقة مِن المُبارزينَ يوم بَدْرٍ، فكان في كلَ فِرْقة مِن المتبارزين ثلاثة. وقوله قسمٌ، إما بدل مُفصَّل مِنْ قسْمين، وجملة يُغرب صفة له، أو مبتدأ ويُعرَب خبره والمُسَوَّغ للابتداءِ بالنكرةِ التقسيم، كقول الشاعر:

فَيَوْم علينا ويدوم لنا ويدوم نُسساء ويَدومُ نسسارُ

وحاصل ما ذُكِر أن المعربات التي تقدَّعتْ منحصرة في قسمين: قِسْم يُعرَب بالحركات الظَّاهرة أو المقدَّرة، وقسم يُعرَب بالحروف النَّائبة عنْهَا، ثم بيَّن ذلِك فقال:

فالَّذي يُعْرَبُ بِالحركاتِ أربعة أنواع: الأسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السَّالِم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخرهِ شيءً.

قلت: وتقدّم أمثلة ذلِكَ كله. ثم ذكر ضابطها فقال: وكلَّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّة أي إمَّا ظَاهرةٌ أو مقدَّرةٌ .وتُنْصَب بِالفتحةِ ظَاهرة أو مقدَّرة وتُخفَض بِالكَسْرة أي كذلكَ .وتُجزَم بِالسكونِ أي إن كان الفعل صحيحًا. قال في الألفيَّة:

فَارْفَعْ بِنَسْمَ وَانْصِبَنْ فَتْحًا وَجُرُ كَسْرًا كَذِكْرِ اللّهِ عَبْدَه يَسُرُ وَاجْزَم بِنَسْكِين، ثم اسْتَثْنَى من هذه القاعدة أُمُورًا فقال:

وخرج عن ذلك ثلاثة أشيّاه: جمع المؤنث السَّالِم يُنصب بِالكُسْرة.

نحو: ﴿إِنَّ فِي ٱلنَّمُوْتِ وَٱلْأَرْشِ لَآيَتُتِ﴾ [المَجَائيَة: الآية 3] فإنَّ حرَّف توكيد ونَصْب، وفي السموات جار ومجرور خبرها مقدَّم، ولآيات اسْمها مؤخَّر منصوب بِالكُسْرة النَّائية عن الفتحة.

والاسم الذي لا ينصرف، يُخفض بالفتحة كقوله تعالى: ﴿لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ [آل عِمرَان: الآية 96] أي مكَّة، والمَانعُ لِهُ العَلْمِيَّة والتأنيث.

والفعل المضارع المعتلَّ الآخر، جُزِم بِحَذْفِ آخِرِهِ نحو: ﴿وَمَن يَهَـدِ اَللَّهُ فَمَا لَمُ مِن شُضِلُّ﴾ [الزمر: الآية 37]، ﴿وَإِن تَنْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ [الزُّمَر: الآية 7]، ﴿وَلَا تَنْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكُ ﴾ [يُونس: الآية 106].

والَّذي يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ أربعَة أَنْواع: التثنية، وجمع المذكّر السَّالِم والأسماء الخمسة، والأنمال الخمسة.

ثم بيَّنَها بقولِهِ: وهي يَقْعُلانِ بيَاءِ الغيبة. وتَفْعَلَانِ بِتَاءِ الخطابِ.

وَيَشْعُلُونَ بِالغَيبَةِ.

وتَفْعَلُونَ بِالخطابِ.

وَتَفَعَلَينَ بِنَا- المؤنثة المخاطبة، وَلَا فَرْق بِيْنَ كُوْنَ الأَلْفُ والواو ضميرًا أو علامة، فتصل إلى عشرة.

ستة في النثنية وَهِيَ الزَّيدانِ يقومانِ، يقومان الزيدان، أَنتُمَا يَا زيدان تقومان، الهندان تقومان، الهندان، أنتما يا هندان تقومان، وثلاثة في الجمع وهي: الزَّيدونَ يقومونَ، يقومون الزَّيدونَ، أنتم تقومون، وواحدة في المؤنثة المخاطبة: أنتِ يَا هِند تقومينَ.

ويُقال لها: الأمثلة الخمسة، وهي أُخْسَن ليدخل فيها غيرها من الصَّيَغ، نحو ينفَعِلَانِ، ويستفْعِلانِ، ويتفاعلون، وشبه ذلك من أمثلة الأفعال، بِخِلَاف الأسماء الخمسة، فإنها محصورة بالعدِّ، ثُمَّ فَصَّلَ مَا أَجْمَلُ فقال:

فأما التثنية فتُرفّع بالألف.

نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَنِ لَسَحِرُنِ﴾ [طه: الآية 63] في قراءة مَن رفع، فقيل: إن هُنَا مُهْمَلة، بِمَغْنَى نَعَم، وهذان مبتدأ، ولُسَاحِرَان خَبَر، أي لهما ساحران، وقيل اسمها ضمير الشأن أي انه هذان لهما ساحران وقيل غير ذلك.

وتُنْصَب و تُخْفَضُ بِالياهِ.

فَالنَّصْبُ نحو قوله تعالى: ﴿يَصَاحِبِي ٱلسِّجْنِ﴾ [يُوسُف: الآية 39] فَبَا حَرْف يَدَاهِ، وَصَاحِبِي مُنَادَى مضاف مَنْصُوبٌ بِالباءِ، وحُذِفت النُّون لِلإِضَافَةِ والجرّ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّ أُرِيدُ أَنْ أَنكِكُ إِحْدَى آَبْنَتَى مَنتَيْنِ﴾ [القصص: الآية 27]، فإحدى مَفعُول، وابتي مُضاف مَجْرور بِالباءِ، وحُذِفت النُّون للإضافَةِ، وهاتَيْنِ بَدَل تابع لَهُ.

وأمًّا جمع المذكر السالم، فيُرْفع بِالوَّاوِ.

نِبَابِهَ عَنِ الضَّمَّة، كقولُه تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَقْلَوْنَ﴾ [آل عِمرَان: الآية 139]، أصله الأعلوون، تحركت الواو وانفتح ما قَبْلُها، فقُلِبَتْ أَلِفًا، فصارت الأعلَاوْن فحذفت الألف لِالتقاءِ السَّاكنين، فصارت الأعلَوْنُ، فالواو البَاقية هي عَلَامَة الرَّفع.

وَيُنْصُب ويُخفضُ بِالباءِ.

فَالنَّصِبُ نحو: ﴿إِنَّ ٱلنَّقِينَ فِي جَنَّتِ وَنَهُرٍ ﴿ اللَّهَمَر: الآية 54]، والجرّ نحو ﴿لِينَ ٱلنَّمَطَنَيْنَ ٱلأَخْبَارِ ﴾ [ص: الآية 47] وأصله المصطفيين استثقلت الكُسْرة على الياء

فحلْفَتْ فَبَقِيَت اليَاءُ سَاكِنة فحذفت لالتقاء السَّاكِنين، أو تقول: تحرُّكَتِ الياء، وانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، فقُلِبَتْ أَلْفاً فصار مُصْطَفَايِن، فحذفت الألف لالتقاء السَّاكِنيْن فصار مصطفين

وأمَّا الأسماء الخُمْسَة، فَتُرفع بِالوَاو.

نحو: ﴿وَأَبُوكَا شَيْعٌ كَبِيرٌ﴾ [القَصَص: الآية 23] وتقول: هذا أخوك وأبر ـ وَحُمُوكُ وفُوكُ وَفُولُ وَفُولُ وَأَوْمُ وَأَوْمُ وَأُولُ وَأُولُ وَأُولُ وَذُو مَالٍ.

وتُنصَب بِالألفِ.

﴿ إِنَّ أَبَّانَا لَغِي صَٰكُولِ تُبِينِ ﴾ [يُوسُف: الآية 8]، وقال تعالى: ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالِ ﴾ [القَلَم: الآية 14].

وتُخفّض بالياءِ.

نحو: ﴿ أَنْتُونِ بِأَخِ لَكُمْ مِنْ أَبِكُمْ ﴾ [يوسف: الآية 59]، وتقول: مَرَرْتُ بأخيك، وحَمِيك، ونظرتُ إلى فِيك، وذي مال، قال الأصمعي (١) رحمه الله: بينما أنا في يعض الطرق إذ أنا بصبيَّة تحمل قِربَة وقد غَلَبَتْهَا وَفيها مَاء، فقالت: يا أبّت أدرك قاماً، غلبني فُوها لا طاقة لي بفِيها. وقيل: كان ذكرًا، قال الأصْمَعِي: «والله لقَدْ جَمَع العربية في ثلاث كَلمَات، ورُويَ أنه بقي ستة عشر سنة يطوف في قبائل العرب بجمع اللَّغَة العربية من كَلَام العرب التي بقيت على لُغَتها الأصلية التي لَمُ تختلط، عنى قال له بعض العرب: أنت مثل الحَفَظَة تكتب لفظ اللفظة. فقال له الأصمعي: هذا ممًّا أكتب.

وأما الأفعال الخمسة، فتُرفّع بالنُّونِ.

نحو: ﴿ أَنَفُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعَلَّمُونَ ﴾ [الأعرَاف: الآية 28]، فيقسمان بالله، أنتِ يا هِنْد تقومِينٌ.

وتُنصَب وتُجْزَم بحلفِ النُّون.

نَحُو: ﴿ فَإِن لَمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَانَتُوا النَّارَ ﴾ [البَّقَرَة: الآية 24] فجملة لنْ تفعلوا اعْتراضيَّة بين الشرُّط والجَواب. وحَاصلُ عَلَامَة الإعرابِ أربع عشرة:

أربعة أصُّول و هي الحركات الثلاث والسكون، والباقي فروع: ثلاثة تنوب عن

⁽¹⁾ حبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي: راوية العرب وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان. نسبته إلى جده أصمع. مولده بالبصرة سنة 122 ووفاته بها في 216. كان كثير التطواف في البوادي يقتبس علومها ويتلقى أخبارها. من تصائبفه: الإبل، والأضداد، وخلق الإنسان، والمترادف، والخيل، والوحوش وصفاتها.

الضَّمَّة وهيَ الألف والواو والنُّون، وأربعة تنوب عن الفتحة وَهِيَ الألِف والياء والكَسرة وهي الياء والفتحة، وواحد ينوب عن الكسرة وهي الياء والفتحة، وواحد ينوب عن السُّكُون وهو الحَدْف لِلنُّون أو لِحَرْف العِلَّة، والله أَعْلَمُ.

■ الإشارة:

الأشرار المعربات أي المُظْهَرَاتُ من عَالَم الغَيْبِ إلى عَالَم الشهادة أو مِنْ بَحْرِ الْجَبِرُوتِ إلى عَالَم المَلكُوت والمُلكُ وهي أشرار الذَّاتِ الأزلية، قسمان: قسم يعرب أي يظهر بالأشكالِ. ويُقال يعرب أي يظهر بالأشكالِ. ويُقال للجميع: التجليات، وذلك أن اللات العلية في حالة الكنزية كانت ذاتًا لطيفة خفية قديمة أزليّة، متصفة بِأوصافِ الكَمَالِ، ثم تجلَّت وظهرت بِالرّسوم والأشكال، قالرسوم هي التجليات العظيمة، كالعرش والكرسي، والسموات والأرضين، والجبال، وغير ذلك من الأجرام الكبيرة، والأشكال هي التجليات الرقيقة، كبعض الملائكة وأصناف الحيوانات. شبّهُوا التجلياتِ اليظام بِالحروف والرُّسوم، والتجليات الرقيقة، كبعض المؤتية بالأشكال، وأسرار الدَّات الأزليّة بالمعاني. وشأن المعاني أن تُفهم من الحروف والأسكال، فما ظهرت الكائنات الحسيّة إلا لتقبض منها المعاني الرّزية، المعاني الكون ولم يشهد الرّزية، أو مَهُ أو بَهْدة فقد أعوزه وجود الأنوار، وحُجبَت عنه شموس المعارف بسُحُب الآثار، كما في الحِكم، فما ظَهَر في عالم الشهادة هُوَ عَيْن مَا في المعارف بسُحُب الآثار، كما في الحِكم، فما ظَهَر في عالم الشهادة هُوَ عَيْن مَا في عَلَم الغيْبِ، الأكوان ثابتة بإثباتِه، ممحوّة بأحدية ذَاتِهِ. وقد أشار ابن الفارض (١) في عالم الشهادة أو مَنْ الأزات الأزلية، ممحوّة بأحدية ذَاتِهِ. وقد أشار ابن الفارض (١) في عالم الشهادة المؤرّة إلى وَضْف الذَّات الأزلية، في حال الكَنْزِيّة فقال:

صفاءٌ وَلَا مَاءٌ ولطفٌ وَلَا هَوَا وَنُورٌ وَلَا نَارٌ وروحٌ وَلَا جِسْمُ تَعَدَّم كُلُ مُنَاكُ وَلَا جِسْمُ تَقَدَّم كُلُ الكَائِنَاتِ حَدِيثُهَا قَدِيمٌ وَ لَا شكلٌ هُنَاكُ وَلَا رَسْمُ

أي صفاء كصفاء الماء ولا ماء، ولطف كلطف الهواء ولا هواء، ونور كنور النَّارِ ولا نَارٌ، وَرُوحٌ أي حياة كحياة الأجسام ولا جِسْمٌ. ويسمى هذا الحال الأزلي بالعَمَا. قيل: يا رسول الله، أيْن كَانَ رَبُّنا قبل أنْ يخلق خَلْقَهُ ؟ قال: «كَانَ في عَمَاء

⁽¹⁾ عمر بن علي الحموي الأصل، أبو حفص وأبو القاسم ابن الفارض: ولد بالقاهرة سنة 576 وبها توفي سنة 632, من أكابر المشايخ الصوفية. يُلَقَّب بسلطان العاشقين، ذهب إلى مكة فكان يصلي بالحرم ويكثر العزلة في واد بعيد عن مكة وفي تلك الحال نظم أكثر شعره رجع إلى مصر بعد 15 سنة. وقصده الناس بالزيارة حتى أن الملك الكامل كان ينزل لزيارته، له ديوان شعر مشهور شرحه الكثير، منهم حسن البريني وعبد الغني النابلسي، شرح خمريته سيدي أحمد بن هجيبة.

ليْس قوقه هواء ولا تحته هواه أي كَانَ في خفاء ولطافة، ليس فوقه هواء ولا تحته هواء، بل عظمته عمَّت فوق الفوق، وتحت التَّحْتِ، وقبل القَبلِ، وبعدَ البَعد، ثم أشار إليها بعد التجلّي بالرسوم والأشكال فقال:

وَقَامَتْ بِهَا الْأَشْبَاءُ ثُمُّ لِحِكْمَةٍ إِنَّا اخْتَجَبَّتْ عَنْ كُلِّ مَن لَا لَهُ فَهُمُ

وقد أَوْضَحُنَا المسألة وَبَيَّنَاها في شرحنَا عليها، فلينظره مَن أراده، وقد تقدَّم إشارات الرفع والنَّصب والخفض والجزَّم وما ينوب عنها، ففيه كفاية، وعِلْمُنا كله إشارة، وبالله التوفيق.

ولمّا أنهى الكّلام على المقدمات، وهي الكلام وأجْزَاؤه وَمَا يُعْرَفُ به تلك الأجرَاء، وحدّ الإعراب وأقسامه وموارده ومعرفة عَلاماته، بسطّا وإيجازًا، شرع في المقاصد فقال:

بَابُ الأَفْعَال

وإنَّمًا قدَّم الأفعال وكَان حقها التأخير لأن الاسم قبل الفعل لسُمُوَّهِ بالإخبار به وعنهُ لأن الأفعال لمّا كَان الكلام عليها قليلاً قَدَّمها، ليتفرّغ للأسماء، لتنزّعها إلى المرفوعات والمنصوبات والمخفّوضات وتكون تابعة ومتبوعة ونكرة ومعرفة إلى غير ذلك من كثرة أنواعها، ومن شأن المؤلفين تقديم ما هو أقصر وتأخير ما يستدعي طولاً. قال رحمه الله:

الأفعال ثلاثة: ماض ومضارعٌ وأنرٌ.

قلت: ماضِ بَدَلُ من ثلاثة، مرفوع بضمة مقدّرة في الياء، وأصله مَاضِيَّ، استثقلت الضمة على الياء فحُذِفَت، فالتقى سَاكنان، فحذفت اليَّاء، ووجه الانحصار في الثلاثة، أنَّ الزمان الَّذي هو أَحَد مَدْلولي الفِعْل، إمَّا أن يكونَ مَضَى وقته، أو حاضرًا، أو مستقبلاً، بفتح الباء على المشهور، والقياس كَشرها، اسم فاعل، لأن الزمان هُو المتصف بالاستقبال، أو الماضي أو الحال. ومما يؤيد الانجصار في الثلاثة قول زهير(1):

وَأَعْلَمُ عِلْمَ اليوم و الأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكَنَّني عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَلِ عَمِي وَأَكُنَّني عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَلِ عَمِي وَقَالَ آخر:

مَلِ الدُّمْرِ إِلَّا اليوم والأمس أو غدُّ لل كل الدُّهـ فيما بيُّننا يتردُّدُ

وقَدُّمُ المَاضِي لأنهُ سابق في الوجود على المضارع الذي هو أجزاء من طرف المَاضي والمُستقبل، يعقب بَعْضها بَعْضًا من غَيْر فَرْضِ مُهْلَةٍ رُقَراخ ويُسمَّى الحَالُ، ولذلك قيل: هو أقل من طَرْفة الغَيْن، وأخر الأمر لأنه يدل على المستقبل الذي هو بعد الحالِ، فحقيقة الماضي: ما دلَّ على حَدَثٍ في زمّنِ ماض، وحقيقة المضارع: ما دلَّ على حَدَثٍ في زمّنِ ماض، وحقيقة المضارع: ما دلَّ على حَدَثٍ في زمّنِ ما ذلَّ على طلب حَدَثٍ في زمّن مشتفيل.

 ⁽¹⁾ زهير بن جناب بن هبل الكلبي: خطيب تضاعة رسيدها وشاعرها وبطلها في الجاهلية. توفي نحو
 60 قبل الهجرة. كان يدعى الكاهن لصحة رأيه، وعاش طويلاً.

فتحصل أن الماضي ما ذلَّ على زَمَن ماضٍ والمضارع ما دلَّ على زمنٍ حاضرٍ أو مستقبل و الأمر مستقبل أبَدًا. وقد يخرج كل واحد مِنْهنَ عن أصله.

قال في التسهيل: وينصرف الماضي إلى الحالِ بالإنشاءِ، أي كبعث ونحوه. وإلى الاستقبال بالطُّلب، نحو: غَفَرَ الله لكَ. وَبِالوَعْد، نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَبْنَكَ ٱلْكُوْنَرَ ﴿ ﴾ [الكُولُر: الآية أ]، وبالعطف على ما عُلِم استقباله نحو: ﴿يَقُدُمُ قُوْمَمُ يَوْمَ الْفِيكَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّـَارُّ﴾ [هود: الآية 98]، وبالنَّفِي بِلَا، نحو: لَا غَفَرَ اللهُ لكَ. وإنَّ في جواب الْقَسَم، نحو: ﴿وَلَيِن زَالْتَا ۚ إِنَّ أَسَكُهُمَا مِنْ لَمَّدِ ثِنُ يَعْدِوْنَ﴾ [فَاطِر: الآية 41]، ويحتمل الماضَى والاستقبال، بعد همزة التهويَة وحرف التحضيض وكلُّما، نحو: ﴿ كُلُّ مَا جَآءَ أُمَّةً رِّسُولُمًا كَنَّبُوهُ ﴾ [المؤمنون: الآية 44] فهذا مثال الماضي، ومثال المستقبل: ﴿ كُلُّمَا نَعِنجَتْ جُلُودُهُم بَدَّ أَنَّهُمْ جُلُودًا﴾ [النِّساء: الآية 56]. وبَعْد حيث، فالماضي نحو: ﴿فَأَنُّوهُكَ مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ ۚ [البقرة: الآية 222] والمستقبل نحو: ﴿ رَمِنْ حَيْثُ خَكَرَجْتَ ﴾ [البَقْرَة: الآية 149]، ويَكُونِهِ صِلَة، فالماضي نحو: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ ﴾ [آل عِمرَان: الآية 173] والاستقبال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواً﴾ [غَافر: الآية 7]، أو صفة لنكرة عامَّة، وقال أيضًا: والأمر مستقبل أبدًا، والمضارع صالح له ولِلْحَالِ. ولو نفي بلَا خَلَافًا لمن خصصها بالمستقبل، وترجع الحال مع التجريد ويتعيَّن عند الأكثر، بمصاحبة الآن، وما في معْنَاه، أي كالساعة والحين، وبلام الابتداءِ، مثالهُ: إنَّ زيدًا لَيَقُومُ. وينفيه بليس نَحُو: إِنَّ زِيدًا ليس يقوم، أي الآن، وبِمَا وإنَّ. ويتخلُّص للاستقبال بظرف مستقبل، نحو: أزورك إذا تزورني، وبإسنادِهِ إلى متوقع، أي كقول الشاعر:

يُهَوُّلك أَنُّ تموت وأنت ملقى _ لِمَا فيه النجاةُ مِنَ العَذَابِ

وبِاقتضائِهِ طلبًا، أي نحو: ﴿ وَالْوَلِانَ يُرْضِعْنَ أَوْلَالَهُ وَالْبَعْرَةِ: الآية 233] أو بمصاحبة ناصب، أي وَعْداً نحو: ﴿ يَعْفِرُ لِمَن يَشَاهُ ﴾ [آل عِمرَان: الآية 129] أو بمصاحبة ناصب، أي ظاهراً، مقدّرًا أو أداة تَرَجُّ، نحو: ﴿ لَمَنِى آبُلُغُ ٱلْأَسْبَتِ ﴾ [غَافر: الآية 26] أو إشفَاقًا، نحو: لعلَّ زيد يُهْلك. أو مجازاة، نحو: إن يقُمْ زَيْدٌ يقم عمرو. أو لَوْ المَصْدَرِيَّة، نحو: ﴿ يَوَدُّ أَمَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ [البَقرة: الآية 96] أو نون توكيد، أي المَصْدَرِيَّة، نحو: ﴿ يَوَدُ اللَّهُ عِنِينَ ﴾ [النَّاء: الآية 146] مع زيادة الأمثلة.

■ تنييه:

ما ذهب عليه المصنّف من أنّ الأفعال ثلاثة هو مذهب جمهور البصريين، وجرى عليه أكثر المتأخرين، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أن الأفعال اثنان، وأسقطوا فعل الأمر وقالوا: إنه مقتطع من المضارع، فهو عندهم مُعرَب بلام مقدّرة.

قال في المغني: وبقولهم أقول: إنّ الأمر معنى فحقه أن يؤدى بالحروف لأنه أخو النهي، ولم يدلّوا عليه إلّا بالحرف ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمن المُحَصَّل فيه، وكونه أمرًا أو خبرًا خارج عن مقصوده. ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل، كقول الشاعر في شأن زين العابدين (١) رضي الله عنه:

لِتقَمْ أَنْتَ يَا أَبُنَ خِيرٍ قُرَيْشَ كَيْ لَتَقَضِي حَوَاتِجِ الْمُسْلِمِينَا ثم أطال في ذلك فانظر فيه، والله تعالى أعلم.

الإشارة:

الأفعال التي سبق بها القدر ثلاثة: أفعال سابقة، ولاحقة تابعة للسابقة، وأفعال حاصلة. والناس فيها أربعة أقسام:

قسم غلب عليهم خوف السابقة.

وقسم غلب عليهم خوف العاقبة.

وقسم غلب عليهم الاشتغال بعمارة الأوقات وما كلّفهم به مقدّر الأوقات، غائبين عن السوابق واللواحق، وهم العبّاد والزُّمَّاد.

وقسم غلب عليهم الاستغراق في شهود الفاعل المختار، فانُون عن أنفسهم، غائبون عن وجودهم في وجود معبودهم، لم يخطر على بالهم سوابق ولا لواحق، مستسلمين لمولاهم في حكمه وقضائه؛ وهؤلاء هم العارفون بالله.

وإن شئت قلت: الأفعال التي تصدر من العبد ثلاثة: فعل مضى، وفعل هو مُشتَغِل به في الحال، وفعل يأتي لا يدري ما يفعل الله فيه. وفي الحديث: "إن المؤمن بين مخافتين، بين أجل قد مضى، لا يدري ما الله صانع فيه، وبين أجل قد بقي لا يدري ما الله قاضٍ فيه، فليأخذ العبد من نقسه لنقسه، ومن دنياه لآخرته، ومن الشبيبة قبل الكبر، ومن الحياة قبل الموت، فوالذي نقس محمد بيده، ما بعد الموت من مستعتب، ولا بعد الدنيا من دار إلا الجنة أو النار».

فآداب الماضي نسيانُه والغيبة عنه، فإن تَذَكَّر ما مضى من إسّاءته جَدُّدَ النَّدَم والاسْتغفارَ، وإن تَذَكَّرَ ما سَلَفَ من إحْسَانه، حمد وشكر.

وآداب الأمر: الغيبة عَنْهُ والنظر لما يبرز من عُنْصُر القدرة، تاركًا للتعبير

⁽١) على بن الحسين بن على بن أبي طالب، الهاشمي القرشي، أبو الحسن، الملقب بزين العابدين: أحد من كان يضرب به المثل في الحلم والورع. مولده بالمدينة سنة 38 ووفاته بها في 94. أحصي بعد موته عذد من كان يقوتهم سراً فكانوا نحو مئة بيت.

والاختيار، مستسلمًا لِمَا يبرُّز من عند الواحد القهَّار؛ لأنَّ مَن لم يُدَبِّر دُبِّرَ لهُ. وما دَبِّره الحق لكَ أَخْسَنَ من تدبيرك لنفسكَ، فَعَسَى أن تدبير شيئًا وتختارهُ وهو وَبَال عليك، فالله أرْحَمُ بك من نفسِكَ وأَعْلَمُ بمصالحكَ مِنْكَ، ولله دَرُّ القائل:

وَكُمْ رُمْتَ أَمِّا خَرَتَ لِي فِي انصرافه فَلَا زِلْتَ لِي مِنْي أَبُرُّ وَ أَرْحَمَا عُزَمت على ألَّا أحس بنخاطر على القلبِ إلَّا كنت أنت المقدَّما وألَّا ترانِي عنْد مَا قد نَهيئني لأنكَ في قلبِي كبيرًا معنظُمَا

وآداب الحَاصل اغتنام الوقت قبل الممات، وَانتهاز الفُرْصة قبل الفوات، والمسابقة على فعل الخيراتِ، كما قال الشاعر:

السّباقَ السّبَاقَ قَوْلاً وَفِعْلاً حَلّرِ النَّفْس حَسْرةَ المَسْبُوقِ وبالله التوفيق.

ثم مثَّل للأفعال الثلاثة فقال: نَحْو: ضَرَبٌ يَضْرِبُ اصْرِبْ.

فالأول: ماض، والثاني مضارع، والثائث أمّر، فإن كَان الماضي فَعَلَ بالغتع، فالمضارع يَفْعِل بالكُشْر، نحو: ضَرَبَ يضرِبُ، ما لم يشتهر بالضَّمَّ، كدخل وخَرَجَ ونَصَرَ، فمضارعه يفعُل بالضَّمَّ، وما لم يكن حلقي العَيْن، كسأل وسقى ونهل، فمضارعه بالفتح، تقول: يسأل ويسعى وينهل وقِسُ عَلَيْه، وإنْ كَانَ فَعِلَ بِالكَشْر، فلمضارع يَفْعَل بالفَتْح، كَعَلِم يَعْلَمُ وَفَرِحَ يَفْرَحُ، وخاف يَخَاف. وإنْ كَانَ فَعُلَ بِالضَّمَّ، فالمضارع يَفْعَل بالفَتْح، كَعَلِم يَعْلَمُ وَفَرِحَ يَفْرَحُ، وخاف يَخَاف. وإنْ كَانَ فَعْلَ بِالضَّمَّ، فمضارعه كذلك، نحو: كرُم يكرمُ وحَسُن يَحْسُن. والأمر تابع للمضارع في الأوجه الثلاثة، تقول اضرب واغلَمْ وَأَكْرُمْ. وإن كان رُبَاعيًا فمضارعة يُفْعل بضم خرف المضارعة، تحو يَكرُم ويحسُن، مضارع أكرم وأحسن والأمر منه إفعل بضم الهمزة، المضارعة، تحو يَكرُم ويحسُن، مضارع أكرم وأحسن والأمر منه إفعل بضم الهمزة، والله تعالى أغلَمُ.

ثم ذكر أحكامها في البِنَاءِ والإعراب نقال: قالماضي مفتوح الآخر أبَدًا.

يغني أنَّ الماضي مبني على الفتح أبدًا، أمَّا بناؤه فلا سُؤالَ عليه لأنه أصلُ في الأفعال وأما تحريكُهُ مع أن الأصل في المبنّى أنْ يُسَكَّن لشبهه بِالمضارع، لوقوعه صِلَةً وصفَةً وخبرًا وحالاً وشرطًا وجزاءً. وأما كُوْن الحركة فتحة، فلطلب التخفيف، والفتح الَّذي يُبنّى عليه الماضي إمَّا أن يكون ظَاهرًا كَضَرَب؛ وهو الَّذِي لم يتصل به ضمير رَفْع كَضَرَبُوا، فَيُضَمُّ لمناسبة الواوِ أو ضمير تكلُّم أو خطاب، فيُسَكَّن، كضربُنا وضمير رَفْع كَضَربُوا، فيُستكن المناسبة الواوِ أو ضمير تكلُّم أو خطاب، فيُستكن كضربُنا وضمير بُتُ فهو مبني على فتحة مقدّرة فيما قبل الواو، المانع من ظهورها، اشتغال المحل بحركة العناسبة، أو فيما قبل النُون والتاء المانع من ظهورها توالي أربع متحرّكات فيما هو كالكلمة الواحدة لأنَّ الفاعل لشدة لصُوقه صار كالجُزْءِ من الكلمة،

والعرب لا تجمَعُ بين أرّبع متحركات في الكلمة الواحدة، و أمَّا ضَرَبَنا زَيْد فالمفعولُ مُنْفَصِلٌ عن الفِعْل بالفاعِل، فصار كَأَنه كلمة أخرى.

والأثر مجزوم أَبَدًا

أي مبني على السكون، وفي عِبارته تجوّز لأنَّ الجزْمَ مِن أَلْقَابِ الإعرابِ، والسّكون من القَابِ البِنَاء، كالفتح والكسر والضّم، والقَابُ الإعرابِ: الرَّفعُ والنّصبُ، والخَفْضُ والجَزْمُ، فيقال: مبني على الضّم، أو على الفتح، أو على الكسر، أو على السكون. كما يُقال في المُعْرَب؛ معرب بالرَّفع أو النّصب أو الخفض أو الجَوْم، وإنَّمَا بُنِيَ الأَمْرُ على السُّكُون، إذا كَان صحيح الآخِر، وأما إن كان معتل الآخر، فَبُبنَى على ما يجزم به مُضارعة، من حَذْف الألف أو الواو أو الياء، أو حذف النُّرن إن أَسْنِد إلى ضمير تثنية أو جمع أو مؤنثة مُخَاطَبَةٍ. وقد نَظمة بَعْضهم فقال:

والأمْر مبني عَلَى ما يُجْرَمُ بِهِ مُسَفَّادِعُهُ يَا مِنْ يَغْهَمُ وَالأَمْر مبني قَالَ عَلَى ما يُجْرَمُ والغَبُوا وَكَادُغَبِي يَا زَيْنَبُ

هَذَا وكَوْنَ الأمر مبنيًا هو مَذْهب البصريينَ، وقال الكُونيّونَ: هو معرب مجزُومٌ بِلّام الأمْر لأنه مقتَطع منه، كما تقدَّم عَنْهم.

■ تنبيه:

الأصل في الأسماء الإعراب، لأنها قد تنواره عليها المعاني المختلفة بِلفظِ واحدٍ، فلا يتميَّز المعْنَى إلا بالإعراب، تقول: مَا أَحْسَن زيد، بالوقف، فلا يُلرى هل تعجب أو نَفْي أو استفهام. قإذا نصبت علمنا أنه تعجب. وإذا رفعت علمنا أنه نفى، وإذا جررَّت علمنا أن ما استفهامية أي أيّ شَيْءٍ فيه حَسَن،

وأما الأفعال، فالأصل فيها هو البناء على مذهب البعسريين، وإنما أعرب المضارع لشبهه بالاسم كما يأتي والأصل في المبني هو السكون، فإذا بُني الاسم على السكون توجّه إليه سؤال واحد؛ وهو لِمَ بُني؟ وقد تقدّم أنه يُشبه الحرف، وإذا بُني على حركة تُوجّه إليه ثلاث أستلة: لِمَ بُنِي؟ وَلِمَ كَانَت حركة ؟ ولِمَ كَانَت فتحة أو ضمة مثلاً ؟ وإذا بُني الحرف أو الفعل فلا سُؤال عليه لأنه جاء على أصله، وإنما يُسأل إذا بُني على حركة. فيقال: لِمَ بُنِي على حَركة ولِمَ كَانَت كذا ؟ وقد ذكر المرادي(١) في شرح على حركة. فيقال: لِمَ بُنِي على حَركة ولِمَ كَانَت كذا ؟ وقد ذكر المرادي(١)

⁽¹⁾ الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري، المعروف بابن أمّ قاسم: مفسر أديب. مولده بمصر وشهرته وإقامته بالمغرب. من كتبه: تفسير القرآن، وإعراب القرآن، وشرح الشاطبية في القراءات، وشرح ألفية بن مالك، توفي بسوياقوس بمصر، سنة 749.

الألفيَّة أسباب البناء على الفتح والضم والكَسْر، تركناه خَشْيَة الإطالة.

ثم ذكر المضارع فقال: والمضارع ما كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع يجمعها قولك أنيت.

قلت: المُضَارَعَةُ هي المُشَابِهة. يُقال: ضَارَعَهُ أي شابَهه. وسُمِّي المُضَارِع به لأنه أَشْبهُ بِاسْمِ الفَاعِل في الحركاتِ والسَّكنَات وعدد الحُرُوف. وأشبة مُعْلَنَ الاسم في الإبهام والتَّخصِيص، ودخول لام الابتداء عليه. وأيْضًا قد تتوارد عليه المعاني المختلفة بلفظ واحدٍ كما تقدَّم في الاسم نحو: لا تَأْكُلِ السَّمَكَةُ وَتَشْرَبِ اللَّبن، بِالنَّصْبِ والرَّفع والجرْم. ولكل إغراب معنى يَخصَهُ على ما يأتي في النواصِب. وقال بعضهُم: المُضَارَعَة من الصَّرْع كَأْنَ الفعل ضرع مع الاسم ضرعًا واحدًا. وعنوا بذلك مشابهته له فيما تقدَّم، ثم عَرَّفه بِكُونِهِ ما افتتع بِأحد هذه الحروف: الألف والنون والباء والناء، يجمعها قولك: أنبتُ، أي أدركت، من أنِي يانِي أدرك، فيشترط في الهمزة أن تكون زائدة تَذُلُ على المتكلم، ويشترط في النون، أن تكون زائدة، وأن تدل وأيدع اسم لعدم دلالتها على المتكلم، ويشترط في النون، أن تكون زائدة، وأن تدل على المتكلم، ويشترط في النون، أن تكون زائدة، وأن آلأرْشَ وَنَن على المتكلم، ويشترط في النون، أن تكون زائدة، وأن تدل على المتكلم، ويشترط في النون، أن تكون زائدة وأنفَر الأرْشَ وَنَن وَالله على المتكلم، ويشترط في النون، أن تكون زائدة وأنفَرَسُ وَنَن وَالله عَلْم نفسه، أو معه غيره، فالأول كقوله: ﴿ وَغَنْ شُرِيمُ عِمْدِكَ وَنُقَلُ اللهُ وَالله عَلْم نفسه، أو معه غيره، فالأول كقوله: ﴿ وَغَنْ شُرِيمُ عِمْدِكَ وَنُقَلُ اللهُ وَلَا الله وَالله وَالله وَلَا الله وَلَهُ وَالله وَلَهُ وَالله وَلَهُ وَالله وَلَهُ وَلَهُ الله وَلَهُ وَلَهُ الله وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَا المَلائكة وَلَهُ وَلَهُ الله وَلَهُ وَلَهُ وَلَا الله وَلَهُ وَلَهُ الله وَلَهُ وَلَعَلَا وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلِكَ النّهُ وَلَهُ وَلَيْ الله وَلَهُ وَل

فخرج نحو: نرجس اسم نَبَاتٍ مَعْرُوف، يقال نَرْجَسَ الدّواء: جعل فيه النّرْجِس، إذ لا تدلّ على المتكلم، فهي في الأول اسم، وفي الثاني فعل ماض، وليشترط في الباء أن تكون زائدة، وأن تدلّ على الغيبة، تقول: زيد يقوم و الزيدان يقومان و الزيدون يقومون و الهندات يقمن، تكون مع الغائب و الغائبين و الغائبين و الغائبين و الغائبين الغائبات، فخرج نحو يرنأ رأسه إذا خضبه بالبرنا وهي الحنّا، فالياء أصلية و نحو يرفع اسم و يشترط في التاء أن تكون زائدة و أن تدل على الخطاب، نحو: أنت تقول وأنتما تقولان، وأنتم تقولُونَ، وأنتِ تقولينَ، وأنتُنَّ تقلْنَ. أو على التأنيث والغيبة، نحو: هند تقوم، والهندانِ تقومان، والهندات تقمْن، والهنود تقمن، وتقوم الهندانِ، ونحو ذلكَ فخرج نحو: تَبُّ أي خَير، وتَرَمَّس بمغنَى رمَسَ، أي سَتر، فهذا كله ماض، لأصالة التاء في الأوَّلِ ولعدم الذَلَالَة على الخطاب، أو غيبة المؤنث في الثاني.

■ حِكَايَة:

رُوِيَ عن بَعْض مُلُوك سبتة من العزفيين أنه طلب من الشيخ أبي إسحق الغافقي

شارح الجُمَل أن يعلّمه النحو و أن يلقي له ما يلقي لصغار الولذان، فقرأ عليه من الجمل لأبي إسحق الزَّجاجي حتى انتهى إلى هذا الموضع؛ فقال له: يجمعها قولك: نأيت، بتقديم النون على الهمزة، فقال له التلميذ: يا سيدي، ينبغي أن تقدّم الهمزة على النَّونِ، فَتَقُولُ: أنَيْت لمّا في ذلك من حُسْن اللفظ وَالمُناسَبة لِيَكُونَ لكلُّ واحد من هذه الحروف ضعف ما قبله. فإن الهمزة لمعنى واحد للمتكلم وحده والنون لمعنيين: للمعظم نفسه ومعه غيره، والياء لأربعة: ضعف ما قبلها للغائب، ولِلْغائبين، ولِلْغَائِينِين، ولِلْغَائِينِين، ولِلْغَائِينِين، ولِلْغَائِينِين، وللْغَائِينِين، وللمَذكّرين المخاطبين، وللمؤتنّين المخاطبين، وللمخاطبين، وللمخاطبين، وللواحدة العائبة، نحو: المحاعة الذكور المخاطبين، ولجماعة الإناث المخاطبات، وللواحدة الغائبة، نحو: هِنْلًا تقوم، وللغائبتين نحو: الهندان تقومان وما أشبه ذلك، فلما سَمع الشيخ كلام تلميذه قال: مَنْ يفهم هذه المسألة ليس بمُحتاج إلى مَن يشغله، بل يستحق أن بشغل غيرة، ولم يشغله بعد ذلك، اهم الشُوذَاتي.

الإشارة:

فالماضي، أي الزَّمن الماضي الذي اشتغل فيه صاحبه بأنواع الطاعات و المجاهدات والسِّياحات في طلب الحق، مفتوح آخره، بالفتح الكبير أبَدًا، لأنَّ البدايات مجلاة النهايات، «فمن أشرقت بدايته، أشرقت نهايته» [الحكم العطائية].

والأمر الذي يُوضل صاحبه إلى حضرة القدس و محل الأنس مجزوم ومعزوم عليه أبدًا، لا يصحبه فتورٌ وَلَا قُصُور وَلَا عَيْ وَلَا مَلَل بل لم تزل مَطِيَّة عزمه لا يَقر قرارهَا، دائمًا تسيارها إلى أن ناخَتْ في حضرة القدس ومحل الأنس، محل المشاهدة والمواجهة والمكالمة والمفاتحة والمؤانسة، فتصير الحضرة معشش قُلْبه، فيها يشكن وإلبها يأوي.

والمضارع أي المتشبّة بالقوم وليست فيه ناهضة حب وإنما قَصْدُه التَّزيِّي بأحوال القوم والتطفّل عليهم، وهو ما كانت فيه إحدى العِلَل الأربع الزَّائدة على الرُّوح والعارضة فيها؛ وهي حبّ الدِّنيا، والعِزُّ، وخوف النخلق، وهمّ الرَّزق، يجمعها الرضى على النَّفس الذي هو أَصْل كل معصية وغفلة وشهوة. وينشأ عن الرِّضى عن النَّفس الدَّعوى فيدَّعي الوصول، ويقول: أنَيْت أي قَرُبُت من الحَضرة وَوَصَلْت إلَيْهَا وَبَيْنَهُ وبينها ما بين السماء والأرض، وسبب ذلكَ الغلط والجهل المركّب. وسبب الغلط عدم صحبة الرجال. إذ لا تُعرَف المقامات إلَّا بصحبة أهل المقامات العالية، وبالله التوقيق،

ثم ذكر خُكمه فقال: وَهُوَ مَرْفُوعِ أَبِدًا حتى يدخل عليه نَاصِبٌ أو جازم.

يعني أنَّ المضارع إذا تجرَّد عَنِ النَّاصِبِ والجازم، كَانَ مَرْفُوعًا دائمًا. وهل رَّافِعهُ السَّجرِّد، وهو مذهب حدَّاق الكوفيين واختاره ابن مالك، أو وُقوعه موضع الاسم؛ وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، أو بحرُف المضارعة وهو قول الكسائي، أو بنفس المضارعة وهو قول تعلب، أقوال لا يَنْبني عَلَيها شيْء. ربما يُفْهَم من إغياء المصنف بقوله: حتى يدخل عليه ناصب أو جازم، أن رَافِعَه التَّجَرِّد كَمَا اختاره ابْن مَالك وقال: إنه سالم من النقض، و الله تعالى أعلم.

■ الإشارة:

والمُتَشَبّه بالقوم المُتَزَيِّن بِزَيِّهم مَرْفوع أبدًا؛ لأنَّ مَنْ أَحَبُ قَوْمًا حُشِرَ مَعُهُم، ومَن تزيًّا بزيٍّ قوْم فَهُوَ مِنْهُمْ. فَلَا يَزَال عزيزًا مَرْفوعًا ما دَامَ منخرطًا في سِلْكهم، حتى يَذخل عليه ناصب فَيَنْصبَهُ بِطلبِ الدُّنْيَا أو جازم يردُّهُ فيقهرهُ على الرُّجُوع عن طلب المولى، فيترك صحبة المشايخ والفقراء والوصول إليهم، فيكون ذلك سبب رجوعه إلى مقام العمومية والعياد بالله.

ثم ذكر النواصب التي تنصب المضارع نقال:

النواصب عشرة.

أي إذا أرَدْتَ مَعْرِفة النَّوَاصِبِ فهي عشرة من جِهَة التقريبِ وهي على قِسْمَيْن: قِسم ينصب ينفسِهِ، وقسم ينصب بأن مضمرة بُعْدَهَا.

فَالأول؛ أربعة رهي؛

■ أَنْ:

بالفَتح والسكون، وهي المصدرية، كقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَحَكُمٌ ﴾ [البَقَرَة: الآية 184] فَأَنْ ناصبة مَسْبُوكَة بِالمَصْدَر مبتدأ وخيْر خَبَرٌ، أي صَوْمكم خَيْرٌ لكم، وأمّا أن التفسيرية فَلا عَمَلَ عَلَيْها وهي المسبوقة بِجُمْلَة فيها معنى القول دُون حروفه كقولك: أشرَتُ لِزيْدِ أَنْ يفعل، وكذلك الزَّائدة، نحو: ﴿وَلَمَّا أَن بَحَاةَتُ مُرَقُلُهُ وَهِي المسبوقة بِعَلِمَ نحو: رُعِلُمَّ أَن سَبَكُونُ مِنكُم نَرَجَيْ وَالمَحْقَفة مِن الثقيلة؛ وهي المسبوقة بِعَلِمَ نحو: ﴿وَكُمْ أَن سَبَكُونُ مِنكُم نَرَجَيْ وَالمَحْقَفة مِن الثقيلة؛ وهي المسبوقة بِعَلِمَ نحو: ﴿وَكُمْ أَن سَبَكُونُ مِنكُم نَرْجَيْ وَالمَحْقَفة مِن الثقيلة؛ وهي المسبوقة بِعَلْمَ نحو: ﴿وَكُمْ أَن سَبَكُونُ مِنكُم نَرْجَيْ وَالمَحْقَفة مِن الثقيلة؛ وهي المسبوقة بِعَلْمَ وَجُهَانِ، قُرِيء بهما في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا الله تَكُونَ فَيْ وَله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا الله تَكُونَ فَيْ وَله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا الله تَكُونَ فَيْ وَله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوا الله تَكُونَ فَيْ وَله تعالى: واعلم أَنَّ أَنْ الناصبة هِيَ أُمُّ النَّوَاصِب، أَلَّ تَكُونَ فَيْ أَنُ الناصبة هِيَ أُمُّ النَّوَاصِب، أَلَّ تَكُونَ فَيْ أَنُ الناصبة هِيَ أُمُّ النَّوَاصِب، الله تَكُونَ فَيْ أَنْ الناصبة هِيَ أُمُّ النَّوَاصِب، الله تَكُونَ فَيْ فَيْ المَائِدة: الآية 17]. واعلم أَنَّ أَنْ الناصبة هِيَ أُمُّ النَّوَاصِب،

بدليل إغمالها ظاهرة ومقدَّرة وبكوْنها تخلص الفِعْل للاستقبال، والباقي محمول عليها، قاله أبُو حيَّان وغيرهُ.

والثاني من النُّواصِبِ:

■ لَنْ:

وهي حرف نصب ونفي واستقبال وهي بسيطة لا مركبة من لا وإن حُذِفَت الهمزة تخفيفًا والألف لالتقاء الساكنين، خلافاً للكسائي و الخليل، و لا تفيد تأكيد النفي و لا تأبيده خلافاً للزمخشري مُستَدِلاً بقوله تعالى: ﴿ لَن يَخْلُقُواْ ذُكِالِاً ﴾ [الحَجّ: الآية 73]، فاحتج بسبب ذلك لقوله تعالى: ﴿ لَن تَرَينِ ﴾ [الأعرَاف: الآية 143] على أن الله لا يُرى أبدًا وهو باطل، قال في الكافية:

ومَن يرى النَّفي بِلَن مُؤَبِّدًا فَارْدُدْ كَلامَه وغَيره اغْفُدا

ورُدُّ عليه بأنها لو كانت تفيد التأبيد من ذاتها لم يُقيد نفيُها باليوم في قوله تعالى: ﴿ فَلَنَ أُكِيَّا مُ الْيَوْمُ إِنْسِيًا﴾ [مريّم: الآية 26] ولم يصحّ التوقيت في قوله تعالى: ﴿ فَلَ نَبْرَعُ عَلَيْهِ عَلَيْهِينَ حَقَى بَرِّجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [طه: الآية 91]. وأما التأبيد في قوله تعالى: ﴿ وَلَ يَعْلُقُوا ذُكِابًا ﴾ فاستفيد من خارج. قال بعض المحقّقين: هذا في إفادتها التأبيد. وأما التأكيد فمسلم ومنعُه مكابرة، فلا شك أن قولك: زيد لن يقوم، أوكد من قولك: زيد لا يقوم، وقد ترد للدعاء كقول الشاعر:

لَن تَزَالُوا كَلَلِكُم ثُم لا زِلْتُ للكم خالدًا خلود النجبال قاله ابن عصفور ظاهر من بيت الشاعر. والثالث:

■ إِذَن:

وهي حرف جزاء غالبًا وجواب دائمًا، تقول: أزورك غدًا، فيقول لك: إذن أكرمك. وقد تتمحّض للجواب دون جزاء، تقول: إني أحبك، فيقول: إذن أصدقك. ولنصبها ثلاثة شروط:

<u>أحدها:</u> أن تكون مصدرية في أول الكلام، فلو لم تصدر لم تنصب، نحو: أنا إذًا أكرمك،

وثانيها: أن تكون متصلة بالفعل، فلو قلت: إذن أنا أكرمك، لأهملت. واغتفر الفصل بالقسّم لأن القسّم يقصد به توكيد الكلام، فكأنه منه، تقول: إذن واللهِ أكرمك، ومنه قول الشاعر:

إذن والسلم نَسرّميهم بِحررب تُشيّبُ الطفلَ مِن قَبْلِ المَشِيب

وبلا النافية، نحو: إذن لا أهبنَك. وأجاز ابن بابْشاذُ الفصل بالنداء، نحو: إذًا يا زيدُ أحسن إليك، وأجاز ابن عصفور والأبدي الفصل بالظرف، نحو: إذن غدًا أكرمك.

وثالثها: أن يكون الفعل مستقبلاً، فلو كان دالاً على الحال الأهملت، نحو: إذن أكرمك الآن؛ لأن الجزاء إنما يتحقق في المستقبل، وأما الأمر الحاصل فلا يسمّى جَزَاء وإن وفعت بعد عاطفٍ؛ فالأكثر إهْمَالها، كقولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَبْتُونَ عِنْكَكَ ﴾ [الإسراء: الآية 75]، ﴿وَإِذَا لَا يُؤتُونَ النّاسَ نَقِيرًا ﴾ [النساء: الآية 53] وقرىء شاذًا، وإذَنْ لَا يَلْبَثُوا. فَمَنْ أَلْغَى رَعى تقدّم الحرف فكأنها لَمْ تَصدر، وَمَنْ نَصَبَ رَعَى كُون مَا بعد العطف جُمْلة مستقلةٍ. ونَظَمَ بعضُهُمْ هذِه الشروط فقال:

أعسسل إذَنْ إذا أسست أوَّلاً وَسُقْتَ فِعْلاً بَعْدَهَا مُسْتَقبلاً وَسُقْتَ فِعْلاً بَعْدَهَا مُسْتَقبلاً واخذر إذا أعملتها أَنْ تَفْصِلاً إلَّا بِحَلْفِ أَوْ نِسدَاء أَو بَسلا وَافْصِل بِظَرف أَوْ بِسجْرُور عَلَى وأي ابْن عصفور رَئيس النُبلا وَإِنْ تَنجِيء بِحَرِّف عَظْفِ أَوَّلاً فَاحْسَن الوجوه ألَّا تَعْمللا

وَقَدْ تُلْغَى مَعَ توقر الشروط، لكنه نادرٌ، كما أَلْغيت ما الجازمة لعدّم المتصاصهما بِالأفعالِ. و هل تُكتَب بالألفِ مُراعاة للوقوف عَلَيْها وهو قول الجمهور، أو بالنُّون مُرَاعاة لأصلها. ثالثها: التفصيل، إن أُعْملت كتبت بالنُّون، وإذا أُهْمِلَتْ كُتِبَت بالنُّون، وإذا أُهْمِلَتْ كُتِبَتْ بالأَلفِ. وقيل: بالعكس، وقال الشيخ محمد بن يزيد: أشتهي أن أَكُويَ يدّ مَن يُكتب إذًا بالألفِ، لأنها مثل أن ولن وَلا يَدْخل التنوين في الحرف. اهد. قاله الشُوداني.

والرَّابع:

≖ گئ

المَصْدَرية؛ إذا دَخَلَتْ عَلَيْهَا اللَّامِ إِمَّا لَفَظًا كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ لِكَيْلًا تَأْسَوْا ﴾ [الحَديد: الآية 1] الحَديد: الآية 1]، أو تقديرًا كقوله تعالى: ﴿ فَى لَا يَكُونَ دُولَةٌ ﴾ [الحَشر: الآية 7] فإنْ لَمْ تُقلَّر اللَّامُ كَانَتْ حَرْفَ جَرِّ بِمنزلة لام التعليل، وكَانَت أن مُضْمَرَة بَعُدها. هَذَا مُذْهَبُ سِيبَوَيْهِ وجمهور البصريين، وذهب الكوفيُّون إلى أنها حرف نَصْبٍ دائمًا مِن غَيْر تقصيل، وَذَهَبَ قوم إلى أنها حَرْف جَرِّ دائمًا.

القسم الثاني، ما يُنْصُب بأن مُضْمَرَة بعدهَا؛ وهي ستَّة:

أخدما:

■ لَامُ كَيْ

نحو قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِلْسُومَ لِرَبِ الْمُنْكِينَ ﴾ [الأنعَام: الآية 71] وسُمّيَتُ لَامُ كَني لمساواتها لكني في التعليل. والنّاصبُ في الحقيقة إنما هُوَ أَن مُقَدَّرة بَعْدهَا. وَيَجُوز إظهارها كقولِهِ تعالى: ﴿وَأَمِرْتُ لِأَنّ أَكُونَ أَوَّلَ السّلِينَ ﴿﴾ [الزَّمَر: الآية 12]. ويجب إظهارها إن وَقَعَتْ بَعْدهَا لا، نحو: ﴿إِنْكَا يَسُلَرَ أَهَلُ الْكَتَبِ ﴾ [الحديد: الآية 29] و تُسَاويها لام الصّبرورة فِي إضمار أَنْ، نحو: ﴿ فَالْنَقَطّ مُو اللّه الرّائدة نحو: ﴿ وَاللّه الرّائدة نحو: ﴿ يُرِيدُ اللّه المُبْرِقِ لَهُ اللّه اللّه الرّائدة نحو: ﴿ يُرِيدُ اللّه المُبْرِقِ لَلْكُمْ ﴾ [النّساء: الآية 8]. واللّهم الزّائدة نحو: ﴿ يُرِيدُ اللّه المُبْرِقِ لَلْكُمْ ﴾ [النّساء: الآية 6].

وثانيها :

المُ الجُحُود

أي النَّفي، وهي الدَّاخلة على خَبَر كَان، أو لَمْ يَكُن المُنْتَفِيَّتَيْنِ، نحو: ﴿وَمَا صَانَ اللهُ لِيَغْفِرَ لَمُمْ ﴾ [الأنفال: الآية 33]، ﴿لَتْرَ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَمُمْ ﴾ [النُساء: الآية 137]، أي ما كَان اللهُ مُرِيدًا ليُعَذِّبَهُمْ، فَالفعل مَنْصُوبٌ بَعْدها بأن مُضْمَرة. وقال الكُوفيُّون: منصوب بنفس اللام.

وثالثها:

■ حتّی

وهي الجارّة والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة وُجُوبًا، نحو: ﴿حَقَّ يَرْجِعُ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طبه: الآية 91]، هذا مَذْهب البَصْريين خلافًا للكوفيين القائلين بِنَصْبِهَا بنفسها ولعملها النَّصُب شروط: أحدها أنْ يكون الفعل بعدها مستقبلاً، كقوله تعالى: ﴿فَقَنْلِلُوا اللَّي تَبْغِي حَقَّ يَوْعَ إِلَيَا أَمْرِ اللَّهِ الله الله الله الله وَعَلَى الله وعَلَى الله وَعَلَى الله وَعَلَى الله وَعَلَى الله وَعَلَى الله وعَلَى الله وَعَلَى الله وَعَلَى الله وَعَلَى الله وَعَلَى الله وعَلَى اله وعَلَى الله وعَلَى الله وعَلَى الله وعَلَى الله وعَلَى الله وعَ

وْمُونَ نَعْرُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ 124 فتقدر الماضي واقعاً الآن، وتحكيه كأنه واقع، فلرَفع المضارع بعد حتى ثلاثة قبود: أحَدُهَا أن يكون حَالاً، أو مُؤوّلاً بِالحالِ كَمَا فَلِرَفع المضارع بعد حتى ثلاثة قبود: أحَدُهَا أن يكون حَالاً، أو مُؤوّلاً بِالحالِ كَمَا تُقَدَّم، ثانيها أن يكُونَ المضارع مسببًا عمّا قبله، كما في المثال المتقدّم، فإنَّ المَرض سبب في عَدَم الرجاء وتقول: سِرتُ حتى أدخل البلد بالرَّفع بخلاف ما سرت حتى أدخلها، فالنصب واجب، لأنَّ السَّبَب منْفِي، والقيد الثالث: كون المضارع في ذَلِكَ في محل الفُمْدَة، نحو: في محل الفُمْدَة، نحو: سرت حتى أدْخلها، بخلاف إذا كَانَ في محل العُمْدَة، نحو: سيري حتى أدْخلها، فالنَّعْبُ واجِبٌ، لأنَّ الفعل في محلِّ الخَبرِ، وكذا قولك: كان سيري أمس حتى أدْخُلها، إن جَعَلْتَ كَان ناقصة والخبر المجرور، فالنَّصْب واجبٌ، وإنْ جعلتها تامَّة فالرَّفعُ أو جعلت الظرف الخبر.

والضابط في حتى التي يرتفع الفعل بعدها هو أن يصح في موضعها الفاء، فتقول في قوله: مرض حتى لا يرجونه، مرض فلا يرجونه، وزلزلوا فيقول الرسول حينئذ: امتى نصر الله، لأن الفاء تؤذن بالتسبّب، وضابط حتى التي ينتصب ما بعدها أن تجعل في موضعها كي التعليلية، أو إلى الغائية. فتقول: ﴿ فَقَرْبِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَنَّ قَرْبَ بَكُ وَلَي الغائية. فتقول: ﴿ فَقَرْبُوا الَّتِي تَبْغِي حَنَّ قَرْبَ بَهِ الله الغائية. فتقول: ﴿ فَقَرْبُوا الَّتِي تَبْغِي حَنَّ قَرْبَ بَهِ وَكَذَلَكُ قوله تعالى: ﴿ لَا لَيْفِقُوا عَلَى مَنْ عِندَ رَسُولِ اللّهِ حَنِّ يَنفضُوا. ونظم بعضهم هذه القيود وهذا الضابط فقال:

تىرفع حمتى النجال أو منؤوَّلاً ما قَبْلُهُ كَحِشَى لَا يَبْرِجُونَهُ وَ مُنا سِنوَاه فَانْسَمِنْهُنَّهُ أَبْدًا

بِهِ و فسفسلة مسبباً عَلَى يُسخبس ذا ينجسعن فاء دونه وأخبر بكى كذا إلى نِلْت الهُدى

ومعنى يخبر يخبر أي تخبر حتى التي يرتفع بَمْدَهَا الفعل، يجعل الفاء موضعها، واخبر التي ينتصب بَعْدَهَا، يجعل موضعها كي، وقال في النسهيل: وإن كان الفعل حالاً أو مُؤوّلاً به رفع، وهلامة ذلك صلاحية جعل الفاء مكان حتى، وكون ما بعدها فُضْلة مسبّبًا عمّا قبلها ذا محل صالح للابتداء اهد فَحتَى الرّافعة ابتدائية وهي مختصّة بالدخول على الجملة: اسمية أو فعلية، وحتى التي ينتصب الفعل بَعْدَهَا جارّة لمصدر منسبك مِن أنْ والفِعل الذي بعدها. ثم ذكر الثامن فقال:

والجواب بالفاء

وفي عبارته قلق، والصواب أنْ يقول: والفاء في الجواب؛ لأنَّ الجواب هو ما بعد الفاء لا الفاء. والمعنى أن الفعل المضارع ينتصب بعد فاء السَّببية في الجواب في أمُور:

[كدها: النفي المحض، نحو: ﴿لَا يُقْفَنَ مُلْتَهِمٌ فَيَمُونُوا﴾ [فَاطِر: الآية 36].

والثاني: النَّهْي، نحو: ﴿وَلَا نَطْغَوْا فِيهِ فَيَجِلُّ عَلَيْكُرْ غَضَبِيٌّ ﴾ [طه: الآية 81].

والثالث: الطلب، فيشمل الأمْرَ، نحو: اضربْ زيدًا فيستقيم، والدّعاء، نحو: ربّ وفُقني فلا أعدل عن سُنَن الماضينَ في خير سنن، والاستفهام، نحو: وفهّل لّنا مِن شُفعاتُهُ فيَنَفعُوا لَنا ﴾ [الأعراف: الآية 53]. والعرض، نحو: ألا تُنزلُ عندنا فَنُكُرِمكَ. والتحضيض، نحو: هَلّا تَأْتِنَا فتنزل عندنا. والفرْق بينهما أن العرض يَكُونُ بِرفق ولِينٍ، والتَّمْضِيض يكون بحثُّ وإزعاج.

والرَابِعِ: النَّمنِّي، نحو: ﴿ يَالَيُّتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَنُوزَ ﴾ [النَّساء: الآية 73].

والمخامس: النرجِّي، نحو: ﴿لَمْنِيَ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَبُ ۞ أَسْبَبُ السَّمَوْتِ فَأَطْلِعَ﴾ [غافر: الآيتان 36، 37] في قراءة حفص وهو مَذْهَبُ الكوفيين، ورجح ابن مالكِ ثُبُونه في النَّنْر الصحيح كما تقدّم في الآية وإليه أشَارَ في الألفيّة بقولِهِ:

والفعل بَعْدُ الفَّاءِ فِي الرُّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

■ فرع:

إذا أسقطت هذه الفاء وقصد الجواب، جزم الفعل، نحو: اضرب زيدًا ليستقيم، ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلُ تُمَالُوا أَتُلُ ﴾ [الأنعَام: الآية 151]. وهل جزمه بأن مقدّرة أو بالجملة لتَضَمُّنها مَعْنَى الشرط، قَولان، وهذا الحكم يجري في الأمور الخمسة إلا في النّفي المَحْض، فَلَا يُجزم الفعل بإسقاطها لأنّه لا يستقيم تقدير أنْ قبله. ويشترط في جواب النّهي تقدير ألا تفعل موضعه، فإن لم يَصِحّ تقديره رُفِع، تقول: ألا تَذُنْ مَن الأسد تَسْلَمْ بالجزم، لأنك تقول: ألا تَذُنْ تَسْلَم بخلاف لا تَدُن من الأسد يأكلك فيجب رفعه لأنه لا يصحّ أن تقول: ألا تَذُنْ من الأسد يأكلك. قال في التّسهيل: فإن لم يُحسن إقامة إن يَفْعَل مقام الأمر و ان لا الوصف أو الاستئناف، هم.

قلت: مثال الأمريّن قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَدُنكَ وَلِيًّا ۞ يَرِثُنِي﴾ [مريم: الآيتان 6،5]، ﴿غُذْ مِنْ أَمْوَلِهِمْ صَدَقَةُ تُطَهِّرُهُمْ﴾ [النّوبَة: الآية 103] فَيصحّ فيهما الجزم على الجواب والرّفع على الوصفية أو الاستثناف.

ثم قال: والأمرُ المدلول عليه بالخبر أو اسم فعل كالمدلول عليه بفعله في جزم الجواب لا في نصبه خلافاً للكسائي اهـ. قلتُ: مثال الأمر المدلول عليه بالخبر قولك: اتقى الله امروُ وفعَل خيرًا يتُبْ عَلَيْه، ومنه قوله تعالى: ﴿ مَلَ أَذَلُكُو عَلَن يَهَرُو

نُنْجِكُمْ مِنْ عَلَابٍ أَلِيمٍ ۞ نُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ. وَيُجْهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَلِكُمْ وَأَنْفَيكُمْ ۗ [السصف: الآية 12] أي آمِنُوا وَجَاهِدُوا يغفر لكم. ومثال اسم الفعل صَه نكلمك، وحَسْبك الحديث: ينم الناس.

■ تنبيه:

إذا نَصَبْتُ الفعلَ بَعْد الفاءِ في جواب ما تقدَّم، ثم عطفت عليه فِعْلاً آخر يصحَ فيه الجزْم بالعطف على المحلِّ، والنَّصْب عطفًا على اللفظ كقوله تعالى: ﴿ لَوَلاَ أَخَرَيْنِ اللهِ الجَرْم بالعطف على المحلِّ، والنَّصْب عطفًا على اللفظ كقوله تعالى: ﴿ لَوَلاَ أَخَرَتَنِي أَصَدُّو المنافقون: الآية 10] قُرِءَ بالجزم عطفاً على توهم اسقاط الفاء، أي إن أخرتني أصدُّق براكن، و بالنصب عطفاً على اللفظ. ثم اعلم أنَّ هذه الفاء، مع كونها تؤذِن بالجواب، هي على أصلها من العطف. عطفت مَصْدَرًا مسبوكًا من الفعل بنفض. عطفت مَصْدَرُ مسبوكًا من الفعل السابق. فالتقدير في قوله تعالى: ﴿ لَا يُتُومُ فَيُنُونُونُ ﴾ [فاطر: الآية 36] أي لا يكون قضاء بمَوْتِ ﴿ وَلا يَطْفَرُا فِيهِ فَيَوْلُهُ وَلَا يَعْدَلُ فِيها اللهِ قَلْدُونُ فَيْمَاء بَوْلَ فَيها بقي ولا الله على والطّلبِ المَحْضَيْنِ. فَتَأَمَّلُهُ.

وأمَّا قَوْلُهُ:

والواو

فينبغي أن يجعل معطوفًا على قَوْلِهِ والجوابِ فيكون مَرْفوعًا لا على الفاء لئلًا يقتضِي أنَّ الواو تكون في الجوابِ. فإنَّ الواو هُنَا لَيْسَت للجوابِ قط وإنَّما هي واو المعيّة التي أصلها العطف، فالمراد حينئذ أن المضارع ينتصب بعد الواو التي تفيد معنى مع مع عنى وقعت بَعْد النَّفي والطلب بأقسامه السابقة، على مقتضى القياس، لكن لم يُسمع ذلكَ في جميعها، والمَسْمُوع مِنْ ذَلِكَ في النفي، نحو: ﴿وَلَمَا يَعَلَم اللهَ اللهُ اللهُ عَمْران: الآية مُلكا أي لما يكم عِلْم جهاد مِنْكُمْ مَعَ على صبر، والمراد علم ظهور؛ وفي النَّهي نحو قوله:

لَا تَنْهُ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ﴿ عَالٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وقوله: لَا تَأْكُلُ السمكة وتشرّبُ اللَّبَنِ بالنَّصْبِ، أي لَا تجمعُ بيْنَهما، ويصحُّ الجزْمُ. فيكون نَهْي عن كل واحد منهما، والرَّفع على الاستئناف أي لَا تأكل السمكة، ولك شرب اللَّبَنِ. وفي الأمْر كقول الشَّاعِرِ:

فقلت ادعي وَأَدعُوا أَنْ أَسْدَى ﴿ لَلْصَوْتِ أَنْ يُسَفَّادَى وَاجِيهَانِ

أي ليكن منك دعاء مع دعائي، وفي التَّمَنِّي كُفُولِهِ تَعَالَى: ﴿ يَلَتَنَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِبَ يَايَتِ رَبِّنَا وَتَكُونَ﴾ [الأنعَام: الآية 27] في قراءةِ النَّصْبِ في نكون. وأمَّا نُرَدَّ فخبر ليت، ونكذّب عطف عليه، أي يا لَيتَنا يكون منّا ردّ لِلدُّنيا مَعَ إيمانٍ. وفي الاستفهام، كقول الشاعر:

أتَّبِيتُ ريان الجفونِ من الكّرا وأبيتَ مِنك بِليلة الملسُّوع

وتقول في العَرْضِ والتحضيض والدّعاء: ألا تأتينا وتحدّثنا؟ هلا تأتينا وتحدّثنا؟ ربِّ وفَقني وتُبْ عليَّ. وأمّا إنْ كَانتِ الواو لا تفيد المَعِيَّة، وإنما هي لمجرَّد العطف فالفعل بَعْدَهَا معطوف على ما قبله، فَيَجْرِي عليه ما جَرَى على ما قبله، من رفع ونَصْب وجزْم، وقد تجتمع الوجوه الثلاثة في مثال واحدٍ، كما تقدّم في قولهم: لا تأكل السمكة وتشرب اللَّبَن. فإن أرّاد النَّهْي عَنْهُما معًا اجتماعًا وافتراقًا، جُزِمًا معًا، وكُسِر الثاني لالتقاءِ السَّاكنيْنِ. وإن أرّاد النَّهْي عن اجتماعهما فقط نَصَبَ وإن نهى عَن الإول فقط، وأبّاحَ الثاني رفّعَ. والله تعالى أعلم.

وأمّا أو:

فإنها تَنْصِب المضارع بعدها بأن مُضْمرة وجوبًا، وضابطها أن يصلح موضعها إلى أوْ إلّا أوْ حتى، فَالأوّل: إذا كَان مَا قبلها ينقضي شيئًا فشيئًا كقول الشاعر:

السَّتِهِ لَنَّ الصَّعْبِ أَو أُدرك المُنَّا فَمَا انْقَادَتِ الآمال إلَّا لِصَابِرِ

أي لأرتكبن الأمور الشَّاقَّة، واستمهل الصعب إلى أن أذرك ما نتمنَّاهُ. والثاني: إذا كَان ينقضي دَفعةً واحِدةً، كقول الشاعر:

وكُنْتُ إِذَا غَمَرْت قَناة قِوم كسرت كُعوبها أو تشتقيم

أي إلا أن تستقيم. أو تقول: الأقتلَنُ الكَافر أو يسلم، أي إلا أن يسلم. والثالث: إذا كَان عِلَّة لَمَا قَبْلَهُ، نحو: لا تنظرنه أو يجي، أي حتى يجي، وهي في هذا كله عاطفة مصدرًا مؤوَّلاً، من مدخولها على مصدر متوهم من الفِعْلِ الَّذي قبلها، فإذا قلت: الأقتلنُ الكافِرَ أو يُسلِم، كان التقدير: ليكن مني قتل للكافِر أو إسلامٌ منهُ. وقس عليه أمثاله. فإن لم تكن أو بِمَعْنَى الحروف المذكورة، فقد ينتصب المضارع بعُدَمًا بأن. لكن الا يجب إضمارها، بل يَجُوز الأمرانِ، ومنه قوله تعالى في قراءة ابن كثير (١) ﴿ وَوَ بُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ [الشّورى: الآية 51] فأو عاطفة على وحُبًا، أي أن يُكَلّمُه اللهُ إلّا وَحْبًا، أو إرسال رسول، وإليه أشار في الألفية بقوله:

وإِنْ عَلَى اسْمِ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ أَنْ ثَايِتًا أَوْ مُنْحَلِفُ

 ⁽¹⁾ عبد الله ابن كثير الداري المكي، أبو معبد: أحد القراء السبعة. كان قاضي الجماعة بمكة. كانت حرفته العطارة ويسمنون العطار دارياً، فعرف بالداري. فارسي الأصل. مولده بمكة سنة 45 ووفائه بها سنة 120.

فَتَحَصَّلُ أَنَّ أِن بِالنَّسْبَةِ إلى إظهارها وإضمارها ثلاثة أقسام: قسم يجب إضمارها، وذلك بعد الفاء الواقعة في جواب الطلب والنفي المحضين، وبعد واو المَعَيَّة، وبعد حتَّى، وبعد أو المقيَّدة بما مرَّ، وبعد لام الجحود، فهذه خمسة مواضع. وقسم يجب فيه إظهارها و هي إذا وقعت بعد لام كَيْ و لا النافية كما تقدم، و قسم يجوز فيه إظهارها وإضمارها وذلك بعد لام كَيْ، من غَيْر لا. وبعد أوْ، والواو يجوز فيه إظهارها وإضمارها وذلك بعد لام كيْ، من غَيْر لا. وبعد أوْ، والواو والفاه، وثم العاطفة على اسم خالص، كما تقدَّمَت الإشارة إليه، والله تعالى أعلم.

ثم شرع في الجوازم فقال: والجَوَازم ثمانية عَشْر.

قلت: التحقيق أنها سنة عشر فقط. وأما ألَمْ وأَلَمًا، فَهِيَ لَمْ ولمَّا، بزيادة هَمْزَة التقرير، وهي على ما ذكر الناظم. فأشار إلى أولها بقوله : وهِيّ:

≖ لَمْ:

نحو: ﴿لَمْ سَكِلْدُ وَلَمْ يُولَدُ ﴿ إِلَا الْمُخلاص: الآية 3]. فَلَمْ حَرَفَ جَزْمِ وَنَفَي وَفَلْبِ؛ لأَنْهَا تَقْلَب المُضَارِع إلى المَاضي. وفي قلبها للمعنى أو اللفظ قولان، فعلى الأول، هي داخلة على المضارع الصالح للحال أو الاستقبال فتقلّب معناه إلى النفي في الماضي، وعلى الثاني، هي داخلة على لفظ الماضي فقلَبَت لفظه إلى المضارع. والأول أرْجَحُ.

■ ولمّا:

وهي أيضًا حرْف جزْم ونَفْي وَقُلْبِ كما في لَمْ، كَقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ وَلَمّا يَسْتُهِ اللّهِ اللّهِ عَمْران: الآية 142]، ﴿ وَلَمّا يَأْتِهُمْ تَأْوِيلُهُ ﴾ [يُونس: الآية 28]، ﴿ لَمَا يَدُوثُواْ عَنَابٍ ﴾ [س: الآية 18] وتشترك منع لَمْ في أمُورٍ وتفترق في أمُورٍ، فيشتركان في المحرفية والحجرْم والنّفي والقلْبِ. ويفترقان في أن النّفي بِلَمْ قد ينصل بزمّانِ الحال، وقد لا يتصل. تقول: لَمْ يقم زيْد بِالأمس، وإن كان قد قام بعد ذلك، ومنهُ قوله تعالى: ﴿ مَل يَتُصلُ بَنِي بِلَمّا نَهُ يَنُ اللّهُ لِهُ يَكُن شَيْنَا مَلْكُورًا ﴿ ﴾ [الإنسان: الآية 1] أي و قد كان بخلافِ النّفِي بِلَمّا، فَلَا بُدّ أن يتّصِلَ بِزَمَانِ الحال، تقول: لَمّا يَدُم زيْدٌ، إذا كان نَفْي بخلافِ النّفِي بِلَمّا، فَلَا بُدّ أن يتّصِلَ بِزَمَانِ الحال، تقول: لَمّا يَدُونُواْ عَذَابٍ ﴾ فإنَّ كُفّار قريش لم يكونُوا ذَاقُوا العذاب حينَ نَزَلَتِ الآية. وفي أن منفي لما يتوقع ثبوته في الغالب، يكونُوا ذَاقُوا العذاب حينَ نَزَلَتِ الآية. وفي أن منفي لما يتوقع ثبوته في الغالب، كالآية المتقدمة، أي و سيذوقوه، وكقوله تعالى: ﴿ وَلَمّا يَأْتِمْ تَأْمِلُكُمُ ﴾ أي وسيذخل، ومن غير الغالب كالآية المتقدمة، أي و سيذوقوه، وكقوله تعالى: ﴿ وَلَمّا يَأْتِمْ تَأْمِلُكُمُ ﴾ ومن غير الغالب، وولَمَا يَدْمُلُ آلِهِنَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات: الآية 14] أي وسيدخل، ومن غير الغالب

قوله تعالى: ﴿ كُلَّا لَنَا يُغْفِى مَا أَمْرُا ﴿ ﴾ [عبس: الآية 23] فإن العبد لا يقضي جميع ما أمره الله تعالى أبداً إذ لا يخلو العبد من تقصير بخلاف لَمْ فلا يلزم ذلك في نفيها و لذلك لا يصح أن تقول: و لمّا يجتمع الضدان، و تقول: لَمْ يجتمع الضِدَّان. وَلَا يَصحُ أَن تقول: ولَمَّا يتبُ إِبْلِيسُ. وتقول: لم يَتُبُ إِبْليس؛ لأنَّ توبته مُحَالٌ عرضي، وفي إن لَمْ قد يذُخل عليها أدوات الشرط، نحو: ﴿ فَإِن لَمْ تَفْعَلُونُ ﴾ [البَقَرَة: الآية 24] بخلافِ لَمَّا، وفي أن لمّا يجوز حذف مجزومها، كَقُولُ الشاعر:

فنجنفت فبسورهم بسذةا وكسما

أي ولمَّا أَكُنْ بَدْءًا، بِخلافِ لَمْ، فلا تقول: جثت بَغْدَاد ولم، أي ولم أدخلها إلَّا في الضرورة. قال في التشهيل: وقد تلي لَمْ معمول مجزومها اضطرارًا. وقد لا يجزم بها حملاً على لا اهم. وزَّعَم بَعْضهم أن العربَ قد تنصب بها، كقراءة بعضهم: ﴿ اللَّهِ مَا اللَّهِ 1].

■ وأَلَمْ وَأَلَمُّا:

هُمَا لَمْ وَلَمًّا، دُخَلَت عليهما همزة التقرير أو التوبيخ، فالأول كقوله تعالى: وَأَلَرُ نَثَرَجُ لَكَ صَدْرُكَ ﴾ [الشّرح: الآية 1]، والثاني: كقول الشاعر:

على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت المَّا أضحُ والشيب وازعُ

فالهمزة للتوبيخ، وأصحُ مُجْزُوم بِحَذْفِ الواوِ، يُقال صَحَا يَصْحُو، إذا فاق مِنْ سُكْرَتِهِ، وقال آخر:

النَّا تعرفوا منَّا اليقينا النَّا تعرفوا مِنَّا ومنكم النَّا تعرفوا مِنَّا ومنكم كيتائب يبطعينَ ويبرتبسينا

■ وَلَامِ الأمر:

نحو: ﴿ لِلنَّذِقُ ذُو سَمَةٍ مِّن سَمَتِةٍ ﴾ [الطَّلَاق: الآية 7].

■ والدّعاء

تحو: ﴿ لِنَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكُ ﴾ [الزّخرُف: الآية 77]، ابنُ هشام وجزمها فعلى المتكلم المبنيين للفاعل قليل نحو: قومُوا فَلَا حلّ، ﴿ وَلَنَحْبِلَ خَطَنِيَكُمْ ﴾ [العنكبوت: الآية 12]، وأقَلَّ منهما جزّمُهما لفعل الفاعل المُخَاطب، نَحْو: ﴿ فِلَالِكَ فَلُكْرَجُوا ﴾ الآية 18] في قراءة يعقوب. وقوله عليه السلام: «لتأخذُوا مصابكم الأكثر الإغناء عن هذا بفعل الأمراه. وهما لام الطلب، فإن كان من الأعلى إلى الأدنى فأمرٌ، وإنْ كان من الأدنى فَدُعَاء، وإن كَانَ مِنَ المتماثلينَ فالتماس كقولكَ

لِمَن يُساويك ليستقم زَيْد، وتسكينها بَعْدَ الواو والفاء أكثر من تحريكها، نحو: وَنَيَّ سَيْجِبُوا لِي وَلِيُؤْمِنُوا بِي لَالْبَقَرَة: الآية 186]. وقد تسكن بَعْدَ ثم، نحو: وْنُمَّ لَيَقْنُوا لِي السّهبل: منها لآم الطّلَبِ لَيَقْنُوا لِي السّهبل: منها لآم الطّلَبِ مَحْسُورة، وفتحها لغة. وقد تُسكن بَعْد الفاءِ والواو، ثم وتلزّم في النّئو، في فِعْلِ غيرِ مكسُورة، وفتحها لغة. وقد تُسكن بَعْد الفاءِ والواو، ثم وتلزّم في النّئو، في فِعْلِ غيرِ الفاعل المخاطب به مطلقًا خلافًا لِمَنْ أَجَازَ حذْفها في نحو: قُلُ لهُ لِيَفْعَلْ اهـ، ومن حذّفها قول الشاعر:

محَمَّدٌ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسَ إِذَا مَا خَافَتْ مِن أَمو تُبالاً أي لتقدي.

قَالَا في النَّهٰي:

نحو: ﴿لَا تُشْرِكُ بِأَشِّهِ [لقمّان: الآية 13]، ﴿وَلَا نَفَرَوا الزِّنَّ ﴾ [الإسرَاء: الآية 32].

■ والدُّعاءِ

نحو: ﴿لَا تُوَاخِذُنَا﴾ [البَقَرَة: الآية 286] والفَرْق بينْنَهُمَا ما تقدُّم في الأمْر والدّعاءِ، فإنَّ النَّهْي طلب الكَفُ. فإنْ كَانَ مِنَ الأعلى فَنَهْيٌ، وَمِنَ الأَذْنَى دُعَاءٌ، ومن الدّعاءِ، فإنَّ التّعاسُ. والطلب يشمَل الجَميع، ولذلكَ اقتَصَرَ في الألفيّة عليه فقال:

■ بلا و لام:

بِلَا وَلام طَالِباً ضَعْ جَارُما فِي الفِعْلِ مَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا

و لا يجزّمُ بلا الطلبية إلّا فعل المخاطب أو الغائب و لا يجزم بها فعل المتكلم إلّا نادراً لأنّ الشخص لا ينه نفسه إلّا إن كان منيباً للمفعول نحو لا أُخْرَج فجائز لأنّ المنهى غير المتكلم.

ثم شرع فيما يجزم فعلين و يسمَّى الأول شرطاً و الثاني جواباً و جزاء و هي على قسمين، منها ما هي حرف باتفاق أو بخلاف و منها ما هي أسماء، و قد أشار إلى الأول بقوله:

■ و إن:

وقدمها لأنها أصل أدوات الشرط لأن الشرط معنى من المعاني التي أصلها أن تؤدّى بالحروف فجاءت على أصلها و ما بقي نائب عنها و هي موضوعة لمجرد الدلالة على تعليق الجراب على الشرط، نحو ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدُ [الأنفال: الآية 19]، وتختص

على أخواتها بأمور، منها جواز حذف الفعلين بعدها، يقول الرجل: أنا لا أزور فلاناً لأنه لا يعرف حق زائره، فتقول له: زره و إن، أي و إن كان كذلك فزره و منه قول الشاعر:

قَالَتْ بَنَاتُ العم يُا سُلْمًا زَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قالت وَإِنْ

أي وإن كَانَ فقيرًا معدمًا نتزرجُه، ومنها جواز حلفها عند بعضهم، والجمهور مُنعه، ومنها أنه يجوز إيلاؤها الاسم على إضمار الفِعْل، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ النَّمَ النَّرَاكَ ﴾ [التَّوبَة: الآية 6]، أي وإن استجارَكَ أَحَدُ.

■ وَمَا:

نحو: ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَسْلَمُهُ اللَّهُ ﴾ [البَقَرَة: الآية 197]، ﴿ مَا نَسَخْ مِنْ مَائِةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِحَنْدٍ مِنْهَا ﴾ [البَقَرَة: الآية 106]، وهي اسم موضوع للذلالة على ما لا يعقل، ثم ضمن معنى الشرط.

■ ومَن:

وهي اسمٌ وُضع للدّلالة على مَن يعْقل، ثم ضَمَّن معْنَى الشرطِ، نحو: ﴿مَنَ يَعْمَلُ شُوَّءُا يُجُرِّزُ بِدِ،﴾ [النساء: الآية 123].

■ زُمُهُمًا:

وهي اسم موضوع للذّلالةِ على مَا لَا يَعْقِل. ثم ضَمَّنَ معنى الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْنِنَا يِو، مِنْ مَابَةِ لِتَسْعَرَنَا بِهَا فَمَا غَنْ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف: الآية 132]، فمهما اسم شرط جازم و تَأْتِنَا فعل الشرط مجزوم بحذف الباء و به متعلق بِتَأْتِنَا و مِنْ آيَةٍ حال من الضمير المجرور و لِتَسْحَرَنَا منصوب بلام كي، وجُمْلة: فَمَا نَحْنُ الخ، جُواب الشرط،

وَإِذْ مَا:

عند سِيبَوَيْه حرف موضوع لِلدَّلَالةِ على مجَرَّد تعليق الجوابِ على الشرطِ. وعنْدَ غيْرِهِ اسم موضوع للدِّلالةِ على الزّمانِ، ثم ضَمَّنَ معنى الشرطِ كقول الشاعر:
وإنَّـك إذْ ما تـاتِ ما أنـت آمِـر به تـلـفي من إيَّاه تـأمـر التيا فتأتِ فعْل الشرطِ: وتلفِ جوابةُ جزماً بحدْف الياءِ.

■ وأيٍّ:

وهو اسم مُتردَّد بَيْنَ مَا تَقَدُّمَ وَمَا سيأتي، بِحسب ما يُضاف إليه، فهو في قولك:

أَيُهِم يقم أقم معة: بمنزلة مَنْ. وفي قولك: أيّ دوابٌ تركب أركب، بِمَنزلة ما. وفي قولك: أيّ مكان تجلس أجلس فيه، قولك: أيّ مكان تجلس أجلس فيه، بمنزلة أيْنَ، وقوله تعالى: ﴿إَنَّا مَا تَدْعُولُ [الإسراء: الآية 110] بمعنى أيَّ اسم تَدْعُو فَأَيًّا مفعول بندْعُو و مَا صِلَة، وتدْعو فِعْل الشرطِ مجزوم بحذف النُّونِ، وجُملة ﴿فَلَهُ الْأَسْمَاءُ لَفُسُنَى ﴾ [الإسراء: الآية 110] في محل جَزْم جواب أي هكذا قال كثيرٌ من المعربين، واللّذي يظهر لي أن الجواب محذوف، دلَّ عليه جملة ﴿فَلَهُ ٱلأَسْمَاءُ المُسْنَى ، فباي المعربين، واللّذي يظهر لي أن الجواب محذوف، دلَّ عليه جملة ﴿فَلَهُ ٱلأَسْمَاءُ المُسْنَى ، فباي أسم ذَعُو بِهِ فهو اسْمة ، فله الأسماء الكثيرة المُعسنى ، فباي أسم ذَعُوتُموه فهو اسْمة .

■ وَمَتَى وَأَيَّانُ:

وهما مَوْضوعَانِ للدَّلالة على الزَّمانِ، ثم ضُمَّنَا مَغْنَى الشُّرُّطِ، فمثال الأول، قول الشاعر:

مَنَى تَأْتِنَا تَلَمَمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ خَطَبًا جَزُلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا وَمِثَالُ الثَّانِي قوله:

أَيَّانَ نُؤَمِّنُكَ تَأْمَنْ غَيْرِنَا وَمَتَى لَمْ تُدْرِكَ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلُّ حَلِمًا.

فمتى وأَيَّانَ منصوبَان على الظَّرُفية الزَّمانية، بمعنى أيَّ وقت، والعامل فيهما فعل الشرطِ التالي لهُمَا، فَهُما عاملانِ معمُولَانِ، والجهة منفكَّة.

■ وَأَيْنَ:

كقوله تعالى: ﴿ آَيَنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [النّساء: الآية 78]. وهي موضوعة للدَّلَالة على المَكَانِ، ثم ضُمَّنَتْ معْنَى الشرطِ.

■ وَأَنَّى:

هي كَأَيْنَ فِي المعنى، كقول الشَّاعِرِ: خمليملَيَّ النَّى تَأْتيبَانِي تَأْتِيبًا أَخاً غير مَا يرضيكُما لا يحاول

فتأتياني فعل الشرط مجزُوم بحدف النون، والنون الباقية: نون الوقاية، وتأتيا جَوَابُهُ مجزوم بحدف النُونِ. وقد تكون استفهامية فقط، كقوله تعالى: ﴿أَنَّ لَكِ مَنْ أَنْ اللهِ قَلْمُ اللهِ عَمْرَانَ: الآية 37]، أي مِنْ أَيْنَ. وتكُون ظرفية فقط كقوله تعالى: ﴿فَأَلُوا مُنْكُمْ أَنَّ شِعْتُمْ مَعَ اتحادِ المَحَلُّ وفي مُرْتَكُمْ أَنَّ شِعْتُمْ ، مَعَ اتحادِ المَحَلُّ وفي أيَّ وقتِ شِلتُمْ.

■ وَحَيْثُمًا:

هي ظرف مكَّانٍ أَيْضًا، ضُمِّنَ معنى الشرط، كقول الشَّاعر:

حَيْثُمًا تَسْتَقِمْ يُقدَّرُ لِكَ اللَّهُ نَاجِنا حَنا فِي غَنابِسِ الأَزْمِنانِ

أَيُّ أَيُّ مَكَانٍ تَسْتَقَمَ فَيهُ مَعَ رَبِكَ يَقَدَّرُ لَكَ نَجَاجًا وَفَلَاجًا وَظَفَرًا بَكُلُ مَا تَرَيدُ فَي الأَزْمَانِ البَاقِيةَ مِنْ عَمَرِكُ لأَنَّ استَقَامَةُ الصَّفَرِ تَصُونُ عَوَاقِبَ الْكِبَرِ وَتَقِي أَرْذَل الْمُمُرُّ. وَلَا تَجْزُم حَيْثُ إِلَّا إِذَا كَانَتُ مَعَهَا مَا ، وإلَّا لَم تَجزم. وكذَلْكُ إِذْ مَا.

■ وأَمَّا كَيْفَمَّا:

فَلَا تَجزِم عند البصريين. وقال الكُوفيُّون: تجزم قياسًا على حيثما، ووافقهم قطرب كالمؤلف وهي موضوعة للدَّلَالةِ على الحالِ، ثم ضُمَّنَت معْنى الشرطِ. وَلَا تَجزم إلَّا فعُلَيْن متفقيْن لفظًا ومعْنى، نحو: كيْفَما تَصْنَعْ أَصْنَعْ، وكيْفَمَا تجلسُ أَجْلِسٌ، وظَاهرةُ حيث نطق بِهَا، بما أنها لَا تجزم إلَّا مقرونة بِهَا كحيثما؛ وهو رأى قوم. وقال الكُوفيُّون: يُجزم بها مطلقًا، وقال البصريّون: لَا مطلقًا، وإنما يُجازي بها وَلَا تَجْزِمُ.

ويوجد في بعض النّسخ بعد الثمانية عشر.

وَإِذًا فِي الشَّعرِ خَاصَّةً

قال الزِّجَاجِي في الجمل؛ وَلَا يَجازى بإذًا إلَّا في الشعر، وأنشد:

إذًا قصرت أسيافنا كان وصلنًا خطابًا إلى أعدائنا فنضارب

قال بعض شُرَّاحه: وإنما لم يجاز بِهَا لأن حق ما يجازى به ألا يدري أيكون أم لا وما بعد إذا معلومٌ كُوْنهُ، كقولكُ: إذا طلعتِ الشمس فأُتِني، ولو قلت: إن طلعت الشمس لم يُحْسَن، ومِن أغمالها أيْضًا قول الشاعر:

اسْتَغُن مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْفِئَا ﴿ وَإِذَا تُصِبُّكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمُّلِ

أي استغُنِ بِالله عمَّا سواهُ، وَلَا تفنقر إلى أحدِ من خلقه، وَلَا تطمعُ في أَحَدِ سوى خالقك مدَّة ما أغْنَاكَ الله بغِناه الجسَّي أو المعنوي، وإذا تُصِبُك حاجة وفاقة فاصبر صَبِّرًا جميلاً وهو الذي لَا شكوى مَعَةُ لأحد.

■ تَشِيهَاتُ:

الأول: هذه الإذرات منها ما هو حَرْف باتفاق، ومنها ما هو مُختَلَف فيه كما تقدَّم. ومنها ما هو مُختَلَف فيه كما تقدَّم. ومنها ما هو اسم غَيْر ظرف، ومنها ما هو ظرف رُمان، وقد نُظمٌ ذلك بعضهم فقال:

يُسَائِلاً عن إذرَاتِ السَّرْطِ إِنَّ باتفاقٍ حرَّفُ إِذْ مَا لِلإِمَامُ الْهُ باتفاقٍ حرَّفُ إِذْ مَا لِلإِمَامُ مَهْمَا وَمَا وَمَنْ وكَيْفَمَا الجُعَلَا وحينهما أَنَّى وأَيْنَ للمَكَانُ إِذَا بِشِعْرِهِم لوقتِ تنسَبُ

فَاصْغِ لِمَا ذكرت وَافْهَم بَسْطِ وعنْدَ غَيْرِه لِلأَسْمَاءِ تُنضَمْ اساميًا غير مظروف مشجلًا مَتَى وَأَيُّانَ وإذْ مَا لِللرَّمَانَ أي لما أضفت حقًا تُحسَبُ

الثاني: هذه الإذرات بالنسبة إلى لحوق ما بِها على ثلاثة أقسام: قسم لا يجوز لحوقها بها، وهي: مَنْ، وَمَا، ومَهْمًا. وقسم يكون لحُوقها بها شرطًا في عَمَلِهَا، وهي إذْ وحيث، وقسم يجوزُ لحوقها بِهَا وعدمه، وَهُو إِنْ ومني وأَيْن وَأَيُّ وأَيَّان.

وأما كَيْفَمَا فَمِن القِسْم الثاني عند قَرْم؛ وهو ظَاهر كَلَام المصنّف، ومن القسم الثالث. أهـ قاله الثالث في رأي الكُوفيينَ وقطرب. وأمَّا إِذَاً، فَالظّاهر أنَّه من القسم الثالث. أهـ قاله السوداني.

الثالث: فعل الشرط والجواب، قد يكونان ماضيّين أو مُضَارعيْن أو متخالفيْن، فإن كَان الأول ماضيًا والثاني مضارعًا جاز رَفْع المضارع كقول الشاعر:

وإنَّ أَسَاه خليل بوم مسألة يقول لا غائبٌ مالي ولا خَرِمُ

وجازم الشرط الإذرات على المشهور. وأما الجواب فقال مُحَقَّقو البَصْريينَ: الاذات، والأخفش: الشرط، وسيبويَّه والخليل: هما معًا. والكوفيُّون: الجواز. ونقل ابن جنِّي (1) عن الأخفش أيضًا أنهما تجازمًا. قَالَ في التَّسْهِيل: وجزم الجزاء بفعل الشرطِ لا بالأدواتِ وحدها وَلَا بِهِمًا، وَلَا على الجواز، خلافًا لِزَاعِمي ذَلِكَ اهـ.

الرابع: إذا لم يصلح الأداة لمباشرة الشرط، قُرِن بِالفاءِ، أو بإذا الفُجانيَّة إن كَانت الجملة اسميَّة؛ وعدم صَلَاحية ذلكَ في ستَ مسائل:

الأولى: أن تكون الجملة اسمية، نحو: إنْ يَقُمْ زيد فَعَمروٌ قائم. ونحو: إن تجِد إذًا لنا مكافأة. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن نُصِبَّهُمْ سَيِّتَهُ بِمَا فَذَمَتْ أَيْدِيرِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: الآية 36].

الثانية: أَنْ تَكُونَ فِعُلِيةً فِعُلْهَا جَامِلًا، نحو قوله تعالى: ﴿إِن تُسَرَفِ أَنَا أَقُلَّ مِنكَ مَالًا

⁽¹⁾ عثمان بن جتى الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو. يعتبر بعد الخليل بن أحمد أستاذ سيبويه ثاني عبقري نظر إلى اللغة العربية نظرة شاملة. ولد بالموصل وتوقي ببغداد سنة 392 عن نحو 65 عاماً. من أهم تصانيفه الكثيرة: شرح ديوان المتنبي، والخصائص في اللغة، وسر صناعة الإعراب، واللمع في النحو. قال عنه المتنبي؛ ابن جني أعرف بشعري مني.

رَوَلَدًا ﴿ فَكُنَّىٰ رَبِّيَّ ﴾ النح [الكهف: الآيتان 39، 40].

الثالثة: أَنْ يَكُونُ فِعْلَهَا إِنشَائِيةً، كَفُولُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُنتُمْ تُمِبُّونَ آلَّهَ فَأَنَيْمُونِ﴾ [آل عِمرَانُ: الآية 13].

الرابعة: أن يكون فِعُلها ماضيًا لفظًا أوْ معْنَى، إما حقيقة، نحو: ﴿إِن يَسْرِقَ فَقَدْ سَرَقَ أَخُ لَهُ مِن قِبُلُ ﴾ [يُوسُف: الآية 77]، وإما مجازًا، نحو: ﴿وَبَن جَآهَ إِلسَّيِنَةِ فَكُبَّتَ وُجُرِهُهُمْ فِي آلنَادِ ﴾ [النَّمل: الآية 90]. نُزُل هذا الفعل لتحقق وقوعه مَنْزِلَة ما وقع، وإنما لم يصح مباشرة هذ الفعل للأداة، لأنَّها تخلص للاستقبال، والغَرض من هذا الفعل، هو بقاؤه على مُضِيَّه، فلا يصلح لمباشرة الاذات.

الخامسة: أن تقترن بحرف استقبال، كقوله تعالى: ﴿مَن يَرْتَدُ مِنكُمْ مَن دِينِهِ مُسُونَ بَأَنِي اللّهُ بِغَوْدِ يُجِيُّهُمْ وَيُجِيُّونَهُمْ أَوْلَوْ ﴾ [الـمائدة: الآية 54]، ﴿وَمَا يَفْمَنُواْ مِنْ خَيْرِ فَلَن يُصْحَدُونُهُ ﴾ [آل عمران: الآية 115].

السادسة: أن سقرن بحرف له الصَّدر، نحو: إن تأتِينِي فَمَا تُرَى مِنِّي إلَّا الخَيْر الجَزِيل. وقد أشار إلى هذا كله في الألفيّة بقوله:

وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ شَرْطًا لأَنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إِذَا الْمُفَاجِأَة كَإِدْ تَلَجُلُ إِذًا لَلَمَاءَ إِذَا الْمُفَاجِأَة كَإِدْ تَلَجُلُ إِذًا لَلَمَاءَ أَمُكَافَاةً الخَامِينِ يجوز حذف الشرط إِن كَانَتِ الأَداة إِنَّ مقرونة بِلا كقول الشاعر: وَالْحُلَمِينَ يَجُونُ حَذْفِ السُّرَطُ إِنْ كَانَتِ الأَدَاة إِنَّ مقرونة بِلا كقول الشاعر: فَطْلُقُهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلّا يَعْلُو مَفْرِقَتُ النَّحَسَامُ المُحسَامُ

أي وإلَّا تطلُّقها، وهو كثيرٌ. ويجوز حذف الجَوَابِ إذا عُلِمَ، كقوله تعالى: ﴿فَإِنِ السَّقَطَعُتُ أَن تَبْنَغِي نَفَقًا فِي ٱلأَرْضِ ﴾ [الأنعَام: الآية 35] أي فافْعل. ويَجبُ حذفه إن ذَلَّ عليه ما تقدَّم، نحو: أنت صالح إن فَعَلْت. وقد يُحذَفانِ معًا، إن ذَلَّ عليهما دليل كما تقدَّم في قول الشاعر:

وإنْ كِنان فيقيرًا مُنعيدمًا قالت وإن

وبالله التوفيق.

الإشارة:

والنواصب التي تنتصب للعبد وتمنعه من الوصول إلى ربّه عشرة: حبُّ الدّنيا، والجاه، والممال، وهُمُّ الرزق، وخوف الفقر، ومراقبة الخلق، وسوء الظن بأهْلِ النَّسْبَة، وإنكار وجود أهل الخصوصية، وإنكار أهْل التربية، والشفقة على النَّفس حتى لا يَقدِر على مخالفتها ورَدُها عن هواهَا.

والجوازمُ التي تجزمهُ وتحرمه من الخصوصية ثمانية عشر: الْكِبُرُ، والنحسَدُ، وحبّ العلق، والعُجب، والرّياء، وعدم الخضوع لِلأولياء، والانتقاد عليهم، والظّعن على الفقراء، والطّعن على الفقراء، والطّعن على الفقراء، والطّعن في الخَلْق، والخَرْف منهُم، والمَيْل إلى أهْل الظلم، والرّكون إليهم، والوُقُوف منع المَقامات والكرّامات، وخلاوة الطّاعات، والاستغراق في علم الرّسُوم، والتَّجُمُّد مع ظَاهر الشريعة، والتّعرّضِ لِلْعُلوبات، والظّهور قبل التمكين، وبالله التوفيق.

ولمًّا فَرَغَ مِنَ الأفعال شرع في الأسماء وقسَّمها إلى ثلاثة أقسام: مَرْفوعات، ومنصوبات، ومخفوضات، وبِهَا خَتّم، وبدأً بِالْمَرْفِوعَات فقال:

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الأَسْمَاءِ

أي هَذَا بَابُ أَذْكر فيه المرفوعات من الأسْمَاءِ، فالإضافة عَلَى معْنَى مِن. وإنها جاز جمع المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات بالألف والتاء، مع أنَّ معناها مُذَكَّر، لأنَها صفَةٌ لِلَفظِ، وَمَا لا يعْقل يجوز فيه الأمْران كقوله تعالى: ﴿الْعَجُ الشَهْرُ مَّمُلُومَتُ ﴾ [البَقرَة: الآية 197]. وبدأ بالمرفوعات لأنها عمد لا يخلو منها كلام، فإن قلت: قد يكون عمدة وهو منصوب، كاشم إن وخَبر كَان، ومفعولي ظنَّ، والفاعل المجرور بالباء، قلت: أصل هذه الأشياء كلها عمد مرفوعة، ونصبها عارض. وكذلك جرُّ الفاعل بالباءِ الزَّائدة، كقوله تعالى: ﴿وَلَكَنَ بِاللهِ شَهِيدًا، كما قال الشاعر:

كَفَى الشَّيب والإسلام لِلْمُرِّءُ تَاهيا

قال ابن عُقَبْل (1) احقيقة العُمْدة ما عُدِم الاستغناء عَنْهُ، أصِيلاً لَا عارضًا كالمبتدأ، والفُضْلَةُ ما جَازَ الاستغناءُ عَنْهُ، أصيلاً لَا عارضًا. وعروض امتناع الاستغناء عن الفُضْلَة لَا يُخرجها عَن كُونها فُضْلة، كقوله تعالى: ﴿وَلِنَا بَطَشْتُم بَطَشَتُم جَارِينَ ﴿ وَلِنَا بَطَشْتُم بَطَشَتُم بَطَشَتُم بَطَشَتُم الله الله عَمْدًا فقال:

المرفوعات سبُّعَة وهي:

- الفاعل والمفعول الّذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ:
 ويُقال فيه النَّائب عن الفاعِلِ، وسيأتي.
 - والمبتدأ وخَبَرُه:
 نحو: اللهُ ربّنا، ومحمّد نبيّنا.

⁽¹⁾ عبد الله بن عبد الرحمان القرشي الهاشمي، بهاء المدين ابن عقيل: من أتمة النحاة وكان جامعاً بين علوم الملغة والتقسير والفقه. من نسل عقيل بن أبي طالب. مولده سنة 694 في الفاهرة ووفاته بها في 769. كان مهيباً كريماً كثير العطاء لتلاميذه. له شرح ألفية بن مالك، والمساعد في شرح التسهيل، و التعليق الوجيز على الكتاب العزيز في التفسير ولم يكمله، والجامع النفيس في فقه الشافعية لم يكمله، وتيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد.

وَاشْمُ كَانَ وَأَخُوَاتِهَا.

نحو: ﴿زُكَانَ اللَّهُ غَنُورًا رَّجِيتًا ۞﴾]النساه: الآية 96].

■ وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا:

نحو: ﴿إِنَّ أَنَّهُ غَنُورٌ رَجِيمٌ ﴾ [البَقَرَة: الآية 173].

والتابع للمرفوع:

قدَّمُ الفاعل لأنه فاعل معنى لأنه أصل المرفوعات، ثم نائبه لأنه خليفة عنه، ثم المبتدأ وخبره لأنه فاعل معنى، لكون الخبر مسندًا، والمبتدأ مُسْندُ إليه، فقولك زيد قائم بمنزلة قام زيد، ثم اسم كان وأخواتها لأنه مبتدأ في الأصل، ثم خبر إنَّ و أخواتها لأنه مبتداً عن الأصل، ثم التَّابِعُ لأنه مؤخّر عن المتبوع، وبيَّنه فقال:

وهو أرْبِعةُ أَشْيَاءَ: النَّفْتُ وَالْعَظْفُ وَالتَوْكِيدُ وَالْبَدَلُ.

ودليل الحصر أن الأول إمَّا أنْ يَكُونَ مقصودًا بالحكم أم لا، الأول البدل. و الثاني إما أن يتخلّل بينه وبين متبوعه شيء أو لا، الأول العطف، والثاني إمَّا أن يدلّ على أمر في المتبوع وإمَّا أنْ يُقَرِّرَ أمرَهُ في النسبة والشمول. الأول النعت، والثاني التوكيد، والله تعالى أعلم.

■ الإشارة:

الأسماء المرفوعة هي أسماء الحق تعالى، وهي كثيرة، قال تعالى: ﴿وَيَهَٰ الْأَسْانُ الْمُسْتُنَ الْدَعُوهُ عِها ﴾ [الأعرَاف: الآية 180] والذي ورد بها التوقيف تسعة وتسعون، والذي ظهر منها في الوجود وقام بها عالم التكوين سَبْعة وهي التي نشأت عن صفات المّمّاني التي هي: القنوة والإرادة والعلم والحَيّاة والسّمْع والبصر والكَلام. فيقال: قادر ومريد وعالم وَحَيَّ وسميع وبصير ومتكلم. فظهور الأثر وهي تجليات الحق يدل على وجود الأسماء، والأسماء تدل على وجود الصفات، والصفات تدل على وجود الفات الموصوف، فظهور هذا العالم يدل على وجود القادر الذي أظهره بقدرته، والقادر الموصوف، فظهور هذا العالم يدل على وجود القادر الذي أظهره بقدرته، والقادر ينك على قيام القدرة به، و القدرة تدل على وجود الذات في ذلك التجلي، لأن الصفة لا تفارق الموصوف، فمهما ظهرت الصفات ظهرت الذات، ومهما ظهرت الفات ظهرت القات، أي متلازمين في الذات ظهرت الصفات، أي متلازمين في المنات طهرت الصفات، وبوجود أسمانه، وبوجود أسمانه، وبوجود أسمانه، وبوجود أسمانه، وبوجود أسمانه الولاعن على وجود صفاته، وبوجود صفاته على وجود هذاته. فالسالك يُكشف له أولاً عن

وجرد أَسْمَائه، ثم يترقى إلى شهود صفاته، ثم يُكشَفُ له عَنْ كَمَالٍ ذَاتِهِ، والمُجذوب بالعكس.

فالفاعل الحَقِيقي هُوَ الله، والنائب عنه خليفته وهو الإنسان الكامل. قال تعالى: ﴿ إِنَّ جَاعِلٌ فِي ٱلأَرْضِ خَلِيكَةٌ ﴾ [البَقَرَة: الآية 30] وهو آدَمُ وذريته الكُمَّال. والمبتدأ قبل كُلُ شَيْءٍ هُوَ اللهُ، والخبر هو الذي تجلَّى بِهِ من الأثر لأنه يخبر عن الذَّاتِ وكمالاتها. واشم كَانَ هو الله تعالى لأنه فاعل الكوّن الذي هو مصدر لَهَا وهو أَيْضًا خبر إنَّ لأنه به تأكدت النّسب وعزم عليها. والتابع للمرفوع هو الوليّ الكامل لأنه تابع لله ولرسوله اللّذين هُمَا أَصْل كل رِفعة وشرف وعِزَّ، وبالله التوفيق.

ثم بدأ بالفاعل فقال:

بَابُ الفَاعِلِ

الفاعل لغةً مَنْ صدّر منه فعل، واصطلاحًا ما عرَّفه المصنّف بقوله:

■ القاعل هو الأسمم

أي الصريح، نحو: وَقَالَ اللَّهُ، أو المؤوّل، نحو: ﴿ أَلَمْ يَأَنِ لِلَّذِينَ مُامَنُوٓا أَن غَنْتَمَ مُلُوّبُهُمْ لِلاِحْمِ اللَّهِ ﴾ [الحديد: الآية 16]، فأنْ تَخْشَعَ فاعِل لأنه مؤوّل بخشوع أيْ أَلَمْ يحضر للَّذِينَ آمنوا خشوع قلوبهم للِرنْمِ الله.

■ المرّفوع

إمَّا لفظًا إذا خَلَا مِنَ الباءِ، أو من الزَّائدتين، أوْ حُكُمًا إذا جَرَّ بِهِمَا، أو بإضافة المَصْدر.

المذكور قبله فِعْلَهُ

المُسْنَدُ إليه، إمَّا لكُونه صدر منه كقام وضَرَب، أو اتّصف بِهِ، كعلم ومات. واغْتُرِض على المصنَّف إذخاله الرفع وتقدَّم الفعل في حدَّ الفَاعل مع أنهما حكم من أخكامِه، وقد قال في السُّلَم:

وعِنْدَهُمْ مِنْ جُمُلُةِ المَرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ فِي الحُدُودِ

والحدّ السّائمُ أَنْ يُقال: هو اسْم أَوْ ما في تأويله، أَسْند إليه فِعْل، أو ما في تأويله، أَصْلي المحلّ والصّبغة كما في المُوضَح، وقوله: أَسْند إليه فِعل أو ما في تأويله، يشمل الفِعل الجَامد: كَيْغُم وَبِئسَ وليْسَ وعَسَى. والمُتَصرّف: كضَربَ ونحوه، والذي في تأويل الفِعْل، اسْم الفاعل، نحو: ﴿غُنْيَكُ الْوَنْدُ ﴾ [النّحل: الآية 69] ومُنيرٌ وجُهُهُ. والمصدر، نحو: ﴿وَيَلّمِ عَلَ النّاسِ حِجُّ آلْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية 97] على قَوْل. واسْمُ الفعل، نحو: هيئهات العقيق. والظّرْفُ وشِبْهُهُ، نحو: أعِندك زيْدٌ، ﴿إَنِي النّو شَكَ ﴾ [إبراهيم: الآية عند مينهات العقيق. والظّرْفُ وشِبْهُهُ، نحو: أعِندك زيْدٌ، ﴿إَنِي النّو شَكَ ﴾ [إبراهيم: الآية عندمًا أَصْلي المحلّ خرج نحو: قائم زَيْد، فَرَيْد مبتدا مؤخّر لا فَاعل. لأنْ قائمًا أَصْله التّأخير، واعترض هذا القيد بأنه غَيْر محتاج إليه لأنه لم يدُخل فيما في تأويل الفعل، على مَذْهَب البَصْريين؛ لأنه عندهُمْ لا يلحق بالفِعْلِ إلَّا بعد الشروط تأويل الفعل، على مَذْهَب البَصْريين؛ لأنه عندهُمْ لا يلحق بالفِعْلِ إلَّا بعد الشروط

وهو الاعتماد، وأما على مذهب الكُوفيين، فالمرادُ دُخُوله، وَخَرَج بِقُولِهِ: أَصْلِي الصَّيْفَة. نحو: ضُرِب زَيْد، مَبْني للمفعول، فإن صيغَته مفرَّعة عن ضرب المبني للفاعل. وقول المصنف: المذكور قبله فِعْلُهُ، فإنْ ظَهَر ما صورتهُ أنه فاعل مقدَّم جُعل مبتدا. والفاعل ضمير يعود عليه، نحو: زيْد قام. وقد يُذكر الفعل وَلَا يظهر فاعل لَا قَبْلُ وَلَا بَعْدُ، فَيجب أن يُجْعَل ضميرًا مشترًا، يعود إمَّا على اسم فاعل مأخوذ من الفعل نَفْسه، كقوله عليه السلام: اللا يَرْنِي الزَّانِي حيث يَرْنِي وَهُو مُومِنْ، وَلَا يشرب المخهوم من الخَمْر حينَ يشربها وَهُو مُؤمِنْ، فَفَاعِل يَشْرَبُ ضمير يعود على الشارب، المفهوم من يشرب، وَإِمَّا على ما يَدلُ عليه السَّياق، كقوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَفَتِ الْمُلْمُومُ فَنَ السَّياق، كقوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَفَتِ الْمُلْمُومُ فَنَ السَّياق،

■ تَنْبِيهَاتُ:

الأول: إنما رُفع الفاعل ونُصِب المفعول للفرق بينهما، وناسب الرَّفع للفاعل ليفعَة قدره في المغنّى، لأنَّه فَاعِلٌ، وناسّب النَّصْب للمفعول لأنه منصوب، لوُقُوع الفِعْل الصَّادِر من الفَاعل عليه، كَالغَرض المنصوبِ للرَّمي والغرض في اللغة هو المُستَّى اليوم بالإشارة،

الثاني: رافع الفعل ما أسند إليه من فعل أو شبهه عند الجمهور. وقيل الإسناد، وقيل كونه فاعلاً في المعني.

الثالث: يُفْهَم من قوله: المذكور قبله فعله، أنَّ الفاعل لا ينقدَّم على فِعْلِهِ وهو مَذْهب البصريينَ وأَجَاز الكوفيُّون تقدّمه، مُستَدِلِّين بِقول الشاعر:

مَا لِلجَسمال مشيهًا وثيدًا أجند لا يحملن أم حديدا فتأوَّله البصريون على الابنداءِ وحذف الخبر، أي مشيهًا يظهر وثيدًا.

الرابع: قيَّدَ بعضهم فعل الفاعل بِكُونه تامًّا قَصْدًا لإخراج اسم كَان، بناءً على انّه ليس فاعِلاً، ومَذْهب سيبويْه أنه فاعل، والمشهور أنه لا يُسَمَّى فاعِلاً، وقد ذكر هذا القيْد في التسهيل، فقال: الفاعل هو الاسم المسند إليه فعل أو مضمن معناه تام، الخ. قال ابن عُقَيْل: سمَّى مِيبويُه اسم كَان فاعِلاً على سبيل المجاز والتوسع. ثم قال: وَهُوَ على يُسْمَيْن: ظَاهر ومُضْمرٌ، أي منه ظَاهر، ومنه مُضْمرٌ.

فَالْظَاهِرِ نَحُو قُولُكُ: قَامَ زَيْدُ وَيُقُومُ زُيِّدُ.

فحقيقة الظَّاهر ما دَلَّ بِلْفَظِهِ وحروفُه على معناه، فيدخل فيه النكرات والأغلام، واسماء الإشارات والموصولات، إلَّا أنَّ الإشارات والمَوْصُولات، يُقال فيهما

المُبْهَمات، وَلَا فَرُق في الفاعِل بين أن يكون مُفردًا كما ذكر، أو تثنيةً أوْ جمْعًا، أو واحدًا من الأسماءِ الخَمْسة. وَلَا فرُق أيضًا بين كؤنِ الفِعل ماضيًا أو مضارعًا، ولذالكَ نَوَّعَ الأمثلة فقال:

وقَّامَ الزَّيْدان، وبقوم الزَّيدان، وقام الزيدون، وبقوم الزيدون، وقام الرجال، ويقوم الرجال، وقامت هند، وتقوم هند، وقامت الهندان، وتفوم الهندان، وقامت الهندات، وقامت الهنود، وتقوم الهندات، ويَقُوم أَخُوكَ.

وقد يكون جمع تكسير، كقام الرجال، وقامت الهنود، أو اسم جمع، نحو: ﴿ وَلَانَعُامِ: اللَّهِ مَا اللَّهِ وَهُمَا اللَّهِ وَهُمَا اللَّهِ وَهُمَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَالْمُوالِدُ وَالْمُعْلِمُ وَالْمُعِلْمُ وَالْمُعْلِمُ وَالِمُ وَالْمُعْلِمُ وَالْمُعْلِمُ وَالْمُعِلْمُ وَالْمُعِلْمُ وَالْمُعْلِمُ وَالْمُعْلِمُ وَالْمُعِلْمُ وَالْمُعِلْمُ وَالْمُعِلْمُ وَالْمُعِلْمُ وَالْمُعِلْمُ وَالْمُعِلْمُ وَالْمُعِمْ وَالْمُعِلْمُ وَالْمُعِلْمُ وَالْمُعِلْمُ وَالْمُعُمُ وَالْمُعُلْمُ وَالْمُعْلِمُ وَالْمُعْلِمُ وَالْمُعِلِمُ وَالْمُعُمُ وَالْمُعِلْمُ و

وَجُرُدِ السِفِ عُسلَ إِذَا مَا أُسْنِ دَا لاثنين أو جَمْع كَفَازَ السُّهَذَا

قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالَ رُجُلَاذِ ﴾ [المَائدة: الآية 23]، ﴿ وَلَكَالَ الظَّالِمُوكَ ﴾ [الفرقان: الآية 8]. وقد تلحقه عَلَامة التثنية والجمع، فيقال: سعدا الزَّيدان، و شَعِدُوا الزَّيدون. وقالوا: أكلوه البراغيث، وهي لغة أزدٍ شنوءة، يُلْجِقُون عَلَامة التثنية والجمع للفعل مع إسناده للظاهر، فهي عندهم حروف علامات المثني والجمع لا ضمائر، وما بعدها مبتدأ أو بدل خلافًا لِمَن زَعَمَ ذلِكَ. ويجب إلحاق تاء التأنيث للفعل الماضي والمضارع إذا كَان الفاعل مؤنثًا حقيقي التأنيث، وهو ما لَهُ فَرجُ، نحو: قَامَتْ هَنْدُ وَتَقُومُ هَنْدُ، وقامت الهندانِ وَتَقُومُ الهندَانِ، وقَامَت الهندات وتَقُومُ الهندات. فإن كَان مُجَازِي التأنيث؛ جاز الأمرانِ، تقول: طلعت الشمس، وطلع الشمس، وسقط اللَّبِنَة، وسقطت اللَّبِنَة. إلَّا إن كان الفاعِل ضميرًا مستترًا متَّصلاً، فيجب التأنيث مطلقًاً، نحو: الشمس طلعت، أو الشمس تطلعُ. ونحو هذا في التثنية والجمع، وأما الجموع، كلها سوى جمع المذكر السَّالم فيجُوز فيها تذكير الفعَّل وتأنيثهُ. تقول: قام الرجال وقامتِ الرجال، وقام الهنود وقامت الهنود .﴿ رَّكَّذَّبَ بِهِمْ قَوْمُكَ ﴾ [الأنعَام: الآية 66] . ﴿ كُذَّبَتْ فَبَلَّهُمْ قَوْمُ نُرْجٍ ﴾ [الحَجّ: الآية 42]. وأَوْرَقَ الشَّجَرُ وأورقتِ الشجر. وكذلكَ المضارع، فتحصِّل أنَّ جمع المذكر السالم، يجب تجريده من التاء، وجمع المؤنث السَّالم يجب تأنيثه، والباقي وهو جمع التكسير واسم الجمع واسم الجِنْس يجوز فيه الأمران. فإنَّ أنَّتُ الفِعْلُ مع أحد هذه الجموع ثم أُعدتُ ضميرًا على ذلك الجمع وجب تأنيثهُ نحو: قامت الرجال لإخوتها. وإن ذَكُّرت ثم أعدت ضميرًا عليه وجب تذكيره، تقول: قام الرجال لإلحُوتِهِمْ و يجوز ترك التاء فيما يجب فيه مَعَ الفصل بالمفعول ونحوه، كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكُ ٱلنَّزْمِنَتُ، [المُمِتَحنَة: الآية 12] إلَّا مَعَ الفَصْل بِإلَّا فإنَّ تَرْكَ التاء حينئذٍ هو المختار نحو: ما قام إلَّا هَنْدٌ لأنَّ الإشنَّاد حِينَتْلِ في المعنَى إلى اسم مذكر، وهو المستثنى منهُ، لأنَّ التقدير: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا مِنْدٌ. ومَن أثبت التَّاءَ رَأَى أنَّ ما بعد إِلَّا فاعلاً في الظَّاهِر. ومنه قول الشاعر:

مَا بُرِئَتُ مِنْ رِسِبَةٍ وَذُمّ فِي حِزْبِنَا إِلَّا بَنَاتِ الْعَمِّ

■ تَنْبِيهَانٍ:

الأول: إذا أخبر بمضارع عن ضمير غيبة لمؤنث، نحو: الهندان هما يفعَلانِ، جاز في المضارع التأنيث، حملاً على المعنى. ورجَّحه أبُو حَيَّان، والتذكير حملاً على اللفظ، وهو الظَّاهر.

الثاني: هذا التفريق بين حقيقي التأنيث ومجازه في لزوم الناه في الحقيقي وجوازها في المجازي، إنما هو باعتبار الفعل أو الصفة الجارية مجراه، وأما في غير هذا الباب من الأبواب فلا فَرق بين الحقيقي وغيرو، بل يجري كله على سبيل التأنيث في الإضمار والإشارة إليه وغيره من الأحكام. قاله السوداني عن الراعي(1) ثم ذكر المضمر فقال:

والمضمر، نحو قولك: ضَرَبْتُ بِضَمَّ التَّاهِ، للمتكلم الواحد، مذَكَرًا أو مؤنَّنًا. وَضَرَبْنَا للمتكلم المعظّم نفسه، أو معه غَيْرةً.

وَضَرَبْتَ بِفَتْحِ التَّاءِ، للمذكِّر المخاطبِ،

وَضَرَبْتِ بِكُسُرِ النَّاءِ للمخاطبة المؤنثة.

وَضَرَبْتُمَا لَلمَحَاطِبِينَ مُذَكِّرِيْنَ أُو مَؤْنَيْنَ.

وَضَرَبْتُمْ للْمُخَاطِبِينَ المُذَكِّرِينَ.

وَضَرَبْتُنَّ للمخاطبات المؤنثات.

وَضُرُبُ للغانب المذكر الواحد.

وَضَرَبَتْ للغَائبة الواحدة.

وضَرَّبًا للغائبيُّن المُذَكِّريْنِ، ومثلة ضَرَبَتًا للغائبتين المؤنثتين. وبقي على المؤلِّف: وضَرَّبُوا للغائبينَ المذكّرينَ.

⁽¹⁾ محمد بن محمد بن إسماعيل الأندلسي الغرناطي، ثم القاهري، شمس الدين، أبو حبد الله، المعروف بالراعي: نحوي، ولد سنة 782 بغرناطة وعاش بها، وحج وسكن القاهرة وبها توفي في 853. من كتبه: شرح الألفية، والنوازل التحوية، وشرح الأجرومية، وانتصار الفقير السائك لترجيع مذهب الإمام مالك، ومسائك الأحياب في النحو،

وَضَرَبْنَ للغائبات. وبقي عليه من أقسام الضمير المتصل بياء المؤنثة المخاطبة، نحو: تقومينَ يَا هند، وقومِي يَا دعدُ.

والمنفصل اثنا عَشَرَ

نحو قولك: مَا قَامَ إِلَّا أَنَا، وَمَا قَامَ إِلَّا نَحْنُ، وَمَا قَامَ إِلَّا أَنْتَ، وَمَا قَامَ إِلاّ أُنتِ، وَمَا قَامَ إِلا أَنتَما، وَمَا قَامَ إِلا أَنتَم، وَمَا قَامَ إِلاّ أُنتَن، وَمَا قَامَ إِلاّ هُو، وَمَا قَامَ إِلاّ هي، وَمَا قَامَ إِلاّ هما، وَمَا قَامَ إِلَّا هُمْ، وما قَامَ إِلَّا هُنَّ.

■ تكميـل:

يجوز حَذَف الفعل وإبْقاء الفاعل وهو على قسْمَيْن؛ ما يُحذَف وُجُوبًا، وما يُحذَف وَجُوبًا، وما يُحذَف جَوَازًا. فالأوَّل كفوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارُكُ﴾ [التّوبّة: الآية 6] فَأَحَدُ فاعل بفعل محذوف وُجُوبًا، لأنه مفسَّر بما بعده من باب الاستغال في المرفوع، والثاني كقوله تعالى: ﴿وَلَين سَأَلْتُهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمُونِ وَالْأَرْسُ لَيْقُولُنَّ اللَّهُ اللهُ وَاللَّهُ عَلَى اللهُ وَعَلَى اللهُ وَعَلَى اللهُ وَقَدَ اظْهُره في قوله: ﴿ خَلَقَهُنَّ الْمَرْدِرُ اللهُ مَنْ اللهُ وَالدِحملة بعده خَبْر، أي الله الفيدة والله تعالى أعْلم.

■ الإشارة:

الفاعِلُ الحقيقي هو الاسم المَرْفوع القلر العظيم الشأن وهو الحق جلّ جلاله، المذكور قبله فعله المذكور قبله فعله المذكور قبله فعله عند اللَّاكرينَ، المذكور قبله فعله عند الطالبين أو السَّائرينَ والمذكور بعده فعله عند المّارفينَ الواصلينَ، المذكور قبلَهُ فعله عند أهْل الشهود والعيان، أهْل فعله عند أهْل الشهود والعيان، أهْل فعله عند أهْل الشهود والعيان، أهْل الدَّليل والبرهان والمذكور بعله فِعْله عند أهْل الشهود والعيان، أهْل الدَّليل والبرهان يذكرونَ فِعْلَهُ ويستدلونَ به عليه، وأمّا الواصلونَ من العارفينَ اللَّليل والبرهان وقية فعله، فَهُمْ يستدلُونَ به عليه غيره، فَلَا يَرَوْنَ إلَّا هُوَ، كما قال شاعِرهم:

مُذْ عَرَفْتُ الإلَـة لَـمُ أَرْ غَيْسِ وكَـذَا الْغَيْسُ عِنْدَنَا مَمْنُوعُ مُذْ تَجَمَّعُ وَاصِلٌ مَجْمُوعُ مُذْ تَجَمَّعُ وَاصِلٌ مَجْمُوعُ مُذْ تَجَمَّعُ وَاصِلٌ مَجْمُوعُ

فرؤية الفعل قبل القاعل مُقام العموم من أهل الدَّليل والبُرُهان، ورؤية الفاعل قبل الفِعْل أو معهُ مقامُ الخصوص من أهْل الشهود والعيانِ، أهل الدليل و البرهان عموم عند أهل الشهود و العيان.

وفي الحِكَم: ﴿ فَمَن رأى الكُوْنَ ولَمْ يشهد الحق فيه أو قبلةُ أوْ معَهُ أو بعدهُ، فقد

أَعْوَزُه وجود الأنوار، وحُجَبت عنه شموسُ المعارف بِسُحُب الآثار». وفيه أيضًا: «شَتَّانَ بِيْنَ مَن يَشْتَدَلَّ به أو يَشْتَدَلَّ عليه، المستدلّ به عرف الحق لأهله وأثبت الأمر من وجودِ أَصْلِهِ، والاستدلال عليه من عَدّم الوصول إليه، وإلَّا فَمَتَى غابَ حتى يحتاج إلى ذَليل يدلّ عليه، ومتى بَعُدَ حتى تَكُونَ الآثَارُ هي التي تُوصِّل إليه،

قال الشاعر:

عجِبْتُ لِمَنْ يَبْغِي عليكَ شَهَادة وَأَنْتَ الَّذِي أَسْهِدَتُهُ كُلُّ شَاهِـذِ ثم قال: وهو على قسمين: ظاهر عند العارفين، لَا يخفى على أَحَدِ عَنْدَهُمْ إلَّا على الأعمى؛ كما قال الشاعر:

لَقَدْ ظَلَهَرْت فَمَا تخفَى على أَخدِ إِلَّا عَلَى أَخْمَهِ لَا يُبْصِرُ الْقَمَرَا ومضمرٌ أي مشتترٌ، باطنٌ عند الغافلينَ، كما قال في الشطر الثاني:

لكِن بَطْنَتْ بِمَا أَظهرتْ محتجبًا وكينت يُبْصَرُ مَنْ بِالعزَّةِ اسْتَتَرَّا

وفي مُنَاجَاةِ الحِكَمِ: اللهي كيف يُستدلُ عليك بِمَا هُوَ في وجوده مفتقر إليك؟ أيكون لِغَيْرِكَ مِنَ الظهور ما ليُس لكَ حتى يكون هو المظهر لك؟ متى غِبْتَ حتى تحتاج إلى دليل يدلُ عليك؟» وفي عبارته نوع من الفرْق، فلو قال: إلهي كيف يستدلَ عليك بما هُوَ سِرٌّ مِنْ أَسُرار ذَاتِكَ ونُورٌ من أنوارِ تجلّياتك النح.

وقال أيضًا: "كَيْفَ تَحْفَى وأنْتَ الظَّاهر؟ أَمْ كَيْفَ تَغِيبُ وأنت الرقيب الحاضر؟». فالحقّ جَلَّ جلاله قد تجلَّى وظهر في الأشباء كلها، ثم بطنَ في ظهوره، فَمَا ظَهَرٌ سواهُ وَمَا تجلَّى إلَّا نور بَهَائِهِ وسَنَاه، وقد قلت في خَمْريَّتي:

فَمَا ظَهَرَ فِي الكَوْنِ غَيْرُ بَهَائِهَا وَمَا احْتَجَبَتْ إِلَّا لِحُجْبِ سَرِيرَتِي

وفي الجكم: أظهر كل شيء بأنه الباطن وطؤى وُجُود كل شَيْءِ بِأَنه الظَّاهِر، أي أَظهر حِسَّ الكَاثناتِ بِسَبب اسْمه الباطن وطوى وجود كل شيء بسبب اسْمه الظَّاهر إذ لا ظَاهر مَعَهُ. وهذا الأمرُ لا يَفْهَمه إلَّا أَهْلِ الأَذُواقِ الَّذِينِ يَتْبَتُونَ الضَّدَّيْنِ في مظْهَر واحدٍ، ويعطون كل ذِي حقَّ حَقَّهُ، وحسبُ مَن لم يُدْرِكُ مَقَامَهُمْ، التَّسُليم لِمَا رَمَزُوا إِلَيْهِ:

إِنْ لَـمْ تَـرَ الـهِـلَالَ فَـسَـلَـمْ لأنَـاسٍ رَأَوْهُ بِـالأَبْـضَار وبالله التوفيق.

بَابُ المَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

قلت: عبارة النَّائب عن الفاعل أحْسَن، لاخْتِصارها وكوْنها جامعة. وأمَّا المفعول الَّذي لم يُسَّمُّ فَاعِله فقد يصدق:

على المفعول الثاني في قولك: أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرهمًا، فَدِرْهم مُعطى لَمْ يُذكر فَاعلُهُ مع كُونه منصوبًا، وعلى معمول المصدر، في قوله تعالى: ﴿أَوْ إِللَّهَدُّ فِي يَوْمِ ذِي مَسْفَيَةٍ ﴾ كونه منصوبًا، وعلى معمول المصدر، في قوله تعالى: ﴿أَوْ إِللَّهَدُّ فِي يَوْمِ ذِي مَسْفَيَةٍ ﴾ يَدِمًا ﴾ [البلد: الآيتان 14، 15]، فهذان المثالَانِ، يصدق عليهما أنهما مفعولانِ لم يُسَمَّ فاعلهما مع كونهما بِمَعْزل من هَذَا البّابِ، ثم عرَّفه المصَنَّف بقوله:

وهو الاشمُ

أي صريحًا أو مؤرَّلاً، نحو: ﴿قُلْ أُرْجَى إِلَىٰٓ أَنَهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾ [الجنَّ: الآية 1] أي استماع نَفَرٍ.

المرْفُوعُ

تقدَّم البخث فيه بأنه حكم، فلا يَنْبغي إذخاله في الحدِّ. وقد يُجاب بأنه لم يُقصَدُ به هُنَا الحكْم، وإنما هو عنده فصْل أخرج به المنصوب في المثالين المتقدمين. الَّذي لَمْ يُذْكُرُ مَعَهُ فَاعِلُهُ

بل يُحْذُف وينوب عنه المفعول بِهِ، فيستحقَّ ما كان يُستحقه الفاعل من الرَّفع والمُعْدَةِ وتأنيث الفعل له وتجريده من عَلَامة التثنية والجَمْعِ وغَيْر ذلِك من الأحكام المتقدمة. وإنما يُحُدف الفاعل لغرضٍ من الأغراض، بَعْضها معنوية وبعضها لفظيَّة،

جمعها أَبُو حيَّانَ في بينتيْن فقال:

وَحَلَفُهُ لِلسَّحُوفِ وَالإِبْهَامِ وَالوَزْنِ وَالشَّحْقِيسِ وَالإِعْظَامِ وَالْعِلْمُ وَالْمِهْلِ وَالْاحْتِصَادِ والسَّجع والوفاقِ والإيثادِ

وهَذِهِ النُّكُتُ هِي مِنْ وَظِيفَة عِلْمِ البَيّانِ لَا مِن وظيفَة عِلْمِ النَّحْوِ، وإذْخَالها في علم النَّحْوِ زيادَة فائدةٍ. فَعِثَال الخرُّفِ وهو شَامل للخَوْفِ، مَنْهُ أَوْ عَلَيْهِ. فالأول نَحْو: قُتِلَ زَيْدٌ، إذا خِفْت مِن قَاتِلِهِ، بأن كَان ظلومًا غَشومًا. فإن كَان القائل ضعيفًا، كَان مثال للخوفِ عليه. ومثال الإبْهَام على السامع: تصدق اليوم بكذًا إخفاءً للعمل، خونًا

من الرِّياءِ. وهذان غَرَضَان معْنُويَّانِ، ومثال الوّزن قول الشاعر:

يُدَاكُ يُدا مُحْد فكفُّ مفيدة وكفُّ إذا مَا ضُنَّ بالمال تُنفق

فَضُنَّ مَبْنِي للمجهولِ، من ضَنَّ، بمعنى بخل. فَلَوْ قال: ضَنَّ النَّاس بالمالِ، لم يُوزَنَّ. ومثال التحقير: طُعِن عُمَر، وقُتِل الحسين، ثُرِكَ ذِكرُ الفاعل احتقارًا لَهُ. ومثال الإعظام حُدَّ الشارب، وجُلِد الزَّاني، فحُذِف الفاعل وهو الحاكِمُ إعظامًا لهُ. ومثال العِلم بالفَاعلِ: ﴿ وَمُ مَتْ عَلِيْكُمُ مُ أَنْهَنَكُمُ ﴾ [النَّساء: الآية 23]، ﴿ أَيلَ لَكُمْ صَيْدُ اللَّهِ النَّيرِ ﴾ [المَاتَدة: الآية 96]، إذ معلومٌ أنَّ المُحَرَّم والمحلِّل هو اللهُ تعالى. ومثال الجَهْل: ضُرِب فلان، إذا لم تدْرِ فاعلهُ. ومثال الاختصار نحو: شيل النبي (ص) عما ينبس المُحْرِم، إلى غير ذلِكَ. ومثال السجع والمراد به تقارب الفَوَاصِل بَعْضها من ينبض لئلًا تبعُل بنفر منه الطَّبْعُ، كقول الحريري (١) في المقامات: ما طَلَعَ هلال، وسُمِع إهلال، فَلَوْ قال: وسَمِعَ النَّاسُ إهلالاً لبَعُدت الفاصلة وتغيَّرت. فهذا المثال يصلح للوفاقِ الآتِي بَعْد، ومنْه قوله أيضًا: حتى نَأْمَن من حَصَائِد الألسنة وَنُكُفَى يصلح للوفاقِ الآتِي بَعْد، ومنْه قوله أيضًا: حتى نَأْمَن من حَصَائِد الألسنة وَنُكُفَى يصلح للوفاقِ الآتِي بَعْد، ومنْه قوله أيضًا: حتى نَأْمَن من حَصَائِد الألسنة وَنُكُفَى فَوَائِلُ الزَّخرفة، لطَالتِ الفاصِلة ومثال الوفاقِ في إعراب القوافي، أو إعراب الفواصل: فالأول قول الشاعر:

وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضَوْيِهِ يَحُورُ رَمَادًا بَعْنَمًا هُوَ سَاطِعُ وَمَا الْمَالُ وَالأَهْلُونَ إِلَّا وَديعة وَلا بُعدَّ مِنْ يَوْم تُردُّ الودايسعُ

فَلَوْ قَالَ: يَرُدُ النَّاسِ الودائع لاختلفت الْقَافِينانِ. والثاني: وهو وفاق الفَوَاصِل، ما ثقدم من قوله: ما طلع هلال وشجع إهْلَال. ومثال الإيثار ومعناه: إيثار غرض السَّامع على غيْرِهِ كما إذا كَان غَرض السَّامع أَلَّا يُذْكَر الفاعل، إمَّا لكراهة سمَاع ذكْره، أو خوف مِنْهُ، أوْ عليه، ونَحُو ذلِكَ، فَيَقُول: أكْرِم فلان، أَوْ ضُرِبَ. ويُحْذَف الفاعلُ.

فَهَٰذِهِ اثنا عَشَر غَرضًا، بعضها لفظيّة ويَعْضها معنوية، وَلَا يَخْفَى التمييز بَيْنَهُمّا، ولمّا كَانَتْ صيغة الفِعْل المبْني للمفعول مُغايرَة لصيغة المبّني للفاعل؛ ليقع الفرق بينهما؛ وهي من مسائل التصريف، نبّة المصنّف على ذلِكَ فقال:

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلِ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلَهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

⁽¹⁾ القاسم بن علي، أبو محمد الحريري البصري: الأديب الشهير، صاحب المقامات الحريرية. ولد قرب البصرة سنة 446 و توفي بالبصرة سنة 516.

إما تحقيقًا كُفَرب وحمد، أو تقديرًا كقيل وغيض وسِيءَ. وأَصْله: قول وغوض وسَوِه، فاسْتثقلتِ الكَسْرة على الوار فنقلت إلى فاء الكَلمة وقُلِبَّت الواو ياءً لمناسَبة الكَسْرة. وكَذَلِكَ شَدَّ و رُدَّه، أَصْلهُ شَدَدَ وَرَدَدَ، فأَدْغِم أَحَد المِثْلَيْنِ في الآخر، فكشرُ مَا فَبْلَ الآخِر مُقدَّر في هذه الأمثلة. وهذا التغيير شامل للماضي الثلاثي كضُرِب، مَا فَبْلَ الآخِر مُقدَّر في هذه الأمثلة. وهذا التغيير شامل للماضي الثلاثي كضُرِب، والرباعي كَأْكُرم وَدُحْرِج، والمجدُوه بهمْزة والرباعي كَأْكُرم وَدُحْرِج، والحُماسي كَانطُلِق، والسُّدَاسِي كَاسْتُحْرِج، والمبدُوه بهمْزة الوصل كالمثالين، والمبدُوء بتاء مَزيدة كَتُمُلِّم وتُكُبُّر، فضمَّ الأول وكسر ما قبل الآخِر واحِبْ في الجميع، ويجري أيضًا في نَحْوِ: اختارَ وانقادَ وشبْهِهِمَا، فتقول: الحَتِبرَ وانقيدَ بإخلاصِ الكَسْر والإشمَام وإن كان مَبْدُوءًا بِناء زائدة، ضُمَّ ثانِيه أيضًا، كَتُعُلَّم وتَكُلُّم. وإن كان مَبْدُوءًا بِهمْزَةِ وَصْلِ ضُمَّ ثالثهُ كَانطُلِق واستُخرِجَ ونَحوهما.

وإنْ كَانِ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّله، وَفَتَحَ مَا قَبَلَ آخِرِه.

أي سواء كان صحيحًا أو معتلًا، مفتوحًا ما قَبْل آخره أو مكْسُورًا من الثلاثي أو غَيْرهُ، فتقول: يُضْرَبُ زَيْدٌ ويُكْرَم عَمْرٌو ويُنطلق بِهِ ويسْتخرج ويُتدخرَجُ. والفتحة في ألمبني للفاعِل. ومثله: يُقَال، ويُبَاعُ، ويُسْتعان بِهِ، المبني للفاعِل. ومثله: يُقَال، ويُبَاعُ، ويُسْتعان بِهِ، وأصّله يُقْوَل ويُسْتَعْوَنُ، فقُلِبَت الواو ألِفًا، حسبما هو مقَرَّر في علم التصريف.

وهُوَ على قَسْمين: ظاهر ومُضْمَر، فالظَّاهر نحو تولكُ: ضُرِبٌ زَيْدٌ.

أَصْله: ضَرَب عَمْرُو زَيْدًا، فَحُلِفَ الفاعل لغرض كُمّا تقدم، وأقيم المفعول مَقَامَهُ. فصار مرفوعاً عمْدة متصلاً بِفعله، متأخرًا عنهُ كَما كَانَ الفاعل.

ويُضْرَبُ زَيْدٌ

أَصْله: يَضْرِب عَمْرٌو زَيْدًا، فَفُعِل بِهِ مَا فُعِلَ بِالمَاضِي.

وَأَكْدِمُ عَنْرُو وَيُكُرُمُ عَنْرُو

هذا مثال للرُّبَاعي، وَالأَصْل أَكرمَ اللهُ عَمْرًا أَو يكرمه، فحذف الفاعل كما تقدَّم وفعل به ما فعل بالماضِي.

والمُطْمَرُ اثنا عشر

قشمانِ: متصل ومنفصل، فالمتَّصِل اثنا عَشَر: اثنانِ للمتكلم، وخَمْسَة للمخاطب، وخمسّة للغائب، وبقي عليه واحد للمخاطبة، وذلك:

نحو قولك: ضُرِبْتُ بِضمَّ التَّاءِ للمتكلم وأَصْله: ضَرَبَنِي زَيْدٌ، فالياء و فعول بِضَرَب، فلما أُريد نِيَابَتُهَا عَنِ القاعل، وكَانتِ الياء لَا تَصْلح أَنْ تكون في محلُّ رَفْع لأنَّ يَاءَ المتكلّم لَا تكون إلَّا مَجْرُورة أو منصوبة، وَلَا تكون مَرْفوعة أَبَدًا، فأتى بتاءِ المتكلم، الصائحة لذلك مع كَوْنِها في المعْنَى كالياءِ. فقيل: ضُرِبْتُ.

وضُرِبْنَا وأصْله: ضربنا زيدٌ، فلما أريد حذف الفَاعِل، وإنَابَة المفعول، بَقيّ الضّمير بحاله لصلاحيته، للمَحَالِ الثلاثة. قال في الألفيَّة:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرَّنَا صَلَعْ كَاعْرِتْ بِنَا فَإِنَّنَا بِلْنَا المِنَعْ أَنْ المواهب العطائية، والأسرار القدسية.

وَضُرِبْتَ بِنَاء الخطابِ وأَصْلَهَا ضَرَبَكَ زَيْدٌ، فلما أُرِيد بِنَادَه للمفعول وحَذْفِ الفاعِل وَكَانت الكَاف غير صالحة لمحلُ الرفع، أَتَى بالنّاء التي هي بمعْنَى الكَاف وصالحة لمحلُ الرفع.

وَضُرِبْتِ بِكَسْرِ التاءِ للمخاطبة، وأصلها ضَرَبكِ زَيْد ففعل بها ما تقدَّمَ. وضُرِبتُمَا للمخاطبين: مُذَكَّرين ومؤتَّشِن، وأصْلها ضَرَبكما زَيْدٌ.

وَضُرِبْتُمْ للمخاطبين المُذَكِّرِينَ وأَصْله ضَرَبكم فُلان.

وَضُرِبْتَنَّ للمخاطباتِ المؤنثات.

وشُرِّبٌ للغائب الواحد وأصّله زيد ضربه عَمْرُو، فَلمَّا حذف الفاعل وأريد نيابته عنه ولم تكُن الهاء صالحة للرفع، لأن الهاء لا تصلح إلَّا للجرَّ والنَّصْب، أنى بما يَصْلح لذلكَ مما فيه مفادها مِنَ الغيَّةِ وهو: هُوَ، فقيل: ضُرِبَ أي هو.

وَضُرِبَتُ للمؤنثة الغائبة وأصله هِنْد ضَرَبَهَا زَيْدٌ فأُجْرِي على ما ذَكَرْنَا؛ لأنَّ الهاء غير صالحة للرفع، فأتى بهي الصالح للرفع، واستتر لتقدّم الظَّاهر.

وَشُوبًا للغَانبِيْنِ المُذَكَّرِيْنِ، وأَصْله الزَّيْدانِ ضَرَبَهُما عَمْرُو، ثم جَرَى فيه مَا ذُكِر لأَنَّ الهاء غَيْر صالحة للرَّفع و كذا ضُرِبَتَا للمؤنَّثَيِّنِ الغائبَيِّيْن، وأصله الهندان ضرَبَهما عمْرو، قَفُعل بِهِ كَذَلِكَ.

وَشُرِبُوا لَلْغَائِينَ المُذَكِّرِينَ، وأَصْلَه الزَّيدون ضربَهم عَمْرُو.

وَشُرِبُنَ للغائبات، وأَصْله الهِنْذَاتُ ضَرَبَهُنَّ عَمْرٌو، فَآلَ الأَمرُ فيه إلى مَا ذَكَرْنَا، وبَعَي ضَمير المؤنَّثَة المخاطبة، نحو: أنت يَا هنْدُ تُضْرَبِين.

وَالمُنْفَصِلُ اثنا عَشَرَ، نحو: مَا أُكرِمَ إِلَّا أَنَا، وَمَا أُكْرِمَ إِلَّا نَحْن، ومَا أُكْرِمَ إِلَّا أَنَا، وَمَا أُكْرِمَ إِلَّا أَنتم، وَمَا ضُرِبَ إِلَّا أَنتما، وما ضُرِبَ إِلَّا أَنتم، وَمَا ضُرِبَ إِلَّا أَنتما، وما ضُرِبَ إِلَّا أَنتما، وَمَا ضُرِبَ إِلَّا هُمَا، وَمَا ضُرِبَ إِلَّا هُمَا، وَمَا ضُرِبَ إِلَّا هما، وَمَا ضُرِبَ إِلَّا هما، وَمَا ضُرِبَ إِلَّا همْ، وَمَا ضُرِبَ إِلَّا هما، وَمَا ضُرِبَ إِلَّا هُنَّ.

■ تَنِيةٌ:

قد يُفهَم من قوة كَلَام المصنّف، أنّ صيغة فعل المفعول مُفَرَّعَة عن فعل الفاعل وهو كذلك عند الجمهور، وقال المُبَرَّد والكوفيون: هو أضل، بدليل لزومه في أفعال

لَمْ تنطق بها العرب إلَّا مبنية للمفعول، كَزُهِيَ عَلَيْنَا، أي تكبّر، وغُنِي بحاجتك، وَجُنَّ وَظُلَّ دَمُهُ، أي هُدر، ونُفِسَتِ المرأة، أي تنفَّس رَحِمُها بالحيض والنفاس، واختاره ابن مالك، ولذلك قال في الألفيَّة في باب التصريف: وزدْ نَحْوَ ضُمِنْ⁽¹⁾.

■ تُرَمُّنَّانٍ:

الأولى: الأفعال ثلاثة، قِسْم لَا يُجُوز بناؤه للمفعُول اتفاقًا، وهي الأفعالُ التي لا تتصرّف وهي: نِعْمَ وبئس وعسَى وليْس وحبَّلَا وفعل التعجّب وقلَّما وَطَالَمَا ويَلَر ويدع وتبارك اللهُ.

وقسم فيه خلاف، وهي كَانْ وأخواتها المتصرّفة.

وقسم لا خِلَاف في جواز بنائِهِ للمفعول وهي ما بقي من الأفعال التي تنصرف، والمخلاف الذي في كان وأخواتها ذكره ابن السراج فقال: «وأجّاز قوم في كَان زيد قائمًا، أن يردّوه إلى ما لم يُسمَّ فَاعله، فيقولُون: كين قائم، قال: «وهذا عندي لا يجوز بن قِبَلِ أنَّ كَان فعل غير حقيقي، وإنما تدخل على المبتدأ والخَبر، ففاعلها غير فاعل حقيقة، ومفعولها غير مفعول به على الصحّة. فليس فيه مفعول يقوم مَقَامَ فاعل حقيقة، وكذلك مَفْعُولًا ظنَّ، فإنَّ أَصْلهما المبتدأ والخبر، وفيهما خلاف. قال في الألفيَّة:

في بَابٍ ظُنَّ وَأَرَى المَنْعُ اشْتَهَرْ وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا القَصْدُ ظَهَرْ وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا القَصْدُ ظَهَرْ وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا القَصْدُ ظَهَرْ وَكَذَلَكَ وَأَمَا بَابٍ كُسَى وَأَعْظَى، فيجوز بناء الأول اتفاقًا. تقول: كُسِي زيد جُبَّة. وكذلكَ الثاني، إذا أَمِنَ النَّبْس، والله تعالى أعلمُ.

الثانية: إذا فُقِدَ المفعول به جاز إقامة غَيْره مِنْ ظَرْفٍ وجَارٌ ومجرور أو مصدر وشَرُط إقامة الظرف، أن يكُونَ مُخْتَصًا فلا يُقال: سير وقت، ولا جلس مكان، ويقال: سير وقت صعب، وجلس مكان بعيد. وأن يكون متصرقًا، بخلاف نحو: سَحَرَ وعِنْد وقبل وبعد ودُون وثَمَّ، ممَّا لزم الظرفية. وشرط المصدر أن يكون مُتَصَرَّفًا، بخلاف نحو: سبحان الله، ومَعَاذ الله، وأن لا يكون مؤكدًا، بخلاف نحو: قام زَيْدٌ ثياماً، وشرط المجرور ألَّا يلزم حالة واحدة، كَمُد ومنذ والكاف ورُبَّ، وما خصَّ بِقَسَم واستثناء، وأن لا يكون للتَّعليل كَاللَّام والباو، ومِن إذا دلَّتْ على التعليل، ذكره بَعْض النَّحُويين، وإذا اجْتمعت الثلاثة فأنت مُخَيَّر في إنابة ما شئت على ذكره بَعْض الله تعالى أعلمُ.

⁽¹⁾ البيت بكامله:

والْفَتْحُ وَضَّمُّ وَاكْسِرِ الشَّائِيِّ مِنْ فِعْسِلِ نُسَكِّرْسِ وَنَسْخُسَوَ ضُسِمِسَنَّ

الإشارة:

المفعول الذي لم يُسمَّ فاعِلُهُ مَعَهُ بل يصبر عين الفاعل حقيقة، هو العارف باللو، المتحقِّق بمقام الفَنَاءِ والبقاء؛ وهو النَّائب عن الفاعل الحقيقي في تصريف أحكامهِ التكليفية والتعريفية، الجَلَالية والجمالية، وهو القطب الجامع، ويقال فيه الغَوْث، وسُمِّي قطبًا، تشبيهًا له بقطبِ الرَّحا وهُو قَلْبُها الَّذِي تُدُورُ عَلَيْه، وكذلك القطب هو قطب الكُوْنِ، عليه يدور مِنْ عَرِّشِهِ إلى فرْشِه، فينقبض بِقَبضِه، وَيَنْبَسِطُ بِبَسْطِه؛ وهو الذي يصل منه المَدَدُ الرُّوحانِي إلى دَوَاثر الأولياء؛ مِنْ نَجِيبٍ ونَقِيبٍ وأوْتاد وأبدال، إلا الأفراد فإنهم خارجون عن دائرته، وَلَهُ الإمّامة والإرث والنَّيابة والخلافة الباطنة، وهو روح الكون الذي عليه مَدَارهُ، كما يشير إلى ذَلِك كونه بمنزلة إنسانِ العَيْنِ مِنَ العَيْنِ مِنَ العَيْنِ مِنَ العَيْنِ مِنَ المَعْدِ، وَلَا يَعْرف ذَلِكَ إلا مَن تَحَلَّ عَيْن بصيرته بإشهد التوحيد الخاصُّ، وكان له قسط ونصيب من سِرُّ البقاء باللهِ.

وأمًّا تسميته بالغوث فين حيث إغاثتُهُ للعوالم بِهِمَّته ومَادَّتِهِ ورُتْبَته الخاصَّة، فهذا يكون واحدًا في الوجود، وله علامات يتميَّز بها، قال القطب الشهير سبّدي أبو الحسن الشاذلي رضي الله عنه: فللقطب خمسة عَشَرَ علامة: فمَن ادَّعاها أو شبئًا منها فليبرز بمدد الرَّحْمَة، والعِصْمَة، والخلافة، والنيّابة، ومَدَدِ حَمَلَة العرش العَظيم، ويُكُشَفُ لَهُ عن حَقِيقة الذَّاتِ، وَإِحَاطة الصّفات، ويكوم بالحُكم والفصل بين الوجودَين، وانفصال الأول عن الأول، وما انفصل عنه إلى مُنتهاه، وما ثبت فيه، وحُكم ما قبل، وحُكم ما بَعْد، وما لا قبل، ولا بَعْدُ، وعلم البَدْء، وهو العام المحبط بكل معلوم، وما يعود إليه، وقد بيّنًا مَعْنَاها في كتابنا عراج التَّشَوُّف إلى الشروط وإنما يشترط وجودها فيه بِالذَّوقِ والكشف، بحيث لو بُيِّنَ له معنى كل واحد منها لوجدها فيه ذوقًا وكشفًا لأنَّ القطب قد يكون أمِّيًا في عِلم الظَّاهر، وفي معرفة معانى هانى الألفاظ، لكنه مُتَخَلِّقٌ بِكل كَمَالِ. والله تعالى أغلَم.

و قَوْله؛ وهو الاسم المرفوع قدْرهُ، العظيم شَأْنه، لكونه خليفة الله في كَوْنِهِ يَعْنَى النَّائِبِ عن الفَاعِلِ الحقيقي.

وقوله: الذي لم يذكر مَعَه فاعِله، أي بل صار هو عين الفاعل الحقيقي لِفَنَائِهِ في وجُودِهِ، وانطوائه في شهودِهِ، قد انطوَى وجوده في وجود فاعله، فانتقل من المفعولية إلى الفاعلية، بل صار عين العَيْن، كما قال بعض المشارقة في بعض أرجالِه:

قَبْلَ البُوم كُنت مقبَّدًا بِقُبودِ البِّبْن

محُجُوبًا بِالْوَهُم نَحْسِب مُفْردي اثنيْن فَلَمًّا تبدُّى جَمَّالُك زَال عَنْي الضَّيْن شَهِدت عِيْنِي بِعَيْنِي صِرْت عِيْن العَيْن

وكُلُّ مَن تحقَّقَ بِمقام الفناءِ يصير إلى هذا المعنى، فإنْ كَانَ الفعل الذي صدر مِنْهُ مَاضيًا ضمَّ أَوَّلُهُ إلى آخره، وصَارَ وقتًا واحدًا و هو الاستغراق في شهود موقّت الأوقات، قال بعض العارفين عليك بوردٍ واحد وهو إشقاط الهوى وَمَحَبَّة المولى.

وكُسِرَ مَا قَبَلَ آخَرَهُ، أَي تُواضَعَ في آخر نَهَايَتِهِ مَعَ عَظَمَةٍ قُدْرِهِ وَكِبَرَ سُأَنِهِ، ليعمّ الانتفاع به كما عمَّ الانتفاع بِمورثه ﷺ.

وإن كَانَ الفِعْلِ الواقع مِنْهُ مضارعًا، أي مُشابهًا لأفعال أهل السلوك، بأن تنزل إلى سماء الحقوق، أو أرْض الحُظوظ، بالإذنِ والتمكين، والرسوخ في اليقين ضمَّ أوله لآخره، وفتح لهُ قَبْل آخر عُمُرهِ في التَّرقِّي أبدًا سَرْمدًا إلى مَا لا نهابة لَهُ. قال تعالى لسيَّد العارفين: ﴿وَقُل رَبِّ زِدْنِي عِلْما﴾ [طه: الآية 114].

وَهُوَ على قِسْمَين: ظاهر ومُضْمَر، ظَاهر لِمَنْ سَبَقَتْ لَهُ العِناية ووجَبَتْ لَهُ الوِلاَية، ومُضْمَر، أي خَفِيّ عمَّن سَبَقَ لَهُ الخِذُلان وحَظِي بالخيبة والحِرمان. فَالأولياء عرائِس الرَّحمن، لا يعرفهم إلَّا مَن أكرمَهُ الكريم المَنّان، فلا يعرف الغرائِس المجرمُونَ. فَلَا يُوصِل إليهم إلَّا مَن أراد أن يُوصِّلهُ إلَيْهِ، سُبْحَان مَنْ لَمْ يجعل الدَّليل على أوليائِهِ إلَّا مِنْ أراد أن يُوصِّلهُ إلَيْهِ، ولم يُوصل إليهم إلَّا مَن أراد أن يُوصِّلهُ إلَيْهِ. ولم يُوصل إليهم إلَّا مَن أراد أن يُوصِّلهُ إلَيْهِ. وَلِلهِ هِرْ القائل، حيث يقول:

وَمَن نَفَى الخُصُوص في زمانِهِ يَسخفيهم فِي خَسلَةِهِ لأنَهُمُ صرائس الرحمين وَلَمُ يُوصُلُ لوليُ سَاعِيْهُ إِنْ لَمْ تُلَاقٍ عادِفاً في مُدَّتكُ

فلاك مخرر زيد في جدلًانيه عن خلقه وذاك فاغلم من عظيم لطفه يخجيهم عن كل ذي خِلْلان إلا الله ي أهله ليحسفرته لا غاش عُمْر عيشه كعيشتك

والظَّاهر: هو الَّذي يَظْهر عليه خَوَارِق وكرامات، والخفيّ مَن لم يظهر عليه ذلك، وبالله التوفيق.

بَابُ المُبْتَدأُ والخبر

المبتدأ اسم مَفعُول حُدْف متعلَّقه بكسر اللَّام أي المبتدأ بِهِ لأنه ابتدىء به الكلام، والخَبر اسم من باب تسمية الجُزْءِ باسم الكُلُّ لأنه لَا يتمُّ الخَبر إلَّا بِانْضِمامِهِ للمبتدأ. وخصَّ اسم الخَبر بالثاني لأنه كَمَّل ما أُريد أن يخبر به المتكلم. وعَرَّفه المُصَنَّف بقوله:

المبتدأ هو الأسم

أي الصريح كقولُك: اللهُ ربُّنَا، و محمد نبيُّنَا قصدًا للتعظيم أو إخباراً لمُشرِك أو المعاول نحو: ﴿ وَأَن تَمُومُوا خَيْرٌ لَحَكُمُ ﴾ [البقرة: الآبة 184] أي صَوْمكم خير لكُمْ. نَزَلَتِ الآية في أوَّل الإسلام، حين كَان الناس مُخَيَّرونَ بين الصَّوم والإطعام، ثم نُسِخ بقوله: ﴿ وَنَمَن شَهِدَ وَنَكُمُ الشَّهُرَ فَلْيَصُمْ فَلَ النَّهُرَةُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَمَ يَكُمُ الشَّهُر وَلَم يكُن مُسَافرًا فليَصُمْ.

المرقوع

تقدُّم البَّحْث فيه والجواب.

العاري عن العوامل اللفظية

غَيْر الزَّائدة. زَّادٌ في المحاذي: مخبر عنه أو وصف رافع لِمُكْتَفَى بِهِ. فَخَرَجَ بِقُوله: العاري عن العَوَامِل، اسم كَان وإنَّ وظنَّ و ما الحجازية. و قولنا : غَيْر الزَّائدة. وأما الزَّائدة فتدخل عليه، نحو: بحسبك درهم، فَحَسْبُكَ مَبْتداً، ودرهم خَبَر، والعامل الزائد لا عِبْرة بِهِ. وقبل: بحسبك خَبَر مقدَّم، ودرهم مبتدأ مؤخَّر، واختاره الكافيجي (1)؛ قال: لأنه محطّ الفائدة لأنَّ القصد الإخبار عن الدّرهم بأنه كافيه. ودَخَل في العامل الزَّائد: رُبُّ رجل صالح لقيته، فَرَجُل مبتداً، وَلَا أَبْر لرُبُ، لأنها

⁽¹⁾ محمد بن سليمان الرومي الحنفي محيي الدين، أبو عبد الله الكافيجي: من كبار العلماء بالمعقولات. رومي الأصل. ازداد سنة 788 وتوفي سنة 879. اشتهر بمصر، ولازمه السيوطي 14 سنة.وعرف بالكافيجي لكثرة اشتغاله بالكافية في النحو، من مصنفاته : مختصر في علم التاريخ، نزهة المعرب في النحو «التيسير في قواعد التفسير» حل الإشكال في الهندسة « الرمز في علم الأسترلاب.

في حَكُم الزَّائد، إذ لا تتعلق بشيءٍ.

وفي قوله: العَادِي عَنِ الْعَوَامِلِ الخِ. إشارة إلى أن عامل المبتدأ معنوي وهو الابتداء، وهو الصحيح، والابتداء هو التجرّه عن العوامِل، أي كَوْن المبتدأ مُعَرَّى عنْها، وقوله مخبرًا عنْهُ، نحو: زيّد عالم، أو وصف رافع لمكتفى به، نحو: أقائم الزّيدانِ، أمضروب العمران، وقول الشاعر:

خَلِيلِيّ مَا وافِ بِعَهْدِيّ أَنْتُمًا ﴿ إِذَا لَمْ تكونا لِي على مَن أُقاطعُ

فقائم مبتدأ والزيدانِ فاعِل أغنى عَنِ الخَبر، وكذلك ما وافي مبتدأ، وأنتما فاعل أغنى عن الخَبر، وَلا بُدُ أَنْ يعتمد هذا الوصف على نفي أو استفهام، فإنْ لَمْ يَعْمَد تعيَّنَ أَن يكون الوصف خبرًا مقدَّمًا، والاسم مبتدأ مؤخّرٌ وَلا بدّ أيضًا أن يكون الوصف مفردًا والمكتفي به تثنية أو جمعًا، فإن كانا مُفردين معًا جَازَ الوجهانِ، نحو: ﴿ قَالَ أَنَا عَنْ مَا جَازَ الوجهانِ، نحو: وَقَالَ أَنَا عَنْ مَا جَازَ الوجهانِ، نحو: وَقَالَ أَنَا عَنْ مَا اللهِ عَلَى مَا اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَنْ مَا الخَبر. وأن يكون خبرًا مقدَّمًا، وأنت مبتدأ مؤخراً، وإن استويا في التثنية والجمع تَعَيَّن أن يكون الوصف خبرًا وما يعده مبتدأ، نحو: أقائمان في التثنية والجمع تَعَيَّن أن يكون الوصف خبرًا وما يعده مبتدأ، نحو: أقائمان الزيدانِ، أو أقائمون الزَيدونَ، فتحصَّل أن المبتدأ قسمان، مسند إليه، وهو الذي له خبرً ومسْنَد؛ وهو الرافع لمّا أغنى عن الخَبر.

ثم عَرَّفَ الخَبَر بقوله: والخَبَرُ هو الاسْمُ أي أو الجملةُ على ما يَأْتي. المَرْفُوعُ تقدَّم ما فيه.

المُسْتَد إِلَيْه

أي إلى المبتدأ فالخَبَر مُسْنَد، والمبتدأ مسند إليه، ولو قال: والخَبَر هو الجزَّه الذي حَصَلَت بِهِ الفائدة لكَان أَخْسَن وأَبْيَن، والرَّافع للخَبَر هو المبتدأ عند الجمهور، قال في الألفيَّة:

وَدَفَعُ وَا مُسْسِداً بِالإِسْسِدا كَلَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُسْتِدَا

قال ابن مالك: «وهَذَا هو الصحيح لسلامته، لما يَرد عليه من موانع الصحة». وبحث فيه بأنه يلزّم عليه رفع معمولين بعامل واحدٍ من غَيْر تَبَعِيَّةٍ، في نحو: أقالم أبُوهُ منطلق وبأن معمول الاسم الجامد لا يتقدّم عليه وبأنَّ المبتدأ يكون ضميرًا والضّميرُ لا يَعْمَلُ. وأُجِيب عَن الأول بأن جهة طلبه للفاعل غيْر جهة طلبه للخَبر وإذا اختلفَت المجهة زال المنع، وعن الأخيريُنَ بأن عمل المبتدأ بِالأصالَةِ لَا بِالشّبَهِ بالفعل وما ذكره إنما يؤثّر فيما يعمل بالشبه، انظر السودائي.

نحو قولك: زيد قائم، والزَّيْدانِ قائمان، والزَّيدون قائمونُ والزيود قيامٌ، وهِنْد

قائمة، والهندان قائمتان، والهندات قائمات، فكلا بُدّ من مُطّابقة الخَبر للمبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتّأنيث، وتقدّم الجواب عن قوله: المُعرَبات قسمان. وأما قوله تعالى: ﴿الْعَجُّ أَمْهُرٌ مَّعْلُومَنَتُ ﴾ [البَقرَة: الآية 197] فالأصل فيه الحج في أشهر وميأتي الكلام عليه في الإخبار بالظرف. وقد يتحد المبتدأ والخبر في اللفظ إذا قصد التعظيم والمبالغة، نحو قوله تعالى: ﴿وَالسَّيِنُونَ السَّيقُونَ ﴿ وَالسَّيغُونَ السَّيقُونَ ﴿ وَالسَّيغُونَ السَّيقُونَ السَّيقُونَ السَّيقُونَ السَّوقَة: الآية 10]، وقول الشاعر:

أنسا أبسو السنسجس وشسعسري شسعسري

والمبتدأ قسمان: ظاهر ومُضمَر، فالظَّاهر ما تقدَّم ذِكرهُ، والمضمر أي المنفصل اثنا عشر خمْسَة للغائب، وسَبْعة للحاضِرِ، اثنان للمتكلم، وخمسة للمُخَاطِب؛ وهي:

र्धी 🛎

للمتكلم وحده، مذكّرًا كَانَ أَوْ مؤنّدًا. ومُذْهب البصريبنَ أَنَّ الضمير الهمزة والنون، دون الألف، فأنه زائدٌ وحُرَّك فرقًا بَيْنَه وبين أن المصدرية. ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالِك أنَّ احجموع هو الضّمِير،

■ ونځن

للمتكلم المعظم نفسه، أو معه غيره، حُرِّك لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ وكَانت ضمَّة لأنه لمَّا تَضَمَّن معنى الجمع أُعْطِي أقوى الحركات، قاله المبَرَّد، بفتح الراء المشددة، وأصله المبرّد بكشرها لأنه كَان يبرّد العلومَ، ففتحوا رَاءَه حَسَدًا.

■ وأَنْتَ

بفتح التاءِ للمخاطبِ المُذَكِّر.

■ وأثت

بكسرها للمؤنثة المخاطبة.

■ وأنتما

للتثنية مطلقًا.

• وأنتم

للمخاطبين المُذَّكِّرِينٌ.

■ وأُنتنَّ

لجَمْع النّسوة، والأصح في الجميع أنَّ الضمير الهمزة والنون فقط، والتاء حَرُّف خطاب. وقال الفَرّاء: الضمير المجموع، وقال ابن كيسًان (1) الضمير التاء فقط.

■ وُهُوَ

للغائب المذكّر. والأصحّ أن الضمير المجموع، وقالت الكوفية: الهاء فقط، والواو إشباع، ويصحّ تشديدهُ وهي لغّة همدان كما في النسهيل.

≡ وهي

للغائبة والخلاف فيها كالخلافِ في هو وقد تشدَّد الياء كهو.

■ وهُمُا

للغائبين مطلقًا.

≡ ولمُمْ

للغائبينَ المذكّرينَ.

■ ومُنَّ

للغائبات المؤنّثات والضمير فيها عند البُصّريينَ الهاء؛ وعند الفارسي (2) المجموع.

نحو قولك: أنا قائمٌ، ونحن قالمونَّ، وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ.

نحو: أنتَ قائم، وأنتِ قائمة، وأنتما قائمان وقائمتان، وأنتم قائمون، وأنتنَ قائمة، وأنتنَ قائمات، وهو قائم، وهي قائمة، وهما قائمان وقائمتانٍ، وهم قائمون، وهُنَّ قائِمَات.

⁽¹⁾ محمد بن أحمد، أبو الحسن، المعروف بابن كَيْسَان: هالم بالعربية نحواً ولغة، من أهل بغداد. أخذ هن المبرّد وتعلب. توفي في 299. من كتبه: أمهذب في النحو، وتلقيب القوافي وتلقيب حركاتها، وغلط أدب الكاتب، وغريب الحديث، ومعاني القرآن، والمختار في علل النحو.

⁽²⁾ الحسن بن أحمد الفارسي الأصل، أبو علي: أحد الأثمة في علم العربية. ولد في فسا من أرض فارس سنة 288 ودخل بغداد سنة 307 وتجوّل في كثير من البلدان. توفي ببغداد سنة 377. من مصنفاته: الإيضاح في قواعد العربية، التذكرة في علوم العربية في عشرين مجلد، تعليق سببويه، جواهر النحو، وسئل في حلب و شيراز وبغداد والبصرة أسئلة كثيرة فصنف في أسئلة كل بلد كتاباً.

والخَبَر من حيث هو قسمان: مُقرد وغَيْر مُفرد

والمراد بالمفرد هنا: ما ليس بجملة، وَلَا شبيهًا بالجُملةِ، فيدخل في المفردِ هُنَا التثنية والجمع بأنواعِه؛ وهو قسمان: جامدٌ فلا يتحمّل ضميرًا نحو: زيْد أبوك، ومُشتق وهو الذي يتحمّل الضمير نحو: زيْد عَالِم، وقَدْ يُرفَع ظَاهرًا متلبّسًا بضمير يعود على المبتدأ نحو: زيْد عالم أَبُوهُ.

فالمُفْرَد تحوا: زيَّد قائمٌ

فقائم خبر مشتق، يتحمَّل ضمير المبتدأ، وهَلْ لضرورة الاشتقاق أو لِلرَّبطِ قَوْلانِ:

الأول: للمُحَقِّقينَ وقاله أبُو البقاء ويؤيده أنه نفس المبتدأ في المعننى، وإنما الرَّبط بَيْن المتغايرينَ، وهذه المسألة مما فاتت التسهيل، وجمع الجوامع، قالَهُ السّوداني رحمه الله، ثم قال: فإن قلت: رَبْد قائم هُو، فَعَن سيبويْه فيه وجُهَان، كونه فاعلاً بِقَائِم أو توكيدًا للضمير المشتتر في قائم. نقله ابن عُقَيْل في شرح الألفية.

وغيْرُ المفرد أَرْبُعَة أشياء: المجرور والظرف

التامّان وهما اللذانِ يُفْهَم مغنّاهما بمجرد ذِكرهما، فلا يجوز زيد فيك، ولا بدُّ أن أمّسٍ. ويتعلقانِ بالاستقرار المحدّوف أو الكون وهو الخبر عند المحقّقين، ولا بدُّ أن يكونا كونًا مطلقًا، فلا يجوز في نحو؛ زيْد في الدّار أن يقدَّر ضاحك أو نائم ونحو ذلك وإنما يُقدَّر مَا يدلّ على مطلق الثبات والحصول. ويَجُوز أن يقدَّر اسمًا أو فِعْلاً ؛ وهل الراجع الاسم لأنَّ الأصل في الخَبر الإفراد ولتعينه في بعض المواضع، نحو؛ أمَّا عندك فزيد، إذ لا يفصل بين أمَّا والفاء بجملة تامّة، وخرجت فإذا عندك زيد، لأن إذا الفَجائية لا تدخل على الفِعل ، ورجَّحَ ابن الحاجب (١) تبعًا للزَّمخشري والفارسي الفعل لأنه أصل في العمل ولتعينه في الصّلة.

والفعل مع فاعلهِ والمبتدأ مع خَبَرِهِ

ویسمّی الفعل مع فاعلِهِ، جملة فعلیة، والمبتدأ مع خبره، جملة اسمیة، ثم إن بُنیّت من مبتدأ وخَبّر فصغری، وإن كان خبرها جُمّلة فَكُبْرًی، والكُبْرَی إذا كَانَ

⁽¹⁾ عثمان بن عمر، أبو عمرو جمال الذين ابن الحاجب: فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية. كردي الأصل، وللد في أسنا من صعيد مصر سنة 570، ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية سنة 646. وكان أبوه حاجباً فعرف به، من تصانيفه: الكافية في النحو، والشافية في الصرف، و مختصر الفقه في فقه المالكية ويسمى جامع الأمهات، والإيضاح في شرح المفصل للزمخشري، ومنتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل،

صَدْرِهَا اسْمًا، وعجزها فعْلاً، تَسَمَّى ذات وجهيْن، نحو: زيد قام أَبُوهُ. ثم مثل للجار والظرف فقال:

نحو: زيد في الدَّار

هذا مثال للمجرور، أي حاصل أو كَائن في الدَّار، أو حصل أو كَانَ في الدَّارِ. وزيد هندكَ

وهذا مثال للظرف، وَلا فَرق بين ظرف الزمان والمكان، نحو: السفر يوم الجمعة، وزيد أمامك، ولا يكون اسم زمان خبرًا عن اسم عين، فلا تقول: زيد أمس، وَلا زيد اليوم لعدم الفائدة. ويكون اسم الزَّمان خبرًا عن المغنى، نحو: الصيام غدًا، أو السَّفر يوم الجمعة، ثم إنْ وقَع في جميعه أو أكثره وكان نكرة رُفع غالبًا، نحو: السفر يوم، أو السَّغر شهر، إذا كان السَّغر في أكثره لأنه لاستغراقه إيًا مارَ كأنه هو، ومنه قوله تعالى: ﴿ الحَيَّةُ أَنْهُرُ مَّعْلُومَتُ ﴾ [البَقرَة: الآية 197] لوقرع الحجّ في أكثرها، وَلا يمتنع نَصْبُه وَلا جرَّهُ خلافًا للكُوفيينَ. وإن كان الزَّمان معرفة، نحو الصيام يوم الجمعة لم يكن إلَّا الرفع غالبًا، كما في الأول عند البصريين، فإن بخر الفعل، لا في أكثر الزمان، سواء كان الزَّمان مُعرَّفًا أو منكرًا، فالأغلب نضبه أو وقع الفعل، لا في أكثر الزمان، سواء كان الزَّمان مُعرَّفًا أو منكرًا، فالأغلب نضبه أو جرّه بِفي اتفاقًا بين القريقين. نحو: الخروج يومًا أو في يوم، والسفر يوم الجمعة، أو في يوم الجمعة، ويجود رفعه. قال في التسهيل: وربما رفع خبر الزَّمان الموقع في بعضه، ويفعل ذلك في المكان المتصرف، بعد اسم عين، راجحًا إن كان المكاني بعضه، ويفعل ذلك في المكان المتصرف، بعد اسم عين، راجحًا إن كان معرفة، انظر بقيته فيه.

ثم مثَّلَ للجملة فقال:

وزُيْد قام أَبُوه

وهو مثال للقعل مع فَاعِلْهِ.

وَزَيْد جاريته ذاهبّة

 الله إذا كَانَ آبُو عبد الله كُنْية لهُ. قالَه الأخفش مُستَدِلاً بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهِ يَمُسَّكُونَ عِلَى اللهِ إِذَا كَانَ آبُو عبد الله كُنْية لهُ. قالَه الأخفش مُستَدِلاً بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ

■ تَنْبِيهُ:

يَتعدّد المبتدئات إلى عشرة فأكثر، ويخبر عنها بخبر واحدٍ، نحوُ: زيد، أبوه، أخوه، خاله، ابنه، ابنته، صهرها، جاره، جَارِيته، سيدها، صديقه قائم، فقائم خبر عمّا قبله وهو مَع خَبره خَبر عمّا قبله، وهكذا إلى الأول، ولا بدّ في كل جُمّلة من رابط كالمثال المذكور، فإن قلت: أيّ فائدة في تعدّد المبتدأ في قولك زيد أبوه منطلق وهلا قلت أبو زيد منطلق فيكون أخصّ، فالجواب: إنّ ذِكْر الشيء مَرَّتَيْن أوْكَد من ذِكره مرَّة وأيضًا: قد يقع الإلباس في قولك: أبو زيد منطلق. فلا يَدْري هل أبوة النسب أو الكنية، وأيضًا في جعل زيد وشبهه مبتدأ، عناية واهتمام بشأيه بخلافِ ما إذا كان حشوًا مضافًا، وبهذه المسألة استدلّت الصوفية، على أنّ الفقير الصابر، أغظم من الغني الشاكر، وذلك أنّ سَيِّدنَا شُلَيْمان عليه السلام ذُكِر مُضافًا لأبيه ومنخرطًا في سِلْكِه ممتناً به عَلَيْ وَلَمْ يُذْكر مستقلًا بنفيه، وكان من الأغنياه الشاكرين، بخلاف سيّدنا أيوب عليه السلام فإنه ذكر له ترجمة مستقلة فقال: ﴿ وَلَذَكُنَ عُبَدَنًا أَيُّوبَ ﴾ [ص:

■ فالدة:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة والأصل في الخبر أن يكون نكرة، فإن قلت: ما الفرق بين المبتدأ و الفاعل حتى جوَّزُوا تنكيرَ الفاعل من غير مسوغ دون المبتدأ فأجازوا جاء رَجُل ولم يُجيزوا رجل جاء، وَكِلَاهُمَا مُسْندٌ إليهما في المعنى؟ فالجواب: إنَّ العرب من شأنها أن تتأنّق في أول الكلام ليقع الإصغاء إليه، فإذا كان أول الكلام مجهولاً لم تلتفت إليه، ولم تتشوَّف إلى تمامه، والنكرة مجهولة، بخلاف الفعل، فإنّه يدلّ على وُقوع شيء، فنتشوَّف إلى فاعله، فيقع الإصغاء إلى ذلك الكلام، والله تعالى أعلمُ.

وُقد تكلم الناس في مصوغات الابتداء بالنكرة، فمنهم المُقِلَّ ومنهم المُكثِر ولم يشترط سيبويه إلا حصول الفائدة، وجد مسوّغ أم لا، وقال في التسهيل: قوالأصل تعريف المبتدأ و تنكير الخبر، وقد يُعَرَّفان و يُنكِّران، بشرط الفائدة، وحصولها غالبًا عند تنكير المبتدأ بأن يكون وصفًا أو موصوفًا بظاهر أو مُقَدِّرًا و عاملاً أو معطوفًا عليه أو مقصودًا به العموم أو الإبهام، أو ما في الاستفهام، أو نفي أو لولا، أو واو الحال، أو فاه الجزاء، أو ظرف مختص، أو لاحق به، أو ما يكون دعاءً و جوابًا، أو واجب التصدير، أو مُقَدِّرًا إيجابه بعد نفي».

ومن المُسَوِّغَات أَنْ يَدُلُّ المبتدأ على خرق العادة، كقولك: ذئب تكلم، أو بقرة تكلمت.

🗷 تتميسم:

يجوز حذف ما علم من مبتدأ أو خبر أو هما معًا، فمِن حذْف المبتدأ قوله تعالى: ﴿ مَنْ عَبِلَ مَلِكًا فَلِنَهُ مَا أَنَا فَعَمِلُهُ ۚ [فُصَلَت: الآية 46] أي فعمله لنفسه، ومَن أساء فإساءته عليها، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَصَبَرٌ جَيِلًا ﴾ [يُوسُف: الآية 18] أي فأمري صبرٌ جميلٌ، وبجوز أن يكون من حذف الخبر أي فصبر جميل أمثل.

ومن حلف الخبر: خرجت فَإِذَا زيد، أي حاضر. وقد يجب حذفه إذا وقع بعد لولا الامتناعية إذا عُلق الامتناع على نفس المبتدأ، نحو: لَوْلا زيدٌ لأكرمتك، أي موجود.

ومَن حذفهما ممَّا إذا دلَّ عليهما دليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي لَتَر يَمِشَنُۗ﴾ [الطلاق: الآية 4] أي فعدّتهن ثلاثة أشهر، ومَن حذفهما مفترقين قوله تعالى: ﴿ سُلَمُ مُنْكُرُونَ ﴾ [الذَّاريَات: الآية 25]، أي عليكم سلام، أنتم قوم منكرون.

■ فرع:

قال في التسهيل: وقد يكون للمبتدأ خَبران فصاعدًا بِعطف وبغير عطف وليس من ذلك ما تعدّد لفظًا دون معنى ولا ما تعدّد بنعدّد صاحبه حقيقة أو حُكمًا، والله تعالى أعلم.

الإشارة:

المبتدأ به والمنتهى إليه هو الحق جلّ جلاله. قال تعالى: ﴿ وَ لَا اللّهِ وَ اللّهَ وَ اللّهَ وَ اللّهَ وَ اللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّ

وهو الذات العَلِيَّة الأزلية لأنَّهَا فرَّع عَنْهَا و تجلَّ من تجلياتها، قال صاحب العَيْنيَة (1): تجلّى حبيبي في مَرَائي جَمَالِهِ ففي كل مَراْى لِلحبيب طلائعُ فَلَـمًا تبدَّى حُسْنُهُ مُسْنَوَعًا تَسَمَّى بِأَسماءٍ فَهِيَ مُطَالِعُ

وفي الحديث القدسي: هُكُنْتُ كَنْزًا لَمْ أَعْرَفُ فَأَحْبَبُتُ أَنْ أَعْرَف، فَحَلَقْت خَلَقًا وَجَعَلْت فَيهم عَقَلاً ، فَتعرَّفْت لَهُمْ ، فَعرَفُونِي إِي لَا بِغَيْرِي ، إذ لَا شَيْءَ مَعِي. فالمبتدأ هو الاسم المرفوع فتعرَّفْت لَهُمْ ، فعرفُوني بِي لَا بِغَيْرِي ، إذ لَا شَيْءَ مَعِي. فالمبتدأ هو الاسم المرفوع القدر ، العظيم الشأن ، العاري عن العوامل ، أي المُنَزَّه عن التأثّر والانفعال ، الذي هو الواجب الوجود ، السابق غير مسْبُوق ، والعامل غير معمول ، هو المؤثّر في الأشياء كلها بقدرته وإرادتِه وقهريَّته وإحاطتِهِ ، تعالَى جدّه ، وتعاظَمَ شَأنهُ أن يلحقه نقص أو يحتاج إلى شيء ، بل هو الغَنِيّ عمّا سواهُ و المُفتَقِر إليه كلّ ما عداهُ ﴿ يَتَأَيّا النّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَادُ إِلَى اللّهِ وَلَهُ وَ الْفَيْقِ عَمّا سواهُ و المُفتَقِر إليه كلّ ما عداهُ ﴿ يَتَأَيّا النّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَادُ إِلَى اللّهِ وَالْفَهُ هُو الْفَيْقُ الْفَيْدُ الْفَيْدُ الْفَكِيدُ اللّه اللّه والمُدَود الآية 15].

والمخبر هو الأسم المتّحد باللَّماتِ وإن تعدَّدُت أسماؤه، وهو ما وقع به التجلِّي من الفروع الكَوْنية والتجليات الجمالية والجلالية، المرفوع، أي المرفُوعة القدر، مِنْ حيث إنَّها سِرٌّ من أسرار الذَّاتِ، ونور من نورهَا، وإن وقَع في الظَّاهر نَقص في بَعْض أنْوَاعها فَمِنْ جهَة الباطن عيْن الكَمَالِ، وفي ذلك يقول الجيلي رضي الله عنْهُ:

وَكُلُّ قَبِيعٍ إِنْ نَسَبْتَ لِحُسْنِهِ آتَنْكَ مَعَانِي ٱلحُسْنِ فِيهِ تُسَارِعُ يَكُمُّلُ نُفْصَانَ القَبِيعِ جَمَالُهُ فَمَا ثَمَّ نُفْصَانٌ و لَا ثَمَّ بَاشِعٌ

المسندُ إليه فِعْلاً وإيجادًا واختراعًا وتجليًا.

والمبتدأ قسمان، ظَاهِرٌ عنْد العارفين، بظهور تجلياته، فلا يَرَوْن معه غيره، كما قال شَاعرهم:

فَلَمْ يَبِئْنَ إِلَّا اللَّهُ لَمْ يَبْقَ كَائِن فَمَا ثَمَّ مَوْصُولُ وَلَا ثُمَّ بَائِنُ

⁽¹⁾ عبد الكريم بن إبراهيم الجيلي، ابن مبط الشيخ عبد القادر الجيلاني: من أكابر المشايخ الصوفية. ولد سنة 767 بقربة أبيات حسين باليمن. قضى الجيلي حياته في السفر والسياحة، فزار الهند ويلاد فارس والعراق، ونزل مصر وفلسطين والحجاز وأرض اليمن. وكانت وقاته بزييد ببلاد اليمن سنة 826. خلال سياحاته حصل الكثير من العلوم فأحاط بالتراث اليوناني وعرف أسرار اللغات الهندية والفارسية والعربية. له مصنفات كثيرة، منها: الإنسان الكامل في معرفة الأواخر والأوائل، الكهف والرقيم في شرح بسم الله الرحمان الرحيم، المناظر الإلهية، الكمالات الإلهية في الصفات المحمدية، الناموس الأعظم والقاموس الأقدم، مراتب الوجود، شرح مشكلات المشفورة المذكورة هنا المسماة النادرات العينية المشهورة المذكورة هنا المسماة النادرات العينية المشهورة المذكورة هنا المسماة النادرات

بِلَا جَاء بُرُهان العِيَانِ فَمَا أَرَى بِعَيْنِي إِلَّا عَبْنُهُ إِذْ أَعَايِنُ

ومضمر أي خفي عند الغافلين، يستدلّون بالأشياء عليه، وفي الحكم: «شتّان بين مَن يستدلّ به أو يستدل عابه، المستدلّ به عرف الحق لأهله، وأثبت الأمر من وجود أصله والاستدلال عليه من عدم الوصول إليه».

والخبر الذي ظهر للعبان من عالم الغيب إلى عالم الشهادة قسمان أيضًا: مفرد وهو ما له مادة وهو ما له مادة محصورة، كالملائكة والجنّ، وغير مفرد وهو ما له مادة محصورة، وهو المرتب من جسم ولحم ودم، أو من جواهر حسيّة، والكلّ منه و إليه، وبالله التوفيق و هو الهادي إلى سواء الطريق.

بَابُ العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

وتسمى النواسخ لأنها نسخت حُكم الابتئاء العامل في الخبر، وصار العمل لها، وهي شيئان: أفعال وحروف، فالأفعال كان وأخواتها، وظننت وأخواتها، والحروف إنَّ وأخواتها، ولا ولات وأن المشبّهات بليس.

وهي ثلاث أشياء:

ما يرفع المبتدأ و ينصب الخبر

وهي: كان وأخواتها

وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر

وهي: إن وأخواتها

وما ينصب الجزئين

وهي: ظننت وأخواتها.

ثم بين عملها فقال: فأما كَانَ وأخواتها، فإنّها تَرْفَعُ الاسمُ رفعًا جديدًا عند البصريين، وقال الكوفيون: هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها ورد باتصال الضمير به في كنته، ولا يتصل إلا بالأفعال.

وتنصب الخبر اتفاقًا، لكن انْتَصَبَ عند البصريين على أنه خبر لها، وعند الكوفيين على أنه حال، وقد يستى اسمها فاعلاً مجازًا، وخبرها مفعولاً مجازًا. وهي:

🛥 کان

نحو: ﴿ وَكَانَ اللهُ غَنُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: الآية 96] وهي لاتّصاف المخبّر عنه بالخبر في الماضي، إما مع الدوام كالمثال وإما مع الانقطاع نحو: كان الشيخ شابًا، وهي أم الباب لأنّ كل شيء داخل تحت الكون، لا ينقك شيء عن معناها، ومن ثم صرفوها تصرفًا ثامًا على ما يأتي إن شاء الله، وحذفوا نونها، نحو: ﴿ وَلَمْ تَكُ شَيْنًا ﴾ [مريم: الآية 9].

≡ وأمسى

وهي لاتَّصاف المخبر عنه بالخبَر في المساء، نحو: أمسى زيد عالمًا.

■ وأصبح

وهي لاتُّصاف المخبر عنه بالخبر في الصباح، نحو: أصبح البرد شديدًا.

■ وأضحى

وهي لاتَّصاف المخبر عنه بالخبر في الضّحي، نحو: أضحي زيد ورعًا.

■ وظل

وهي النَّصاف المخبر عنه بالخبر في النهار، كقوله تعالى: ﴿ ظُلَّ وَجَّهُمُ مُسَّوَدًا ﴾ [النَّحل: الآية 58].

■ وبات

وهي لاتصاف المخبر عنه بالخَبَر في اللَّيْل، كقوله تعالى: ﴿يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجُمُنَا وَهِيَالُونَ اللَّهِ 64].

■ وَصَار

وهي للتحويل والانتقال، نحو: صار الطين إبريقًا.

■ وليش

وهي لنفي الحالِ عند الإطلاق، والتجرّد عن القرائِنِ، كقولِهِ تعالى: ﴿لَيْشُوا سُوّاً ﴾ [آل عِمرُان: الآية 113].

■ وَمَا زال، وما انفَكَّ، وَمَا فَتِيءَ، ومَا بَرِحَ

وهذه الأفعال تفيد مُلازمة المُخبَر عنه بِالخَبَر على حسب ما يقتضيه الحَال، نحو: مَا زَال الجُود محبوبًا، وما انفكَ عَمْرو جالسًا، وَمَا فتىءَ العلمُ نافعًا، وما برح الجهل مُضِرًّا،

■ وَمَا دَامَ

وهي للاسْتِمْرار، نحو: لا راحَة للعَبْلِ ما دَامَ مسْجونًا بمحيطاتِهِ، محصورًا في هيكُل ذَاتِهِ. وهذه الأفعال المذكورة، منها ما تَعْمَل بِلَا شَرْطٍ وهي ثمانية: كان وليْس وما بينهما، ومنها ما تعمل بشرط تقدّم نفي أو شبهه وهي زال وفتي، وانفك وبَرِحَ، والمُرَاد بشبه النَّفْي: النَّهْي والدَّعاء بلا خاصَّة، مِثَالُهَا بَعْدَ النَّفْي: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُثَنِّانِينَ ﴾ [هُود: الآية 118]، ﴿لَن نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِينِينَ ﴾ [طه: الآية 19]، ومنهُ: ﴿وَلَا يَنْ اللهِ تَفْتُو نَفْهُ وَلَا اللهُ وَفُول الشاعر:

غَيْر مسنسف ف أسيس هوى كال مَن لَهَى وليْس ينفسر وقال آخر:

لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غِنْسَ واعشرار كَالَ ذِي عِنْفَة بِسِيلٌ قَاسَوع وقال آخر:

فلما بُرِح اللبيب إلى ما يورث المجد دَاعيًا ومُجيبًا ومِثَالُهَا بعد النَّهي قول الآخر:

صَاحِ شَمَّرُ وَلَا تَزَلُ ذَاكِرُ المَوْتِ فَنِسْسِائَهُ ضَلَالٌ مُبِينُ ومثالُها بعد الدَّعاء:

أَلَا يَا سُلِّمِي يا دَارَ مَيٌ عَلَى البِلَا وَلَا زال مُنْهَلاً بجر عائك القطر

ومنها ما يَعْمَل بشرط تَقَدُّم ما المُصْدَرِيَّة الظرفية، وهي دَامَ، نحو: ﴿مَا دُمْتُ مَيَّا﴾ [مريم: الآية 31]، أي أوصَانِي بالصَّلاةِ والزكّاة مدَّة دوامي حيًّا، فإن لم يتقدَّم عليها ما، أو كَانَتْ غير ظرفية، كانَتْ تامَّة، نحو: دام زيد صحيحًا، أو يعجبني ما دام زيد صحيحًا، أي يعجبني دَوَامُه صحيحًا، فما مصدرية، لكنها غَيْر ظرفية، فصحيحًا حال في المثالين، وقوله:

ومًا تَصَرُّفَ مِنْهَا

يَعْني يعمل عملها كالمُصْدَر، واسْمِ الفاعل، واسم المفعول، ثم هي باعتبار التصرّف وعدمه على ثلاثة أقسام، منها ما يتصرّف تصرّفًا تامًا؛ وهي سبّعة، كَانَ وصَارّ، وما بَيْنَهُما. ومنها ما يتصرّف تصرّفًا ناقصًا، وهي زال وأخَوَاتها، فَقَدُ سَمِعَ لها المضارع، واسْم الفاعل، ومنها مَا لا يتصرّف؛ وهو ليس باتفاق، ودام عند الجمهور، ثم مثّل بقوله:

نحو: كان ويكون وَكُنْ

قال تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَفِيًّا﴾ [مريّم: الآية 20]، ﴿قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً﴾ [الإسرّاء: الآية 50]، وقال الشاعر:

وما كل مَنْ يُبُدي البَشَاشَة كَاننًا أَخَاكُ إِذَا لَمْ تَلْفُهُ لَكُ مِنجِدًا

وقال آخر:

يِبَذْلِ وحِلْم ساد في قومه الفَتَى وكنونه إِيَّاهُ عند المن يستهرُ وفي الحديث عنه عليه الصلاة والسلامُ: «إنَّ هذا القرآن كَائن لكم أَجْرًا وكَائن لكم وِزْرًا». وقِسْ على هذا.

تقولى: كَان زَيْدٌ قائمًا وليس عبرو شاخصًا أيْ مسافرًا، وما أشبّه ذلك وقد مستعمل هذه الأفعال تَامَّة، تَسْتغيي بالفاعل عن الغَبر، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَاكَ دُو عُسْرَة ﴾ [البَقرَة: الآية 180] أي حَضَر، ﴿ فَسُبَحْنَ اللهِ حِينَ تُسُونِ وَجِينَ تُسْيِحُونَ ﴿ وَالْمَسَاء، ﴿ مَا دَامَتِ السَّنَوْتُ وَالْأَرْشُ ﴾ [الرُّوم: الآية 17] أي تدخلون في الصَّباح والمساء، ﴿ مَا دَامَتِ السَّنوَتُ وَالْأَرْشُ ﴾ [هود: الآية 17]، أي وُجدتا، إلَّا لَيْسَ وَزَالَ وفتية، فلا تُسْتِعمل إلَّا ناقصة، ثم شَرَعَ في أنَّ وأخواتها فقال: وأمَّا إنَّ وَأَخَواتُها فإنَّها تنْهِبُ الاسم وترفع الخَبر أي رفعًا مجددًا وهو مذهب البصرين، وقال الكُوفيون: هُو باقي على رفعه السابق قبل دخُولها، وإنما عملتُ هذه الحروف بالخمل على الأفعال لأنَّ أصل الجمل إنما هو للأفعال دون وإنما عملتُ هذه الحروف المَّاضي في البناء على الفَعْم، وكونها على ثلاثة أحرف، ودخول نون الوقاية عَلَيْهَا، وتضمّنها مغنى الأفعال، فَمَعْنَى إنَّ وأنَّ حققت، أحرف، ودخول نون الوقاية عَلَيْهَا، وتضمّنها مغنى الأفعال، فَمَعْنَى إنَّ وأنَّ حققت، أحرف، ودخول نون الوقاية عَلَيْهَا، وتضمّنها مغنى الأفعال، فَمَعْنَى إنَّ وأنَّ حققت، وهذا في عملِ النَّهُ والرَّف. وأما الحروف التي تجرُّ فعملها أصْلِي من غَيْر شبه، كما وهذا في عملِ النَّهُ والرَّف. وأما الحروف التي تجرُّ فعملها أصْلِي من غَيْر شبه، كما قاله ابن جنّى وغيرةً. ثم عَدَّها فقال: وهي:

■ إنَّ

بِكُسُر الهمزة وشدّ النُّون.

■ وَأَنَّ

بفتح الهمزة والشَّدّ، والمكسورة هي الأصل والمفتوحة فَرْعها لأن الجملة مع المحسُّورة مستقلة بنفسها، غير مؤوِّلة بالمفرد، والمستقل أضل المُؤوَّل وقيل: المفتوحة أصل، وقيل: كلاهما أصل.

وَكَأَنُّ وَلَكِنَّ

بشدّ النُّونِ.

ولَيْت وَلَعَلَّ. تقول: إن زيدًا قائمٌ، ولَيْت عَمْرًا شاخصٌ [و ما أشبه ذلك]: وكَمَانَ زيدًا أَسَـدٌ . ﴿ وَلَنكِنَ اللّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيكُنَ ﴾ [الـحُـجـرَات: الآيـة 7]، ﴿ يُلَيِّنَنِي كُنتُ مَعَهُم ﴾ [النّساء: الآية 73]، و﴿ لَمَلْحَكُم لُغَلِحُون ﴾ [البقرة: الآية 189]. وعَمَلُ هذه الحروف مقبَّد بمَا إذا لَمْ تدخُلُ عليها مَا الزَّائدة، فإنْ دَخَلَتْ عليها بطل عملها، لزوال اختصاصها بالأسماء، نحو: ﴿ إِنَّنَا اللّهُ وَاحِدٌ ﴾ [النّساء: الآية 171]، ﴿ كَانَمَا يُسَافُونَ إِلَى الْمَوْتِ ﴾ [الأنفال: الآية 6]، إلّا لينتَ فيجوز فيها الوجهانِ، العمل وعَدَمه، قال الشاعر:

قالت ألا لينما هَذًا الحمامُ لَنَا إلَى حَمَامِتنا ونصفَه فَقَد

رُوِيَ بِنصب الحمام ورفعه، وقيل: يجوز الإعمَالُ في جميعها بِقلَة. فما الزائدة قد تُبْطل العَمل كما هنا، وقد تُوجِبه كما تقدَّم في حيثما، وإذ مَا، وألغز الجلال السيوطي في ذلك فقال:

أَلَا أَيُهَا النحويِّ إِن كُنْتَ بارعًا وأنت لأَفْوَالِ النُّحَاةِ تُفَسَّلُ وأَحُكمت أَبُوابِ الأَحاجِي بِأَسْرِهَا أَبِنْ لَيُ عَنْ حَرْف يُولِّي ويعزل

فإن قلت لِمَ أبطلتَ العمل في إنَّ وأخواتها، ولم تبطله في حروف الجرَّ، قال تعمالي: ﴿فَيِمَا رَحْمَةِ قِنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمُّ ﴾ [آل عِمران: الآية 159]، ﴿فَيَمَا نَقْضِهِم يَبِثَنَهُمُ ﴾ [آل عِمران: الآية 159]، ﴿فَيَمَا نَقْضِهِم يَبِثَنَهُمُ ﴾ [النّساء: الآية 155]. قلتُ: لأنَّ حروف الجَرُّ عملها بالأصالة كما تقدَّمَ بخلاف إنَّ وأخواتها، فبالحمل على الفعل كما قَدَّمْنَا، فَضَعُف أَمْرُها، فأقلَ شي ويُطل عملها.

ومعنى إنَّ وأنَّ للتوكيد

أي توكيد النُّسْبَة ونَفْي الشكَ عَنْهَا، إذا كان المخاطب متردّدًا شاكّاً، فإن كَان جاجدًا زِيدَ التوكيد بالقسم، والحاصل: أنَّ المُخَاطّب إذَا كَانَ خَالِي الدَّهْنِ أَلْقي إليه جاجدًا زِيدَ التوكيد بالقسم، والحاصل: أنَّ المُخَاطّب إذَا كَانَ خَالِي الدَّهْنِ أَلْقي إليه الكلام غير مؤكّد بشيءٍ. فإن كَان متردّدًا أكّد له بأنَّ وإنْ كَان مُنْكِرًا أكّد له بأنَّ والْقَسَم. كقوله تعالى في قصَّة رُسُل عيسى: ﴿ إِنَّا إِلَيْكُرُ لَمُرْسَلُونَ ﴾ [يس: الآية 14] فالقوا إليهم الكلام غير مؤكّد باللّام، فلمًا أنكروا وجحدوا ﴿ فَالْوَا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمُ لَلْمُ النَّهِ السَّلَكُ مَسْتَحْسُن ولَنفى الإنكار واجبٌ، ولغيرهما لا ولًا،

وكَأَنَّ للتشبيه

المؤكَّد لتركيبه من كَاف التشبيه وإنَّ المفيدة للتوكيد، نحو: كأنَّ زيدًا أسَدَّ، أو حمارٌ. مما الخبر فيه أرُّفع من الاسْم أو أخفض،

ولكِنَّ لِلإَسْتِدْرَاك

وهو تعقيب الكَلام بِرَفع ما يَتَوَهِّم ثبوتُهُ أَوْ نَفْيُهُ، نحو: زَيْد شجَاع لكنه بخير؛

لأنَّ إثبات الشجاعة تُوهِمُ ثبوتَ السَّخَاء؛ لأنَّ مَنْ سخي بنفْسِهِ، فيمَالِهِ أولَى، فرفع بذلك الإيهام بالاشتدراكِ. وتقول: زيْد بخيل لكنَّه شجاعٌ، لأن ثبوت البخل، يُوهِم نَفْي الشجاعَة فأثبته بالاستدراك.

وليْتَ للتَّمَنِّي

وَهُوَ طلب مَا لَا طَمْعَ فيه أَوْ مَا فيهِ عُسْرٍ، فالأول كقول الشيخ: ليْت الشبابُ يعود يومًا، والثاني: كقول الفقير المنقطع الرجاء: ليْت لي مَالاً فأحجّ بِهِ.

ولمَلُّ للنرجِي

ويكون في المَحْبُوب، نحو: لعلُّ الحبيبُ قادِمٌ.

والتَّوَقُّع

أي الأنتظار، كقوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَكَ بَنْجُعٌ نَفْسَكَ ﴾ [الكهف: الآية 6]، ويكون في المحبوب والمكروه غير أنَّ المحبُوب يقال فيه الترجي والمكروه يُقال فيه الإشفاق، والتوقّع أو قال للترجي الإشفاق، والتوقّع يصدق عليهما معًا، فلو اقتصر على التوقّع أو قال للترجي والإشفاق لكان أقرب، وفي لَعَلَّ لغات تَرَكَّنا ذِكرها إذْ ليْس فيها غَرَض نحوي.

وقول المؤلّف: ومعنى إنَّ وأنَّ للتوكيد، الصَّوّاب إسقاط اللَّام فيقول: ومعنى إنَّ وأنَّ التوكيد الخ.

■ تتمّات:

الأولى: إذا خُفّفت إنّ المكسورة قلَّ عملها، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمّا الْحِيهِ ﴾ [يس: الآية 23]، ومن اعْمَالِهَا قراءة نافع ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمّا لَكُوفِينَهُمْ رَبُّكُ أَعْمَالُهُمْ ﴾ [مُود: الآية 111]، وإذا أَهْمِلَتْ فالأكثر أن يليها فعل ناقص ليبقى اثرها في الجملة، كقولِه تعالى: ﴿ وَإِن بَكَاتُ اللَّينَ كَثَوْلِهِ [الْقَلَم: الآية 51]، ﴿ وَإِن نَظْنُكُ لَيْنَ الْكَدِينَ ﴾ [الشّعراء: الآية 185]، ﴿ وَإِن وَجَدْنَا أَصَعَنَهُمْ لَنَسْتِبنَ ﴾ [الأعراف: الآية 102]، وإذا خُفّفَتِ المفتوحة لم تُهْمَلُ ويكون اسمها ضمير شأنٍ، ويفصل خبرها إنْ بُدِي، يفعلٍ منصرف غير دعاءٍ بقد، نحو ﴿ وَنَعْلَمُ أَن قَدْ صَدَقَتَنَا ﴾ [المَائدة: الآية 113]، أو يفعل منصرف غير دعاءٍ بقد، نحو ﴿ وَنَعْلَمُ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [المُائدة: الآية 113]، أو تنفيس، نحو: ﴿ وَالَّو الشّعَنُوا عَلَى الطّرِيفَةِ ﴾ شَيْكُونُ ينكُر تَرْمَنْ ﴾ [المُزمّل: الآية 20]، أو لَوْ، نحو: ﴿ وَالَّو الشّقَدُوا عَلَى الطّرِيفَةِ ﴾ اللّه المصدرية لأن المصدرية لأن المصدرية لأن المصدرية الأشياء إبدًا. وإذا خُفُفَتْ كَانَ أَعْمِلَتْ مَحْدُونة الإسْم المصدرية لا تُعْمَلُتْ بعدة الأشياء أبدًا. وإذا خُفُفَتْ كَانَ أَعْمِلَتْ مَحْدُونة الإسْم والمُحْدَة بعدة خَبَرَ، ويجوز إظهاره كقول الشاعر:

ويَـوْمَ تَـوافـيـنَـا بـوجـه مقسم كأن ظبية تعطوا إلى ورق السلم

رُوِيَ برفع ظبية ونصبها وجرّها على زيادة أن، أي كظبية. وتفصل بقَدْ إنْ بُدِئت بماض، نحو: كَأْن قد قام زيْد. وبلَمْ إن بُدِئتْ بِمضارع، كقوله تعالى: ﴿ كَأَن لَمْ نَنْكَ إِلَاّمْتِيْنَ ﴾ [يُونس: الآية 24]. وتُخَفَّف لَكِنْ فَتُهْمَل وتكون حَرَّف عطف، نحو: ما قَام زيدٌ لكن عمرٌو. وعن يونس والأخفش جواز إعمالها،

الثانية: يجوز تقديم خبر هذه الحروف على اشيها، إذا كان مجرورًا أوْ ظَرْفًا، نحو: ﴿إِنَّ إِلَى لَاَيْتُ ﴾ [أل نحو: ﴿إِنَّ إِلَى لَاَيْتُ ﴾ [أل نحو: ﴿إِنَّ إِلَى لَاَيْتُ ﴾ [أل عمرًان: الآية 13]، و ﴿إِنَّ لَدُبْنَا أَنكَالًا وَجَيبُنا ﴿ ﴾ [المُزمّل: الآية 12]. وأما تقديم خَبْرَهَا عليها فلا يجوز، بخلاف كان وأخواتها فيُقدِّم، ويتوسط. ويكون ذلك جائزًا أوْ واجبًا، إِنْ كَانَ لهُ صَدْر الكلام، نحو: كَيْفَ كَانَ بده الوّحي إلى رسول الله ﷺ.

الثالثة: يجوز حَذْف اسمها إذا عُلِمَ. قال في التَّسهيل: وَلَا يَخْتَصَ حَذَف الاسم المفهوم معناه بالشعر. وقلَّما يكون إلَّا ضمير الشَّأْن وَعَلَيْه يُحْمَلُ "إنَّ مِنْ أَشَدُ النَّاس عَذَابًا يَوْم القيامة المُصَوِّرون، أي إنه من أشدَ الخ. لَا عَلَى زِيَادَة مِن خلافًا لِلْكسَائي. وإذا علم الخَبَر جاز حذفه مطلقًا، خلافًا لِمَن اشترط تنكير الاسم، وقد يسد مسده واو المصاحبة والحال، والتزم الحذف في ليت شعري، مردفًا بِاستفهام، ومن حذَف الخَبِر قول الشاعر:

أَلَا إِنَّ نَاسًا مِنْ قُرَيْش تَفَضَّلُوا على النَّاسِ وَإِنَّ المَكَارِمَ نَهْشَلا أَي تَفضَّلُوا على النَّاس، وقد تنصب الجزءين معًا، كقول القائل: إنَّ حُرَّاسَنَا أَمدًا، قال في التسهيل: ويجوز نصبهُمَا بليْت عند الفرّاء وبالخمسة عند بعض أصحابه. وما استشهد به محمول على الحال أو على إضمار فعل وَهُو رَأْيُ الكسائي.

ثم شرع في القسم الثالث فقال:

وأمَّا ظَنَنْتُ وأخواتُها فإنّها تنفيبُ المبتدأ والخَبر، على أنهما مفعولان لَهَا أي عند البصريبنَ، وقال الكوفيّونَ: الثاني حال، ونازع السهيلي⁽¹⁾ في دخولها على المبتدأ والخبر .وهي: قشمان، فعل قلّب، وفعل حاسّة، الثاني سمعت والأول ما سواها؛ وهي ثلاثة أقسام: قسم يدلّ على اليقين، وقسم يدلّ على الرجحان، وقسم يدلُ على التحويل، فيمًّا يدلّ على الرجحان؛

⁽¹⁾ عبد الرحمان بن عبد الله السهيلي: حافظ وعالم باللغة والسير. ضرير. ولد بمالقة سنة 508 وعمي وعمره 18 سنة. ونبغ فاتصل خبره بصاحب مراكش فطلبه إليها وأكرمه، فأقام يصنف كتبه إلى أن ثوفي بها سنة 581. نسبته إلى سهيل من قرى مالقة. من كتبه: الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن عشام، التعريف والإعلام فيما أبهم في الفرآن من الأسماء والأعلام، نتائج الفكر.

■ ظُنَنْتُ

نحو: ظننْتُ زِيدًا صديقًا، وقد تدلّ على اليقين كقوله تعالى: ﴿ يَطُنُونَ آنَهُم مُلَقُواً رَبِّهِم ﴾ [البَقْرَة: الآية 46] إذ لا يكفي الظّنّ في اعتقاد البَعْث، وإنما عبَّر الحق تعالى بِالظَّنِّ اغتفارًا للخواطر ولطفًا بالضعفاء. قال الورتجبي (١): «وإنما أقام الظنَّ مقام اليقين لأن في الظَّنِّ حَلرفًا من اليقين وإنما ذكر الظَّنَّ إبقاء على المُذَبَّذَبِينَ وتوفّرًا على العاصينَ الذين ليس لهم صفاء اليقين، ولو ذكر اليقين صرفًا لخرجوا من الجملة ا(٤).

■ وحسبت

تحو قول الشاعر:

حُسِبْتُ التَّقِي والجُودَ خَيْرَ يَجَارَةٍ رباحاً إذا مَا المَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

■ وخِلْتُ

ماض يخال بمعنى ظنّ كقول الشاعر: ضعيف النكاية أعداءًه

يسخسال المفراد يُرَانِعي الأجسل

■ وزُعَمْتُ

بمعنى ظننتُ نحو :

زعمتني شَيْخًا ولستُ بشينع إنَّ مَا السيخ مَن يدُبُ دَبيبًا ويمًّا يدل على اليقين:

■ رَأَيْتُ

بمعنى علم و هو الكثير، و بمعنى ظنّ و هو القليل، و قد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ بَرُوْنَهُ بَيِدًا ۞ وَآرَنَهُ قَرِيبًا ۞﴾ [المعارج: الآيتان 6 و7] أي يظنّونه ونعلمه، ومنه كقول الشاعر:

رَأَيْتُ الله أكبر كل شي: محاولة وأكثرَهُم جُننُودًا

⁽¹⁾ أبو محمد بن أبي نصر رُوزْبَهَان البَقْلِي الفسائي الشَّيرَازِي، المزداد بفساه سنة 522 و المتوفى سنة 606. من مشاهير أثمة التصوف، من أهل شيراز الإيرانية حيث ضريحه. له عدة مؤلفات في الفقه و المتصوف: عرايس البيان و التصوف بالفارسية والعربية، و خاصة كتابه في التفسير على طريقة أهل التصوف: عرايس البيان في حقائق القرآن الذي كثيراً ما يذكره سيدي أحمد بن هجيبة، خاصة في كتابه: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد.

⁽²⁾ عرائس البيان: المجلد الأول: ص 23.

■ وعلمت

وهي كرَأَيْت قد تُغيدُ اليقين، كقوله تعالى: ﴿ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللهُ عَلَى كُلِ شَيْرٍ وَقَدَ وَقِد وَيَرِي [البَقَرَة: الآية 259]، ﴿ فَآغَلَمُ أَنَدُ لاَ إِلَهَ إِلاَ اللهُ ﴾ [محمد: الآية 19]. وقد تغيد الظن، كقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُوفُنَ مُؤْمِنَتُ ﴾ [المُمنَحنَة: الآية 10] وَقَدْ تُغِيدُ العِرْفَانَ، فَنَنَعَدًى إلى واحد فقط. نحو قوله تعالى: ﴿ لا تَعْلَمُونَ شَيْنًا ﴾ [النّحل: الآية 78]، أيُ لا تغرِفُونَ.

■ وَوَجَدتُ

وقد تفيد البقين، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن وَجَدْنَا آَكُنُّهُمْ لَنَسْقِينَ ﴾ [الأعراف: الآية 102].

وما يذل على التحويل:

اتَّخَذْتُ نحو: ﴿ وَالْغَذَ اللَّهُ إِبْرَهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النَّساء: الآية 125].

■ رجَمَلُتُ

نحو: ﴿ نَجَمُلُنَّهُ مَبُكَّةً مَّنتُورًا ﴾ [الفُرقان: الآية 23].

وَذِكُر المُصَنَّف جَعَلْتُ إِثر اتَّخَذَتُ بَدُلُّ على أَنه أَرَاد التحويلية وقد تكون كَاغْتَقِدُ، نحو: ﴿وَجَعَلُوا ٱلْمَلَتَهِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَنَدُ ٱلرَّحْنَنِ إِنَنَأَ ﴾ [الزخرف: الآية 19].

■ وأمَّا سَمِعْتُ

فَعند الجُمْهور تتعدَّى إلى مفعول واجدٍ، نحو: سَمِعْتُ النبيَّ (ص) يَقُولُ، النبيِّ مفعول بِهِ ويقول حَالٌ، وعند أبِي عليَّ (اللهُ تنصب مفعوليْنِ وعليه ذهب المُصَنَف، فجملة يقول مفعول ثانٍ، وهذا الخِلَاف إنما هُوَ إذا دَخَلَتْ على مَا لَا يصحِّ أَنْ يُسْمِعَ كَسَمعتُ زيدًا يتكلَّمُ، وأمَّا إنْ دَخَلَتْ على ما يصحُّ أنْ يُسْمَع كسمعتُ كلام زيْد، فَلَا تتعدَّى إلَّا لواحد فقط اتفاقًا،

ثَمْ مَثَلَ بِقُولُه: نَحْقُ: ظَنَنْتُ زِيدًا مِنطَلَقًا، وَخِلْتُ عُمْرًا شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ قلت: بقي على المصنّف أفعال من أفعال القلوب تتعدَّى إلى مفعوليْن، مثْهَا مَا تفيد اليقين، ومنهَا ما تفيد الرجحان. وقد نظمها بَمْضهم فقال:

النفّى ذرا كلا تعلم و وجد كلّ سفيد لليقين إن وَرَدُ

أبو على الفارسي؛ سبقت الإشارة إليه.

ولليقين غالبًا رُأى عَلمُ وظَنّ خال وحسب عكس عُلِمُ أصار للتصيير صيّر وتجذ وجعل ردّ وهب ثمّ اتحذ

وقد تنعدًى رأى العِلْمية إلى مفعوليْن كَعَلِمَ، لكُوْنها مثلها، في كونها إدراكًا بالحسّ الباطني، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَرْنَنِ أَغْصِرُ خَمْرًا ﴾ [يُوسُف: الآية 36] فالباء مفعول أوَّل وأغصر في محلّ الثاني. وقول الشاعر:

أراهم رضعتني حنى إذا ما تجافى اللَّيلُ وانخَزَل انخزَالا

■ تَشْمِيمٌ:

قَدْ تُلْغَى هذه الأَفْعَالُ إِذَا تقدَّمَ عليها معمولاَهَا أو توسَّطت، وَقَدْ نُعَلَّق إِذَا فَصَلَ بِينَها وبين معموليها مَا لَهُ صَدْر الكَلَام، نحو: ظَنَنْتُ ما زيد قائم أو ظننت زيدًا ما هُوَ قائم. قال تعالى: ﴿وَطَنُوا مَا لَهُم مِن يَجِمِ ﴾ [فُصَلَت: الآية 48]. وقد تسد أنَّ قائم، قالم معولَيها، نحو: ظننْت أنَّ زيدًا عَالمٌ، ومنْهُ: ﴿يَطُنُونَ أَنِهم مُلْتُوا رَبِهم ﴾ المفتوحة مسدَّ مفعولَيها، نحو: ظننْت أنَّ زيدًا عَالمٌ، ومنْهُ: ﴿يَطُنُونَ أَنْهُم مُلْتُوا رَبِهم ﴾ المفتوحة ملدً اللَّذِيل، كقول الشاعر في شأنِ إللهَ قَرَة: الآية 46] وقد يُحذَف المفعولان أو أحدهما للدَّليل، كقول الشاعر في شأنِ أَهْل البَيْت:

بأيُّ كتاب أو بِأَيَّة سُنَّةٍ تَرَى خُبَّهُم عارًا عليَّ وتخسبُ أي: وتحسب حبهم عارًا عليَّ، قال في الألفيَّة: وَلَا تُسجِيزُ هُنِّنا بِللا ذَلِيسِلِ سُقُوطَ مَفَعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ والله تعالى أعلم.

■ الإشارة:

نُواسِخ الابتداء إشارة إلى نواسخ الأحْكَام الذَّاتية التي تتعلق بالذَّاتِ القديمة التي هي مبتدأ الاشياء ومنتهاها، ويكون النَّنخ في الأحْكَام الشرعية، ومعناه انتهاء الحُكم إلى وقت معلوم، ثم يُستأنف حُكمًا آخَر على سابق الإرادة، ويكون في شرائع المِلَل وفي الشريعة الواحدة، ينسخ بعضها بَفْضًا كما هو مُقرَّر في مَحله، ويكون في الأقضية البارزة إلى عَالَم الشهادة، فيُظهِر اللهُ تعالى للمَلائكة أُمُورًا يُعلقها على الأقضية البارزة إلى عَالَم الشهادة، فيُظهِر اللهُ تعالى للمَلائكة أُمُورًا يُعلقها على أشباب وشروط عَلِمَ أنَّها لا توجَد، فإذَا أَرَاد المَلَكُ الموكلِ بذلكَ الفِعْل إبْرَازَهُ، أَشها لا يتبدَّلُ وَلا يَنَغَيَّرُ أَشهر الله خلاف ذلكَ ليظهر اختصاصه تعالى بِالعلم الحقيقي الذي لا ينبدَّلُ وَلا يَنَغَيَّرُ وهُو أُمُ الكتاب، فيقع النَّشخ بهذا المعنى في السعادة والشقاوة والأعمار وغيرها من وهُو أُم الكتاب، فيقع النَّشخ بهذا المعنى في السعادة والشقاوة والأعمار وغيرها من القضايا التي تبرز من عند الحق تعالى، ولذلك كان سبّلُنَا عمر و بْنُ مسعود يقولان: واللَّهمَ إن كنت كَتَبْتَنِي مِنْ أَهْلِ الشقاءِ فامْدِني وَاكْتبني من أهل السعادة».

وأمَّا العلم الأصْلِي الَّذي هو الأمّ فلا يتبَدُّل وَلَا يتغَيَّرُ، وَلَا يصحّ النسخ في الاخبار لأنه يلزم عليه الكَذب. ويَقع النسخ أيضًا في وارداتِ القلوب الصافية فيتجلَّى في قَلْب الْولِي أَمْرٌ، فيخبرُ بِهِ، ثم ينسخه الله تعالى، ويُظهر خلافة، ولَا يَقدَحُ ذلكَ في وِلَايته، وَقَد يُشَارُ هُنَا بِالنَّسْخ إلى تلوين الخمرة الأزلية بالفروع التكوينية.

فَكَانَ تُشِيرُ إِلَى: كَانَ اللهُ وَلا شَيْء مَعَهُ، حيث لا شَكُل رَلَا رَسُم. وأَمْسَى وَأَصبح وأَضْحَى إلى تلوينها بِمُرُور الفلك بالصباح والمساء والضَّحَى. رَبِظُلِ وَبَاتَ إلى تلوينها بِمُرُّور الليل والنَّهَارِ.

وبِصَار إلى تحوُّلها بالظهور والبطونِ.

وبلَيْس إلى تنزيهها كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مُونَ ۗ ﴾ [الشّورى: الآية 11]. وبِما زَالَ وأخَوَاتها إلى أنَّهُ تَعالى مَا زَالَ وَلَا يَزُولُ وَلَا يَحُولُ عمَّا كَانَ عليه، فالتغيَّرُ عليه تعالى مُحَالٌ.

وبِدَام إلى دَرَام رُبُوبِيَّته أَزُلاً وَأَيَدًا.

ومَن شَاأُنِ هَذِهِ الأَفْعَال أَنْ ترفع الاسْم وتُعَظّمَه وتُجِلَّه، وَهُو الَّذِي كَان مُبْتداً الأشياء وأصل ظهورهَا، ورفعها له دِلَالتها على تلوين الآثار وتنقلات الأطوار، فتدلّ على عظمة الواحد القهّار.

وتنصب الخُبُر الذي هو عبارة عَنِ الأثرِ لِجَرَيّان أَحْكَام الواحد القهّار.

وَأَمَّا إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا ، فَتَشْيِر إِلَى أُخُوال الْخَلْقِ البارزة مِن حَضْرة الحقّ ، وَذَلِكَ مَا يَغْتَرِيهَا مِنْ تَأْكِيد الْأُمُور والْعَزْم عَلَيْهَا لإدراكِ نَتَايْجِهَا ، إِمَّا دِينَة أَوْ دُنْيُوبَة ، إِذْ لَا تُدْرِك الْأُمُور إِلَّا بِالْعَزْمِ والْجَدّ ، وسيأتي الكلام عليها في باب التوكيد ، وتشير أيضًا إلى ما ينزل بِهَا مِنَ الرَّجَاءِ والخَوْفِ ، أو التمنِّي والطمع الفارغ ، وقد نَهَى اللهُ عَنْهُما فقال : فَنَمَّلُ اللهُ عِنْهُما فقال : فَيَمَا لَلهُ عَنْهُما فقال : فَيَمَا لَلهُ عِنْهَا لَهُ عَنْهُما فقال : فَيَمَا لَلهُ عَنْهُما فقال : فَيَمَا لَلهُ عِنْهَا لَهُ عَنْهُما فقال : فَيَمَا لَلهُ عِنْهُما فَيْل اللهُ عَنْهُما فقال : فَيَمَا لِللهُ عَنْهُما فقال : فَيْمَا لِللهُ عَنْهُمَا فَيْل اللهُ عَنْهُما فقال : فَيْمَا لِللهُ عَنْهُما فقال : فَيْمَا لِللهُ عَنْهُما فقال : فَيْمَا لِللهُ عَنْهُما فَيْل اللهُ عَنْهُما فقال : فَيْمَا لِللهُ عَنْهُمَا لَهُ اللهُ عَنْهُما فقال : فَلْ اللهُ عَنْهُما لَهُ اللهُ عَنْهُما فقال : فَيْمَا لِللهُ عَنْهُمَا لَلهُ عَنْهُما فقال : فَيْمَا لَهُ لَهُ إِلْهُ عَلْهُ اللهُ عَنْهُما فَيْنَا لَوْ اللهُ عَنْهُما فَقَال : فَلْ لَا لَهُ عِلْهُ إِلَيْهَا لَهُ اللهُ عَنْهُما فَقَال : عَلْهَا لهُ اللهُ عَنْهُما لِهُ اللهُ عَنْهُما فَقَال اللهُ عَنْهَا لَا لَهُ عِنْ لَعْمَالُ اللهُ عَنْهُما فقال اللهُ عَنْهُ اللهُما عَلَاللهُ عَنْهُما فَلَا اللهُمُ عَلَى اللهُ عَنْهُمُ اللهُمُ عَلَى اللهُمُ عَلَيْهُ اللهُمُ عَلَى اللهُمُ عَلَى اللهُمُ عَلَى اللهُمُ اللهُمُ عَلَى اللهُمُ عَلَى اللهُمُ عَلَى اللهُ عَلْهُ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمُ عَلَى اللهُمُ عَلَى اللهُمُ عَلَى اللهُ اللهُمُ اللهُمُمُ اللهُمُ اللهُمُولُ اللهُمُ ال

وأمّا ظَننْتُ وأخَوَاتُها فتشير إلى أحْوَال القلوب، فإنّ منها ما يدّخل فيها اليقين الكبير الناشئ عن الشهود والعيّان، وهو مقام عين اليقين، أو حق اليقين، وهو مقام العارفين الراسخين في العلم بالله، ولا سبيل له إلّا بصحبة شيخ التربية والدّخول تحت تربيته، ومنها ما يدْخلها الظنّ القوي الراجح وهي قلوب أهل البُرْهان والاستدلال، فتارة يقوى عليهم الدّليل، فيستشرفون على عين اليقين، وتارة تَكِرُ عَلَيْهِم الخواطر الرديثة، فلا يبقى لهم إلّا الظنّ القوي، ومنهم من تلْعَب بهم الشكوك والأوهام فيموثون على الشك والعياذ بالله.

ولقد نقل عَنِ الرَّازِي أَنْه كَانْ يقول عند الموت: اللَّهمُّ إيمانًا كَإيمانُ العجائز. وكتب إليه ابن عَرَبي الحاتمي⁽¹⁾ فقال له: «إيتنِي نُعَرِّفكَ باللهِ قَبْلَ أن تموت جاهلاً بِهِ فتنكِرَهُ فيمَنْ أنكرهُ حينَ يتجلَّى لخلقِهِ».

وقال بعضهم: إيمانُ عُلَمَاءِ الكلام كالخبط المعلَّق بالهواءِ يَميل مع كل ربع، والعياذ بِاللهِ من الفِتنِ وسوء المِحَن. وما رأيت أحدًا حصل على اليقين الكبير الذي هو عين اليقين أو حق اليقين الناشئ عن الشهود والعيان في زَمَانِنَا هَذَا إلَّا شيخ شَيْخنا قطب دائرة التربية النبوية، مولاي العربي اللَّرقاوي الحسني، وشيخنا البُوزيدي الحسني، وخواص أضحابهما رضي الله عَنْهُمْ. وأمَّا البَاقي فكلهم في سِجْن الأكوان، يستدلون بها على المُكوّن. فتارة يقوى يقينهم ويتنوَّر دليلهم فيحصلون على الأكوان، وثارة بضعف يقينهم فتكرَّ عليهم الخواطرُ الردينة والوساوس الشيطانية، علم اليقين، وثارة بضعف يقينهم فتكرَّ عليهم الخواطرُ الردينة والوساوس الشيطانية، فيحصلُونَ على الظنّ القوي، عالمًا كَانَ أو صالحًا أو عابدًا أو زاهِدًا، وبالله التوفيق.

⁽¹⁾ محمد بن علي ابن العربي، أبو بكر الحاتمي الطائي الأندلسي، المعروف بمحبي الدين بن عربي، الملقب بالشيخ الأكبر: من أئمة الصوفية. ولد بمرسية بالأندلس سنة 560 وانتقل إلى إشبيلية. وقام برحلة فزار المغرب و الشام وبلاد الروم والعراق والحجاز، واستقر بدمشق، فتوفي فيها سنة 638. قدوة القائلين بوحدة الموجود. له نحو 400 كتاب ورسالة، منها: الفتوحات المكية، فصوص الحكم، محاضرة الأبرار ومسامرة الأخيار، ديوان شعر، فتح المذخائر والأغلاق في شرح ترجمان الأشواق، الغ.

بَابُ النَّعْتِ

قلت: النَّعْتُ عبارة الكوفيين، والوصف عبارة البصريين، وهل هما مترادفَانِ؟ المشهور كذلك. وقالَ بَعْضُهُمْ: النَّعْتُ يتغيَّرُ، والوَصْف لَا يتغَيَّر، ولذلِكَ يُقال: أوصاف الله، ولَلا يُقال نعوتهُ. وبدأ بِالنَّعْتِ، ثم بالنَّسَقِ، ثم بالتوكيد ثم بِالبَدَل، وعكس غيره، وإذا اجتمعت في كلام واحِد قُلْمَ النَّعْت، ثم البيّان، ثم النوكيد، ثم البَدَل، ثم النَّسَق، و يَمَرَّه بَعْضُهُم بقوله:

نَبْتُ دُقَّ، فالنُّون للنَّعْتِ، والبَّاء للبيّانِ، والنَّاء للتوكيد، والدَّال للبَدَلِ، والقاف للنَّــق. تقول: جاء زيد العاقل برهان الدين نفسه أخوك وعمرو.

وحقيقة النَّعْت هو التابع لما قبلهُ بعلامة فيه أو فيما تعلق به وهو على ثلاثة أقسام: حقيقي ومجازي وسببي.

فالحقيقي: هو الجاري على ما قبله مع رفعه لضميره، نحو: جاء زيد العاقل، والمجازي: هو الجاري على ما بعده مع رفعه لضمير ما قبله، نحو: جاء زيد الكريم الأب أو الحسن الوجه،

والسببي: هو الجاري على ما بعده مع رفعه لظاهر متلبّس بضمير الموصّوف، نحو: جاء زيد العَاقلة أمّه أو زيد العاقل أبُوه، ومنه قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا آخْرِجْنَا مِنْ هَلْوِ الْفَالِرِ آهُلُهَا﴾ [النّساء: الآية 75]. فإذا علمت هذَا فالنّعْتُ حقيقيًّا أو مَجَازيًّا تُابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْهِهِ، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ، وَنَعْرِيفِهِ، وَتَنْكِيرِهِ، ثم إِنْ رَفّعَ ضمير المَوْصُوف وكَانَ حَقِيقيًّا أو مجازيًّا تَبِعَهُ أيضًا في تذكيره وتَأنيثه، وفي إفراده وتثنيته وجَمْعِه .نَحْقُ : جَاءَ زَيْدٌ العَاقِلُ، ورَأَيْتُ زَيْدًا العَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ العَاقِلِ.

وفي المجازي: جاء زيد الكريم الأب، ورأيْت زيدًا الكريم الأب، ومررت بزيد الكريم الأب، ومررت بزيد الكريم الأب. وإن رَفَعَ ظَاهرًا متلبِّسًا بضمير الموصوف فَهُوَ كالْفِعُلِ، فيلزم إفراده، كما يجرِّد الفعل من علَامَة النثنية والجمع، ويتبع مَنْعوته في الإعراب والتَّعريف والتنكير فقط. فتقول: جاء الزَّيدان العَاقلةُ أُمَّهُمَا، وجَاءَ الهِنْدَانِ العاقلُ أَبُوهما، وجاءَ الزَّيدون العاقلُ أبُوهما، وجاءَ الزَّيدون العاقلُ آباؤهم. فتحصَّل أنَّ النَّعْت الحقيقي يتبع مَنعوته في أرْبعة مِنْ عَشرة القاب الإعراب الثلاث، والتعريف، والتنكير، والتذكير، والتأنيث، والإفراد،

والتثنية، والجمع، وكذلك المجازي. وأمَّا السُّببي، فيتبعه في اثنيْن من خمسة القاب الإعراب والتعريف والتنكير، وأمثلة ذلك ظَاهرة، والله تعالى أعْلَمُ.

= الإشارة:

الوصف ثابع للموصوف لا يَفْتَرِقَانِ أبدًا، وبِعِبَارةٍ أخرى، الصفة لا نفارق الموصوف، فمهما ظهرت الصفات ظهرت معها اللَّات، ومَهْما تجلَّت اللَّات ثجلَّت الصفات، فامتحى حينئذ وجود الأثر بظهور المُؤثّر إذ الأثر لا يظهر إلَّا بالقدرة، وهي لا تفارق اللَّات، فَافْهَمْ وإلَّا فَسَلَّمْ. ومنهم مَن يعبِّر عن هذا بقولهم: الذَّات عين الصفات، وإنما أراد بالعينِ التلازم في الظهور، وإلَّا فالذَّات حسية لطيفة لا تدرك، والصفات معنى قائم بها. وإن شئت قلت نعت الذَّات تابع لها في الكَمَالاتِ وعَدَم التهابات. فَكَمَا أنَّ الذَّات لا نهاية لها و لا حصر، فأسرار الذَّات وكمالاتها خارجة عن مدارك العقول، كذلك الصفات. أو حصر، فأسرار الذَّات في مظاهر التجليات يثبَع المنعوث في تلوّناته، فقد شُئِل الجُنيَد رضي الله عنه عن التوحيد فقال: «لؤن الماء لؤن إنّائه» يمني أنَّ أسرار المعاني حين تجلّن في قوالب الأواني تلوّنت بتلوّنِ القوالب بين أبيض وأسود وأحمر وأصفر وأخضَر، إلى غير ذلك من ألوان الخمرة الأزلية في حال التجلّي. وأما قبل النجلّي فهو سرَّ لطيف نُورَاني، له قدرة على التجلّي كيف شاء، وإنما اختلفت ألوانه بعد في ويئته:

تَجلَّى حبيبي في مرائِي جَمَاله فَفِي كُلُّ مَرْأَى لِلْحَبِيبِ ظَلَائِعُ ثم قال:

وَكُنْ اسْوِدَادِ فِي تَصَافِيفِ طُرَّةٍ وَكُلُّ احْمِرَادِ فِي الطَّلَاثِعِ نَاصِعُ ثَمَ قَالَ: ثم قال:

وأَطْلِقْ مِنَانَ الحَقِّ فِي كُلِّ مَا تَوَى ﴿ فَيَلُّكَ تَجَلَّيَّاتِ مَنْ هُوَ صَائِعُ

ويدخل في بعض هذه التلوّنات قول المصنّف: النّعْتُ تابع للمنعوث في رفّعه، إن تجلّى بمظهر مخفوض، فظاهره خفض وباطنه رفّع وعِزّ، ونَصْبه إن تجلّى بمظهر منصوب لسهام الأقدار، فظاهره منصوب لقهرية العبودية، وباطنه مخض عِزّ الرّبوبية، وتعريفه إن تجلّي فيه باسمه الظّاهر، فأظهره للانتفاع به حتى عرفة الخاص والعام، وتنكيره إن تجلّى فيه باسمه الباطِن، فأنكره بمناع به حتى عرفة الخاص والعام، وتنكيره إن تجلّى فيه باسمه الباطِن، فأنكره بمناع على عند الملك الحقّ.

وقد أشار شيخ شيوخنا ومادَّة طريقتنا، رئيس البحرية، وإمام أهل الخَمْرة

الأزلبة، سيدي علي العمراني المُكنّى بالجَمَل (١) رضي الله عنه إلى هذا المعنى في كتابه، فقال ما نَصُه: النظر يا أخي وَتَأمّلُ هذه الخمرة كيف كَمُلت فيها الأوصاف، وتوفّرَتْ فيها الشروط، وكيف كمل نقصانها، كما كمل كمالها، فسبّحان مَن أظهرها بالكَمّال في النقص والكمّال، حتى صار الكلُّ كَمَالاً وَلا نَقْص، فانظر يا أخي ما أقربها في بُعدها، وما أبعدها في قُرْبها، وما أرفعها في أسفلها، وما أرضعها في عُلُوها، وما أكبرها في صغرها، وما أصغرها في كبّرها، وما أقواها في ضُعْفها، وما أضعفها في قوتها، وما أغناها في فقرها، وما أفقرها في غناها، وما أعزها في ذُلُها، وما أذلَها في عزها الله ألله ألى آخر كلامه، فقد اجتمعت الضّدّان بل الأضداد في مَظْهَر واحد وإلى ذلك أشار الجبلى أيضًا بقولِه:

تجمَّعَتِ الأَضْدَادُ فِي وَاحِدِ البَهَا وَفِيهِ تَلَاشَتُ فَهُوَ عَنْهُنَّ سَاطِعُ وَلِيهِ وَلَا يَسْفُ فَهُو عَنْهُنَّ سَاطِعُ وَلَا يَسْهَم هَذَا إِلَّا أَهُلَ الأَذْوَاقُ والوَّجِدانُ مَمَّنَ خَاصَ يَحْرَ الشهود والعيانِ وحَسْبُ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ هذَا التَّسليم، وبالله التوفيق.

■ تُنبيه:

قول أهل الحقيقة إنَّ الضَّدَّيْن أو الأَضْدَاد تجتمع في محلٍ واحد معْنَاهُ مع اختلاف الحيَّثية والجِهَة، ثم إنَّ الأضداد على قسْمَيْن: أضداد عقلية، وأضداد عادية.

فالأضداد العقلية مثالها العَدَم والوجود، والقيام والقعُود، والبيَاض والسَّواد، والرِّبوبية والعبودية، والقِدَم والحدوث، وشبه ذَلِكَ مما لا يتصوّر في العقل اجْتِماعهما.

والأضداد العادية مثالها النَّار والماء، والحرّ والبّرّد، والنهار والليل، وغير ذلِكَ مِمًّا يُمْكِنُ اجتماعهما عقلاً ويستحيل عادة.

أمَّا الأضداد العقلية فلا تجتمع أبدًا في محلِّ واحدٍ إلَّا مع اختلاف الحيثية كما تقدم، فالربوبية والعبودية قد يجتمعان في محل واحد كالآدمي مثلاً، فالعبودية من حَيْث القَالبُ الحسّي والرّبوبية من حيث المَظهر المعنوي، العبودية مُرَثَبَة على الحسّ

⁽¹⁾ على بن عبد الرحمان العمراني الحسني، أبو الحسن، الملقب بالجمل: من أكابر مشايخ التصوف بالمغرب. أستاذ الشيخ مولاي العربي الدرقاوي، كان أولاً بقاس متصلاً بالقصر الملكي ثم خرج منها إلى تونس حيث النقى بمشايخ انتفع بهم وبعتوه إلى وازَّان عند الشيخ مولاي الطيب الوازَّاني، فلقيه ثم بعثه إلى قاس حيث صحب العارف بالله سيدي العربي بن أحمد معن الاندلسي، توفي سنة 1194 عن 106 أعوام، له كتاب شمّي بالبواقيت الحسان في تصرّف معاني الإنسان، جمع قيه ما كان يرد عليه من الجكم وأسرار الطريق إلى الله،

البَشْرِي والرّبوبية مُرَبَّبة عَلَى المظهر المعنوي، العُبُودية ظاهرة والرّبوبية كامِنَة. وكذلك القِدَم والحدوث، القِدَم من جِهة مَعْنَاهُ، والحدوث من جِهة حِسَّم العارض ظهوره. وكذلك العِزِّ والذَّلُ والفِنَى والفقر، فالعِزُّ والفِنَى محلهما البَوَاطن، والذَّلُ والفقر، مَحَلُهُما الظواهر. وقد تجتمع في وَقْت واحدٍ، لَكِن مَعَ اختلاف الجِهة كَمَا قُلْنَا، ومن يقل إنَّ الضدَّين أو الأضداد تجتمع في محلُّ واحدٍ مع اتَّحادِ الجهة والوقت فَجَاهِلٌ لِنَّ القدرة لا تتعلق بالمحال، ولو تعلَّقت بالمُحَالِ لزم تعلقها بإعدام الذَّاتِ العَلِيَّة وإثبات السَريك لله تعالى، وَهُوَ هَوْسٌ عَظِيمٌ لا يقُولُ بِهِ عَاقلٌ.

وأما الضدّانِ العاديان أو الأضداد العادية فيجوز اجتماعهما في محلِّ واحدٍ وفي وقت واحد، إذ القدرة صالحة لذلك ولم تقع في عالم الحِكْمَة إلا معجزة، كنار إبراهيم عليه السلام، وإنما وقع اجتماعها مفترقة المحلّ مع اتّحادِ الوجود عند أهل الباطن، فالماء في محلِّ والنَّار في محلُّ، وكذلك الحرِّ والبَرْد، والمَوْت والحياة، والجَنَّة والنَّارُ. ولو جَمَعَ الله ذلكَ في محلُّ واحدٍ لكان جائزًا. وقول الجيلي رضي الله عنه: تجمعت الأضداد الغ، مراده الأضداد العقلية مع اختلاف الحيثية كما تقدم، أو الأضداد العادية مع افتراق الجِهَة في عالم الحِكْمَةِ أو مطلقًا في عَالَم القُدْرة. والوجود كُلُه متحد، ذات واحدة ومظهر واحد، كما قال الشاعر:

هَــلَا الـوُجُـود وإن تعدُّد ظَاهـرًا وحساتِـكُـم ما فــه إلَّا أنْـتُـمُ

وقد اجتمعت فيه أضداد كثيرة عقلية وعادية لكن مع اختلافِ الحيثيَّة أو الجهة. فتحصَّلُ أن الأحكام العقلية، الواجب والمستحيل والجائز، لا تنخرم عِنْدَ أهل الباطن وإنما بعض الممكنات عند أهل الظاهر تصير وَاجبة عند أهل الباطن لجمعها بأصلها وشهود الحق فيها، والجائز عند أهل الباطن هو تلوين الخَمرةِ على سابق المشيئة، والله تعالى أغلَمُ.

والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المُضْمَرُ نحوُ: أنَا وأَنْتَ، والاسم العَلَمُ، نحو: زَيْد ومكَّة. والاسم المُلبَّهَمُ، نحو: وَيْد ومكَّة. والاسم المُببَّهَمُ، نحو: هذا وهذه وهولاء. والاسم اللي فيه الألثُ واللَّامُ، نحو: الرجل والغلامُ. وما أُضِيفَ إلى واحدٍ من هذه الأربعة. والنكرة: كل اسم شائع فِي جِنْسِهِ لا يَخْنَصُ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ، وتَقْرِيبُهُ كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الألِفِ وَاللّام عَلَيْهِ، نَحُودُ: الرَّجُلُ والفَرَسُ.

قلت: حُصَر المعرفة بالعدِّ ولم يحصرها بالحدِّ، لأن حدَّها بِحَدِّ جامع قد يتعلَّرُ، لأنَّ من الأسْمَاءِ ما هو معرفة لفظًا، نكرة مغنى، كأسامة وثعالة. ومنها ما هو نكرة لفظًا، معرفة معنى، نحو: كانَ ذلك عام أوَّل. ومنها ما يُسْتعمل بِالوَجْهَيْن، تحو: واحِدُ أُمِّه، وفريد عُصْره، وعبَّد بطنهِ، فمنهم مَن يستعملها معرفة بالإضافة، ومنهم من ينصبها على الحال، فتكون نَكِرة، ومثلها ذُو اللّام الجنسية. ولذلك يوصف بالمعرفة اعتبارًا بِلَفظِهِ، وبالنكرة اعتبارًا بِمعنّاهُ. وإذا كَانَ كَذَلكَ، فأحْسَن ما تُعرّف به المعرفة ذِكر أقسامها ثم تقول وما سوى ذلك نكرة. وبعضُهُم عَرَّف النكرة وقال: وما سوى ذلك نكرة. وبعضُهُم عَرَّف النكرة وقال: وما سوى ذلك معرفة، كَابُن مَالك وغيره. ومنهم مَن عَرَّفهما معًا فقال: المعرفة ما وُضِع ليُستعمل في مُعيَّن والنكرة ما شاع في جِنْس مَوْجود أو مقدَّر. فالأوَّل كَرَجُل وفَرَس، والثاني كشمس وقَمَر، فالشمس كوكب نهاري، والقمر كَوْكَب لَيْلِي؛ وهما صالحان للتَّعلد، لكن لم يوجد في الخَارج إلَّا واحد، وعَد بَعْضهم المُعَارف سَبْعة، الخمسة التي ذكر المؤلف، والمُنادى المُعيَّن، وأمثلة التأكيد، كأجمع وجمعًا، فإنَّهُمَا عَلَمْ عَلَى جنسِ التوكيدِ. وَالجُمهُورُ أَنَّ المعارف متفاوتة في التعريف، فأعرفها عند سيبويْه اسم الجلالة الله، ثم الضمير العائد عليه، نحو: هو. وقد رُثِيَ في النوم فقال: "غفر الله لي بقولي: أعرف المعارف الله". وقال غيره: أعرفها الضمير، ثم العلم، ثم الله لي بقولي: أعرف المعارف الله". وقال غيره: أعرفها الضمير، ثم العلم، ثم الله لي بقولي: أعرف المعارف الله". وقال غيره: أعرفها الضمير، ثم العلم، ثم الموصول. وقد نظم ذلك السيوطي في ألفيته فقال:

فَهُ فُهُ مَا أَعْرَفُهَا ثُمَ الْعَلَمُ وَاسْمُ الإنسارة وَمَوْضُول مِنْمُ وَوْدُو أَدَاة ومنادى عُنِينًا وَذُو إضافة بِهَا تَعَبُّنَا

والمضاف في طبقة ما أضيف إليه، إلّا المضاف للضمير، فإنه في درجَة العَلَم، وشمرة هذا تظهر إذا كان المبتدأ والخبر معرفتان، واسْم كَان وخبرها. فالأعرف يكون مبتدأ والأذنى منه يكون الخبر. وتظهر أيضًا إذا نصب الفعل ضميرين، فإن تقدّم الأخص وهو الأعرف، جاز في الثاني الاتصال والانفصال؛ كقوله تعالى: ﴿ أَلْلَيْكُمُوعًا ﴾ [هُود: الآية 28]، ﴿ فَنَبَنْبِكُمُ الله ﴾ [البقرة: الآية 137]. والوصل أرجحُ. ومن الفصل قول القطب سيدي عبد السلام بن مشيش في تصلبته: وعَرَّفْنِي إِنَّاهُ، فارتكب غير الراجح أدبًا مَعَة عليه السلام لئلًا يأتي بضميره عليه السلام متصلاً بضمير نَفْسِه، فانظر ما أدَق نظره وأكمل أدبه رضي الله عَنهُ، ولو تقدَّم غَيْر الأخص وجَبَ الفصل، كقوله عليه السلام: قانً الله مَلَكُهُم إِنَّاكُمْ، ولو شاة لمَلككُمْ إِنَّاهُمْ».

🗷 تنيه:

قال الجمهور: المعارف كليات وضعًا، جزئيات استعمالاً. فَزيْد مثلاً كَلَيِّ يصلح لكل شَخص، فإذا وضع له صار معينًا و كذلك الضمير كأنا مثلاً كلي يصلح لكل متكلم، فإذا نطق به ناطق صار معينًا، وهكذا سّائر المعارف، وبدأ المصنّف بالمعرفة لأنها أشرف، إذ يجُوز الابُتداء بِهَا، والحكم عليها بالحالِ وغَيْره، وأيضًا التعريف وُجُودي والتنكير عَدّمِي، ومعرفة الملكات مقدمة على الإعدام، وعكس غيره؛ لأنَّ

مسَمَّى النَّكرة أَسْبَق للذَّهنِ من مُسَمَّى المعرفة، لأنَّ التعريف طارئ على التنكير، وما سلكه المصَنَّف أَخْسَن، وعدَّها خَمْسَة مَعَ أَنَّها سَبْعَة، لأنه أَدْرَجَ الموصولَ في المُبْهَمِ. وأمَّا المُنَادى المُعَبَّن فَإِنما يعرفُ بالإقبال عليه، و سيثكَلَّم عليه في باب المنادى.

وبدأ بِالضمير لأنه أعرفها بعد اسم الجَلَالَة، ويُسَمَّى عند البصريبن بالمُضْمَر، والضَّمير اسم مفعول من أضمرته إذا أخفيته، وإطلاقه على البارز تَوَسَّع، والكُوفيّون يستونه الكناية والمكنَّى لأنه ليس باسم صريح، والكناية تقابل الصريح. قال ابن هاني (1):

فصرّحْ بِمَن تُهْوَى وَدُعْنِي مِنَ الكِنَا فَلَا خَيْرَ فِي اللذَّاتِ مِن دُونِها سِتْرُ وقبل هذا البيت:

ألا فَاسْقِنِي خُمْرًا وَقُل لِّي هِيَ الخَمْرُ وَلا تَسقني سِرًا إِذَا أَمكن الجَهُرُ

وللصوفية من هذين البيئين شرّبٌ غزيرٌ و سُكرٌ كبير. وحقيقة الضمير عند النحاة ما رُضِع لتعيين مسمّاء مُشعِرًا بتكلّمه أو خطابه أو غيبته؛ وهو عَلَى قسمين، بَارز ومستتر. فالبارز ما له صورة في اللفظ، والمستتر ضِدّهُ، وهو على قسمين: ما يجب استتاره، وهو ما لا يخلفه الظّاهر، وذلِكَ في عشرة مواضع، أشار إليها الشّيُوطي في ألفيته فقال:

وستر مَرْفوع بأمر حُيّمًا ودون يَا مُضارع واسْمَيْهِ مَا وافْعل الستثناء فَافهم تُصِب

ودَخُلَ فِي الأَمْرِ المصدر النَّائِبِ عِن فِعْلِهِ، نَحُو: ﴿ فَشَرَّبُ الْإِقَابِ ﴾ [محَمَّد: الآية 4] وما يستنر جوازًا وهو ما يخلفه الظَّاهر وهو ما سوى ما تقدَّم، والبارز قسمان: مُتَّصِل وهو مَا لا يُبتَدَأ بِه وَلَا يَقَعُ بعد إلَّا فِي الاختيار، ومُنْفَصِل وهو ما يُبتَدَأ بِه ويقع بعد إلَّا في الاختيار، ومُنْفَصِل وهو ما يُبتَدَأ بِه ويقع بعد إلَّا في الاختيار. والمتَّصل إمَّا مَرْفوع أو منصوب أو مجرور، وكلَّ من هذه الثلاثة إمَّا لمتكلم أو مخاطب أو غائب. فالمرفوع للمتكلم: فعلَّتُ وفعَلْنَا، وللمخاطب: فَعَلَ وفعَلْنَا، وللمخاطب: فَعَلَ وفَعَلْنَ، ولَلمَخاطب: فَعَلْ وفَعَلْنَا، وللمخاطب: فَعَلْ وفَعَلْنَ، ولَمَعَلَمُ أَو مَنْ وَلَمَنَا، وللمخاطب: أَكُرَمَكَ أَكرمكِ، وفَعَلْنَا، وللمخاطب: أَكْرَمَكَ أَكرمكِ،

 ⁽¹⁾ محمد بن هاني الأزدي الأندلسي، أبو القاسم: شاعر المغاربة كالمتنبي عند أهل المشرق. ولد بإشبيلية سنة 326. اتهمه أهلها بمذهب الفلاسقة وفي شعره نزعة إسماعيلية. قُتِل في برقة غيلةً سنة 362. له ديوان شعر.

أكرمكُمّا، أكْرَمَكُمْ، أكْرَمَكُنَّ، وللغائب: أكرمَهُ، أكرمها، أكْرَمهما، أكرمهم، أكرمهنَّ، والمجرور للمتكلّم: مرَّ بي، مَرَّ ينا. وللمخاطب: مَرَّ بِكَ مَرَّ بِكِ، مَرَّ بكما، مَرَّ بِكُمْ، مَرَّ بِكُنَّ، وللغائب: مَرَّ بِهِ، مَرَّ بِها، مَرَّ بِهما، مَرَّ بِهِمْ، مَرَّ بِهِنَّ، فهذه سبّعة وثلاثون ضميرًا، والثامن والثلاثون ياء المخاطبة، نحو: قومي، والتحرير أن الضمائر تبلغ إحدى وستين ضميرًا، فالمرفوع المتصل اثنا عشر، والمنفصل كذلك، فهذه أربعة وعشرون، والمنصوب المتصل اثنا عشر، والمنفصل كذلك فَهذه ثمانية وأربَعُونَ، والمجرور و لا يكون إلا متصلاً: اثنا عشر، فهذه ستون و ياه المخاطبة و والإنكون إلا متحدر بقيد الاختبار في المتصل من وقوعه بعد إلا في الاضطرار، كقول الشاعر:

الَّا يـــجــــاورنــــا إلَّاكِ دُيِّــــارُ

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا وقول الآخر:

أَعُوذُ بِرَّبُ الْعَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَمَا لِي عِوضَ إِلَّا هُو نَاصِرُ والثاني من المعارف، الاسم العَلَم؛ وهو مشتق من العِلْم لأنَّهُ يُعْلَم به مسَمَّاه، ويُطلَقُ الْعَلَم على الجَبِّلِ. وقال الشاعر:

رُبُّها الْفَيت في عَلَم تربُّعن ثوبي شملات

و حقيقته ما وُضِع لمُعَيَّن خارجًا أَو ذِهْنَا لا يتناول غيرهُ، فالَّذِي وُضِع لمعيَّن في الخُول بسمَّى علمُ جِنْس، فالأول للعاقل، كزيد وعمرو وزينب، ولغَبْر عاقل، كسابِقِ عَلَمًا لِفَرَسٍ وشَدْقَم علمُ جِنْس، فالأول وَهَيْلَة لشاة، وواشق لِكَلْبٍ، ويكون لِلْبُلْدَانِ كمكّة، ودمشق، وفاس ومرَّاكش، وأمَّا علمُ الجِنْس فهو الذي وُضِع للحقيقة بعد تعيَّنها وتشخصها في الذَّهْنِ كأسامة للأسد، وثعالة للثعلب، وأم عَريط للعقرب، ويكون للمعاني كبرة عَلَمٌ على جنس البرود، وفجار علم على جنس البرود،

إِنَّا اقتسمنا خطتينا بَيْنَنَّا للله فحملت بُرَّة واحتملت فجار

والفرق بين النكرة وعلم الجِنس أن النكرة تدلّ على الحقيقة الشائعة من غير تعيّن لها في الذّهن، كأسد و ثعلب، فيدل الأول على كل حيوان مغترس من غير ملاحظة تعيّن في الذهن، وعلم الجِنس وُضِع للحقيقة بَعْد تعيّنها وتشخصها في الذّهن، فلذلك يبدأ بها ويأتي الحال مِنْهَا، فتقول: أسّامة أجرأ من ثعالة، وهذا أسّامة مُقبِلاً، وَلا تقول: هذا أسّد مُقبِلاً، إذ لا يكون صاحب الحال إلا معرفة، ويكون العلم اسمًا كما تقدمً وكُنية؛ وهو ما صُدّر بِأْبِ أو أمّ، كأبي القاسم، وأبي

بَكْرِ، وأُمّ الخيْر، وأُمّ كلثوم. ولقبًا؛ إمَّا لمَدح، كزيْن العابدينَ، أو ذُمّ كقفة، وبطة، وأنف الناقة، ولم يُسْمَع من العَرب تلقيب النّسَاء، و إذا اجتمع الاسم واللقب قُدْمَ الإسم كزيد زين العابدينَ. وَلَا ترتيب بين الكُنيَة وغيرها.

والثالث من المعارف، الاسم المُبهّم وشمل الإشارة والموصول، فأما الإشارة فقال في التسهيل: مَا وُضِع لمسمّى وإشارة إليه، ثم إن المشار إليه إمّا مذكّرًا أو مؤنّنًا، وكلّ مِنهُمَا إمّا مُفردًا أو مئنّى أو مَجْمُوعًا، فللمذكر المفرد ذَا، وللمؤنثِ ذِي، أو ذِهِ، أو تي، أو تي، أو يهي، أو تا، وللمئنّى المُذكّر، ذَانٍ رَفْعًا، وَذَيْن نصبًا وجرًّا، وللمؤنّث تَانِ رَفْعًا، وتَيْنِ جرًّا ونَصْبًا، ولجمعهما أولى مقصورًا في لُغَة تَصِيم مُمْدُودًا في لغَة الحجازيين، فإن كَان المُشار إليه بعيدًا قرن بالكاف حرفًا مطابقة تبيم مُمْدُودًا في التذكير والتأنيث، والإفراد وضده مجرّدة من اللَّام أو مقرونة بها إلَّا في المثنى والجمع في لُغَة مَنْ مَدَّه، وفيما سبقته ها، التنبيه، ويُشار بِهُنَا للْمَكَانِ القريب، المثنى والجمع في لُغَة مَنْ مَدَّه، وفيما سبقته ها، التنبيه، ويُشار بِهُنَا للْمَكَانِ القريب، وبهُنَاك أو مُنَالِكَ، أو ثمَّ أو هِنَا بالفتح والكسر للمكان البعيد.

وأمّا المَوْصُول فحقيقته مَا افتقر أبدًا إلى حائدٍ أو خلفه، وجُملة صريحة أو مُؤلّة وهو الّذي للمُفْرَدِ المُذكّر، والتي للمفرد المؤنث، واللّذان لِتَنْنِيَة المذكّر، والمني للمفرد المؤنث، واللّذين لجَمْع المذكر واللتان لِتَنْنِيَة المؤنّث وفمّا، واللّذي لجمع المؤنث، ومَنْ لِمَنْ يعقل مفردًا أو مثنى أو مجموعًا، مطلقًا، واللاتي واللّاني لجمع المؤنث، ومَنْ لِمَنْ يعقل مفردًا أو مثنى أو مجموعًا، ومّا لِنَا لَم يعقل، فَيُعَبِّر عنه بِمَنْ، وكذلك إذا نزل من يَعْقل بمنزلة مَن لا يَعْقِل لِخِفَّة عَقْلِه فيعبر عنه بِمَا، كقوله تعالى: ﴿ فَالْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِن السَّوْلُ والنّساء: الآية 13، وإذا اجتمع العاقل مع غيره خير الناطق بين من وما، قال تعالى: ﴿ وَلِلّذِ بَنَّهُ مِنْ وَمَا الْاسْتَعْهَامَيْنِينَ، تقول من ذَا صنع كذا، ومَاذا ومنعت، أي الشَّرَتِ وَمَا الاسْتَعْهَاميَّيْن، تقول من ذَا صنع كذا، ومَاذا وأنها سُبّتَ هَذِه الأسماء مؤصُولات لأنها لا تفيد إلّا إذا وُصِلَتْ بشيء تصير به دَالّة على مَعْنَى، واشتملت تلك الصَّلة على رابط يَرْبُطُها بالموصول، حتى لا تكون أجنبية. على الألفية:

وُكُلُها يَلُزُم بَعُده صِلَّةً عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَةً

وَتُقَدَّمَ أَنَّ مَنْ تَقَع على المذكَّر والمؤنَّث، والمفرد والمثنى والجمع، فلفظها مفرد ومعناها يقع على ما تقدَّم، فالضمير إن عادَ عَلَيْهَا يصحّ فيه مراعاة لَفَظها الأن لفظها مُفرد مذكّر، فيفرد وَيُذَكَّر دَائمًا، ومُرّاعاة مُعْنَاهَا، فيطابق ما وقعّتْ عليه، فَمِنْ

مُراعاةِ لَفَظْهَا ثُولُه تعالى: ﴿ وَمِنهُم مِّن يَسْتَبِعُ إِلَيْكَ ﴾ [الأنعام: الآية 25] و من مراعاة معناها ﴿ وَمِنهُم مِّن يَسْتَبِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [يونس: الآية 42]، فإن راعَيْت اللفظ فَلَكَ أن تراعي المَعْنَى بَعْدَ ذلِكَ، تقول: جاءني من عرفته فأحسَنْت إليهم. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمِنهُم مِّن بَسَنَيعُ إِلَيْكَ حَقَّ إِنَا خَرَجُوا مِن عِندِكَ ﴾ [محمَّد: الآية 16]. وإن راعيْت المَعْنَى أوّلاً فَلَا يجوز أن تراعي اللفظ بعد ذلك، فَلَا يجوز أن تقول: جاءني مَنْ عَرَفتهم فأحسنت إليه. وَذَكَر في النَّسُهيل أنه يجُوز على قِلَّة، قال: "ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرًا وقد يعتبر اللفظ بعد ذلِك،

■ قرع:

يجوز حذف الموصول وإبقاء صلته إذا علم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَمَن عبد الطاغوت، ويجوز حذف الصّلة في مقام التهويل والتفخيم، تقول: ما فعلت كذا إلّا بعد التي، والتي أي بَعْدَ المسّلة التي يَكِلُ اللَّسان عن التعبير عنْهَا، والتي تفوت النعبير، والله تعالى أعْلَمُ.

والرابع من المعارف، الاسم الذي فيه الألف واللّام نحو: الرجل والغُلام، وهو المُعَرِّف بِأَداة التعريف. وَهَلِ الأداة أل بِرْمَتها؛ وهُو مَذْهَبُ الخَلِل، فهي عنده كَهَلْ، وقد والهمزة همزة قطع عُومِلَت معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال، أو اللّام فقط. والهمزة همزة رّصل، اجتلبت للابتداء بالسّاكن وهو مَذْهب سيبويه. وَدَلِلهُ أنَّ حرف التَّنْكبر حرف واحد، وهو التنوين، فكذلك دليل نقيضه وهو التعريف. ولذلك كانت ساكنة كالتنوين؛ وهي إمّا لبنيانِ الحقيقة من حيث هي؛ وهي التي لا يخلفها كُلّ، نحو: ﴿وَبَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلّ مَيْءٍ حَيٍّ ﴾ [الأنبياء: الآية 30]. وإمّا لشمول أفراد الجنس؛ وهي التي يخلفها كل، إمّا حقيقة، نحو: ﴿وَبَعُلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلّ مَيْءٍ حَيٍّ ﴾ [الأنبياء: الآية 23]، وإمّا ضعيفًا﴾ [النّساء: الآية 23]، ﴿إِنَّ الْإِنسَنَ لَنِي شُترٍ ﴿ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ عَلَى اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ عَشْرِين، ستّ معرفات وأربع موصولات، وعشر زائدات، ونظم ذلك القاضي شعبان فقال:

عَـرْف بِـالْ أو لَامه وَصِـلْ وَذِهُ عَرَّف بِستُّ نصفها لِلْعَـهُـدِ

وَاقْسِمْ على عِشْرِينَ قِسْمًا تَسْنَفِذُ ونصفها جنسية في العَدُّ وصل بأربع مع اسم الغاعل وصنوه والوصف والمسمائل ويد بعسر والنفرة بارسعة وغير لازم تسرى سنتًا مَعَة

وانظر التوضيح والتصريح، تستخرج ذلكَ إن شاء اللهُ. واللهُ تعالى أعْلَمُ.

الخامس من المعارف: ما أضيف إلى واحدٍ من هذه الأربعة، نحو: غلامك، وغلام زَيْد، وغلام هذه، وغلام الَّذي قام أَبُوهُ، وغلام الرَّجُل، ثم ذكر النَّكرة فقال: وَالنَّكِرَةُ كُلُّ اسْمِ شَائِعٌ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرٌ.

قإذا قلت: رجل أو امرأة، صَدَق ذلك على جِنْس الرِّجال أو النِّساءِ. وكذلك أَسَد بخلاف أَسَامة، فإنه وُضع للحقيقة بعد تعيينها في الدَّهن، وإن صدقت على كثير، فإن العلم قد يُعرض له الاشتراك والعموم في اللفظ بعد التعيين. وقوله: لا يختص به واحد، أذخل الباء على المقصور دون المقصور عليه، والأكثر دخولها على المقصور عليه، والأكثر دخولها على المقصور عليه، تقول: خصصت زيدًا المقصور عليه، تقول: خصصت زيدًا بالمقطاء، ونظمه بَعْضهم فقال:

والباء بَعُد الاختصاص يكثر دُخُولها على الّذي قد قصروا وعند مستعمل وجيد ذكرها الحَبُر الهُمَام السيّدُ

ولو قال: لَا يختصُ بواحدٍ لُسَلَكَ طَريقِ الأكثرِ. ثـم ذكر ضابطًا آخرِ فقال: وَتَقْرِيبُهُ كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الألِفِ وَاللَّامِ هَلَيْهِ.

يريد أو يقع موقع ما يقبلها، نحو ذُو، بِمَعْنَى صاحب، فإنه لا يقبل أل، ولكن وقع موضع صاحب، فتقول: الصاحبُ. وكذلكَ مَنْ وَمَا في الاستفهام والشرط، فإنهما لا يقبلانها، ولكنهما واقعانِ مَوْقع ما يقبلها، وهو شيء.

وتقول: مورت بمن معجب لك أي مورت بإنسان وبما معجب لك، أي بشيء، وقال الجُزُولي: «علامة الاسم النكرة إذا كان مُفْرَدًا قبول الألف واللام، أو أداؤه معْنَى ما لا يكُونُ إلا نكرة، وإن كان مُضافًا، فقبولُ ما أضيف إليه الألف واللّام مباشرًا أو بواسطة، أو جواز جَرْيه نعْنًا على النكرة، وكل ما دُخَلَ عليه رُبَّ فهو نكرة.

🗷 تنييه :

أنكر النكرات شيء، ثم موجود، ثم محدث، ثم جِسْم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم بالغ، ثم ذكر، ثم رَجُل. والأصحّ أنَّ المعدوم ليس بشيء وعليه فليس شيء أعلى من موجودٍ. وفوله: نَحْقُ الرَّجُلِ وَالْفَرُسِ.

هو تمثيل لِمَا يَصْلح دُخُول أَل عليه مع دخولها بالفعل، والفرس يقع على الذُّكر

والأنشى ويَتميّز بالوصف، تقول: فرَس أنشى، وقيل: يُقال للأنثى فرسه بالهاء، والجمع لهما أفراس وفروس، واللهُ تعالى أعْلَمُ.

= الإشارة:

والمعرفة بالله تظهر في خَمْسَة أشياء، فَمَنْ عُرَف الله فيها فهو عارف، ومَن جهلها أو أثبتها مع الله فَهُرَ تالِف؛

اَوَّلُها: الكائنات، نحر: أنَا وأنت، فما دمت تقول أنَا فَعَلْتُ أو أنت فَعَلْتُ، فأنت جَاهِلٌ مُشْرِكٌ، وإن غِبْتَ عنكَ وعن غَيْرِك فأنت مُوَحَّد عارف.

ثانيها: أسماء الأشخاص والأماكن، فإن عَرَفتَ اللهَ فِيهَا فأنت عارِف، وإن أَثبِتُهَا مَعَ اللهِ فأنت جَاهِلُ، «الأكْرَان ثابِتة بإثباتِهِ، مَمحُوَّة بِأَحليَّة ذاتِهِ، مَا نُصِبت لك العَرَالم لِتَرَاهَا بَلْ لترى فيها مَوْلَاهَا» [الحكم العطائية].

ثَالِثها: المُبهّماتُ من الكَاثنات، كَهذا فعل كذًا وهذه فَعَلَتْ كذا، فما دام الغبد ينسب التأثير للغَيْرِ ويتوقّع منه ضررًا أو نَفْعًا فهو جَاهِل باللهِ.

رابعها: المُعَرَّف عند الناس بِالرَّيَاسَة والجاه، كالسَّلاطين والقُوَّاد، وغيرهما مِنْ أهل الرُّياسة الظَّاهرية وكذلك أهل الرِّياسة الباطنية، كَالأولياء والصَّالحينَ، فَمَن عَرَف الله فيهم، ورأى أنهم مُصَرَّفُونَ تَحْت قَهْريَّة الحقِّ يتصرَّفون بِقدرته وإرادته، ليس بيد أحد منهُمْ شيء، بل لا وُجُود لَهُم مع الحَقُّ فَهُو عارف. ومَن أثبت لَهُمْ ضررًا أو نفعًا وذَخَلَ قَلْبَهُ مِنْهُمْ جزعٌ أو خَوْفٌ فهو جَاهِل باللهِ، دعواه أكبر من قدمه.

خامسها: مَا أَضِيفُ لُواحدٍ مَنْ هؤلاءٍ، كَالأَصْحَابِ وَالْعَشَائرُ فَهُم بِمَنْزِلَتِهُم، لَا وُجُوهُ لَهُم وَلَا تأثيرِ، كَانَ اللهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ، وهو الآن عَلَى ما كَانَ عليه. نَعَمْ الإضافة لها تأثير في المُضاف، فَمَن انضاف إلى أهْل العِزَّ بِاللهِ تَعَزَّزُ وَدَامَ عزّه، ومَن انضاف إلى أهْل العِزَّ بِاللهِ تَعَزَّزُ وَدَامَ عزّه، ومَن انضاف إلى أهْل العِزِّ بالخلقِ أو بالمال، مات عزّهُ وأعقبهُ الذّلّ. ولله دَرُّ الفائل حيث قال:

عَلَيْكَ بِأَرْبَابِ الصُّلُورِ فَمَن غَدًا مُضَافًا لأرباب الصُّلُودِ تُصَدَّرًا وَلَيْكَ بِأَرْبَابِ الصُّلُودِ تُصَدَّرًا وَلَيْكَ انْ تَرْضَى بِصُحْبة صَاقِطٍ فَنَنْحَظَ قَدْرًا من علاك و تُحقَرَا

وأرْبَابُ الصدور هُمُ العارفون باللهِ الَّذين صدَّرَهم اللهُ لنَفْع عبادِهِ والدَّعاء إلَيْه على قدم رسول الله (ص). والسَّاقط: هو الجاهل باللهِ وبِأَحكَامِهِ كانتًا مَنْ كَانَ. وكَان الإمام مالك رضي الله عنه كثيرًا ما ينشدُ هَذَا البَيْت:

عَنِ المَرْءِ لَا تَسَلُ وَسَلُ عَنْ قَرِينِهِ فَكُلَ قَرِينٍ بِالمُقَارِنِ مُقْتَدِ وَبِالله التوفيق.

بَابُ العَطْفِ

العطف في اللُّغة الرّجُوع وَالتّثنّي، يُقال: عطف الفارس على قرنه إذا رُجّع. وعطفت هذا الثوب على هَذّا، إذا أثنيته عليه، وأمّا في الاصطلاح، فقسمًان: عطف بيّانٍ وعطف نسق، ولم يتكلّم المؤلّف على عطف البيان لقلته، ولإمكّان إدراجه في البّدَل؛ لأنه موافق له غالبًا. والفرق بينهما: أنَّ البدل على نيَّة تكرار العامل، وعطف البيان العامل فيه هو العامل فيمًا قَبْلُه. فلذلك قيل كل مَوْضع يصلح للبيان يصلح البيان العامل في الأول لا يصلح لمباشرة الثاني، نحو: يا زيد للبدل، إلّا إذا كان العامل في الأول لا يصلح لمباشرة الثاني، نحو: يا زيد الحارث، فيتعين فيه البيان، إذ لا يصح أن تقول: يا الحارث، وكذلك قول الشاعر:

أنا ابن التارك البكري بُشَر عليه الطير ترقيه وقوعا

فَهُشْر: عَطَفَ بِيَانَ، وَلَا يَصِحُّ فِيهِ الْبَدَلِيَّةِ، إِذْ لَا تَقُولَ: أَنَا ابْنِ النَّارِكَ بَشُر، إذ لَا يَصِحُّ الْمَقَرُونَ بِأَلُّ إِلَى الْمَجَرَّدُ مِنْهَا. وعَطَفَ الْبَيَانَ هُو كَمَا قَالَ ابْنِ الْحَاجِبِ: تَابِع غَيْرُ صَفَةٍ، يُوضِح مَتِوعِه، قَالَ فِي الْأَلْفَيَّةِ؛

فَنُو البَيَانِ تُابِعٌ شِبْهُ الصَّفَة حَقِيقَةُ القَصْدِ بِو مُنْكَشِفَهُ

فَالنَّعْت يُوضح مَا قَبْلَهُ بِصِفَتِهِ، والبيان يُوَضح مَا قَيْلُه لَبَيَان ذَاتِهِ، ويكون في المعارف والنكرات، فمثاله في المعارف قول الشاعر:

أَقْسَمَ بِالله أبو حفص عُمَر مَا مَسَّها مِن نقب وَلا دبر

فَعمر عطف بيان لأبي حَفْصٍ. ومثاله في النَّكِرَات، قوله تعالى: ﴿يُوَقَدُّ مِن شَجَرَةٍ مُّبَرَكَةِ زَيْثُونَةٍ﴾ [النُّور: الآية 35]، فزيتونة بيان لشجرة. وَلَا التفاتَ لَمَن مَنَعَه في النكرات، قال ابْنَ مالك:

فَــقَــدُ يَــكُــونَـــانِ مُــنَـكَــرَيْــنِ كَــمَــا يــكُــونَـــانِ مُـــعَــرَّفَــيْــنِ وهو في مطابقته لمَا قبلهُ كالنَّعْت الحقيقي، فيتبعه في أربعة من عشرة، وقد يُنَبّت في النَّعْتِ.

وأمًّا عطف النَّسَق فهو الَّذي ذكره المصنَّف، والنَّسَق بفَتح السَّين اسم مَصْدَر، ونسقت الكلام أَنْسَقه نسقًا بالتسكين أي عطفت بعضه على بَعْض. والمراد بِهِ المَنسُوق. وأمَّا في الاصطلاح، فهو تابع لِمَا قَبْله بواسطة حَرْفِ منبع، فتابع جِنْس

يشمل جميع التوابع، وَبِوَاسطته خرج سَائر التوابع لأنها بِغَيْر وَاسطة، وبِقَوله مَتْبع مَا بعد، أي التفسيرية في نَحْو قَولِكَ: مُرَرْتُ بِغضَنْفَر، أي أَسَد، فأي حَرْف تفسير، وأسّد عطف بيانٍ.

ثم عَدَّ حروف العَطفِ فقال: وحُرُوفُ الْعَظْفِ عَشَرَةٌ أي عند الجمهور، وأسقط بَنْفُهم لَكِن، وبعضُم إمَّا ، وهي:

■ الْوَاقُ:

وهي لمطلق الجَمْع، فيعطف بها اللّاحق على السّّابق، نحو: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوسًا وَ إِبْرُومِ ﴾ [الحديد: الآية 26]، والسّّابق على اللّاحق، نحو: ﴿ وَلَقَدْ أُرْجَى إِلَيْكَ وَلِلَّ اللَّهِ وَالْمُصَاحِب في الحُكْم، نحو: ﴿ وَلَقَدْ أُرْجَى إِلَيْكَ وَلِلَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَعَمْرُو، يَحْتَمَل المعاني السّينيكة ﴾ [القنكبوت: الآية 15]، وإذا قلت: جَاءَ زَيْد وَعَمْرُو، يَحْتَمَل المعاني الثلاث. قال ابن مالِك: وكونها للمعبّة أرجح، وللترتيب كثير، وللعكس قليل، وقال كثير من النحويين إنها تفيد الترتيب، وأخذَ به الشافعي، فأوجب الترتيب في الوَضُوءِ، ونقله الرَّضِي (١٠) عن الكسائي وابن دُرُسْتَوَيْه (٢٥)، يعني إفادتها الترتيب.

■ والقاء:

وهي للترثيب والتعقيب، تقول: جاء زيد فَعَمْرو، أي متصلاً بِو، ومنه قوله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا لَيْنَا فُلْمًا فَقَنَاهُ ﴾ [الكهف: الآية 74]، أي كَان قتله عقب اللّقاء، والتعقيب في كل شَيْء بِحَسِهِ، تقول: تزوج فُلَان فولد لَهُ إذا لَمْ يكن بينهما إلّا مدة الحمل، وتقول: دَخَلْت البصرة فبغداد إذْ لَم يكن بَيْنَه وبين دخولهما إلّا ثلاثة أيّام، وقد تفيدُ السَّببيَّة إذا عطفت جملة أو صفة، فالأول كقوله تعالى: ﴿وَرَكَرَهُ مُوسَى نَعَسَى مُلِيَةٍ ﴾ [القصص: الآية 15]، ﴿فَالَمُنَ مَادَمُ مِن رَبِهِ كَلِمُن مَنها البُطُون إِلَى السَّعَرة: الآية 15]. ولَهَامَ فَنَالِقُونَ مِنها البُطُون إِلَى السَّعَالَ المُلُون مِن اللّهِ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللللهُ اللللللهُ الللللهُ الللللهُ اللللهُ الللللهُ اللللهُ اللللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللله

⁽¹⁾ محمد بن الحسن الرَّضِي الأُسْتَرَاباذي، نجم الدين: عالم بالعربية، من أهل أَسْتَرَابَاذ من أعمال طبرستان، توفي نحو 686. اشتهر بكتابيه: الواقية في شرح الكافية لابن الحاجب، في النحو، وشرح مقدمة ابن الحاجب المسماة بالشاقية، في الصرف،

⁽²⁾ عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُستَويه ابن المرزبان، أبو محمد: من هلماء اللغة، فارسي الأصل، ازداد سنة 258. اشتهر ببغداد وتوقي بها سنة 347. له تصانيف كثيرة منها: تصحيح الفصيح يعرف بشرح فصيح ثعلب، والإرشاد في النحو، ومعاني الشعر، وأخبار النحويين، ونقض كتاب العين.

[الواقعة: الآيات 52 إلى 54]. وقد تجيء في ذلك بمجّرُد الترتيب، نحو: ﴿ وَإِغَ إِلَّ أَمْلِهِ. ﴾ [اللّذاريّات: الآية 26] أي مال فجاء بعجل سَمِين فَقَرَّبُهُ إِلَيْهِم ﴿ لَقَدْ كُنَ فِي مَعْلَمْ فِي مَعْلَمْ فَي اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَا اللّهُ كَما في التسهيل، كقوله تعالى: ﴿ فَخَلَقْنَا الْعَلْقَةُ مُعْمَدَ فَي [المؤمنون: الآية 14].

■ رثّم:

وهي للترتيب مَعَ المهلَّة وقد تقع مَوْقع الفاءِ كَقُول الشَّاعِر:

كُنهَ زُّ الرديني تحت الحجاج جَرَى في الأنابيب ثم اضطربُ

أي جَرَى فاضطرب. وقد تُبَدَّلُ ثاؤها فاءٌ فيقال: فُمَّ، ويقال: ثمَّتْ بإسْكانِ التَّاءِ
وفتحها.

■ وَأَوْ:

وهي موضوعة لأحدِ الشيئين أو الأشياء، وَلَهَا سَتْ مَعَانِ: أحدها التخيير، تحو؛ تزوج هندًا أو أختهًا.

الثاني: الإبَاحَة، نحو: جالس الأولياء أو العلماء، والفرْق بينهما أنَّ التخيير لا يُجُوزُ الجَمْعُ بيْنَهما، بِخِلَافِ الإباحَةِ.

الثالث: التقسيمُ: نحو: الكُّلمة اسمٌ أو فِعْلُ أو حَرْفٌ.

الرابع: الإبهام، نحو: ﴿وَإِنَّا أَوْ لِنَاكُمْ لَمَلَ هُدًى أَوْ فِي صَلَالِ شَيعِنِ﴾ [سبأ: الآية 24].

الخامس: الشَّك، نحو: ﴿ لِيَلْنَا بُومًا أَوْ بَعْضَ يَوْمِ ﴾ [الكهف: الآية 19] والفَرْقَ بَيْنِ الْإِنْهَامِ وَالشُّكِّ أَنِ الْإِنْهَامِ الْمَتْكُلُمِ عَالَمِ بِالْحَكْمِ، وَأَنْهِمَ عَلَى السَّامِع، والشُّكَ لَا عَلَمَ عَنْدَهُ وَ إِنْمَا هُو شَاكَ.

السّادس: الإضراب، بمعنى بَلْ، كقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَهُ إِنَّ بِالنَّهِ أَلَيْ أَرْ لَيْ اللَّهِ اللَّهِ وَيُودُ مِنْ اللَّهِ وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالَّا اللَّالَةُ اللَّالَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَّا اللّهُ اللَّهُ اللَّلَّا اللّهُ اللّهُ

جاء الخِلَاقَة أوْ كانت على قدر ﴿ كَمَا أَتِي مُوسَى رَبِّه على قدر

والمراد به غُمَر بن عبد العزيز، أي جاء الخِلافة، وكَانت له على قدر سابق، لم يتشوَّق إليها ولم يطلبها، وقد ترد بمعنى التقريب، نحو: لا أدري أسلم أو ودع، وترد بمعنى إن الشرطية، نحو: لأضربنَّه عاش أو مَات، أي إن عاش بعد الضرب أو مات، قاله السوداني. وفيه نظر، فإنَّ أوْ في المِثال لا يصلح مَوْضعها إن فَتَأَمَّلُهُ.

■ وَأَمْ:

لطلب التعيين، وتقع بعد هَمْزة دَاخلة على أخد المتساويين، نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ إذا كنت قاطعًا بأن أحدهما عنده، ولكنك تشكّكتُ في عيني، أو بعد همزة التسوية وهي المسبوقة لسواء أو ما يفيد مَعْنَاهَا كَفَوله تعالى: ﴿سُوَآهُ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَنَهُمْ التسوية وهي المسبوقة لسواء أو ما يفيد مَعْنَاهَا كَفَوله تعالى: ﴿سُوَآهُ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَنَهُمْ أَمْ لَمَ تُنذِرْمُ ﴾ [البَقرة: الآية 6]، وكقولك لا جناح عليك أو لا حَرَجَ فَعَلت أمْ لم تفعل. وهذه الهمزة تسبك مع ما بعدها بالمصدر، والتقدير: الإنذار وعدمه سواء في حقهم، وهذه أم المتصلة، وأمّا المنقطعة فهي الخالبة من هذه القبود، وتكون بمعنى بَل الإضرابية، كقوله تعالى: ﴿أَمْ شُلِعُواْ بِنْ غَيْرِ ثَنِي الْحَالِة مِن هذه القبود، وتكون بمعنى عَلَم الإضرابية، كقوله تعالى: ﴿أَمْ مُلْ تَسْتَوى أَمْ هُمُ ٱلْخُلِقُونَ ﴿ اللَّهِ مَلَ مَلَّا مُنْ مَلًا مَسْرَاب، وكذا قوله تعالى: ﴿أَمْ مُلَّ تَسْتَوى اللَّهُ بِعدها عمّا الجملة التي بعدها عمّا والنّها،

■ وَإِمَّا:

وهيّ مِثْلَ أو في معانيهَا، بشرط تقدّم إمَّا أخرى قبلها. تقول: خُذْ مِن مالي إمَّا دِرْهَمًا وإمَّا دَيِنَارًا، أو جَالَسُ إمَّا العُلماء وإمَّا الأولياء، وهكَذَا. وقبل: ليْسَت بعاطفة، وإنما العاطف الواو قَبْلَهَا، وهي تفصيلية.

■ وَبَل:

للإضراب والرَّد على الخطأ في الحكم بعد نفي، نحو: مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرو. وَلِصَرُفِ الحكم إلى ما بعدها بعد الإيجاب، نحو: قام زيد بل عَمْرو.

■ وُلَا:

وهي نافية لِلرَّدِ على الخَطَأُ في الحُكم بعد الإيجاب، تقول: جا، زيد لَا عَمْرو، ردًّا على مَن اغْتَقَدَ مَجِيءَ عمرو. ويُعطف بِها أيضًا بعد الأمر، نحو: اضرِبُ زيدًا لَا عمرواً. وبعد النَّداءِ، نحو: يا زيْد لَا عَمْرُو. قال في الإتقان: لَمْ تَقَعْ لَا عاطفة في القرْآنِ.

■ ولكِنّ:

وهي للاستدراكِ، وَلا تعطف إلَّا المفردات ويشترط خلوّها من الواو ومع تقدّم نفي أو نهي، نحو: ما قام زيد لكن عمرو. ولا تضرب زيدًا لكن عمروًا. فإن قُرنَتْ بالواو وكانت حرف ابْتداء، كقوله تعالى: ﴿وَلَنَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزَاب: الآية 40]

فرسول الله خبر كان محلوفة، أي ولكن كان رسول الله.

وحتى في بعض المواضع:

اعلمُ أنَّ حتَّى تستعمل على ثلاثة أرْجُه ;

أحدها أن تكون حَرف جَرَّ، نحو: ﴿حَقَّىٰ مُطْلَعِ ٱلْنَجْرِ﴾ [القدر: الآية 5]، وهي التي ينتصب المضارع بُعْدَها بأن مُضْمَرة.

ثانيها: أن تكون ابتدائية، وهي الدَّاخلة على الجُمَل الاسمية، كقول الشاعر: فَمُا زَالَت القَمَل تمجُّ دِمَاءَهَا بدَجُلَة حتَّى ماءَ دَجُلَة أَسْكُلُ

أو فعلية التي فِعلها ماضٍ، كقوله تعالى: ﴿ حَقَّ عَفَواْ ﴾ [الأعراف: الآية 95] أي كثروا.

<u>ثالثها:</u> أَنْ تَكُونُ حَرِّفَ عَطْفِ وهُو قَلْيل، وَلَا يَكُونَ إِلَّا بَعْضًا مَمًّا قَبْلَهُ أَو كَالْبَعْضِ، تَقُولُ: قَيْمٌ الحُجَّاجِ حتى المشاة، و أعجبتني الجارية حتى كَلامُها، فإنَّ الكَلام لَيْس بَعْضًا لَكَنَّه كَالْبَعْضِ، وقد يكون المعطوف مُبَايِنًا لَمَا قبلهُ، فيقدَّرُ بَعْضِيَّتُهُ كَقَوْلِ الشَّاعِر:

ألقى الصحيفة كُنْ يُخَفِّف رِحُله وَالرَّاد حتى تعله القاها

أي ألقى ما يثقله حتى نعله، ولا يكون المعطوف بها أيضًا إلا غاية لما قبله في شرف أو في خِسَّة، تقول: مات الناس حتى الأنبياء، وجاء الناس حتى الحجامون، وقد اجتمعا معًا في قول الشاعر:

قهرناكم حتى الكماة فأنتم تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

واختُلِف في حَنَّى هل هي لمطلق الجمع كَالواو، أو للترتيب كَالفَاءِ، أو بين الفاءِ، وثُمَّ خِلَاف.

فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا أَي بِهِذَهِ الْحَرُوفِ الْعَشْرَةَ ۚ فَلَى مَرْفُوعِ رَفَعْتُ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نُصَبْتَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَطْتَ، أَوْ عَلَى مَجُزُومٍ جَزَمْتُ. تقول: في العطف على المرفوع: قَامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو.

رَفِي عطف المنصوب: رَأَيْت رَيْدًا وعَمْروًا.

وفي عطف المخفوض: مَرَرْتُ بِزَيْدِ وعُمْرِو.

وفي عطف المجزوم: زيد لَمْ يَذْهَبُ و لم يقم.

ومنه قوله تعالى: ﴿ يُمَنَّمَكُ لَهُ ٱلْمَكَنَابُ يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ وَيَخَلَّدُ فِيدِ ﴾ [الفُرقان: الآية ومنه قوله تعالى: ﴿ لِنُحْيَى بِدِ بَلْدَةً مَّيْنَا وَنُسْقِيَهُ ﴾ [69]، وَمِشَالَهُ في النَّصْبِ في الفِحْل قوله تعالى: ﴿ لِنُحْيَى بِدِ بَلْدَةً مَّيْنَا وَنُسْقِيَهُ ﴾

[الفُرقان: الآية 49]، وفي الرفع ﴿ وَلا يُوْزَنُ لَمْمَ فَيَعَنَدُونَ ﴿ إِلَهُ وَالمُرسَلات: الآية 36]. ولا يشترط اتحاد الفِعْلَيْن فيجوز عطف المضارع على المَاضِي مَعَ اتَحَادِ الزَّمان، كَقَولِهِ تعالى: ﴿ بَنَارَكَ الَّذِي إِن كَمَا جَعَلَ لَكَ خَيْرًا ﴾ [الفُرقان: الآية 10]. ثم قال: ﴿ وَيَجَعَلُ اللهُ تُسُورُا ﴾ ، [الفُرقان: الآية 10] فيجعل على قراءة الجزم معطوف على جعل ويجوز عَظف الاسم الشبيه بالفِعْل على الفِعْل كقوله تعالى: ﴿ يُغْيَّ المَّنَ مِنَ النَّيْتِ وَمُعْيَ ﴾ [الانقام: الآية 25]، وقبل: معطوف على فالق فلا ذليل فيه ويجوز المكتسُ وهو عطف الفعل على الاسم الشبيه به، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ النَّمَ وَاللهِ يَقَالَ وَلَوْلَ اللَّهِ وَا إِنَا المَلك: الآية 18]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُسَدِقِينَ وَالْمَيْتِينَ وَالْمَيْقِينَ وَالْمَيْقِينَ وَالْمُلْكَ: الآية 18]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُسَدِقِينَ وَالْمَيْتِينَ وَاللهُ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الل

■ الإشارة:

عَلَامَة العطفِ مِنَ الله على عبْدهِ عشرةٌ: هِدَايته، وتوفيقُهُ، وحِفْظُهُ، وتَوْلِيَتُهُ، وتَوْلِيَتُهُ، وتقريبُهُ من خَضَرَتِهِ، وكشف حِجَابِهِ، وانتقامهُ من أعدائه، وقيامُهُ بشؤُونِهِ بِلا تُعَبٍ، وقَدْنُ محبَّتِهِ في قُلُوبِ عبادِهِ، وإنهاض القلوب بهِمَّته وَحَالِهِ وكَلامِهِ.

وعَلَامَة العطف من العَبْدِ عَلَى مَوْلَاهُ: امتئال أَمْرِهِ، والجُتناب نَهْبِهِ، والإكثار من ذِكْرِهِ، والاسْتِسْلَامِ لِقَهْرِهِ، ومحبَّة كَلَامِهِ، ومحبَّة رسوله (ص)، ومحبَّة أهْل بيْبَهِ، ومحبَّة أوْليانِه وصحبتهم وخِدمتهم، والثقة بِرَبِّهِ، والتوكّل عليه في جميع أُمُورِهِ، وعَدَم التدبير والاختِيّارِ مع رُبُوبيته، والرِّضَى والتسليم لجميع أَحْكامه الجلالية والجمالية، وتحقيق معرفته، ودوام شهودِهِ، والحضور معه في جُلِّ أوقاتِهِ.

فهُلِهِ علامة المحبَّة مِنَ الجانِيَيْنِ.

وقال الشيخ من جهة الإشارة: وحروف العطف عشرة، أي أسْبَابُهَا وهي:

وَاوُ الجمع أي جمع القلب بالله، والجمع مع أهل الله.

وَهَاءُ الترتيب وهي ترتيب وَظَائف العبودية في الظَّاهر على ترتيب الشريعة، فلولًا وِرْدٌ ما كَانَ واردٌ، لا يُنكِرُ الوِرْد إلَّا جَهُولُ.

وَثُمَّ التي تدلَّ على المُهلةِ وعدَّم العَجلة، فالتَّأَنِّي مِنَ اللهِ، والعَجَلَة من الشيطان، مَنْ تَأَنَّى أصابُ أَوْ كَادَ، ومَنِ اسْتَعْجَلَ أَخْطَأُ أَو كَادَ، كما في الحديث.

وكَانَ الولي المُكَاشَفُ المَجْذُوبِ، سيدي أحمد أبو سلهام (١) كثيرًا ما يُنْشِدُنِي هذا البيت حين ندخل عليه في حَالِ شبابي:

نَانُ وَلَا نُسْجَلُ لَأَسْرِ تُرِيدُهُ وَكُنْ رَاحِمًا بِالخَلْقِ تُبْلَى بِرَاحِم

وَأَوْ الَّتِي تُفِيد التخيير، فإذا خَيَّره سيّده اختار العبودية على الحرية، فَيِقدر ما يتحقّق بالعبودية في الظَّاهر تتحقّق له الحرية في الباطن، والعبودية هي السّفليات دون العلويات.

أَوْ الإباحَة، فَيبيح ماله وعرضه لجميع الخلق، كَأْبِي ضمضم، فالصُّوفي مَالُهُ مُبَاحٌ ردَّمُه هَدَرٌ.

أَوْ التقسيم، فَيُقسم ما جعله الله على يَدَيُهِ من الأرزاق الحِسِّبَة والمعنوية كالعلوم والأسرار على مَن يستحقْها، ﴿فَدْ عَالِهُ صَحُلُ أَنَاسٍ تَشَرَيَهُمُّ ﴿ [البقرة: الآية 60] فيخاطب كل واحدٍ على قَدْر فَهْمِهِ وعَقْلِهِ.

أَوُّ الْإِبْهَامِ، فَيُبَهِم وَيَكْتُم مِبَرَّهُ اكتفاءً بِعلمِ الله، اسْتشرافك أن يعلم النَّاسِ بخصوصيتك دليل على عدم صِدقك في عبوديتك.

أَوْ التشكيك في وِلَايته بعدمِ التعرّضِ لأسباب الظهور، وفي ذلكَ يقول المجذوب رضى اللهُ عنهُ:

احْسَفَ رُ لِسَسِرُك وَدُكُ فِي الأرضِ سَبْعِينَ قَامَا وَحَلِلُ الْحَسِنَ اللهِ اللهِ مَا اللهِ اللهِ الله الم

أَوْ الإضراب وهو إضرابه عن الدّنيا وَأَهْلها، وتوجّهه إلى مَوْلَاهُ، فَيِقَدْرِ مَا يَغِيبُ عن حسّ الظّاهر تشرق عليه أنوار الباطِنِ. قال الشيخ أبُو الحسن رضي الله عَنْهُ: «غِبْ عن حسّ ظاهركَ إن أردتُ فتح باطنَك».

وأُمُّ التي يطلب بها التعيين وهو تعيين الحق فَيُنتَبِعُ من الباطل فَيُجْتَنَبُ، أو تَغيين طريق السلوك فَيَسْلكها على يَد أَهْلها، أو التَّسْوية فَيَسْتوي عنده الذَّهب والتراب في عَدَم الرَّغبَة، والذَّل والعِزِّ، والفقر والغِنَى، والذَّم والمَدْح، والمَنْع والعَطا، وهكذا تستوي عنْدهُ الأَّوْال فيتحقَّق بِمَقَام الاَسْتواه الَّذي يتأهَّل به للولاية الكبرى.

وإمًّا: مَا جَرَى في أَمْ يجري فيها.

وَيَلُ تشير إلى إضْرَابِ المريد عن الكَوْنَيْن غَيْبةٌ في المُكَوِّن، فناة وشهودًا.

 ⁽¹⁾ معاصر لسيدي أحمد بن حجيبة الذي ذكره كذلك في فهرسته واصفاً إياه بالولي الصالح المجذوب المكاشف. ولم تعثر له على ترجمة.

وَلَا تُنْفِي السُّوي وتُثبت المولى، فتقول: الحق موجود لَا غَيْره.

ولكن تشير إلى استدراك ما فات من العُمُرِ في البطالة والتقصير بالجدّ فيما بقي والاجتهاد والتشمير. قال أمير المؤمنين عليّ رُضِي الله عَنْهُ: «نِعْمَ بَقيّة عُمُر المُؤمِن يدرك بها العبد ما فات ويُحبي مَا أمات.

وحتى تشير إلى انتهاء السَّيْر بالوصول إلى غَايَة المعرفة والنمكين من دوام الشهود، فإن عطفت بها على مَرْفوع رفَعْتَهُ، أي زدت في رفعتِهِ، أو منصوب للتوجّه والسَّيْر، نَصَبْتُهُ لَهُ حتَّى وصَّلْتَهُ، أو على مخفوض لِلْهَوَى والنَّفْسِ بالمُجَاهَدة والمُكابدة خفضتهما له وأعَنْتَه عَلَيْهَما، أو على مجزوم السَّيْر طالب الوصول جَزَمْتَه وَشددت عَقْده حتى يُشاهد أشرّار ذاتِك وأنوار صفاتك، وبالله التوفيق.

بَابُ التَّوْكِيد

وهو مصدر وَكَّدَ، ويُقال التأكيد، مصدر أكَّد. والأول أكْثَرُ وأفصح، وهو لغة القرآن. قال تعالى: ﴿بَنَّدُ تُوجِيدِهَا﴾ [النَّحل: الآية 91]. وهو على قسَّمَيْن: لفظي ومَعْنَوي، فاللفظي إعادة اللفظ بعيَّنه وتقويته بمُرَادِفِه، نحو: انْزِلْ نزالِ، ويكون في الأسماء، تحو قول الشاعر:

كساع إلى الهَيْجَا بِغيْر سِلَاح

وهل ينهض البازي بغير جناح

أتاك أتاك اللاحقون احبس احبِس

أخذت عَلَيَّ مَوَانَفًا وعهودًا

ولا فسي السيسعسد أنسسناه

أخَاكُ أَخَاكُ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَـهُ ويعبله:

وإن ابن عمّ المّرْءِ فاعلم جناحه ويكون في الأفعال كقول الشاعر: فَأَيْنَ إلى أَيْنِ النجاة ببغلتي وفي الحروف كَفَوْلِ الشاعر:

لًا لا أبُوح بِحُبُ بُشَيْنة إنَّها وفي الجُمّل:

أيسا مُسن لسستُ أقسلاه لىك البلية مبليي ذليك ليك البلية

وتحوه:

فُمْ قائمًا قُمْ قَائمًا فَمْ قائمًا إِنَّاكَ لَا تَسْرُجِهِ إِلَّا سَالِهُ ا

قال عزَّ الدين بن عبد السلام: «اتفق الأدباء أنَّ التوكيد اللفظي في لسَّان العرب لا يزيد على ثلاث مرات. وقد يكون اللفظي مكَرِّرًا بِغَيْرِ لفظِ الأوَّل إلَّا أنه عيْنه فيَّ المَعْنَى. قالوا: حسن بسن وشيطان ليطان ورجس نجس وجائع نَاتع، فالثاني تأكيد لفظي لا معنوي لأنه بألفاظ مَعْلُومَة، وليُسَت هذه منها. وأما التوكيد المعنوى، فَحَدُّه أبنُّ الحاجب بقوله: تابعٌ يقرر متبوعه في النسبة والشمول وعرُّفه المصنّف بقوله:

التَّوْكِيدُ تَابِعٌ لِلْمُؤَكِّدِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَتَعْرِيفِهِ

ولم يقل وتنكيره، لأن مُنْهُب البصريينَ منع توكيد النكرة، لأن المجهول لا

يؤكَّد وجوَّزه الكوفيون إن أفاد وهو الصحيح. قال في الألفيَّة:

وإِنْ يُفِدُ تَوْكِيدُ مَنْكُودٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ البّضرَةِ المَنْعُ شَمِلْ

وصحة توكيد النكرة بشرطين: كونها مؤقتة محدودة، وكون التوكيد من ألفاظِ الإحاطة والشمول، وذلك نحو قولك: صُمْت شهرًا كُلَّهُ، وسَنَةٌ كلَّهَا. ومنه قول الشاعر:

يًا لينت عدَّة حَوْلِ كله رجبُ

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً اكْتَعَا

إِذًا أَظُلُّ أَبْكِي الدُّهُرِّ أَجْمَعًا

لكنَّه شأنه أن قيل ذا رُجُبُ وقول الآخر:

يًا لَيْنَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا إِذَا بُكَيْتُ قَبِّلُتْ نِي أَرْبَعًا

رَالنَّالْفَاءُ: البِّكْرِ،

والمصنّف:

وَيَكُونُ بِأَلْفَاظٍ مَمْلُومَةٍ، وَهِيَ: النَّفْسُ وَالْمَيْنُ

قلت: أما النّفس والعَيْن فيؤكّد بهما لِرُفْع توهم المجاز، من حَذْف مضاف أو غيره أو السهو أو النسيان. فَإذا قلت: جاء زيد، فيحتمل جاء خبره أو كتابه أو رّحُله، فإذا قلت نفسه، ارْتفع ذلك الإيهام وثبتت الحقيقة، فإن أكّدا مثنى أو مجموعًا جُمِعًا على وَزْن أفْعَل، تقول: جاء الزّيدان أنفسهما، أو أغينُهما، وجوّز ابن مالك وولده تثنيتهما، ومنع ذلك أبُو حيان. وإن اجتمعا أخرت العَيْن وُجُوبًا، تقول: جاء زيد نفسه عينهُ، ويجُوز جرّهما بالبّاء الزّائدة، وامتنع ذلك في غَيْرهما.

وأمَّا:

كُلُّ، وَأَجْمَعُ، وَتَوَامِعُ أَجْمَعَ [وَ هِيَ أَكْنَعُ وَ أَبْتَعُ وَ أَبْصَعُ]

فيُؤكد بِهما لإرادَةِ الإخاطة والشمول، وتوهّم إطلاق البعض على الكلّ، ووجب في أجمع وتوابعه أن تكون غيرُ مُضَافة، فالخلوّ من الرَّابط شرط فيها كما يشترط في الجملة المضاف إليها.

تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ أَو عَيْنُه، ورَأَيت زيدًا نفسَه أَو عَيْنُهُ، ومَرَرت بزيد نفسه أو عَيْنه، أو جاء زيد بنفسه أو بعينه، وجاء الجيش كُلُّه، والقبيلة كلها، والقوم كُلّهم، والهندات كلهنَّ.

وَرَآئِتُ القَوْمَ كُلَّهُمْ وجاء الجيش أَجْمَع، والقبيلة جَمْعاء. وَمَرَرُتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ والهندات أجمع. وأما تَوَابِعُ أَجْمَعَ فهن أَكْتَعُ وَأَبْضَعُ وَأَبْتَعُ:

فَأَكْتُمُ مَسْتَقَ مِن ثُوبٍ كَتِيعٍ، أَي كَامِلٍ، وَتَكَثَّعُ الْجِلْد إِذَا اجْتَمَعُ وتَقَبُّض، وأَبْصِع، قال الجَوْهِري: البُصْع هو الجمع، سُمعْته مِن بَعْص النحويين وَمَا أَذْرِي مَا حَجّته، وأَبْتَعُ مِن البَشْع وهو طول العنق، يُقال: بَتَعَ الرَّجُل فهو بَتِع طويل المُنُق، والأُنثى بَيْعَة، فإذا اجْتَمَعُ الثلاثة كان الأول توكيدًا مَعْنَويًّا والباقي لفظيًّا.

ومن ألفاظ التوكيد: كِلَا وكِلْنَا متصلتيْن بِضَمير المؤكد، مُستغنَى بهما عَنْ تثنية أجمع و جمعاء، نحو: جاء الجيشان كِلاهُمَا، والقبيلتَان كِلْنَاهُمَا، وَلَا يؤكّد بهما وَيكُلُّ إِلَّا ما لَهُ أَجْزاء، فَلا بُقال: جاء زيد كُلّه، إذْ لَا يتوهَّم مَجِيء بَعْضه، وَلَا تقول: جاء الزَّيدان كِلَاهما، وَلَا الهِنْدَان كُلْنَاهُمَا؛ لقدم تجزئتهما، هكذا سمِعْت من بَعْض أشياخنا، ويَرُدَّه قوله تعالى: ﴿ أَوْ كِلاهُمَا ﴾ [الإسرّاء: الآية 23] فإنه توكيد لضمير الوالديْن، أي أو هما كِلَاهما، فَتَأَمَّلُهُ.

■ نرع:

إذا أردتُ أن تؤكد الضمير المتصلّ بِالنَّفس أو بالعَيْنِ أو بِهِمّا لم يَجُزُ ذلِكَ إلَّا بعد تأكيده بالضَّمير المنفصل. تقول هند خرجتْ هي نَفْسُهَا أَوْ عَيْنُهَا، إذ لَوْ قُلْت خرجت نَفْسُها، لاحتمل خروج العَيْنِ، خرجت نَفْسُها، لاحتمل خروج العَيْنِ، وحمل على ذلكَ ما سِوَاهُمَا، نحو: زَيْدٌ قَامَ هُو نَفْسُهُ، و قمتَ أنت نفسُك، بخلاف ما إذا أَكُذَتْ بغيرهما فلا يلزم ذلك، تقول قاموا كلهم ومَوَرْت بِهم أَجْمَعِينَ. والكلام هنا يطول، فلْيُنْظَر في مَحُلَّهِ.

■ الإشارة:

التوكيد في الأمور والعَزِّم عليها والجد في طلبها تابع للمؤكَّد المطلوب، فإنَّ كَانَ أُمرًا رَفِيعًا عَظَيمًا، كمعرفة الله وَرَسُولِهِ بِالْعِيانِ، فالتوكيدُ والعزم يكونَ بليغًا عظيمًا، فَالحَضْرَةُ مَهْرُها النفوس، فَبَذْل الأرواح والمُهج قليلٌ في حَقُهَا، فالله تعالى عزيز لَا يُنَال إلَّا بِدَفع العزيز عندكَ، وَهُو نَفْسُك، فَبِقدر أَتْعَابِها تكون راحَتها، وبقدر بيّعها والغيبة عنها يَعْظُمُ مَقَامُهَا. فَيِقدر الكَدُ والجد تدرك المعالى، كما قال الشَّاعر:

بِقَدْدِ الْكُدُّ تَكْسَبُ الْمَعَالِي وَمَن طلبَ العُلَا سَهِرَ اللَّيَالِي أَتُوبِ الْكَدُّ مَنْ طَلَبَ اللَّالِي أَتُوبِ الْمَدُرُ مَنْ طَلَبَ اللَّالِي أَتُوبِ الْمَدِرُ مَنْ طَلَبَ اللَّالِي

وإن كان المؤكد أي المطلوب متوسطًا، كَعِلْم الرسوم وحروف القرآن، فالتوكيد والجزم يكون متوسطًا، فقد يُذركه أهل الرياسة والجاه، وأهمل الأسبّاب والشواغل

القلبية، بخلاف المقام الأول، فلا يُدْركُهُ إلَّا أَهْلِ النجريد ظاهرًا وباطنًا. وإن كَانَ المؤكِّد أَمْرًا دُنبِويًا، فالتوكيد والحرص فيه على قَدْر الهِمَّة.

هذا إشارة قوله: تَابِعٌ لِلْمُوكَّدِ فِي رَفْهِ فِي المقام الأوَّلِ مع المقرَّبِينَ، وَنَصْبِهِ أَي توسَطه في المقام الثانث مع الأبرار الصَّالحينَ، وَخَفْضِهِ في المقام الثانث مع الغافلينَ، وتبعه أيضًا في تعريفه، فبقدر كذه واجتهادِهِ يَكُونُ تعريفه وكشف الحجاب عَنْهُ، وقد يتبعه في تنكيره إن قلَّت مجاهدتُه وتفرَّغُه، فيتنكرُ الحق له على قدر شغله عنهُ، وبكون التوكيد والجدّ في العللب بالتَّفْس، أي بَيْعهَا وَبَذْلها للحتوف والمكارِهِ أَوَّلاً، وبالغيّبة عَنْهَا ثانيًا، ويكون بالعَيْنِ أي بالذَّات بإتمابها في مَرْضَاة الله، وبالكلُّ، أي بالنفس والرُّوح، وكل ما تملك، تَهِ بُه لله ولمن يُعَرِّفُك بِالله وبالله التوفيق.

بَابُ البَدَلِ

البُدُل عبارة البصريين، ويعبّر عنه الكوفيُّون بالترجمة والتبيين و التكرير، وحده النابع المقصود بالحكم بلا واسطة، فالتابع جِنْسٌ يشمَل التَّوابع الخمسة. وخرج بالمقصود بالحكم سائر التوابع ما عدا العطف بِبَلُ بعد الإثبات، وبِلَا واسطة العطف بِبَلْ بعد الإثبات، وانظر المحاذي فقد بِبَلْ بعد الإثبات، وانظر المحاذي فقد حرَّر المسألة.

ثم قال المصنف: إِذَا أَبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ، تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ.

فمثال الاسم من الاسم: ﴿ إِنَّ صِرُولِ الْعَزِيزِ الْمُعِيدِ ۚ لَا اللّهِ الْمَانِيزِ الْمُعِيدِ فَ اللّهِ الْمَانِينَ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

وكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْن رِجْل صَحيحة وَرِجْل رَمّى بِهَا الزَّمَانُ فَشُلّت وَكُنْتُ كَذِي البَرْمَانُ فَشُلّت وأما أنواع البَدَل الباقية، المبيّنة فيما يأتي، فلا يلزم فيها المطابقة في ذلك، ثم

بيَّنَ أَنْواعِ البَّدَلِ فَقَالَ:

وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الكُلِّ، وبَدَلُ الاَشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الغُلَطِ.

يعني أنَّ البَدَل يَنْحَصِر في أَرْبَعَة أَقْسَام: بَدَل الشيء من الشيء، وَيُقَال له بَدَل المطابِقَةِ، وَبَدَل الكل من الكلِّ والعبارتان الأوليّانِ أَحْسَن لاقْتِضَاءِ الثالثة، اختصاصه بِما له أَجْزَاء، مع أنه يَقَعُ فيما ليْس له أَجْزَاء، كذات الحقِّ تعالى، كما تقدَّم في الآية: ﴿إِلَى صِرَطِ الْمَرْبِرِ الْحَيْدِدِ ﴾ ومِثالهُ: جَاءَ زَيْد أَخُوكَ.

ومِثال البُعْضِ مِنَ الكُلُّ، أَخَذَت المال نَصْفَهُ. وحقيقته ما كان مدلوله جُزْأَه الأول. ولا فرْق بين أن يَكُونَ الثَّاني أقلٌ من الأوَّل أو أكثر، أو نصفه.

وَزَاد بعضهم: بَدَل الكُلِّ مِنَ البَعْض، ومثله بقوله تعالى: ﴿يَدَخُلُونَ لَلْمَنَةَ وَلَا يُطْلَسُونَ شَيْنَا ۚ ﴿ اللَّهِ مَنْ الكُلُّ اللَّهِ مَنْ الكُلُّ اللَّهِ مَنْ الكُلُّ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

ومثال بدل الاشتمال، أعجبني زيد عِلْمه، وحقيقته مَا كَانَ بينه وبين الأوَّل مُلابَسَة بِغَيْر الكلِّية والجزئية، وقيل: ما يصحّ الاستغناء عنه بِالأوَّل وليس كُلَّا وَلَا بَعْضًا، وقيل: ما اشتمل العامل عليه وعلى مَعْنَاهُ بطريق الإجمال، اشتمالاً معْنَوبًا لا كاشتمال الفَّرْف على المظروف.

■ تنبـة:

اسْتِعْمَالُ المُصَنِّف لفظ الكلِّ والبَعْض بالتعريف، جائز على مَن يَرَى تنكيرهما لفظًا ومعنَّى. وأمَّا مَن قال إنهما مُلَازمان للإضافة، وتنوينهما للعوضِ فلا يجوز، وبه جَزَّم السيوطي في أَلْفِيَّتِهِ:

كُلُ وَبَغْضَ لَزِمَاهِ الْمَاشَيْعُ تعريفَهُ بِاللَّامِ أَوْ حَالاً يَفَعْ ثُمُ اللَّهِ اللَّهِ الْمَافَدِينَ فَال اللهِ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

هذا مثال لبدل المطابقة.

وأَكلْتُ الرَّضِيفَ ثُلُثَهُ.

هَذَا مثال البَعْضِ من الكُلِّ، وتقدَّم أنه لا فرق بين تقدَّم الأكثر أو الأقل أو النصف.

وَنَّفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ.

هذا مثال لبدل الاشتمال، ويشترط في هذين النوعين اشتمالهما على رابط يربطهما بالعبدل منه، إمّا ضميرًا أو ما يقوم مقامه لفظًا أو تقديرًا، فاللفظي ما تقدم والتقديري كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَ ٱلنَّاسِ مِنْجُ ٱلْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعُ ﴾ [آل عِمرَان: الآية 197] فَمَنْ بدلٌ من الناس أي من استطاع منهم، ومثال المقدّر في الاشتمال قوله تعالى: ﴿فَيْلَ أَمْعَنُ ٱلْأُغْدُرِهِ إِلَى النَّارِ ﴾ [البروج: الآيتان 4، 5]، فالنار بدل من الأخدود، أي النار فيه. وقال الكوفيون: ألْ نائبة عن الضمير فلا تقدير.

ثم مثّل لبدل الغلط فقال:

وَرَأَيْتَ زَيْدًا الْفَرْسَ، أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ الْفَرْسَ فَغَلَظْتَ فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ.

يعني أنك أردت أن تقول: رأيت الفرس، فسبقك لسانك لذكر زيد ثم نطقت بما قصدت، فالفرس بدل غلط أي بدل من الشيء الذي ذُكِر غلطًا، لا أنَّ البدل هو الغلط كما قد يُتوهم، فالغلط إنما هو في المُبدِّل منه لا في البِّدُل. وهذا هو أحد الأقسام في بدل الغلط، وبقى عليه نوعان: الأول بدل الإضراب، ويسمّى بدل البداء، والثاني بدل النسيان، والفرق بينهما أن بدل الإضراب المقصودُ هو الأوّل ثم ظهر فساد ذلك القصد فأضربت عنه إلى الثاني، و أمَّا بدل النسيان فالمقصود هو الثاني ثُمَّ نسيتَ ذلك القصد وقصدتَ الأول ثم تذكَّرتَ فساد قصدك. ومثال ذلك: خذ ثُوبًا كِتَابًا، فيصحّ مثالاً للأقسام الثلاثة، فإن كان القصد الأمر بأخذ الكتاب، لكن سبق اللسان لذكر الثوب، فبدل غلط، وإن كان المقصود الأمر بأخذ الثوب، ثم تبيّن له فساد ذلك القصد و أن الصواب هو أخذ الكتاب، قبدل الإضراب و يسمّى بدل البداء، و إن كان المقصود هو أخذ الكتاب لا غير، إلا أنه عند إرادة الكلام والأمر ذهب من الحافظة ونسي وخطر مكانه الأمر بأخذ الثوب فبعد أن ذكره زال النسيان، وتعيَّن فساد إرادته فذكر الكتاب، فهذا بدل النسيان، فالغلط محله اللسان والنسيان محله الجنان، لكن الأحسن في الأنواع الثلاثة أن يؤتى ببَلُ المفيدة للإضراب. ومثال بدل الاشتمال في الفعل: أن تصلُّ تسجد لله يَرْحَمُكَ، ومثاله في الغلط، إن تضرب تكرم زيدًا يعظَّمُك، و يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم و المضمر من المضمر نحو أكرمتك إيَّاكُ و قيل توكيد، وأما المضمر من الظاهر فلم يقع، نحو: أكرمت زيدًا إياه، وأما الظاهر من المضمر فجائز إن كان بعضًا أو اشتمالاً أو دلٌ على إحاطة. فالأول: أعجبني وجهك، والثاني: كقول الشاعر:

فما الفيشني حلمي مضاعا

والثالث: نحو: جئتم كبيركم وصَغيركم. ومنه قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَزَّلِنَا وَمُالِئِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَم.

الإنسارة:

إذا أبدل اسم من اسم في مقام الفناء في الذات، فيترقّى من اسم العبد إلى اسم الرّب، حين تستولي عليه أنوار الحقائق، فيغيب العبد في وجود الرّب، وهو مقام الوصال والاتصال، يغطي الحق تعالى وصف عبده بوصفه، ونّعته بنعيه، فيوصله بما منه إليه، لا يما من العبد إليه، فيغطي وصف العبودية، بوصف الرّبوبية، ونعت الحدوث بنعت القدم، فيفنى الحادث ويبقى القديم، أو فعلٌ من فِعْلٍ في مقام الفناء في الأفعال، فَلَا يُرَى فاعلاً قطّ إلّا اللهُ. وفي هَذَا المقام قال الشاعر:

إذًا رأيت الله في الكُلُّ فاعِلًا ﴿ رأيت جميع الكَاننات سلاحا

وهذا بداية السَّالكينَ ونهاية الصالحين، ووسطه الفنا في الصفات للمستشرفين. قال القطب ابن مشيش رضي الله عنه: •حقيقة الشُّرْب أي شرَّب خمرة المحبَّة مَزْج الأوصاف، والأفعال بالأفعال، والأسماء بالأسماء، والأنوار بالأنوار؟ المخ كلامه. والمراد بالأنوار الذَّوات بالذَّوات. ومَعْنَاه: الغيَّبة في اللهِ عمَّا سواهُ.

وقال الشيخ أبو العبّاس المرسي⁽¹⁾ رضي الله عنه : «لله رِجَال محى أوصافهم بأوصافه وأفعالهم بأفعاله وذواتهم بذاته وحَمّلهم من الأسرار ما تعجز عنه عامّة الأولياء وفإذا أبدل اسمه باسمه وفعّله بفعله ، تبعه في جميع تجلّياته فإذَا تجلّى مبحانه باسمه القابض انقبض وينقبض الوجود بقبْضِه وإذَا تجلّى باسمه الباسط البسط وينبسط الوجود ببسطه الأنه خليفة الله في أرْضه ، فكل ما يتجلّى به تَعَالى و يتجلّى في قلب العارف الذي هو بَدَل من الله في مُلكِه وتصريفِه ، ثم يتجلّى في الوجود بجلالٍ أو جَمَال وَهُوَ على أرْبَعَةِ أنواع:

إمَّا أَنْ يَكُونَ بَدَلاً مِن الْحَقِّ وَنَائِبًا عَنْهُ فِي الْكُلِّ، وَهُو مَقَامُ الْغَوْثُ الْجَامِعِ، لأن الْمَدَّدُ كُلَّهُ مِنْهُ لَلدَّائِرَةً كُلُّهَا ﴾ حِسًّا ومَعْنَى.

وإمَّا أن يكون بَدَلاً مِنْهُ في البَعْضِ، كمقام الأقطاب، والأؤتاد، والأَبْدال، والنَّبدال، والنَّبدال، والنَّبداد، والنَّقباء، والصالحين، فإنهم يتضرَّفُونَ في بَعْضِ المَمْلكة، على حَسّبِ ما مُلَّكهم الله التصريف فيه.

وإمًّا أَنْ يَكُونَ بُدُّلاً مِنْهُ لاشتمالِهِ على علوم وأنوار وأسرار، لَمْ تُوجد لغير،،

 ⁽¹⁾ أحمد بن عمر المرسي، أبو العباس: وارث سر الإمام الشاذلي وأستاذ ابن عطاء الله الإسكندري.
 من أعل الإسكندرية. أصله من مرسية بالأندلس. توفي سنة 686.

وهَذَا مَقَام الأفراد، فإن الفَرْدَ أَكْمَلُ مِنَ القُطْبِ الجامع في العِلْم باللهِ. قال الشيخ أَبُو العبَّاس المرسي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «كان الجُنَيْدُ قطبًا في العلوم، وكَان البسطامي(١) قطبًا في الأحْرَال، وكَان سَهْل قطبًا في المقامات».

وقد يكون ذلك البَدَل دعوى وغلطًا، فيترامى على مقامات الرجال بالدعوى و الغلط و هو بعيد منها، نعوذ بِاللهِ مِنَ الدَّعاوي العريضة من القلوب المريضة، وبالله التوفيق.

⁽¹⁾ طيفور بن عيسى البسطامي، أبو يزيد، ويقال بايزيد: من مشاهير المشايخ الصوفية. نسبته إلى بسطام، بلدة بين خراسان والعراق، وأصله منها حيث ازداد سنة 188 ووفاته بها سنة 261. له أخبار كثيرة وشطحات مشهورة.

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

أي الأسماء المنصوبات، ثم عَدُّهَا فقال:

الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، والْمَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الْمُفْعُولُ مِنْ وَظَرْفُ الْمُفْعُولُ مِنْ الْمَكَانِ، وَالْمُنَادَى، وَالنَّمْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمُفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمُفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمُفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمُفُولُ مَنْ وَأَخْوَاتِهَا، وَالنَّامِعُ لِلْمَنْصِوبِ، وَالْمَفْعُولُ مَنْ وَأَخْوَاتِهَا، وَالنَّامِعُ لِلْمَنْصِوبِ، وَهُو آرْبَعَةُ أَشْبَاءَ: النَّعْتُ وَالْعَطْفُ وَالتَّوْكِيدُ وَالبَدَلُ.

قلت: ذكر أوَّلاً أنها خَمْسَةً عَشَرَ ولم يعدُ إِلَّا أَرْبَعَة عَشَرَ، ولَعَلَّ الخامس عشر هو مَفْعُولاً ظُنَّ وأخوانِهَا. وأما خَبَر ما الحجازية وَلَا وَلَاتَ وأنَّ المشبَّهات بِلَيْسَ فَتَندرج في كَانَ وأخَوَاتِهَا، فمثال ما الحجازية قَوْله تعالى: ﴿مَا هَنَا بَثَرُ ﴾ [يُوسُف: الآية 13]. ومِثال لَا، قولهم: لَا أَحَد خيراً من أَحَدٍ إِلّا بالعافية، ومثال لَا ﴿وَلَاتَ حِبنَ مَنامِ ﴾ [ص: الآية 3]، أي وليس الحين حين فرار، والكلام عليها مَبْشُوط في محلِّه.

■ الإشارة:

المقامات المنصوبات للمريد إذا قطعها وَصَل خَمْسَةً عَشُرَ:

التوبّة، ثم التقوى، ثم الاستقامة وهي متابعة الرسول وللله في أقواله وأفعاله وأخواله، ثم الخوف والرّجاء، ثم الصّبر والشّكر أي الصّبر في البّلِيّة والشكر في النّغمة من حيث إنها يَعْمَة، ثم الوَرّع، ثم الزّهد، ثم التوكّل، ثم الرّضي والتّسليم، ثم الإخلاص والصّدْق وهو التّبرّي من حَوْلِهِ وقوّتِهِ، ثم الطمأنينة، ثم المراقبة، ثم المحبّة، ثم المشاهدة، ثم المعرفة وهي الرُّسُوخ والتمكين من شهود الحقّ. وبالله التوفيق،

ثم تُرجم المُصَنِّف لكل واحدٍ نقال:

بَابُ المَفْعُولِ بِهِ

قلتُ المفاعيل خَمْسَةُ: مفعول به، ومفعول فيه، ومفعول لَهُ، ومفعول مَعَهُ، ومفعول مَعَهُ، ومفعول مَعَهُ، ومفعول مطلق، وحد الجزولي المفعول الأعمّ الشامل للخمسة فقال: المفعول ما تضمّنه الفعل من حَدَثِ وزمانِ، والتزمه الحدث من مكانِ، واستدعاهُ من محلّ وباعث ومصاحب. فالأول: المفعول المطلق، والثاني: ظرف الزَّمان، والثالث: ظرف المكان، ويشملهما المفعول فيه، والرابع: المفعول به، والخامس: المفعول من أجْلِهِ، والسادس: المفعول معه.

وَبَداً المصنّف بالمفعول بِهِ لأنه هو الذي يصدق عليه اسم المفعول عند الإطلاق، وكان حقه أيضًا أن يصدق على المفعول المطلق لكن صار وصف الإطلاق قيْدًا فيه، فَلَا يُذكر إلَّا مقيدًا به، فقال: وَهُوَ الإشمُ الْمَنْصُوبُ.

أي فَلَا يكون فِعْلاً وَلَا حرفًا وكونه منصوبًا حكْم من أخْكامِه وتقدَّم ما فيه، وَيُقيد نَصْبه بِمَا لَمْ ينُب عَنِ الفَاعِل. وقوله: الَّذِي يَقَعُ بِهِ الفِعْلُ.

أي يَقَع عليه، فيكون مَحَلاً لفعل الفاعِلِ، ويكون الفعل الواقع عليه حيننذ متعديًا، وضدّه اللَّازم الذي لا يطلب شيئًا، ثم مثّلَ بمثالين فقال: تَحُوُّ: ضَرَبْتُ رَبْدًا، وَرَكِبُتُ الْفَرَسَ.

إشارةً إلى أنّه لَا فرِّق بين صيغة فعَل أو فعِل المتعدي، فزيد والفَرَس وَقَعَ الفِعْلُ عليْهِما حِشًا وقد يكون الوقوع معنويًا، نحو: فهِمتُ المَشْأَلةُ وكتبتُ العلمَ.

وَهُوَ يُسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ، فَالظَّاهِرُ مَا نَقَدُّم ذِكْرُهُ.

أي مِنْ ضربت زيدًا؛ الخ.

وَالْمُضْمُرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ.

وقد تقدُّم حقيقتهما.

فَالْمُنَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ.

اثنان للمتكلم، وخَمْسَة للمخاطب، وحَمْسَة للغائب. فالمتكلم: نَحُوُ قَوْلِكَ: ضَرَّبَنِي للمتكلم وحده.

وضَّرَّبُنَا للمُعظم نفسه أو مَعَهُ غَيْرِه وللمخاطب.

ضُرِّبُكِّ بِفْتِحِ الكَّافِ للمُذَكَّر

وَضْرَبُكِ بِكَسْرِهِ للمؤنَّث.

وَضَرَبَكُمَا للمخاطبَيْن مطلقًا مُذَكِّرَيْنِ أَوْ مُؤَنَّثِينِ أَوْ مُخَتَلفيْنِ.

وَضُرِّبُكُمْ لِلْمُخَاطِّبِنَ المُذَكِّرِينَ

وَضَرَبَكُنَّ لِلْمُخَاطَبَاتِ المؤنَّثاتِ،

وَضُرَّبَهُ للمذكر الغَائب.

وضربها للغائبة

وَضُرَبَّهُمَا للغائبين مُذَكِّرين أوْ مؤنَّيْن أو مختلفين

وُضَرَبَهُمْ للغائِيِينِ المُذَكَّرينَ

وَضُرَبُهُنَّ للغَاتبات.

والمنقصل

وهو الذي بصحّ الابتداءُ بِهِ ويقع بعد إلَّا في الاختيار اثْنَا هَشَرَ، نَحُو قُوْلِكَ: إِيَّايَ أَكرمت للمتكلم وحُدَه.

وإيَّانَا للمتكلِّم عظيمًا أوْ مُشَارِكًا.

وإيَّاكَ للمخاطب المُذِّكِّر.

وَإِيَّاكِ لِلمُخَاطَبَةِ.

وَالِّنَّاكُمُا للمخاطبَيْنِ مُذَكِّرَيْنِ أَو مُؤنَّنُيْنِ أَو مختلِفَيْنٍ.

وَإِيَاكُمْ للمخاطبِينِ المُذَكِّرِينَ،

وَإِيَّاكُنَّ للمُحَاطَبَات.

وإيَّاءُ للغَايْبِ.

وإنَّاهَا لَلْفَائِيَّةِ.

وَائِنَاهُمًا للغَائِيْنِ مُذَكِّرَيْنِ أَو مُؤنَّثِينِ أَو مُخْتَلِفَيْنٍ.

وَإِنَّاهُمْ للغائبين الذُّكُور.

وَإِيَّاهُنَّ لَلْمَانِبات.

واختلف في هذه الضماثر المنفصلة، فقيل: إيًّا هو الضمير ولواحقُه حروفٌ تدلُّ

على التكلَّم أو الخطاب أو الغيبة وهو مَذُهب سِيبَوَيْه، وذهب الخليل إلى أن إيًّا ضمير مضاف إلى لواحِقِه، وهي ضمائر أيضًا. وقال الزجَّاج (1): إنها مِن قبيل الأشمَاءِ الظَّاهرة ومعناهُ حقيقة الشيء. قال: ومعنى قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفَاتِحَة: اللَّية ومعناهُ حقيقة الشيء. قال: ومعنى الآية بمغنى العَلامَة، وهو بَعيدٌ. وقيل: إيًّا عماد والضمير ما بعدمًا، فهي كحرف زَّائدٍ.

■ فَاسْدَةً:

ممَّا يُعرف المَفْعُولُ به أنَّه يصحُّ أن يُجْعَل مبتدأ وَيُخْبَر عنه باسم مفعول تَامَّ، من لفظ فِعْلِهِ، نحوَ قولكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، فتقول: زيْد مَضْرُوبٌ، وَيَجُوز حَذْفُ المفعول به إنْ عَلِيه دَلِيل أو أفاد حَدْفه العموم، ويجُوز حَذْفُ نَاصِيه إنْ عُلِمَ. وَقَدْ يكُون حَذْفُ مَلْتَرَمَّا، والله تعالى أَعْلَم.

الإشارة:

المفعول به هو الَّذِي تحقّق فَنَاؤه، وَكَمُلَ بَقَاؤُهُ بِاللهِ، قد غَابَ عن وجُودِه ورجودِ فِعْلِه، فَهُو مفعول به في كل ما يَفْعَل وَيَنْر، لَيْسَ له عن نَفْسِهِ إخبار، وَلا مَعَ غَيْرِ اللهِ قرار، فِعْله بِاللهِ، وتَرْكُه بِاللهِ، فَمِثْل هَذَا لَمْ يَبْقَ عليه مِيزَان، وَلا يتوَجَّه عَلَيْهِ عِنابٌ، إذ هُو نَائب عَنِ اللهِ في فِعْلِه وهو عَيْن من عيُونِ اللهِ، لأنَّ وصفهم البشري عِنابٌ، إذ هُو نَائب عَنِ اللهِ في فِعْلِه وهو عَيْن من عيُونِ اللهِ، لأنَّ وصفهم البشري مفطّى عَنْهُمْ، ومغمور بنور القدم، وإلى ذلكَ يشير ما ورد من قَوْلِهِم: الشَّان أنْ تكون عيْن الاسْم، أيْ عَيْنُ المُسَمَّى. وقولهم: أصابتك عَيْنٌ مِنْ عُيُونِ اللهِ.

ومن ذلك قول سيَّدنا عمر رضي الله عَنْهُ لِلرَّجل الذي شَجَّهُ عليّ كُرَّم اللهُ وَجُهَهُ والدَّم يُسيل على شَجَتِه: أَصَابَتْكَ عَيْن من عُيونِ اللهِ، بَعْدَ أَنْ سَأَلهُ عن سَبَبِ الضَّرْبَة فقال: رأيتُه مفاوضًا لِامْرَأة فَسَاءَنِي ما سَمِعْتُ مِنْهُ فَضَرَبْتُهُ.

ووَرَة عَنْ أَبِي بَكْرِ في قضية أخرى: أنا لَا أُقَيَّد من وَزْغَة اللهِ، والوَزغَة كُبَراء الجَبش، الذين يمشون بين صفوف الحرب لتقويمها وتمهيدها. وذلك إشارة منْهُمْ إلى رجَالِ القبضة المتصرِّفينَ بِاللهِ، الأمناء على أشرار اللهِ في خليقته وَمَمْلكتِهِ؛ وهم المحبُّوبُونَ الذينَ وَرَدٌ فِيهم: «فإذا أَحْبَبْتُهُ كُنتُهُ».

⁽¹⁾ إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزَّجَاج: عالم بالنحو واللغة. ولد ببغداد سنة 241 وتوني بها سنة 311. كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو. كانت له مناقشات مع ثعلب وغيره. من كتبه: معاني القرآن، والاشتذاق، وخلق الإنسان، والأمالي في الأدب واللغة، وإعراب القرآن.

وقال المصنّف: الله و الإسم الْمَنْصُوبُ الجرّيان المقادير عليه، لَمْ يَبْقَ لَهُ تَذْبيرٌ وَلَا اختيار، الذي يقع به الفِعْل من الله فهو آلة لفِعلِه وسَيْفٌ من سُيُوفِه، ينتقم به من أعدائِه إذا شَاءً؛ وهو على قسمين: ظاهر معروف، أظهرَه لنَفْع عِبَادِه، أو إقامة الحجّة عليهم في الإندار، ومضمرٌ خَفِيُّ؛ وهو كَنْزٌ مِن كُنُوزِ الله، ضَنَّ به على خلقِه، فَهُو مَسْتُورٌ نَحْتَ أستار البَشَرِيَّة، حتَّى يَلْقَى الله. وبالله التوفيق.

بَابُ المَصْدَر

الصواب: التَعْبِرُ بالمفعول المطلق لأنه هو الَّذِي يُنْصَب دَائمًا. وأَمَّا الْمَصْدَرُ فَقَد يكون مَرْفوعًا، نحو: ضَرْبُك ضَرْبٌ شديدٌ، ومجرورٌا، نحو: عجبتُ مِنْ ضَرْبِكَ، بخلاف المفعول المطلق؛ فَلَا يكونُ إِلَّا مَنْصُوبًا، والعُثْر لَهُ إِنه لمَّا كان الغالب أنه لا يكون إلَّا مَصْدَرُا عَبَّرَ عَنْهُ بِالمَصْدُرِ، وأما ما ورد منهُ غَيْر مَصْدُرٍ، فإنه من باب النيابة على ما يأتي، ولذلك عَرَّفه بَعْضهم بقوله: المفعول المعللق هو المصدر الفُصْلة، المُسلَّط عليه عامل من لفظِهِ، أو من معْنَاهُ. فالأوَّل، نحو: صَرَبتُهُ ضَرْبًا. والثاني: جَلَسْتُ قعودًا، واحتَرَزَ بِالفضلةِ من العُمْدةِ، نحو: كَلامك كلام حسن، وطال جلوسك، فإنه مصدر غير مفعول مظلق، وعَرَّفه ابن هِشَام بقولِهِ: اسْم يؤكِّد عَامِلهُ، أو يبيئُن نُوْعَهُ أَوْ عَدَدُهُ. وليْس بخبر وَلَا حالٍ، وعرَّف المصنَّف المصدر الذي يكُون يبيئُن نُوْعَهُ أَوْ عَدَدُهُ. وليْس بخبر وَلَا حالٍ، وعرَّف المصنَّف المصدر الذي يكُون يبيئُن نُوْعَهُ أَوْ عَدَدُهُ. وليْس بخبر وَلَا حالٍ، وعرَّف المصنَّف المصدر الذي يكُون يبيئُن نُوْعَهُ أَوْ عَدَدُهُ. وليْس بخبر وَلَا حالٍ، وعرَّف المصنَّف المصدر الذي يكُون

وَهُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثاً فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ، نَحْوُ: قولهم في تصريفِ ضَرَبَ ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا وقام يقوم قيامًا، وأكرمه يكرمه إكرامًا.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: لَفُظِيٍّ وَمَعْنَوِيٍّ، لَإِنْ وَافَقَ لَفُظُهُ لَفُظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفُظِيٍّ، نَحْوُ: قَتَلْتُهُ قَتْلاً.

ومثلهُ: ﴿وَكُلُّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكَلِيمًا ﴾ [النَّساء: الآية 164].

وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَغْظِهِ؛ فَهُوَ مَعْنَوِيٍّ، نَحْوُ: جَلَسْتُ تُعُودًا، وَتُمْتُ وُتُونًا.

قلت: إنما سُمِّي الأول لفظيًا لاتفاق المَصْدَر مَعَ عَامِلِه في اللفظ المستلزم للمعنى، وأمّا الثاني فلمّا اختلفا لفظًا واتفقا معنى سُمِّي مَعْنوِيًا؛ وهذا مبني على أنّ العامل في الثاني الفعل المذكور، وجَعَله كثير من النَّحُويينَ منصوبًا بِفِعْل مقدَّر من لفظه، فيكون لفظيًا، فيسقط هذا القسم المعنوي؛ وهو على تقدير ببوته؛ فَهُو مِنْ باب النيابة عن الأصل الموافق لِلَّفظِ الفِعْلِ، فقد يُحذَف المصدر المفعول المطلق، وينوب عنه أشياء، فمن ذلِكَ: كُلِّ وَبَعْض مُضَافَيْن إلى المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَعِيدُونَ فَنَوْلَ عَلِنَا بَسَّمَ النَّاوِيلِ ﴿ فَلَا يَجِيدُونَ لَوْلَ عَلِنَا بَسَّمَ النَّاوِيلِ ﴿ وَلَا لَكُورَ مَنْنِينَ جَدَّهُ } [النَّور: الآية 4] [الحَاقَة: الآية 4]، وكذَل العَد، نحو: ﴿ فَالْبَلِدُومُ ثَنَيْنَ جَدَّهُ } [النَّور: الآية 4]

وأَسْمَاء الآلات، نَحْوَ: ضَرَبْتهُ سَوْطًا، والصفات، نحو: ﴿وَالْذَكُرُ رَبَّكَ حَكْثِياً﴾ [آل عِمرَان: الآية [41] أي ذِكرًا كثيرًا، ومِنْهُ: ﴿وَثُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: الآية [35] أي أكلاً رَغَدًا، وقيل: حال من مَصْدَر الفَعْل المفهوم منْهُ، أي فكُلَا حالَة كَوْنِ الأكلِ رغدًا، وانظر شرح شيخ على بَرَكة، فقد اشتونَى المَشْأَلة نثرًا ونَظمًا.

■ تَنِيهَاتٌ:

الأوَّلُ: المَصْدَرُ هو الأصل للفعلِ والوَصْفِ، فَهُمَا مُشْتَقَانِ مِنْهُ على المختار. الثاني: الناصب للمفعولِ المطلق، إمَّا فَعُلَهُ أَوْ مَصْدر مثْلُه، نحو: ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ الثَّانِي: الناصب للمفعولِ المطلق، إمَّا فَعُلَهُ أَوْ مَصْدر مثْلُه، نحو: ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ مَنْ اللّهِ مَا لَكُهُ مَنْ اللّهِ مَا اللّهِ مَنْ اللّهِ مَنْ اللّهِ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللللللّهُ الللللللللللّهُ اللّ

جُزَّاؤُكُمْ جُزَّانُهُ مُوَفُورًا﴾ [الإسسرَاه: الآيــة 63] أو وصــف، نــحــو: ﴿وَزَلْطَنْقَاتِ صَفَّ ۞﴾ [الصَّافات: الآبة 1].

الثالث: المفعول المطلق: فائدته ثلاث: إمَّا أَن يؤكد عامله، نحو: ضَرَبَّهُ ضَرْبَهُ ضَرْبَهُ فَرْبَنَيْنِ أَوْ ضَرْبًا، أَو يُبَيِّنُ نَوْعَهُ، نحو: صَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ أَوْ ضَرَّبًا، أَوْ عَدَدَهُ، نحو: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ أَوْ ضَرَّبًات.

الرَّابِع: يجوز حَذْف عَامِلِ النَّوعي والعَدَدِي دون التوكيدي، قَالَ في الخلاصة: وَحَذْفُ عَامِلِ المؤكِّدِ عليه وَلَدهً بَدُر الدِّين امْتَنَعُ وفي سِوَاهُ لِدَليلِ مُتَسَعُ واعْتَرُضَ، بالمَصْدَرِ النَّائب عن فِعْله، كقوله تعالى: ﴿ فَفَرْبُ الرِّقَابِ ﴾ [محمد: الآية واعْتَرُضَ، بالمَصْدَر: فَاضْرِبُوهُمُ ضَرْبَ الرُّقَابِ، فقد حُذِف مَعَ كَوْنِهِ مؤكدًا لعَامِلِه، قال المَكُودِي (1) واعتراضُهُ فَتْحُهُ. وَرَدَّه أَبُو إسحىقَ الشاطِبِي (2) بانَّ المَصْدَر النَّائب عن المَكُودِي (1) واعتراضُهُ فَتْحُهُ. وَرَدَّه أَبُو إسحىقَ الشاطِبِي (2) بانَّ المَصْدَر النَّائب عن فَعْلِهِ لِيس من المؤكّد لعَامِلِه في شيءٍ. بَلْ هو نائب عَنْهُ وقَائمٌ مقامَهُ في الدَّلاَلَةِ على المَعْنَى، فلا يلاحظ ذلكَ الفعل أَصْلاً، بَلْ صار نسّيًا مَنْسيًّا. قال ابن غازي رَحِمَه اللهُ: وَقَدْ كُتَبَ بَعْضِ الأَذْكِيَّاءِ في طرَّة الشارح قول الشاعر:

وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لرَّ في قَرْن لم يستطع صولة البزل القنَّاعِيسِ

⁽¹⁾ عبد الرحمان بن عني المكودي، أبو زيد: عالم بالعربية، نسبته إلى بني مكود، قبيلة قرب فاس. مولده بفاس ووفاته بها سنة 807. له: شرح ألفية بن مالك، وشرح مقدمة ابن أجروم، ومنظومة البسط والتعريف في علم التصويف، وشرح المقصور والممدود لابن مالك.

⁽²⁾ إبراهيم بن موسى اللخمي الفرناطي الشهير بالشاطبي، أبو إسحاق: أصولي حافظ، من أهل غرناطة، من أئمة المالكية. توفي سنة 790. من كتبه: الموافقات في أصول الفقه، الإفادات والإنشادات في الأدب، أصول النحو، الاعتصام في أصول الفقه، شرح الألفية سماه المقاصد الشاقية في شرح خلاصة الكافية، قال فيه التنبكتي: لم يؤلف على الألفية مثله بحثاً وتحقيقاً فيما أعلم.

والبَزْلُ: الجمل الكبير الذي بَلَغَ خَمْسَ سنينَ أو سِتًا فأكثر و القناعِيس: القوي الغليظ وهو مثالٌ لِمَنْ بَعْتَرِضْ عَلَى الأكابر ولم يبُلغ مَبْلَغهم. والله تعالى أعلم.

الإشارة:

المصدر ما صَدَرَ عن الحقّ من أنوار تجليّاته، وأسْرار ذاتِهِ وهو الاسم المنصوب، أي ما نُصب من الكَاثنات ليُعرف بِهَا، ويُشهد فيها، فما نُصبت الكَائنات لتراهًا بل لتَرى فيها مَوْلَاهَا. وقال صاحب العَيْنيَّة:

فَاأَوْصَافَهُ وَالِاسْمُ والأَثَرُ الَّذِي فَوَ الكُوْنُ عَيْنُ الدَّاتِ وَاللهُ جَامِعُ وَقَالَ فَيها أَيضًا:

هُوَ مُوجِدُ الأَشْيَاءَ وَهُوَ وُجُودُهَا ﴿ وَعَيْنُ ذَوَاتِ الكُلِّ وَهُوَ الجَوَامِعُ

وإنما يجيء هذا ويكشف في تصريف الفعلِ ثالثًا، في فعل الشريعة، والطريقة، والطريقة، والحقيقة. فتشتغل النفس أوّلاً بأفعال الشريعة حتى ترتاض بِهَا وتذوق خَلَاوتها، ويشتغل القلب ثانيًا بأفعال الطريقة، فيتخلَّى عَنِ الرَّذَائل، ويتحلَّى بالفضائِل، وتشتغل الروح ثالثًا بِالعُكُوف في بَحْرِ الحقائق، حتى تستمرًّ مَعَهَا ويَرْسَخ قدمها في شهود أنوارها وأسرارها.

وهو: أي ما صَدَر من الكَائنات، على قسمين: قسم غلب مَعْنَاهُ على حِسهِ فصار معنوبًا كَالْمَلائكة والعارفينَ من بني آدَمَ، وقسم غلب حسه على مَعْنَاهُ، كالجمادات والحيوانات، ويلحق بهم مَن غلب حسه على معناه وشهوتُه على عقلِهِ من بني آدَمَ، وهم المنهمكُونَ في الغَفَلَةِ، المُنكَبُّون على الدنيا بالكلَّيَّة، فانطمَسَتْ بني آدَمَ، وهم المنهمكُونَ في الغَفَلَةِ، المُنكَبُّون على الدنيا بالكلَّيَّة، فانطمَسَتْ بيعيرتهم، واتسَعَتْ دائرة حسهم، فَهُمْ مسجُونُونَ بمُحيطاتِهم، محصُورُونَ فِي هَبْكل ذَاتِهم، عَائلًا بِاللهِ من حَالِهم.

قال بعض العارفين: الخَلْق ثلاث: قسم لهم عَقْل بِلَا شهوة، وهم الملائكة. وقسم لهم شهوة بِلَا عَقْل، وَهُمُ البّهَائِمُ وسّائر الحيواناتِ. وقسمٌ لهم عَقْل وشهوة، وهم بّنُو آدَمَ. فَمَن غَلَبٌ عقله على شهوتِه، كَانَ كالملائكة أو أفضَل، ومَن غلبت شهوتِه على عقله كان كالمهائكة أو أفضَل، ومَن غلبت شهوته على عقله كَان كالبهائم أو أضلَ، وما شرَّف الله الآدمي وكرَّمَهُ به إلَّا بمجاهدة شهوتِه، فَمَن جَاهَدَ نَفْسَه وَزَجَرَهَا حتى ملكها وظفر بِهَا، كَانَ أشرف من الملائكة، إذ شهوتِه، فَلَا تكمل مُشاهدتهم كمال الآدَمِي، وبالله التوفيق.

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ المَكَانِ

هذا هو الثالث من المفاعيل وهو المَفْعُول فيه، وتُسمَّيه البصريّون الطَّرف، وهو في اللغة: الوِعَاء. وحدَّه بعضهم فقال: الهو ما ذكر فضلة لأمْر وَقَعَ فيه، من اسم زَمان مطلقًا، أو مكّان مُبْهَم، أو مَادَّته مَادَّة عَامِلِه المَعْرَف المَعْنَف ببَعْضِ خَوَاصُهِ فقال: ظُرُف الزَّمَانِ هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ أي مُبْهِمًا كَانَ أو مُختطًا الْمَنْصُوبُ أي يفعل أو شِبْهِهِ بِتَقْلِيرِ فِي أي بتضمين معْنَى فِي الدَّالَة على الظرفية وليس المراد أن فِي مقلَّرة فيه أو كانت هناكَ وحُدَفت، لأنَّ هذا النوع يُقال فيه مَنْصوب على إسقاط الخافض، وهو غير مُظَرد إلَّا مَعَ إنَّ وأنْ وكَيْ ولَيْسَ من هَذَا البّابِ، وإنما المراد أنَّ الكلمة تفسمَّنَتُ وقوع شيء فيها، ثم عدَّ الظروف فقال: نَحُودُ: الْيَوْمَ كقوله تعالى: ﴿ آلَوْمُ الْمُعَلِي اللهُ عَلَى الغرب من طلوع الفجر إلى الغروب، ومثله النَّهار، وَرُويَ عَنِ الشَّغِي (١) أنَّ ما بين طلوع الفَجر وطلوع الشمس ليس من اللَّيُل وَلَا مِنَ النَّهَادِ،

وَاللَّيْلَةَ وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفَّجْرِ.

وَهُدُوةً وهي من صَلَاة الصَّبِّح إلى طلوع الشمس، وقيل: من طلوع الشمس إلى وقت الضّحَى. وَيُقال لها الغداة. وقد مَدَّعَ الله تَعَالَى أَهُلُ الصَّفَة بِقَوْلِهِ: ﴿ يَدَّعُونَ دَبَّهُم اللّهَ تَعَالَى أَهُلُ الصَّفَة بِقَوْلِهِ: ﴿ يَدَّعُونَ دَبَّهُم اللّهَ فَيها، وفي بِالنّدُوةِ وَالنّشِي يُرِيدُونَ وَجُهَدَّ ﴾ [الأنقام: الآية 52]، أي يَذْكُرُون اللّه فيها، وفي الحديث القدسي: فيا ابْنَ آدَم، اذكرني أول النهار وآخِرَه أَكْفِكَ ما بيننَهُمَا »، وفي حديث آخر: فإكر الله بالغَداة والعشي أفضل مِن حطم السيوف في سبيل الله الم

وُبْكُرَةً وهي أوَّل النَّهَار؛ وهو قريب من الغَدَّاةِ.

وَسَحُوا بِالْتَنويْنِ، إذا لَمْ تُرد به سحر يوم بعينِهِ. وإذَا أَرَدتَ ذلكَ لم تنوّن لامتناعٍ صَرُفِهِ لِلْعَدْلِ والتعريفِ؛ وهو ثلث آخر الليل إلى الفَجْر.

وُغَدًا وهو البوم الذي يَلِي يَوْمك.

⁽١) هامر بن شراحيل أو عبد الله الشعبي الحميري، أبو همرو: راوية من التابعين، يضرب المثل بحفظه. ولد بالكوفة نحو سنة 19 وتوفي بها سنة 103. من رجال الحديث الثقات، استقضاه عمر بن هبد العزيز، وكان فقبهاً، شاعراً.

وَعَتَمَةً وهو ثلث اللَّيْلِ الأول من مغيب الشُّفَقِ.

وَصَبَاحًا وهو أول النَّهار، كالغداة.

ومَسَّاءً وهو ما بعد الزُّوَّالِ إِلَى الغُرُّوبِ.

وَأَبَدًا وَهُوَ مَا يَسْتَغْرَقَ الزَّمَانُ الْمُسْتَقَبِّلِ.

وأَمَدًا وهو قطعة منَّ الزِّمانِ مُبْهَمة.

وَحِينًا وَوَقْتًا وهما متقاربانِ؛ ومَعْنَاهما مُدَّة مِنَ الزَّمان مُبْهَمة، فمَن حَلَفَ أنه لا يَحَلَّم فلانًا أمَدًا أو حينًا أو وقتًا لَزِمه سَنَة احتباطًا. قال خليل: وسنَة في حينٍ وَزَمَن وعضر ودَهْرٍ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مما يدل على الزَّمانِ أو أُضيف إليه وإن لم يكُنْ زمانًا، ككلّ وبعض، نحو: سِرْت كل اليوم، أو بعض اليَوْم ونحو ذلِكَ.

وَظُرْفُ الْمَكَانِ هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ أَي المُبْهَم؛ وهو ما لَيْسَت له صورة، وَلَا خُدُود مَحْصُورةٌ، بخلاف المختصِّ، وهو ما له صورة كالدَّار والمَسْجِدِ، والعراق والشام، ونحو ذَلِكَ، فَلَا تُنصَب على الظَّرْفية، وإنما تُنصَب على إسْقاطِ الخافض.

الْمَنْصُوبُ بِتَقْلِيرِ فِي أي بتضمين في كَمَا تقدَّمَ. وخرج ما ليُسَ على مَعْنى فِي، نحو: رأيْت مكَان زَيْد، فإنه مفْعُول بِهِ، فمِن المُبْهَم الجِهَاتُ السَّتِّ.

نَحْوُ: أَمَّامُ وَحُلْفَ وَقُدَّامٌ بِمَعْنَى أَمَّامٌ.

وُورَاءً بِمُعْنَى خُلْفٍ.

وَفَوْقَ وَتَحْتَ وَيَمِينَ وَيَسَارِ، نَحُو: جَلَسْتُ أَمَامُ الْخَطَيْبِ، خَلَفَ السَّارِية، فَوْقَ الْبَسَاط، تَحْتَ السَّقْف، يَمِينَ الْمَحْرَاب، يَسَارِ البَّابِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَتَوَقَ حَتُلِ ذِى عَلَيْ هَلِيهُ لَهُمَا ﴾ [الْكهف: الآية 28]، عِلْمِ هَلِيمٌ ﴾ [يُوسِّف: الآية 76]، ﴿ وَكَانَ تَشْتَهُ كُنَّ لَهُمَا ﴾ [الْكهف: الآية 28]، ﴿ وَكَانَ ثَلْبَيْنِ وَإِذَا غَرَبَتُ فَوَانَا عَرَبَتُ لَلْهُمُ ذَاتَ ٱلْبَيْدِينِ وَإِذَا غَرَبَتَ لَقُومُنُهُمْ ذَاتَ ٱلنِّمَالِ ﴾ [الكهف: الآية 17].

ويلَتَجِق بِأَسْمَاءِ المَكَانِ ما أَشبهَهُ في الإِبْهَامِ، كَبَريد وفَرسَخٍ وَمِيلٍ، وإن كَانَتْ محدُودة فمكَانها غَيْر معَيَّن.

وَمِنَ المُبْهَمِ: عِنْدَ لِمَا قَرُبَ مِنَ المكانِ، نحو: ﴿ رَعِندَهُ مَعَاتِعُ ٱلْعَبِ ﴾ [الأنعَام: الآية 59] فعند مَنْصُوبٌ بِالاستِقْرار لأنَّهُ خَبَرٌ مقدَّمٌ.

وَمُعَ لَمَكَانِ الاجْتِمَاعِ، وهِيَ مُلَازِمَةٌ للإضافَة وقَدْ تُنَوَّنُ وتُنْصَبُ على الحَالِ، نحو: جَاءًا مَعًا، وُجَادُوا مَعًا. قَالَ الشاعر:

ولمَّا تَفَرَّقَنَا كَأَنِّي وَمِلكًا ۚ لِطُّولَ اجتماع لَم نَبِثُ لِيلَّةً مَعًا

وْإِزَاءَ وُحِذًاءَ للمكان الملاقي.

وَيِلْقَاءَ للمكان المواجه.

وَهُنَا إِشَارَةَ لِلْمَكَانِ القريبِ وقد تتقدَّمهُ ها، التنبيه، وإن أُريد البعيد، ألحقته كَافَ الخطابِ، أو مع اللَّام، نحو: ﴿هُنَالِكَ اَبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحرَاب: الآية 11].

وَثُمَّ اسْمُ إِسَارَة لَلْمَكَانِ البعيد. قال تعالى: ﴿وَأَرْلَفَنَا ثُمَّ الْآخَرِينَ ﴿ وَالسَّعراء: الآية 64]، ﴿وَإِنَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْنَ شِيا﴾ [الإنسّان: الآية 20]، أي وإذا وقعت منكَ رؤية وأنت ثُمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا.

وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ مِن الأَلْفَاظِ الدَّالَةُ على المكانِ المُبَهَم، كجانب وناحية، ويدخل فيه مَا صِيغَ مِن المصدر، وإن كَان مختصًا كمقعد رمّجُلس وْمُرْمَى، بشرط أنْ يعمل فيه مشاركه في المادَّةِ، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَا كُمَّا فَقَعُدُ مِنْهَا مَقَعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾ [الجن: الآية و] ونحو ذلك، وهو يصلح للزَّمانِ والمَكَانِ، تقول: قعدت مَقْعَد زيْدٍ، أي في مَكَانِه أوْ زمان قُمُودِهِ. واعْلَمْ أنَّ الظرف على قسْمَيْن، مُتَصَرِّف وغَيْر مُتصرِّف، فَالمُتصرَّف مُو الله مَن الفاعلية والمَقْعُولية، والابتداء والخبر، كاليوم والليلة وشبههما، تقول: أعْجَبْنِي يَوْمُك، وليلتَك ليلة مُبَاركة، وأعجبني غدُو، و صَبَاحك حسن، ومساؤك مُبَارَك، وعَنمَتُك مُبَاركة، ﴿ فَيَعَمُ لِسَعْمِ ﴾ [القمر: الآية 134].

والَّذِي لَا ينصرف قسمان: قِسْمٌ لَا يخرِج عَنِ الظَّرفية قطّ، نحو: قطّ، وعوض، تقول: مَا فَعَلْتُه قطّ أي فيما مضى من الزَّمَانِ، وَلَا أَفْعَله عَوْض بفتح العَيْن وسكون الواو، أي فيما يُسْبهها، وهو الجَرَّ بِمِنْ الزَّمَانِ. وقسْم يخرج عن الظرفية إلى ما يُسْبهها، وهو الجَرَّ بِمِنْ الْجُو الظَّرفِ، وهو خَمْتَة حروف: قَبْلُ، وَبَعْدُ، ودُونَ، وعِنْدَ، ولَدُن الجَرَّ بِعِنْ أَخُو الظَّرفِ، وهو خَمْتَة حروف: قَبْلُ، وَبَعْدُ، ودُونَ، وعِنْدَ، ولَدُن. والفَرْق بِيْن عَنْدَ ولَدُن أَنَّ لَدُن تدُل على الاتِّصَالِ والالتصاق دُونَ عِنْدَ، وينقسم الظَّرف ايضًا إلى مُنْصرف وهو الذي يدْخله التَّنُوين، وإلى غير مُنْصرف وهو الذي لا يَدْخلهُ ذلِكَ، كَسَحَر إذا أريد سُحَر يَوْم بِعَيْنِهِ. وقد يكون الظَّرْف مبيئنًا على الكَسْرِ كَامْسِ إذا أريد اليوم الذي قبل يومكَ.

■ فَرْع:

قد يُحذف الظَّرُف وينوب عَنْهُ المَصْدر، تقول: جَلَسْت قرْبُ زَيْدٍ، أي مكّان قربه، وجثنك طلوع الشَّمْسِ، أو صلاة العَصْرِ، أي وَقْت طلوع الشَّمْسِ، ووقت صَلَاة العَصْرِ، أي وَقْت طلوع الشَّمْسِ، ووقت صَلَاة العَصْرِ. وفي الخُلَاصَة:

وقد يسُوبُ عن مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الرَّمَانِ يكشرُ

■ تَنْبِيهُ:

الظروف كلها مُذَكِّرَة إِلَّا قُدَّامٍ، وَوَرَاءَ، قاله ابن عُصْفور في شَرْحِ الجُمَلِ. والله تعالى أعْلَم.

■ الإشارة:

اعْلَمْ أَنَّ الوجود المتجلَّى به كُلُّه ظروف وأواني لأَسْرارِ المعَانِي. ولذلكَ قال الششتري:

لَا تَسنَّطُ رَ إِلَى الأَوَانِي وَخُصَ بَحُرَ المَعَانِي

والأَوَانِي عَيْنُ المَعَانِي، إذ لَا اثْنينية في الوجود، ولذلك قَال أيضًا:

إِنَّ نطقي من خَلْفُ ذَاكَ الأَوَانِي ﴿ وَأَنْسَا وَالِسِم كِل الأَوَانِي أَوَانِي

فَالكُوْنَ كُلَّهَ كَثْلُجَةٍ، والثُلْجَة ظَاهِرِهَا ثُلْجَة جَامِدَة، وَبُاطِنْهَا مَاءٌ تَابِعٌ، كَذَلْكَ الكَوْنَ، ظَاهِرِه كَوْنَ كَثِيفٌ، وباطنه سِرّ لطيفٌ، ظاهرِه كَوْنُ، وحقيقته مكوِّن.

وفي ذٰلِكَ يقول الجبلي فِي عَيْنَيِّتِهِ رضي اللَّهُ عَنْهُ:

وَمَا الْكُوْنَ فِي النَّمْثِيلِ إِلَّا كَثَلْجَةٍ وَأَنْتَ بِهَا المَاءُ الَّذِي هُوَ نَابِعُ فَمَا النَّوْنَ فِي خُكُم دَعَتْهَا السُرائعُ فَمَا النَّلُجُ فِي تَحْقِيقِنَا غَيْرَ ماثِهِ وغَيْرَ آنِ فِي خُكُم دَعَتْهَا السُرائعُ

وقال القطب ابن مشيش رضي الله عَنْهُ مخاطِبًا لوارثه أبي الحسن رضي الله عَنْهُ: •يا أبا الحَسن، حَدُّد بَصَرَ الإيمانِ تجِد اللهَ في كل شَيْءٍ، وعِنْدَ كل شَيْءٍ، ومَعَ كل شَيْءٍ، وقَبْلُ كُلُ شَيْءٍ، وقَوْق كل شِيْءٍ، وَتَحْتَ كل شَيْءٍ، وقريبًا كل شَيْءٍ، وقبلًا كُلُ شَيْءٍ، وقول كل شِيْءٍ، وتَحْدة كل شَيْءٍ، وقبلًا بكل شَيْءٍ، بقرب هو وصفه، وبحيطة هي نعته. وعُد عَن يَنْ كُلُّ شَيْءٍ، وعن الأماكن والجهات، وعن الصحبة والقرب في المسافات، الظرفية والحدود، وعن الأماكن والجهات، وعن الصحبة والقرب في المسافات، وعن الدُّورِ بالمخلوقاتِ، وامحَق الكُلَّ بوطفيهِ الأول وَالأخر والظَّاهر والباطِن؛ وهو هو هو، كَانَ الله وَلَا شيء مَعَهُ وهو الآن على ما عليه كَانَ،

قوله: وهُد عَنِ الظرفية، أي جاوز عن الظرفية، فَلَا تعتقد أنَّ الحق مظروف لشيء أو محدود بِشَيْء لأنَّ الغلرف عيْن المظروف، والذَّات العالبة عمَّت كلَّ شيء وأَحَاطَتْ بكلَّ شيء، وفي الحِكَم: اكيْف يحتجبُ الحق تعالى بشيء واللّه يَحْتَجِبُ بِهِ هو فيه ظَاهر وَمَوجود حَاضِر». وقوله: وعن الدور بالمخلوقات، اعلم أنَّ الأَسْرَار اللطيفة الباقية على كَنْزيّتها لا شكَّ أنها محيطة بالأنوار التي وقع التجلّي بِهَا ودائرة بِهَا، لكن لمَّا كانت هي عيْنُهَا ومتدفّقة منها،

صار الكل بحرًا متصلاً، رتقا منطبقاً، وصار الدَّاثر عين المدار عليه، ولذلكَ قال: وامحق الكُلّ بوصفه الأول والآخر والظَّاهر والباطن، إذ لَا يخرج شيء عن هذه الأسماء الأربَعة؛ فهو أوَّل كلِّ شيء، وآخر كل شيء، والظاهر بكل شيء، والباطن في كل شيء، وقوله: وهو هو هو، الأول يشير إلى الوجود الأول الأزَلِي قبل التجلّي، والثالث إلى حالِه بعد طيّ هذا التجلّي وإظهار تَجَلُّ آخَرَ يدوم وجودُه وظهررُه وهو المعبّر عنه بالآخرةِ.

وقال بعض العارفين في هَذَا المَعْنَى: «الحقّ تعالى مُنَزَّةٌ عن الأَيْن والجهة والكَيْف والماذَّة والصورة، ومَع ذلك لا يخلُو منه أَيْن ولا مكّان، وَلَا كُمُّ ولا كَبْف، ولا جِسْم ولا جَوْهَرٌ ولا عَرض، لأنّه لِلُطْفِهِ صار في كلّ شيء، ولِنُورِيَتِهِ ظاهرٌ في كلّ شيء، ولإطلاقه وإحاطته متكيِّف بكل كَيْف، غَيْر متقيّد بذلك، ومَن لم يذُقْ هَذَا ولَمْ يشهده فهو أعمى البصيرة، محرومٌ من مُشاهدة الحق تعالى، وَلا يفهم هذه الأشرار وَيَذُوقها إلّا مَنْ صَحِبَ الرجال وَخَلَمَهم، وقبَّل الترابَ من تَحْتِ أقدامِهِمْ ومَن لَمْ يقدر على هذا فَلْبُسَلَّمْ للرِّجَال فيما رَمَزُوا لهُ وأشارُوا إلَيْه:

إِنْ لَــمْ تَــرَ الــهِــلَالَ فَــــــــــــم لأنـــاسِ رَأَوْهُ بِــالأَبْــــــــار ولله درّ ابن الفارض رضى الله عنه حيث قال:

وَلَا نَكُ مِمْنُ طَيِّشَتْهُ طُرُوسُهُ بِحَيْث استخفَّتْ عَفْلَه وَاسْتَفْرُتِ وَلَا نَكُ مِمْنُ طَيِّشَتْهُ طُرُوسُهُ بِحَيْث استخفَّتْ عَفْلَه وَاسْتَفْرُتِ فَلَيْمَ وراء النقل عِلْمٌ يدق عَنْ مدارك غَايَةِ العُنقول السليمةِ تلقيم وعني أخذتُه ونَفسيَ كَانَتْ من عطّاء معديي

وإذا تنزَّلتَ إلى عالم الحكمة وهو عالم التشريع، وجدتَ الظروف متفاوتة في الشرف والعلوّ على حسَبٍ مظروفها، أشباحًا كَانَتُ أو أزمِنَة أو أمكنة.

فالأشباح تعظم بشرف الأرواح، فإن كانت الرّوح عارفة بِاللهِ، مكاشفة لأشرار الذّاتِ، كَان البدّن الذي احتوى عليها عظيمًا شريفًا، يُقْتَبَسُ منه الأنوار والأسرار، ويُتَبَرَّك به حيًّا وميتًا، وَيَرْدحم النَّاس على قبْرِه، ويُستَشفَى بِترابِهِ، وإن كَانَت عَالَمة بِاحكام الله، كان لها شرف دون ذلِك. وكذلك إذا كَانَتْ حاملة لكتاب الله، كان لها شرف دون ذلِك. وكذلك إذا كَانَتْ حاملة لكتاب الله، كان لها شرف دُونَ ذلِك، ثم عامَّة المؤمنين، وإن كَانَتْ لا إيمان لَهَا كان جسدها جِيفة لَا قدْر لَهُ وُلَا قيمة.

وأمَّا الأزْمِنَة فتعظم أيضًا بِقَدْرِ مَا يقع فيها من الطاعة والإحسّان، كليلة القَدْر والليالي العَشْر، ويوم عرفة، وأيام العَشر، ويوم عاشوراء، ولَيْلة المَوْلِدِ لأنَّه ظهر فيها سيّد الوجود. فالظرف تابع لمظروفه في الشرف، وضدّه. ولذلك كَانت أوقات العارفين كلها ليلة القدّر، لأنها كلها عندهُم عظيمة، لاشتمالهًا على العبادة الكبيرة؛ وهو شهود الحبيب، والقُرْب منهُ. وفي ذلك يقول الشاعر:

لؤلاً شُهُودُ جَمَالِهِ فِي ذَاتِي فَمَا لَيْلَةُ القَدْرِ المُعَظَّمِ شَأْنُهَا فَمَا لَيْلَةُ القَدْرِ المُعَظَّمِ شَأْنُهَا إِذَا تَمَكَّنَ فِي الهَوَى إِذَا تَمَكَّنَ فِي الهَوَى وَقَالَ آخِهِ:

مَا كُنْتُ أَرْضَى سَاعَةً بِحَبَاتِي اللهِ إِذَا عُسَمُ وَنُ بِسَكُمْ أَوْقَاتِي والحِبُ لَمْ يَحْشَجُ إِلَى مِيقَاتِ والحِبُ لَمْ يَحْشَجُ إِلَى مِيقَاتِ

وكل الليالي ليلة القَدْر إنْ بَدَا

كَمَّا كُلُّ أَيَّامِ اللِّقَا يِومُ جُمْعة

وَكَانَ الشَّيخِ المرسي رضي الله عنه يقول: «نحن والحَمد لله أوقاتنا كُلّها ليلة القَدْرِه، لأنَّ عبادتهم التي يُعَمِّرُونَ بِهَا أَوْقاتهم كلها فكرة واعتبار، وشهود واسْتبصار وفكرة سَاعة أفضل من عبادة سَبْعين سَنَة، كما في الحديث.

وكذلكَ الأمكنة، تغظم بقدر ما يقع فيها من الطّاعات، كَجَبل عرفة والمساجد الثلاثة ثم المُسَاجِد الباقية والزَّوَايا، وخلوات الأوليا، ونحو ذلك مما عظمته الشريعة، وعند العارفينَ: الأماكن كلّها عَرَفَة، لأن الأماكن تشرُف بهم، وتطيب بحضورهم، وفي ذلكَ قال شاعرهم:

و سَغْيِي لَّهُ حَجٌّ بِهِ كُلُّ وَفْفَةٍ عَلَى بَابِهِ قَدْ عَادَلَتْ أَلْفَ حَجَّةِ

أي وسيري إليه حجِّ والوصول إليه والوقوف بباب حضرته وَقْفَةٌ تعدل ألفَ وقفة بعرفة الحسّية، و هذا كما قال الآخر:

كُلُّ وقب مِنْ حَبِيبِي قَلْدُهُ كَالُّنِ خَبِيبِي

وينخرط في سِلْكِ هذا التفضيل آيات القرآن بَعْضها على بَعْض وذلكَ على حَسَب ما ثدلُ عَلَيْهِ من تعظيم الرَّبوبية، وكشف حِجَابِهَا.

وكذلك تفضيل الأذكار فَيِهَذَا المَعْنَى، وتفضيل بعض الصلاة على رسول الله (ص) على بعض، يِحَسَب ما تدلّ عليه من تعظيم الرُّسُول وتمجيده (ص). وبالله التوفيق.

بَابُ الحَالِ

هو الخامس من المنصوبات، والحال في اللغة: هيئة الإنسان، وتطلق على الزَّمانِ الذي بيْنَ الماضي والمستقبل، وَرُوح الإنسَان وما يعتريه من فرح أو ضِدُه، وهو يُذَكَّرُ ويُونَّثُ. يقال له: حَالٌ حَسَنَّ وحسنة، وحَقِيقتهُ: وَصْفَ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِم في حَالٍ كَذَا. وقال الفاكهي (١) هو الوَصْف الفُضْلة المَسُوق لبيّانِ هيئة صَاحِبِه، وَعَرَّفَهُ المصنَّف بقوله: الحَالُ هُوَ الإسْمُ أي فلا يكون فِعْلاً وحده ولا حَرَّفًا ويكون جُملة في تأويل الاسم.

الْمُنْصُوبُ بِفعل أو شبهه، خرج به الوصف المرفوع أو المجرور وسَائر التوابع. المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ أي جُهل، خرج به سَائر المنصوبات و مِنَ الْهَيْنَاتِ خرجَ التعييزُ لانه يُفَسِّر مَا انبهَمَ من الذَّواتِ، ونقل الرَّاعي عن شيخهِ: سَمِعْت أنه قال: قَوْل النحاة انبهَمَ في حدُّ الحَال، والتعييز مَنقُودٌ عَلَيْهم لانه لم يوجد في كَلام العَرَبِ. والصَّوَاب: اسْتَبْهَمَ. وأيْضًا: لأنَّ الفعل مختص بِالعلَاج والتأثير في الغَالِب، تَقُولُ: عجنت الدَّقيق قَانْهَجَنَ، وضربت فلانًا فَانْضَرَبَ، وقد يكون لغَيْر العلاج كَانْصَرَفَ اهــ

ويكون الحال من الفاعِلِ نَحْوُ: جاءَ زَيْدٌ رَاكبًا وَمن المَفْمُولِ، تحو: رَكِبْتُ الْفَرَسَ مُشْرَجًا.

ويحتملهما نحو: لَقِيتُ عَبْدَ اللهِ رَاكِبًا، وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ.

من الأمُثِلَة، ويكون من المجرور بالحَرْفِ، نحو: مَرَرْت بِهِنْلِ جالسَة. وَلَا يكون من المُضَافِ إليه إلّا إذا عَمل فيه المُضَاف، نحو: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِفَكُمْ جَبِيمًا ﴾ آيُونس: الآية 4] أو كَان جزاء من المضاف إليه، نحو: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم يِّنْ غِلِّ إِخْزَنًا ﴾ [الحجر: الآية 47]. أو مثل جزئه، نحو: ﴿ فَالتَّبِعُوا مِلَةَ إِبْرَهِم كَيْبِيفًا ﴾ [آل عمران: الآية 95]. وهذا مَبْنِي على أنَّ العامِل في الحال هو العامل في صاحبِهِ. فإن كَان

⁽¹⁾ عبد الله بن أحمد الفاكهي المكي، جمال الدين: عالم بالعربية، من فقهاء الشافعية، مولده سنة 899 بمكة ووفاته بها سنة 972. أقام بمصر مدة. من كتبه: الفاكه الجنية على متممة الأجرومية، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى، كلاهما في النحو. وانتبط حدوداً للنحو جمعها في كراسة تم شرحها وسماها: الحدود النحوية.

المُضَاف الأول غير عامل في الحّالِ لَزِمَ أنَّ العامل في الحَالِ غير العامل في صاحبه وهو غير جائز. وأمَّا إن كَان جُزْءًا أو مثل الجُزْءِ، فلمَّا كَان يصحّ إسْقاط الأول صار كأنه عامل فيهما، ألا ترى أنكَ تقول: وَنَزَعْنَا مَا فِيهمْ مِنْ غِلَّ واتَبِعُوا إِبْرَاهِيمَ، فيصحُّ الكَلَامُ ويأتي الحال مِنَ المبتدأ أو من الخَبَر إلَّا أنَّ مَجِينَه مِنَ المبتدأ ضعيفٌ. قاله الشيخ السنومي (1) في شرح عقيلة الجزائري (2)،

وُلَا يَكُونَ الحَالَ إِلَّا نَكُرةً.

فَإِنْ غُرِّفَ لَفُظًا فَاغْتَقِدٌ تَنكيرهُ مَغْنَى، نحو: وَخْدَكُ اجْتَهِدْ، أي منفرداً، و ادْخُلُوا الأوَّلَ فَالأوَّل، أي مترَتَّبينَ.

وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تُمَامِ الْكَلَامِ أي بعد أَخْذَ الفَاعل فضله والمبتدأ خبره لأنه فُضْلَة. ومن ثم قيل: إنه لَا يأتي من ألمبتدأ.

وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مُعْرِفَةً أي غالبًا لأنه محكوم عليه بِالحَالِ. وَلَا يصحّ الحُكم على المَجْهُولِ إِلَّا بمسوغ منها تأخّره عن الحالِ، نحو قول الشاعر:

للميشة مسوحساً طلل يسلسوح كسأنسه خسلسل

أي لميّة طلل موحشاً والطّلل ما شخص من الديار بعد خرابها وانتقال أهُلها عَنْهَا. ومنها تخصيصه بالوصف كقوله تعالى: ﴿ نِهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۞ أَمْرًا مِنْ عَنْهَا. ومنها تخصيصه بالوصف كقوله تعالى: ﴿ نِهَا يُفْرَقُ كُلُّ الْمَرْ حَكِيمٍ ۞ أَمْرًا يَنْ فَرْيَةٍ إِلّا عِنْهَا فَهُ وَمَا الله عَلَى الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ مَعْلُومٌ ۞ [الحِجر: الآية 4] أَوْ نَهْي نحو قول الشاعِر:

لَا يَسْرُكُنُنُ أُحَدُ إلى الإحجام يَوْمُ الرَّغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

والإحجام: التأخر، والوَغَى: الحَرُبُ. والجِمامُ: بكَسْر الحاء: المَوْت، أو اسْتفهام كُقول الشاعر:

يًا صَاحِ مَل حم عيش باقيًا فترى لنَفْسكَ الْعُذُر في ابعادها الأملا

⁽¹⁾ محمد بن يوسف السنوسي الحسني من جهة الأم، أبو عبد الله: عالم تلمسان في عصره وصالحها، ازداد بتلمسان سنة 838 وتوفي بها سنة 894, له تصائيف كثيرة منها: شرح صحيح البخاري وشرح صحيح مسلم، وعقيدة أهل التوحيد ويسمّى المقيدة الكبرى وأمّ البراهين ويسمّى العقيدة الصغرى، وشرح الأجرومية، والعقيدة الوسطى، ومجربات في الطب، وشرح لامية الجزائرى المذكورة هنا.

أحمد بن عبد الله الجزائري الزواوي: فاضل مالكي من قبيلة زواوة. ازداد سنة 800 وتوفي سنة
 884. كانت إقامته بالجزائر. له: اللامية في علم الكلام، تسمّى الجزائرية في العقائد الإيمانية شرحها الشيخ السنوسي.

أي يا صاحبي هل قدر عيش يدُوم فتُعُذَر في تأخير الأمّل، بل لَا عيش يَدُومُ فشَمَّرُ وتزرَّدُ واجعل المؤت نصب عينيْكَ، يُصبح أو يُمْسِي عَلَيْك. ومن غير الغالِب، وهو إثيان الحال مِنَ النَّكِرَةِ بِلَا مُسَوَّغ قَوْله في الحديث: صلَّى رسول الله (ص) قاعدًا، وصلَّى وراء و رِجَال قيامًا. وأَخَذَ الشَّافِعِي بهذَا الحديث لأنه الآخر من فعُله عليه السلام. وقال أبُو حنيفة: يجلسُون مَعَهُ أَخْذًا بِالحديث الصحيح: "إنَّمَا جُعِل الإمامُ لِيُؤتَمَّ به، ثم قال: "فإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون"، الحديث، وأمًا مالِك فَلَمًا رَأَى تعارض الحديثين لم يأخذُ بواحدٍ منهما إلَّا أن يسْتَوُوا في المُذْر، والله تعالى أعْلَمُ.

■ الإشارة:

الحَالُ عند الصوفية وارد يَرِد على القلب من كشف أسرار النَّات وأنوارها، فتدهش الرُّوح وتهيم وتسكر، ويظهر ذلك على الجَوَارح فَيَهْتَزُّ الرَّأْسُ ويشطح البَدَن، ويُقال فيها الوجد، وربما وقع صاحبه في المهالك، وهو لا يشْعُر، وقد حُكِيَ أنَّ الشبلي أخذهُ حَالٌ في ، وضع مقصبة فيه بقية قصب قطع فقام عَلَيْهَا فَدَخَلَتْ في رجله فمات من ذلِكَ، وقد حات كثيرٌ من الصوفية بالحال، وقد أشار الشيخ أبُو مَذْيَن (1) رضى الله عَنْهُ إلى شيء من ذلِكَ فقال:

فَإِنَّهَ إِذَا طِبْنَا و طَابِّتُ قُلُوبُنا

إِذَا لَمْ تَذُقُ مَعْنَى شَرَابِ الهَوَى دَعْنَا نَعَمْ تُرْقُصُ الأَشْبَاحُ يَا جَاهِلُ المَعْنَى إِذَا ذَكَرَ الأَوْطَانَ حَنَّ إلى المَعْنَى إِذَا ذَكَرَ الأَوْطَانَ حَنَّ إلى المَعْنَى فَتَسَهْنَزُ أَرْبَابُ العُسقولِ إِذَا غُنْنَى فَتَصْعَلُوبُ الأَعْضَاءُ فِي الحسِّ وَالمَعْنَى تُهَزِّزُهَا الأَعْضَاءُ فِي الحسِّ وَالمَعْنَى تُهَزِّزُهَا الأَشْوَاقُ لِلْعَالَمِ الأَسْنَى وَهَلْ يَسْتَطْيعُ الطَّبْرَ مَنْ شَاهَدَ المَعْنَى وَهَلْ يَسْتَطْيعُ الطَّبْرَ مَنْ شَاهَدَ المَعْنَى وَهَلْ يَسْتَطْيعُ الطَّبْرَ مَنْ شَاهَدَ المَعْنَى

وتخاصرتا خمر الغرام تهتكنا

⁽¹⁾ شعبب بن الحسن الأندلسي التلمساني، أبو مدين: من مشاهير المشايخ الصوقية الكبار، المعروف بأبي مدين الغوث، ازداد قرب إشبيلية نحو سنة 509. أقام بفاس وسكن بجاية وكثر أتباعه حتى خافه السلطان يعقوب المنصور. وتوفي قرب تلمسان سنة 594. له استغفار، والعقيدة المباركة، وبداية المريد، والجكم المساة أنس الوحيد ونزهة المريد، وقصائد.

فَلَا تَلُم السَّكُرَانَ فِي حَالِ شُكْرِهِ فَقَدْ رُفِعَ التَّكْلِيفُ فِي سُكْرِنَا عَنَّا

ويَعْدَ الحالِ المَقَامِ وهو السُّكُونِ والطَّمَانينَة بالخروج مِنَ السُّكْرِ إلى الصَّحْوِ، فَعَطْمَيْنُ الرُّوحُ وتَسْكُنُ في مَقامِ المشاهدةِ ﴿ فِي مَقَمَدِ سِدْقٍ عِندُ مَلِيكِ مُّقْلَدِمِ ﴿ فِي هَلَا المَقامِ، قيل للجُنَيْد رضي اللهُ عَنْهُ: مَا لَكَ كَنْتَ تَتَحَرَّكُ عَنْدَ السَّمَاعُ وَتَرْقُصُ، واليَوْم لَمْ يَظهر عَلَيْكَ شَيْء مِن ذَلِكَ، فقرأ: ﴿ وَرَرَى الْجِبَالُ تَعْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِي نَمُرُ مَنَ الشَّعَابِ ﴾ [النَّمَلُ: الآية 88].

ومِنْهُمْ مَنْ يَبْقى في الحَالِ بَعْد تمكَّنِهِ من الشّهودِ، فيكون قطب الأخوّال كما تقدم عن البسطامِي، إلّا أنَّ صاحب المَقام يؤهِّلُ للاقتداءِ وَالاهْتِداءِ بِخِلافِ صاحب الأُحْوَال، فلا يُقتَدَى به في حَالِ سُكْرِهِ، وقلَّ مَن يَنْجَح على يدو، لِصُعُوبَةِ تَرْبيتهِ كَحَال أبي السّتاء(1). فقد حُكِيَ أنَّه كَانَ يعلَق المريد رأسه أَسْفُل ورِجله فوق ويوقِد النَّار تحته.

فَاوَّل السَّيْرِ عِلْم، ثم عَمَلٌ، ثم حَال وهو الذَّوق، ثم الشُّرَاب والسُّكُر، ثم المقامُ وهو الصَّحْوُ. ويُقال: الأحْوَال مواهب، والمقامات مكاسبُ. وكسبها هو تقدّم الأحوال عَلَيْهَا، كَأَنَّها نتائجها، وكوْن الأحْوَال مواهباً يَعْنِي بَعْد التحرَّك في جَلبها، كَخُرُق العوائد وحُضور حِلَق الذَّكر أو السّماع مع تفرَّغ الباطِن مِنَ العَلَائِقِ. وقد تكون الأحْوَال ظلمانية، إمّا نَفْسَانِيَّة أو شيطانية، فإن أهل اللَّهُو قد يُنْجَذِبونَ فِي لهُوهمْ، فيقطعونَ الليل و النَّهار واقفين في لهُوهمْ غَانبينَ عنهُمْ.

والأحوال الرَّبَّانية هي التي تَنشأ عن ذِكْرِ اللهِ من القلوبِ المنوَّرة، وعن سَمَاع ما يُحَرِّك إلى الحَضْرةِ و قَدْ تَنْشأ عن سَمَاع اللَّهْوِ إِذَا كَان عَارِفًا يَصْرِفه مِنَ الباطِلِ إلى الحقُّ كما وَقَعَ للرَّجُل الذي سَمع القائل يقولُ:

إذا العشرونَ مِنْ شعبان وَلَّتْ فَوَاصِلْ شُرْبَ لَيْلِكَ بِالنَّهادِ وَلا تَسْرَبُ لَيْلِكَ بِالنَّهادِ وَلا تَسْرَبُ بِأَفَداحِ صَغَادٍ فَقَدْ ضَاقَ الرَّمانُ عَلَى الصَّغَادِ

فَهَامَ على رَجْهِهِ وَذَهَبَ إِلَى مَكَّة فَبَقِيَ بِهَا مُجَاوِرًا حتَّى ماتَ رضي اللهُ عَنْهُ، فَفَهِمَ أَنَّ العُمُرَ إِذَا ذَهَبَ جُلّه فقد قرب الرَّحيل وضاق الزَّمان على العبادة الصَّغرى،

⁽¹⁾ محمد بن موسى أبو الشتاء المعروف بالخدار: من كبار أهل الأحوال الربّائية والجذب ردوام الغيبة. أخذ عن الشيخ سيدي عبد الله الغزواني دفين مراكش، لكنه لم تطل صحبته له ريقال إنه ما لقيه إلا مرة واحدة بقبيلته الشاوية فأمده من حينه وهام على وجهه. كان كثير التلاميذ وخرج منه كثير من البهاليل. يذكر شائعاً أنه كُنّي بأبي الشتاء بسبب أن الناس احتاجوا إلى الشتاء فلجئوا إليه فأمطروا في الحال. توفي سنة 997.

فَطلب العواضِع التي تكونُ فِيهَا العِبَادة كُبْرَى، فتضاعَف فيها الأعْمَال، وهَذَا الرَّجُل كَانَ مِنَ العَارِفِينَ لَمْ يحتج إلى ذَهَاب إلى مكّة بل كَانَ مِنَ العَارِفِينَ لَمْ يحتج إلى ذَهَاب إلى مكّة بل عبادة القلوب مضاعفة بأضعاف كثيرة في أيّ مَوْضِع كَانَتْ، ولذلكَ قَالَ بَعْضُهُمْ: والذَّرَة من أَعْمَال القلوب أَفْضَل مِنَ أَمْنَالِ الجِبالِ مِنْ أَعْمَالِ الجَوَارِحِ». وقال عَلَيْهِ الصَّلاة والسَّلام: «ركْعة مِنْ عَالم بِاللهِ أَفْضَل مِنْ أَلْفِ ركْعَةٍ مِنْ جَاهِلٍ بِاللهِ». ذكره في الجامع، ولْنَرْجِعْ إلى ما كُنَّا بِصَدَدِهِ مِنَ الإشارَةِ فَنَقُولُ:

الحَالُ هو الاشمُ، أي الوَصْف الفُضْلة، لأنه مَوْهِبَة ومحْض فَضْلٍ، المُنْتَصِبِ لِلمُريدينَ السَّائرينَ، يُرَقِّبِهم من حَالٍ إلى حَالٍ، ومِن مَقَام إلَى مَقَام.

فَأُوَّلَ الأَحْوَالَ وَارِدَ الأَنْتِبَاهُ فَيَنْتُبُهُ مِن نَوْمِ الْبِطَالَةُ وَالْتَقْصِيرِ إِلَى حَالِ الجَدُّ والتَّشْمِيرِ.

> ثم وَارد اليقظة، فينتبه من نَوْم الغَفْلَة إلى حَالِ الذِّكر الدَّائم. ثم وَارِد السَّيْرِ، فيتجَرُّد مِنَ العَلَائِق لتشرق عليه أنوار الحقائق.

ثم وارد الوِصَال، فيخرج من سِجْن الأكوانِ إلى شهودِ المُكَوِّّن.

وقد أشار في الحِكم إلى بعض هَذَا فقال: *أَوْرَد عليك الوارد لتكون بِهِ عليه واردًا، أوْرد عليك الوارد ليسلمكَ مِن يَلِ الأغيارِ ويُحَرِّركَ من رِقَّ الآثار، أَوْرَد عليك الوارد ليُخرِجك من سجْن وُجُودِك إلى فضاءِ شهودِكَه.

المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنْ هَيْئَاتِ الرِّجال و مَا كَمُن في سَرَائرهم، فَمَا كَمُن في السَّرَائر ظَهَر في شهادة الظواهر، تَنَوَّعتْ أَجْناس الأعْمَالِ لتنوّع وارداتِ الأحوال، فَمَن كَانَت أَحُواله صافية، مُوافقة للشريعة المحمدية، عَلِمْنَا أَنَّ باطنه صَافِ لَا تخليط فيه. ومَن كَانَت أَحُواله ظلمانية، مخالفة للشريعة المحمدية، عَلِمْنَا أَنَّ باطنهُ ظلماني لا صَفَاء فيه، فصفاء الظَّاهر من صفّاءِ الباطِن، وتخليط الظَّاهر من تخليط الباطِن، لا تنطق الأوانِي إلَّا بما سَكَنَ، والأحوال الصافية تظهر نتائيجُهَا على صَاحِبهَا. فَالوارد الرَّبَانِي يُثْمِرُ أَحُوالاً سَنِيَة، فيعقبه الزُّهدُ والوَرَع والخشية والهيبَة والوَرَانة و الطمأنينة والسكنة والوقار والتواضع والسخاء والكرَم، وغَيْر ذلك من الأخلاقِ الحَسَنة والشَّيم الزُّكِيَّة.

والوارد النَّفسَاني أو الشيطاني تعقبُه القسَاوة والفظاظة والتكبَّر والصولة على النَّاس والرَّغبة في الدَّنيا والجاه، وغَيْر ذلِكَ مِنَ الأَخْلَاقِ الذَّميمَة. وفي الحِكمِ: الأَا تَرْكين واردًا لا تعلم ثمرته؛ فَلَيْس المراد من السحابة الأمطار، وإنما المراد منها وجود الأثمارة.

وزاد في الخلاصة في أَوْصَافِ الحالِ النحوية الانتقال والاشتقاق فقال: وَكُــوْنُــهُ مُــنُــتَــقِــلاً مُسشــتَــقُــا لِيعْـلُـبُ ليكِـنُ ليبُـسَ مُســتَـجِـقًا

وقالت الصوفيَّة: إنما سُمِّي الحَال حَالاً لتحوّله وانتقاله، فالحَال لَا يَدُومِ لَصَاحِبِهِ، وإنَّمَا هو عارض مُمْطِر على القُلُوبِ، غيث المعارف، وعلم الغيوب والأسرار والكشوفات والأنوَارِ. فإذا أودع ما فيه أَفْلَعَ فَلَا تَطمَعَنْ في دَوَامِهِ، بل اسْتغن باللهِ عن كل شيءٍ. فَلَيْسٌ يُغْنِيكَ عنه شيءٌ. وفي الحِكم: «لا تُطلُبَنُ بَقَاء الواردَاتِ بعد أَنْ بسطت أنوارهَا، وأودعت أَسْرِارها، فلكَ في الله غِنَى عن كل شيء وليس يُغنِيكَ عنه شيء». فكن عبد الله بلا عِلَّةٍ، وَلَا تَكُن عَبْد الْحَال، فالفاني لا وليس يُغنِيكَ عنه شيء». فكن عبد الله بلا عِلَّةٍ، وَلَا تَكُن عَبْد الْحَال، فالفاني لا يُغني، ومعنى اشتقاقه عِنْدهُمْ: طلبُه واستجلابُهُ بِسَبِ يُحرَّكه كما تقدَّمَ. وبالله التوفيق.

بَابُ التَّمْيِيزِ

هذا هو السادس من المنصوباتِ ويُقال فيه التمييز والمميّز، والتفسير والمُفسّر، والتبيين والمبيّن، وهو في اللّغة: مصدر ميّزت الشيء إذا قسّرته وبيّنتهُ. وفي الاصطلاح ما قاله المصنّف.

التَّمْيِيرُ هُوَ الِاسْمُ المَنْصُوبُ المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهُمَ مِنَ اللَّوَاتِ أَيْ أَو مِنَ النَّسَبِ المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهُمَ مِنَ اللَّوَاتِ أَيْ أَو مِنَ النَّسَبِ الْحَرْجِ الحَالُ. قال ابن مالك: التمييز كلَّ نكرة فيها مَعْنى من الجنْسِيَّة رَافعة لإَبْهَام عن جملة أو مُفْرَدٍ تام بإضافة أو تَنْوِين ظاهرِ أو مُقَدَّر أو نون تشقطُ للإضافة. اهم، ثم ذكر مثال تمييز النَّسْبَةِ وهُو الَّذي يَقَع بَعْدَ الجُمْلَة وهو على أَرْبَعَةِ أَفْسَامٍ: إمَّا مُحَوَّل عن الفَاعِل، نَحْوُ قَوْلِكَ: تَصَبَّبُ رَيْدٌ عَرَقًا أي انحذر، والأصل: تصبَّب عرق زيْد.

وَّتَفَقَّأُ يَكُرٌ شَحْمًا أي امْتَلاْ. وقيل: تشقّن. يُقال نَفَقَاتِ السَّمَاء عن مائهَا، أي تشقّت، والأوّل أنْسَبُ. والأصل: نَفَقًا شَحْمُ بكر.

وَظَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا (ص) والأصل: طابّت نَفس محمَّدٍ (ص) أي صَارَتْ طببة. يُقال طاب الشيء يطبب طببًا وتطبابًا، وإنما عَدَل عَن الأصل إلى التمبيز لأنَّ البيان بعد الإجمال من مقاصِد العقلاء؛ لأنَّ النَفْس إذا سَمِعت شيئًا مُجْمَلاً تشوَّفت إلى بَيَانِهِ فإذا فسّر لها وَقَعَ منها أيّ موقع. فإذا قلت: تَصَبَّبَ زَيْد بقيت النَفس مستشرقة ما الَّذي تصبَّبَ منهُ، فإذا قلت عَرَقًا عَرَقْتُهُ، وهكذا البَاقِي، وإمَّا مُحَوَّل عن المفعول، نحو: غَرَسْتُ الأرض شَجَرًا، ومنه قَوْله تعالى: ﴿ وَمَجَرَّا الْأَرْضَ عُونًا ﴾ [القَمَر: الآية 12] والأصل: غرست شجر الأرض وفجرنا عبون الأرض، وإما مُحَوَّل عن المبتدأ نحو: ﴿ أَنَا أَكُثُ مِنكَ عُرست شجر الأرض وفجرنا عبون الأرض، وإما مُحَوَّل عن المبتدأ نحو: ﴿ أَنَا أَكُثُ مِنكَ أَنُا الرَّضَ وَرَجُهُ : أَنَّ قولك طاب زيد، يُفْهَم منه أن شيئا غرس فيها وهو مُبهمٌ، فَقَسَّرْتُهُ التَمييز كلهُ لتمييز الدَّوات كما قال المصنّف، أنا شيئا كثر منه، ثم بيَّنه بالمال، وهكذا، فيرجع التمييز كلهُ لتمييز الدَّوات كما قال المصنّف، انظر شرح الشيخ علي بركة (١٠).

أبو الحسن علي بن محمد الملقب الحاج بركة، الأندلسي النطاوني: من العلماء والصلحاء، له بيــ

ثم ذكر تمييز العَدَد، وهو من قبيل تمييز المُفْرَدِ اتَّفَاقًا، فقال: وَاشْتَرَيْتُ مِشْرِينَ فُلَامًا، وَمَلَكْتُ يَسْمِينَ نَعْجُدُ.

ومِنْه ﴿ أَمَدُ عَشَرَ كُرُكِا﴾ [يوسف: الآية 4]، ويلحق به تمييز المساحة، نحو ملكت شبرًا أَرْضًا وجريدًا نَخُلاً، وتمييز المقادير كرطليْن عَسَلاً، و مَنْوَيْن تمرًا، وإِرْدَبٍ قمحًا، وزِقٌ زبتًا، ومنه قوله تعالى: ﴿ مِثْفَكَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَسَرُهُ ﴾ [الزّلزَلة: الآية 7].

وأما نول المُصَنِّف: وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًّا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا.

فهو من تمييز النّسبَةِ المحرَّل عن الفَاعِلِ، والأصل زَيْد كُرم أبوه، وجمل وَجْههُ. وقد تقدم الجواب عن المصنّف أن الجميع يرجع لتمييز المُفردِ. ثم قال: وَلَا يَكُونُ التَّمْيِيرُ إِلَّا نَكِرَةً يعني أن التمييز لَا يكون إلَّا نكِرة لأن لفظ التنكير يُقِيدُ المقصود فلا يُتكلّف التعريفُ. وأما قول الشاهر:

رَأَيْتُكُ لَمُّنَا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَـنَا ﴿ صَدَدَتَ وَطِبْتَ النَّفْسِ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرُو

فَأَلُ فيه زائدة للضرورة وليُسَت مُعَرِّفة. وقال الكُوفيَّونُ: يكون التمييز معرفة مُخْتَجِّين بقولهِ تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِلَّة إِبْرَائِيتَمَ إِلَّا مَن سَنِهَ نَفْسَةً ﴾ [البَقَرَة: الآية 130] أي سَفِة نَفْسًا. وأجيب بأن نفسه مفعول بِسَفِه لتضَمُّنِهِ معنى جَهِل أو أهلَك، أو لأنَّ الضَّميرَ فيه مَعْنَى الشُّيُوع الذي في مَنْ فلم يكسب التعريف، أو على إسقاط الجارُّ وإيصال الفعل إليه، كقولهم: ضُرِب فلانٌ الظَّهْرَ والبطن.

■ تَنْبِيةٌ:

قال في المُغْنِي: الحال أو التمييز اجتمعًا في خَمسَة أَمُور، وافترقا في سَبْعَة. فأوجه الاتفاق انَهما اسْمَان، نَكِرَتانِ، فَصْلَتَانِ، منصوبتانِ، رافعتَانِ لإِبْهَام. وأوْجُه الافتراق أنَّ الحَال تتكون جُمْلة، والتمييز لا يكون إلَّا مُفْردًا، وأنَّ الحال تَتَعَدَّد، تقول: جَاءَ زيد رَاكبًا فرحًا مَشْرُورًا بخلاف التمييز، وأنَّ الحَال تتقدَّم على عَامِلها إذا كان مُتصرفًا، نحو: ﴿خُشَمًا أَبْمَنْرُهُمْ يَخَرُجُونَ﴾ [القمر: الآية 7]، بخلاف التمييز على المشهور، وقال في الألفية:

وضايلَ النَّمْيِيزِ قَدَّمْ مُطْلَقًا والفِعْلُ ذُو النَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقًا

مزارة كبيرة شهيرة بمدينة تطاون. قرأ العلم بقاس هلى مشايخها ، منهم سيدي هبد القادر الفاسي وأخذ طريق التصوف عن أبي هبد الله بن ناصر. له أنظام في أنواع من المسائل النفسية ، وأجوبة هن أسئلة ، وشرح الأجرومية المذكور هنا. توفي هام 1120.

ومن تقديمِهِ قُوْلُ الشَّاعر:

أنفسًا تطيب بنيل المُنّى وَدَاعِي المنون ينادي جهارًا

وإن حَقَّ الحالُ الاَشْتَقَاقُ، وحقَّ التمييز الجمُّود، وقد يتعاكَسَانِ، وإنَّ الحَالَ تكونَ مؤكِّدة، نحو: ﴿وَلَنَ مُدْيِرَ﴾ [النمل: الآية: 10]، ﴿فَلَبَسَّرَ ضَاحِكَا﴾ [النمل: الآية 19]، وَلَا يقع التمييز كذلك.اهـ. وجزم في القطر بأن التمييز قد يؤكّد كقول الشاعر:

تَـــزَوَّد مِـــثــل أبِــيــك فـــيــنــا فَــنِــهــمَ الــزَاد زاد أبــيــك زادا قلت: وبقي عليه من الفروقات أنَّ التمييز قد يُجَرّ بِمِنْ، بِخِلافِ الحالِ. قال في الألفية:

وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِلْتَ غَيْرَ ذِي العَدَدُ وَالغَاعِلِ المَعْنَى كَطِبْ نَفْسًا تُفَدِّ وَالغَاعِلِ المَعْنَى كَطِبْ نَفْسًا تُفَدِّ والله تعالى أعْلَم.

الإشارة:

لا يكون المَارِف عارفًا حتى يَخْصَلُ لَهُ التمبيز بين الضَّدُّيْن اللَّذَيْن وقَعَ بينهما التجلُّي، فَيْمَيِّزُ بين الرِّبورية والعُبُودية في مَظهر واحدٍ، وبين الرَّوحانية والبشرية، وبين الحسَّ والمَعْنَى، وبين القُدْرة والحِكمَة، وبين الأَمر والخلق، وبين الشَّرِيعة والحقيقة، وبين الفنا والبَقَا، وبين الشُّكر والصَّحْو، وهَكَذَا سَائر الضَّدَيْن الموجوديْن في الكَوْنِ الَّذي وَقَعَ به التجلَّى،

أمَّا التمييز بين الرّبوبية والعبودية: فالرّبوبية محلها البواطِن، والعبودية الظّوَاهِر، فهذا مِن عجائِب أَسْرار الرّبوبية إن ظَهَرَتْ في قوالبِ العُبُودية، ولذلك تعجّب صاحب الحِكم العَطَائية، حيث قال: «سبْحَان مَن سَتَرَ مِرَّ الخصوصية بظهور وصف البَشَرِيَّة، وظهر بعظمة الرّبوبية في إظهار العبوديّة، وقال الحَلَّاج (١) رضي الله عنه في هَذَا

سرَّ سَنَا لَاهُدوتِهِ الشَّاقِبِ في صُورَةِ الآكِلِ والسَّسَادِبِ كَلَحُنظة الحاجب بالحَاجِب

مُنِهَ اللهِ مَنْ أَظْهَرَ نَاسُوتُهُ ثُمَّ بَذَا في خَلْفه ظَاهِرًا حَتَّى لَقَدْ عَايَنَهُ خَلْفُه

 ⁽¹⁾ الحسين بن منصور الحلاج، أبو مغيث: أصله من بيضاء فارس، ازداد بعلور تحو 244 وقتل ببغداد سنة 309. له كتاب الطواسين، وأشعار جمعت في ديوان، وروايات جمعها تلاميذ.

ولعَدَمِ فَهُم كَلامِهِ قَتَلَه أَهْلِ الظَّاهِرِ وَوَافَقَهُمَ أَهْلِ البَّاطُنِ لِإِفْشَائِهِ السِّرِّ وهو وليّ الله حقًّا.

وأمّا الرّوحانية والبشرية، فالرّوحانية قائمة بالبشرية قيام الماء بالعود الأرطب، منسوبة إلى الرُّوح، فالبشرية محلّ التكليف والرُّوحانية محلّ التعريف، البشرية محلّ العبودية والرّوحانية على البشرية وكستها العبودية والرّوحانية محل شهود الرُّبوبية، فإذا اسْتولتِ الرُّوحانية على البشرية وكستها اكتساء النَّار للفحمّة، صار صاحبها روحانيًا سَمَاويًا، وعَلَامته أنَّهُ لا تجول روحه غالبًا إلَّا في أنْوَارِ التوحيد، وأسرار التفريد. وإذا اسْتُولتِ البَشرية على الروحانية صار صاحبها بشريًّا أرضيًّا، وعلامته جَوَلان روحِه غالبًا في حسَّ الكَاننات وكلَامه غالبًا في المُورُوقاتِ.

وأما الحسّ والمعنّى، فالحسُّ ما ظَهَرَ للبَصَرِ من حسّ الأوانِي، والمعنّى ما انْكَشَف للبصيرة من أسرار المعاني، فَمَن وَقف مع حسّ الأواني كان محجوبًا عن الله، ومّن نَفَذَ إلى شُهودِ المعّانِي كَان عارفًا بِاللهِ. وفي ذلِكَ يقول الششتري رضي الله عَنْهُ:

لا تسنسط إلى الأوانِسي وخُسش بسحر السمّسة إنسي للمستخسسة السسخسسة تسمر المستحسسة وقال أيضًا رضى الله عَنهُ:

وكمون المعاني في الأواني كُمُونِ الماء في الثَّلْجَةِ، فَالمَعَانِي قدِيمة، وظهور الأواني حادث، فإذا اسْتولتِ المَعَانِي على الحِسَيَّات صار الكلُّ قديمًا. ولذلكَ قال الجُنيد رضي الله عَنْهُ لِلَّذِي قال الحَمْدُ للهِ وَلَم يَزِدْ رَبِّ العَالَمِينَ: كَمَّلُهَا، فقال لَهُ: أيُّ قدْر للعالمينَ حتى تُذْكر مَعَهُ ؟ فقال له الجُنيد: «كَمَّلُها يَا أَخِي، فإن الحادث إذا أيُّ قدْر للعالمينَ حتى تُذْكر مَعَهُ ؟ فقال له الجُنيد: «كَمَّلُها يَا أَخِي، فإن الحادث إذا قرن بالقديم تلاشى الحادث وَيَقِي القديم».

وأمَّا القدرة والحِكمة، فالقدرة من شَأَيْهَا الإِبْرَازُ وَالإِظْهَارُ، والحِكْمة من شأنها التغطية والإسْتَار، لأنَّ الحِكمة هي اقتران الأسْبَاب والعِلَل بمُسَبِّبَاتها، فإذا أَبْرَزَتِ الْقُدْرة ما سَبَقَ بِهِ القَدَر، جَعَلَت الحِكمة لذلكَ أَسْبَابًا وَعِلَلاً، ليبقَى السِّرُ مَصُونًا، والكَنْرُ مَدُّفونًا، فالحِكْمة هِيَ التي تُسَمِّيهَا العُلَمَاءُ الكسب والاكتساب عند أهل والكَنْرُ مَدُّفونًا، فالحِكْمة هِيَ التي تُسَمِّيهَا العُلَمَاءُ الكسب والاكتساب عند أهل السُّنَة، فالجَبْرية وقفُوا مَعَ القُدْرة ولم ينظروا إلى الحِكْمة، وهو جَهُل وجُمُودً، والمعتزلة وقفُوا مَعَ الحِكمة ولم ينفذُوا إلى شهود القدرة، وهو شِرْكُ أو كُفْرُ، وأهْل

السُّنَّة نَظَروا إلى تصرّف القدرة مُرَّتديةً بِرِداءِ الحكمة، وهو عين الكمال، إلَّا أنَّ الحكمة عند الصوفية أعمّ من الكسب عند أهل الظاهر، ولا يفرَّق بين القدرة والحكمة على الكمال إلَّا أهْل الشُّهُود والعيان.

وأما الخلق والأمر، فالخلق عبارة عن خلق الأشياء بالتدريج حسبما اقتضته الحكمة، والأمر عبارة عن إبرازه في لحظة كما هو شأن القلرة. قال تعالى: ﴿ آلَا لَهُ اللَّهُ وَاللَّاتُ وَاللَّاتُ اللَّهِ عَمْ اللَّهِ 15]، إلَّا أن الأمر لا ينفك عن الخلق إلّا في المعجزة للنبي أو الكرامة للولي، كما لا تنفك القدرة عن الحكمة، لأن عالم الخلق من جملة الحكمة التي وقع بها الاستتار لسرّ القدرة،

وأما الشريعة والحقيقة، فالشريعة أدب الظواهر، والحقيقة معرفة البواطن. الشريعة تغطية للحقيقة كالحكمة للقدرة، بل هي من جملة الحكمة.

وأما الفناء فهو الغيبة عن حِسّ الكائنات بشهود المعاني، والبقاء شهودهما معّا، فيعطى كلّ ذي حقّ حقه، ويوفّي كل ذي قسط قسطه.

والسكر هو عين الفناء، والصحو عين البقاء، والله تعالى أعلم.

فالتمييز هو المفسّر لما انبهم من اللوات مع المعاني، فيميّز بينهما، ويقوم بحق كل واحد منهما، وبالله التوفيق.

بَابُ الاستثناء

الاستثناء لغة إخراج الشيء مما دخل فيه غيره، وإدخال الشيء فيما خرج منه غيره، وفي الاصطلاح: الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها، تحقيقًا أو تقديرًا، من مذكور أو متروك، بشرط الفائدة. فقوله: تحقيقًا إشارة إلى الاستثناء المتصل، أو تقديراً إشارة إلى الاستثناء المنتعلى منه، تقديراً إشارة إلى الاستثنى من غير جنس المستثنى منه نحو: قام القوم إلا حمارًا، و المنقطع ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه نحو: قام القوم إلا حمارًا، ومنه قوله تعالى: ﴿لاَ يَدُونُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلّا النّوْدَةُ الْأُولَ ﴾ [الدّخان: الآية ومنه قوله تعالى: ﴿لاَ يَدُونُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلّا النّوْدَةُ الْأُولَ ﴾ [الدّخان: الآية ومنه قوله : من متروك أو مذكور إشارة إلى التام والناقص وسيأتي، وقوله: بشرط الفائدة، فخرج لنحو: ما ضَرَبْتُ إلّا ضَرَب، إذ لا فائلة فيه.

ثم ذَّكَرُ الأدّواتِ فَقَالَ:

وَحُرُونُ الاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةً، وَهِيَ: إِلَّا، وَغَيْرُ، وَسِوَّى، وَسُوَّى، وَسَوَاءً، وَخَلَا، وَهَذَا، وَخَاشًا.

قلت: أطلق عليها حروفًا تغليبًا، وإلّا فمنها ما هي حروف باتفاق، وهي: إلّا. ومنها ما هي اسم باتفاق، وهو: غير وسوى كرضى، وسُوى كهُدى، وسَواء كسَماء، ويقال: سِواء كبناه. ومنها ما هي مترددة بين الفعلية والحرفية، وهي: خلا وعدا وحاشا، فإن جُرَّتْ فهي حروف، وإن نَصَبَتْ فهي أفعال، ما لم تتصل خلا وعدا بما وإلّا تعيَّنت فعليّتهما.

ثم ذكر حُكم المستثنى فقال: فَالْمُسْتَثَنَى بِإِلَّا يُنْصَبُ أي وجوبًا كان أو متصلاً أو منقطعًا.

إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مُوجَبًا تَامًا، فالموجب هُوَ الَّذِي لَا يتقدَّمه نفي أو شُبْهُهُ. والنَّامُ هو الذي يُذكّر المستثنى منهُ قَبْل إلَّا .نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا أي أو إلَّا حِمَارًا.

وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرُوا أَي أَو إِلَّا حمارًا.

وَإِن كَانَ الْكَلامُ مُنْفِيًّا أَي بِأَن تَقَدُّمه نَفيٌّ أَو نَهْيِ أَو استفهام إنكاري.

تَامًّا بأن ذكر فيه المستثنَى منْهُ جَازً فِيهِ الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ [على الاستثناء] أي إذا كان متصلاً.

نَحُوُ: مَا قَامَ أَحَدُ إِلَّا زَيْدٌ بالرفع على البّدَل من أحدٍ ويجبُ في بَدَلِ البّغضِ من الكل اتصاله بضمير المُبْدَل منهُ لفظًا أو تقديرًا وهو هُنَا مُقدّر، أي إلَّا زيد منْهُمْ.

وَإِلَّا زِيدًا بِالنَّصْبِ على الاسْتثناءِ، وإذا كان الاستثناء منقطعًا وجَبَ النَّصْبُ عِنْدَ الحِجَازِيِّين، نحو: ما قَامَ أَحَدُّ إِلَّا حِمَارًا، وبِلُغَتهم جَاءَ القُرْآنُ، نحو قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ بِهِ، مِنْ عِلْمِ إِلَّا أَنِبَاعَ الظَانِّ ﴾ [النَّساء: الآبة 157]، وترجَّحُ عِند تحسِم، ويقرؤونَ إِلَّا اتَّباعُ بِالرَّفع إتباعًا للمحلِّ. وفي الألفية:

وانْ صبّ مَا انقطع وعَنْ تميم فيه إندال وقع من تميم فيه إندال وقع منه وانسم فيه إندال وقع منه والله الذا لم يتقدّ على المستثنى منه وإلّا فالنّصب عند الجميع. قال الشاعر: ما لي إلّا آل أحمد شيعب الحق مشعب والإتباع قليل. ذكر يونس: ما لي إلّا أخوك ناصِرٌ.

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا بأن لم يذكر فيه المستثنى منهُ، ويُسَمَّى مُفَرَّغًا.

كَانَ عَلَى حَسبِ الْعَوّامِلِ، أي كَان إِلَّا كالعدم.

نَحْوُ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ وإذا تَعَدُّدَتِ المستثنيات جُعِل واحدٌ منْهَا على ما تقدَّم، ونُصب الباقي وجوبًا، نحو: ما قام أحدٌ إِلَّا زِيدٌ إِلَّا عمراً إِلَّا خَالدًا إِلَّا بشرًا.

وَالْمُسْتَثْنَى بِغَيْرٍ، وَسِوَّى، وَسُوّى، وَسُواءٍ مَجْرُورٌ لَا غَيْرُ.

أي بالإضافة، فلا يجوز في ما بعدها إلَّا الجرّ وأمّا هي فتُعرَبُ إعراب الاسم الذي بعد إلَّا. فإن كَان الكَلَام مُوجِبًا تامًّا وَجَبّ نصبها على الحال، وإن كان مَنْفَيًّا تامًّا جاز فيها البَدل والنَّصْبُ نحو: ما فام أحَدِّ غَيْرُ زيْدٍ وغَيْرَ زيد، وإن كَان ناقصًا كَانَتْ على حسبِ العوامل، تحو: ما قام عيْرُ زَيْدٍ، وما ضَرَبْتُ غَيْرَ زَيْدٍ، وما مَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ، وكذلكَ سِوَى وسُوى ويُقدَّر فيها الإعراب.

وَالمُسْتَثَنِي بِخُلًا، وَعَدًا، وَحَاشًا، يَجُورُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ.

وإنْ نُصَبِنْ فَأَفْعَالَ، وإنْ جَرَرْنَ فَخُرُوف.

نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا وَزَيْدٍ، وَعَدَا عَمْرُوا وَعَمْرِو، وَحَاشًا بكرًا وَبَكْرٍ.

فَخُلَا فَعَلَ مَاضُ جَامِد، والفاعل مستتر يعود على البَعْض المدلول عليه بالكُلُبَّة السابقة، وزَيدًا مفعول خَلَا، وَجُمُّلة خَلَا زَيْدًا في مَوْضع الحالِ أو مستأنفة فَلَا مؤضع لَهَا وإن جَرَرْتَ مَا بَعْدها فَخَلَا حَرْفُ جَرَّ، وزيد مجرور بِهَا، وموضع خَلَا و مجرورها نَصْبٌ إمَّا من ثمام الكَلَام أو متعلقة بالفِعل السَّابقِ، وعَدَا وحَاشًا على وَزْنِ ما قبله جُمُّلة وتقصيلاً.

وبَقِيَ على المصنّف المستثنى بليْسَ رَلَا يكون، والعُذْرُ لَهُ أَنه اكْتَفَى عَنْهُما بِما تقدَّم في كَانَ وأَخَوَاتِهَا، لأنَّهُ خَبَرُ لَيْسَ وكَانَ. تقول: قام القوّم ليْس زَيدًا أو لا يكون زيدًا، أي ليس بعضهُمْ زَيْداً أو لَا يكون بعضهم زيدًا. والله تعالى أغْلَمُ.

= الإشارة:

المستثنى من الفزع الأكبر هو مَنْ حَصَل الإيمان والطاعة، أو مقام الإحسان والمعرفة، وأسبّاب النّجاة منه ثمانية: التقوى ظَاهِرًا وباطِنًا، واتباع السُّنَّة قَولاً وفِعْلاً، والسّباب النّجاة منه ثمانية: التقوى ظاهِرًا وباطِنًا، والرّضي عن اللهِ في وفِعْلاً، والصبر على الطاعة وعن المعصية وفي النّعمة والبَلِيَّة، والرّضي عن اللهِ في الجَلالِ والجَمّالِ، والتوكّل عليهِ في المنع والعطاء، والورّع عن المحرّم والمكروه، والزّهد في الفضول من كلّ شيءٍ، وَمُراقبَة اللهِ في السّرُّ والعَلانِيَّةِ.

فَمَن حصّل هذه الأمور كَان من الذِينَ قال الله فيهم: ﴿لَا يَعَزُنُهُمُ الْفَنَعُ الْفَنَعُ الْفَنَعُ الْفَنَعُ الْفَنَعُ الْفَنَعُ وَلَى الله فيهم: ﴿لَا يَعَزُنُهُمُ الْفَنَعُ الْفَنَعُ وَعَدُونَ ﴿ إِلَّا مَن مَنَا الله الله الله بقولِهِ: ﴿إِلَّا مَن شَنَاةَ اللّهُ ﴾ [النّمل: الآية 87]. ومن غلّبه القدر فالتوبة معروضة, وبالله التوفيق.

بَابُ لَا

أي التي لنفي الجِنْسِ وتسَمَّى لا التَّبْرية لأنَّها تنفي الجِنْس، فكَأَنَّها ثدلَ على البراءة من ذلك الجِنْسِ، والأصل فيها ألَّا تَعْمَل لَعَدم اختصاصها بالأسماء لكن إذا قصد بِهَا نَفْي الجِنْس على سبيل الاستغراق ونص العموم عملت بالحمل على أنَّ المؤكدة في الإثبات وهي مؤكَّدة في النفي، والشيء يُحْمل على ضِدّهِ، كما يُحْمَل على فِدّهِ، كما يُحْمَل على فِدد، كما يُحْمَل على فِد في النفي، والشيء يُحْمل على ضِدّه، كما يُحْمَل على فِد في النفي، والشيء يُحْمل على فِد في النفي، على المؤكدة في النفي، والشيء يُحْمل على فِد في النفي، والشيء يُحْمل على فِد في النفي، والنبيء والنبي

أولها: أن تكون ثابتة لا زائدة.

يَّانِهِا: أَنْ تَكُونُ لَنَفْيِ الجِنْسِ، لَا لَنَفْيِ الرَّحَلَّةِ.

النها: أن تكون نصًا في العموم.

رَابِعها: أَنْ يكون معمولها نكرة اسمها وخَبَرُهَا.

خَامِشُها: أَنَّ تَكُونَ مَتَصَلَّةَ بِالسَّمِهَا.

سَادِسُهَا: أَلَّا يُدْخل عليها حرْف جَرٍّ. وقد نظمه بعضهم في بَيْت نقال:

لنَفْي جِنْس منكر نصًّا وَصل بِلَا وَلَا جرٌّ شروط لَا عَمَلْ.

زاد بعضهم سَابِعًا: وهو أَنْ لَا يكون اسْمُها معمولاً لغيرهَا كقوله تعالى: ﴿لَا مُرْجَا بِهِمْ ﴾ [ص: الآية 59] فإنه مَعْمُول لمقدّر، أي لَا يُقال لَهُمْ: مرحبًا بهم، أي وجدتم مكَانًا رحبًا.

قَإِن توقَّرتُ هذه الشروط وجب عملها، تكرَّرت أمْ لا، وهو ظاهر كلَام صاحب الأَلفيَّة، حيث قال:

عَمَىلَ إِنَّ اجْعَلْ لِللَّا فِي نَكِرَهُ مُعَلَّمَ أَوْ مُعَكَّرُهُ عِلَاف ظَاهر كَلَام المُصَنَّف حيث قال:

اعْلَمْ أَنَّ لَا تَنْصِبُ النَّكِرَات بِغَيْرٍ تَنْوِينِ إِذَا بَاشَرَتِ النَّكِرَةَ وَلَمْ تَنَكَّرَّدُ لَا.

قَطَاهُوهُ أَنَّ عَدَمَ التكرار شرط وليس كَذَلك، وإنما المَدَار على توفّر الشروط، فإنَّ توفَّرَتْ وجَبَ العَمَل وهو البنَاء على القَتْح في النكرة المفردة والنَّصْب في غَيْرها، وقوله: تنصب النكرة، ظَاهِرُهُ أَنه نَصْب إعراب؛ وهو مَذْهب الجَرْبِي (١) والزَّجَّاج والسَّبرَافِي (2) وحذف التنوين عندهم تخفيفًا. ومذَهب البصريينَ أنه مبنيَ معها إن كان نكرة مفردة ويُنصَب إن كان مضافًا أو شبيهًا بِهِ، والمراد بالمفرد هُنَا ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمُضَافِ، فَيَصدق بالمفردِ، نحو: ﴿لَا بَيْحٌ فِيهِ اللَّهِ اللَّهِ 254]، وبالمشَّى كَقول الشاعر؛

تُعَرَّ فَلَا الفَيْنَ بِالعَيْشُ مُتَّعًا وليكِن لِـوُرَّاد الـمَــنون تَـتَــابُـعُ أَي تَصَبَّرُ على فِرَاق الأَحْبَابِ فَلَا حبيبين متّعا بالعَيْش الدَّائِمِ ولكن لشراب كأس المَنُون تتابع وتوارد، والمَنون بفتح الميم: المؤت.

وبالجمع، نحو: لا رِجَال وَلَا مُسْلمين، فيُبنَى على الفَتْحِ أو نائبهُ. وبالجمع المُؤنَّثِ، كقول الشاعر:

إِنَّ الشباب الَّذِي مجَّد عواقبه فيه تلذَّ وَلَا لذَاتِ السُّسِّبِ

إِلَّا أَنَّ جَمَع المؤنث يجوز فيه الفتح والكَسُر، فيُروّى لَا لذات بالفتح والكَسْر، والحَسْر، فيروّى لَا لذات بالفتح والكَسْر، واختلف في علَّة بنائِهِ فقيل: لتضمّنه مَعْنَى مِنَ الاسْتغراقية بدليل ظهورها في قول الشاعر: فَقّام ينذُود النَّاسَ عَنْهَا مِسيْفِهِ يَقُولُ أَلَا لَا مِن سبيل إلى هنْدٍ

وقيل لنركيب لَا مَعَ اسْمِهَا تركيب خمْسة عَشَرَ. وأمَّا إن كَانَ مَضَافًا، نَحُو: لا غُلَام سفر حاضر، أو شَبِيهًا بِالمضافِ؛ وهو الذي يطلبُ ما بَعْدَهُ. نحو: لَا مارًّا بزيد عنْدَنَا، وَلَا طالعًا جَبَلاً حَاضرٌ، فينصَب اتفاقًا. ثم مثَّل فَقَالَ: نَحُوُ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ. ومثله: لَا إِلَـهَ إِلَّا اللهُ، فَلا نافية للجنْس وَإِلَـة اسْمُها مبْنِي على الفَتْح، وَإِلَّا إِبْطَالُ للنَّفْي، واللهُ بَذَلٌ مِنَ الضَّمير المشتتر فِي الخَبْرِ، أَيْ مَوْجُودًا، وفي الأَسْتقرار

أي في الوجودِ، أو مِن اسْم لَا باعتبارِ مَحَلَّهِ قَبْلَ ذُخُول لَا؛ وهو الابنداء، وَهُوَ ضَعِيفٌ. وقيل: خَبَرٌ لَا كَفَوْلِكَ: لا عَالِمُ إِلَّا زيد، وقيل: مبتدأ، وَلَا إِلَه خَبَرُهُ.

 ⁽¹⁾ صالح بن إسحاق الجرمي، أبو عمر: فقيه وعالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة. سكن بغداد. له
 كتاب في السير، وكتاب الأبنية، وغريب سيبويه، وكتاب في العروض. ثوفي سنة 225.

⁽²⁾ الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد؛ نحوي، علم بالأدب. أصله من سيراف من بلاد فارس حيث ولد سنة 284، تفقه في عمان وسكن بغداد وتوفي فيها سنة 368. مارس القضاء نحواً من 50 سنة وكان لغوياً بارعاً متبحراً في القراءات والغريب والنحو والعروض وتاريخ العلماء كما كان على اطلاع بعلوم المنطق والهندسة والحساب والهيئة. من مصنفاته: الإقناع في النحو، وأخبار النحويين البصريين، وصنعة الشعر، وشرح موسوعي على كتاب سيبويه يعتبر أكثر الشروح إيضاحاً وتفصيلاً.

والأَصْلُ اللهُ إِلَهُ، ثم قُدَّمَ الخَبَرَ لِلْحَصْرِ وَبُنِيَ مَعَ لَا. وقيلَ: فَاثِب عَن الفَاعِلِ! لأن إِلَه بِمعْنَى مَالُوه أَيُّ معبود، والمَعْنَى: لَا مَعْبُودَ إِلَّا اللهُ. فهو نَظِيرٌ قولك: لَا مضروبِ إِلَّا زَيْد. وقيل مَرْفوع على الصَّفَة لإله، باعتبار مَحَلِّه، وإلَّا بِمَعْنَى غَيْر، ولمَّا كَانت إلَّا عَلَى صُورة الحرف وأصُلها الحرفية انتقل إغرابُهَا إلى ما بَعْذَهَا.

والْخَبَرُ حِينَّنْذِ مَحْدُوف، أي لَا إِلَه غَيْرِ اللهِ مُوجُودٌ. وَيَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ على حَدُّ قَوْلَكَ: مَا قَامَ أَحَد إِلَّا رَيْدًا على مَا تَقَدَّم، أو على أنَّه صَفَة لإلَه باعتبار مَحَلُه، بعد دُخول لَا، والخَبر مَحْدُوف، أيْ لَا إِلَـهَ غَيْرِ اللهِ مَوْجُود وسيَأْتِي الكَلَام على مَفْنَاهَا فِي الإشارة إِنْ شَاءَ اللهُ، ثم ذكر مفهوم الشرط فقال: فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا.

أَوْ كَانَ مُدْخُولُهَا مَعُرَفَةً وَجَبُ الرَّفَعُ وَوَجَبُ يَكُرَارُ لَا، نَحُوُ: لَا فِي الْدَّارِ رَجُلٌّ وَلَا امْرَأَةً.

ومثله: ﴿لَا نِبُهَا عَوَلُ رَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَلُونَ ﴾ [النصافات: الآية 47]. ومِثال المَعْرِفة، لَا زِيْد في الدار وَلَا عَمْرُو.

■ تنبيه:

قَدْ تُنَكِّرُ المعرفة ويُقصد شبوعها، فتدخُل لَا عَلَيْهَا وتُبْنَى عَلَى الفَتْح، كقولهم: لَا هَيْمُمَ اللَيْلة لِلمُظَي، وهَيْنُمُ عَلَمٌ على رَجُل كَان شجاعًا، أي لَا مِثْل هَيْم، وتقول: لا حاتم عنْدنَا. قال في التشهيل: "وقد يؤوَّل غَيْر عبد الله وعبد الرحمن بِنكِرة، فَيُعَامَل مُعَامَلَتَهَا بَعْد نَزْع مَا فيه أوْ ما أضيف إلَيْه مِنْ ألِفٍ وَلَامٍ، وَلَا يُعامَل بهذه المُعَاملة ضمير وَلَا اسم إنسارة، خِلَافًا للفَرَّاءِ». ثم قال المصنف:

فَإِنْ تَكَرَّرَتُ لَا، جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْفَاؤُهَا، فَإِنْ شِئْتُ قُلْتَ: لَا رَجُلَ فِي اللَّادِ وَلَا امْرَأَةَ أَى بِالإِعْمَال.

وَالْتَحْقَيْقَ إِنَّهُ اللَّهُ وَعَلَى اللَّهُ وَلَا الْمُرَأَةُ. أَي بِالإَهْمَالِ، وتقدَّم البّحْثُ فيه، والتحقيق إنه إنْ قَصَدَ النَّفْيَ على سبيل التنصيص وجب البناء، تكرّرتُ أَمْ لا، وَإِن قَصَدَ النَّفْيَ على سبيل الظّهُورِ، ولم يرد التّنصيص، وجَبّ إهْمَالُهَا، أو تَعْمَل عَمَل ليسنّ. قال الشيئغ على بركة رحمته الله: وقد يعتبر الجواز بحسب إرّادة المتكلم وعدّمه، بمّعْنَى أنّه يجُوز أَنْ يُريد التنصيص، فيأتي بِهَا عَلَى مقتضَى عَمَلِهَا في البّاب، ويجُوز ألّا يُريدة بل يَبْقى الأَمْرُ على الظهورِ، فيأتي بِهَا على الإلغاء، أو عمل ليس، قال: وهذا واضع لِمَن أنْصَف. واللهُ سبحانه أَعْلَمُ،

■ تتميمً:

يجوز في لَا حَوْلَ وَلَا قَوَّةَ خَمْسَةُ أَوْجُهِ: فَتُحُهُمَا، رَفْمُهُما، فتح الأول وَرَفْع

الثاني ونصبه، رفع الأول، وفتح الثاني، ويُمْنَعُ رفْعُ الأول ونصب الثَّانِي.

■ فَرْعٌ:

يجوز حَذْف اسْم لَا وإبقاء خَبَرهَا كَقَوْلِهِمْ: لَا عليك أَنْ تَفْعَلُ، أَو لَا بأَسَ، أَوْ لَا شَيء أَوْ لَا شَيء عليْكَ. وأمَّا حذف خَبَرها فكثير، إذَا ذَلَّ عليه ذَليلٌ، كقوله تَعَالَى: ﴿ فَلَا شَيء عليْكَ. وأمَّا حذف خَبَرها فكثير ، إذَا ذَلَّ عليه ذَليلٌ، كقوله تَعَالَى: ﴿ فَلَا شَيْرٍ ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية 50]. ويلْمَزِمُ حَذْفَهُ التَّميميُّونَ وَالطَّائِيُّونَ. وأمَّا إذَا جُهِل يجب ذِكْرُهُ كقولِهِ في الحَدِيثِ: «لَا أَحَدَ أَغْيَرُ من الله، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

الإشارة:

نَفْي الجِنْسِ والبُعْدُ عن الحسِّ شرط في دُخُول حَفْرَة القدس ومحلِّ الأُنْسِ، فَرَعْ قلبَّ من الأغيادِ تملاه بالمعارف والأسرار. الكيف يُشْرِقُ قلبٌ صُورُ الأكْوَانِ مُنْظَيِعة في مِرْآتِهِ، أَمْ كَيْف يَرْحَلُ إِلَى اللهِ وهو مُكَبَّلٌ بِشَهَواتِهِ، أَمْ كَيْف يَظَمّ أَنْ يَدُخُل حَضْرَة اللهِ وهو لَمْ يَتَظَهّرُ مِنْ جَنَبَات غَفَلَاتِهِ السَّرُك الحِلي والخَفِي، وتُطهّرُ القَلْب كلمة التوحيد وهي: لَا إِلَّه إِلَّا اللهُ: وهي تنفي الشَّرُك الجلي والخَفِي، وتُظهّرُ القَلْب مِن الشواغِل والعَلَاتِقِ، فالعامَّة تنفي الشَّرْك الجلي، والخَاصَّة تنفي الخَفِي. فالنفي مِن الشواغِل والعَلائقِ، فالعامَّة تنفي الشَّرْك الجلي، والخَاصَّة تنفي الخَفِي. فالنفي مُسَلِّط على كل مَنْ عُبِدَ غَيْر الله من صنم أَوْ كَوْكِبِ أَو نَاد أَوْ غير ذلِك، ممَّن اعتقدتِ العَرَب وأَهْل الضَّلالة أنه يستحق أَنْ يُعْبَد مع الله، فمَعْنَى لا إله إلّا اللهُ، لا مستحق الله العبادة عَنْ غَيْرِ اللهِ وتشتها لله جَلَّ وَعَلا، فقول العبادة إلَّا اللهُ؛ فهي تنفي اشتحقاق العبادة عَنْ غَيْرِ اللهِ وتشتها لله جَلَّ وَعَلا، فقول الاستثناء هو الصواب.

وأمَّا نفيها للشّركِ الخَفِي، فإنَّ مَن أَحَبُّ شيئًا فَهُو عَبْدٌ لَهُ، وَمَن رَكَنَ إلى شيء فَقَدْ تَأَلَّهَهُ. وكذلِكَ مَنْ خَاف مِن شيء فَهُو عَبْدُهُ، فإذا قال المُومِن: لَا إله إلَّا الله، فَقد أَخْرَجَ مِن قَلْبِهِ كُلّ شَيْءِ مَالَ إليه قَلْبُهُ، أو خَافَ مِنّهُ، أو طَمع فيه، فَمَعْنَى لَا إلَه إلَّا اللهُ: لَا حَبِيبَ لي، وَلَا مَعْبُودَ لِي إلَّا اللهُ. أو لَا رُكُون لِي إلى شيء، وَلَا خَوْفَ لي مِنْ شَيْءٍ إلَّا اللهُ: فكل واحِدٍ ينفي ما في قَلْبِهِ مِنَ الأَغْيَارِ. فأوَّلها تَخْلية وآخِرِها لي مِنْ شَيْءٍ إلَّا اللهُ فكل واحِدٍ ينفي ما في قَلْبِهِ مِنَ الأَغْيَارِ. فأوَّلها تَخْلية وآخِرِها يحلية. ولذلك كان بَعْضهم إذا قال: لَا إله إلا اللهُ، أشار بِرأسِهِ إلى ناحية قَفَاهُ، كَمَنْ يَرْمِي شيئًا، وإذا قال: إلَّا اللهُ، أشار برأسِهِ إلى قَلْبِهِ، ليتمكَّن الله مِنْ قَلْبِهِ، هكذا يشتَمِرْ، حتى لا يجد ما يَنْفي، فيَرَى أنَّ الله تَعَالَى يُوحِّد نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ، ويحْبرنا أنَّهُ لا يُسْتَمِرْ، حتى لا يجد ما يَنْفي، فيَرَى أنَّ الله تَعَالَى يُوحِّد نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ، ويخبرنا أنَّهُ لا إله مِواهُ، فحيننذ يَقُولُ: اللهُ اللهُ، ثم هُو هُو، ثم يَغْرِق في بَخْرِ الأحديَّة، فَيَصْمُت اللسَانُ ويثِبُ الشهود والعبانُ. وما ذلك على الله بعزيز.

بَابُ المُنَادَى

وهو اسم مَفْعُول، من نَادَيْته نِدَاءً بِكُسْرِ النَّونِ في الأَشْهَرِ ويجوز الضَّمُ، وهمْرته بَدُل من الوار، لِقَوْلهم: نَدُوْت القَومَ نَدُوّا، أي جَلَسْت مَعَهُمْ في النَّادي؛ وهو المَّكَان الذي يُنَادي فيه بَعْضهم بَعْضًا. قال تعالى في شَأْن قوم لوطٍ: ﴿وَيَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ ٱلْمُنكِرِّ ﴾ [العَنكبوت: الآية 29]، أي في مَجْلِسِكم ومجمعِكم، وفي اللَّغَة: الدَّعاء لعَاقِل مُجيب، أو لغَيْر العَاقِلِ على طريق التَّذَكُرِ و التذكير، كنِداء الأَطْلالِ والدِّيارِ كَقُولِ الشَّاعِر:

ألا يًا ذار مية بالعلبا فالسُّند

وحبَّاك الله يا جَمْلُ:

ألا يا سِرْبُ القطا هل من يعير جناحه

وفي الاصْطِلاحِ: الدّعاء بِيَاءِ أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا. فإذًا قلت: أَدْعُوكَ أَو أَقبلُ عليًّ أَو أَحْضَر، وَقَصَدَتَّ بِذلكَ الإنشاء كَان نِدَاءً لُغَةً لَا عُرُفًا وإذا قلت: يَا زَيْدُ، كَان نداءً لُغَة وعُرْفًا.

وحروف النّداء ثمّانيةً: الهَمْزة وأي مقصورتانِ ومّمْدودتَانِ، وَيَاء وأيّا، وهيّا، ووَا في النّدْبَةِ، فالهمزة المقصورة للقريب إلّا إذا نُزّل منزلة البّعيد، لنَوْم أوْ سَهْوِ، فيُنادَى بِمَا لِلْبَعِيدِ؛ وهو ما سوى الهَمْزة، وقبل الهمزة المقصورة للقريب، والممدودة للمتوسط، والبّاقي للبّعيد، وأعّمها دُخولاً الياء، وتتعيّن في اسم الجلالةِ وفي الاستغاثة، نحو: يا لله، يا للمسلمين، فإذا قلت: الله تعالى أقرب من كل شيء، فكيف يُنادَى بما للبعيد، نحو: يَا رُحْمَن، يا أللهُ. فَالْجَوَاب إن المُنَادِي يستصغر في مريّزلها منزلة البّعيد تواضعًا واحتقارًا لنّقيه.

ثم ذُكَرَ أَحْكَامَ المُنَادَى فقال:

المُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعِ: المُفْرُدُ العَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ العَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ فَبْرُ. المَقْصُودَةِ، وَالمُنَاقِ، وَالمُفَاقِ. المَقْصُودَةِ، وَالمُضَافِ، وَالمُنْبَةُ بِالْمُضَافِ.

قلت: المراد بالمفردِ هنا ما ليْس مُضَافًا وَلَا شبيهًا بِهِ، فَيَصدق بالمفرد والمثنَّى والمجموع، نحو: يا زيد، وَيَا زيدانِ، وَيَا زَيْدُونَ. والمُرَاد بالنكرة المقصُودَة ما عيَّنتَهُ

وأَفْبَلْت عليه، سواه كَانت مُفردة أو مثنّاة أو مجموعة، نحو: يا رجل، يا رجلانٍ، وَيَا رِجَالُ، وَيَا نِسَاه، ونحو ذلِكَ. والنكرة غَيْر المقصودة، هي غَيْر المعيّنة كقول الأغمّى: يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدي، وَكَقَوْلِ الْوَاعِظِ: يَا غَافِلاً والمَوْت يطلبك. وسواه كَانَتْ أيضًا مفردة أو مثنّاة أوْ مجموعة، نحو: يا رجلين وَيَا رِجَالاً. والمُراد بِالمضاف مّا أضيف إلى مّا بَعْدَهُ. نحو: يا عبد اللهِ، ﴿ يَعَدجِي ٱلبِيْنِ ﴾ [يوسف: الآية 39]. مفردًا أضيف إلى مّا بعده أو مثنى أو مَجْموعاً، والمشبّه بالمضافِ، ما عمل فيما بَعْدَهُ مطلقًا، نحو: يَا طالعًا جَبَلاً. وَيَا رَحِيمًا بالعبادِ. وقد يُقَالُ: هو ما اتّصَلَ به شيء من تمام معنّاهُ، فَيَدْخُل فِه: يا حَاضِرًا لَا يغيبُ ويا ثلاثة وثلاثينَ مسمّى بهِ.

ثم أشار إلى بَيَّانِ خُكْمَهَا في البِّنَاءِ والإعراب فقال:

فَأَمَّا المُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ فَيُبْنِيَانِ عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرٍ تَنْوِينٍ.

يَعْنِي، أَنَّ المُغْرَد الْعَلَمَ والنكرة المقصودة حُكُمُهما البناه، وسبب بِنَابِهِما، إمَّا مَا فيهما مِنَ الشَّبَه بضَمير الخطاب، وإمَّا لإجرَائهما مُجْرَى الأَصْوَاتِ، ونُسب لسببويْهِ، وقيهما مِنْ الشَّبَه بضَمير الخطاب، وإمَّا لإجرَائهما مُجْرَى الأَصْوَاتِ، ونُسب لسببويْهِ، وقوله على المُضَّر، الصَّواب أن يقول: فَيُبْنَيَان على ما يُعْرَبان بِهِ، ليشمل المفرد والمثنى والمجموع بأنواعهِ.

نَحُو: يَا زَيْدُ وَيَا رَجُلُ.

ويا زيْداذِ، وَيَا زيْدُون، وَيَا هنْدات، ويَا رجال، وَيَا هُنُود، وعبارة الخلاصَة أَكْمَلُ حيث قال:

وُابْنِ المُعَرِّفَ المُنَادَى المُفْرَدا على الَّذِي في رفعه قَدْ عُهدًا

وكَأَنّه لمّا كَان الأصل: البناء على الظّمّ، وما سِوَاهُ فَرْعٌ اقتصر عَلَى الظّمّ، وما كَان مبنيًا قبل النّدا نَوى ضَمّهُ، نحو: يَا هِوْلَاءِ، وَيَا سِيبَويْه، ونحو ذلِكَ. ويظهر أثر ذلِكَ في النابع. تقول: يا سيبويه الْعَالِمُ، بالرَّفع مراعاة للضمّة المنوية وبنْصَبه مُرَاعاة للمحل؛ لأنَّ محَلَّه نَصْبٌ؛ لأنَّ الياء ناتبة عن أَدْعُو. ويجوز أيضًا الضَّمّ والفَتْحُ في قولك: يا زيْد بن عمرو، ويَا هِنْد بنت سَعْدٍ، فالضم هو الأصل و الفتح مراعاة للمحل و إن أتيت بتابع للمنادى المبني نعت أو توكيد أوْ عطف بَيَانٍ، فإن كَان التابع مضافًا دُونَ ألْ وجَبَ نَصْبُه، نحو يَا زيْد ذَا الجيل، ويا تميم كلهم، ويا على زيْن العابدينَ، اتباعً للمحلّ، وإن كَان مَقرونًا بألْ أوْ غَيْر مُضَافِ أو مضافًا مقرونًا بألْ قفيه وجهانٍ: الرَّفع مُراعاة للمحلّ، والنَّصْب مُراعاة للمحلّ، نحو: يا زيد العالم، ويا ثميم أجمعون، ويا زيد العدن الوَجْه. وإن كَان التّابع بَدَلاً أو عطف نَسَق، جُعل كَانه مَسْقل بالنّداء؛ لأنَّ البَدَل وعطف النَّسَق على نيّة تكرار العَامِلِ. تقول: يا زيد و بشو،

ويا زيد كرزُ بالضم فقط، وتقول: يا زيدُ و أَخَانا، ويَا زَيْد أَخانا بالنَّصْب فقط. إلَّا إنْ كان النَّسَقُ مقرونًا بِأَلَّ فغِيه رجْهَانِ، ورفع ينتقي، كقول الشاعر:

أَلَا يَا قيس والمضحَّاك سيرا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَر الطَّرِيق

وهَذَا في غَيْر تَابِع أيّ، وأما تابعها فواجب الرَّفع، نحو: يا أَيُّها النَّاس ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّاسِ ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّاسِ مَ اللَّذِي تُرِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ [الحجر: الآية 6]؛ لأنَّ هذه نكرة مقصودة، وَلا تَسْتعمل في النَّدَاءِ إلَّا كَذَلِك، وهي وصلة لنداءِ مَا فيه أل، إذ لَا يجوز أن يُجْمَع بين يَا وأَلْ إلا مَعَ الله، ومَحْكِي الجُمَل، نحو: يا لله، يا لمنطلق زيد مسمَّى بِهِ، ويا لخليفة هيبة، لأنه في المَعْنَى يا مثل الخليفة وكَثُرَ في يَداء اسْم الجلالةِ حَذْف اليَاءِ، وتعويض الميم المشددة عنها، نحو: اللهُمَّ، وَلَا يُجْمع ببُنهُمَا إلَّا في الضرورة كَقُولِ الشَّاعِر:

إِنْسِي إِذًا مِنَا حَسَدَتَ أَلَسَمُنَا الْسَوْلِ بِاللَّهُمِّ يَاللَّهُمُّ

■ تنييه:

يجوز نداء ضمير المتكلم و الخطاب دُونَ الغيْبَةِ، إذ لَا يُمْكِن نداء الغَائب، وقول الصوفية: يا هُو، لم يَبْقى عندهم غائبًا بل صار قريبًا متعينًا إذ لَمْ يَبْقَ في نَظَرهم إلّا هُوَ لانطبَاقِ بَحْر الأحديَّة عَلَيْهِمْ، فَلَمْ يَرَوْا سِوَاه. وقال القشيري: هُوَ عِنْدَهُمْ عَلَمْ عَلَمْ عَلَى الدَّاتِ، فَلَيْس هو عِنْدَهُمْ ضميرًا، وإنما هو اسم للهويَّة الحقيقية الفردانيَّة. واعتراض أبي حيَّان عليهم لأنه لَم يعرف مَقْصُودَهُمْ ﴿ فَدْ عَلِمَ كُلُ أَنَاسٍ مَشْرَبَهُمُ ﴾ [البَقرة: الآية 60]. والله تعالى أغلمُ.

ثم قال المصنّف: وَالنَّلَاثَةُ البَّائِيَّةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرٌ.

قلت: الثلاثة الباقية هي النكرة غير المقصودة، والمضاف، والمشبّة بِالمُضاف. فمثال غير المقصودة قول الواعظ: يا غافلاً والموت يطلبه، وقول الأعمى: يا رجُلاً خذ بيّدي. ومثال المُضَاف: يا عَبْد الله، ويا أَبَانَا، ومثال المشبّة بالمُضَاف ويُقال له المطوّل: يا طالعًا جَبلاً، ويا رفيقًا بِالعِبادِ، ويا ثلاثة وثلاثينَ، مسمّى بِه وإن نَادَيْتَ جَماعة هذه عدّنُهُم فإن لم تعيّنهم فَكذَلِك، وإن عيّننتهُم قلت: يا ثلاثة والثلاثون، ببنّه الأول وتعريف الثاني ويجوز فيه الرفع والنّصب كمّا تَقَدَّمَ. ويدخل في هَذَا النكرة الموصوفة بجملة نحو: يا عظيمًا يرجى لكل عظيم، ويا حاضرًا لا يغيبُ، فَيتَعَبّنُ نَصُبُه على المشهّور. وقول المُصنّف: لا غير، لا نَافية تعمل عَمَل ليْس، وغير اسمها مَبْني على الضّم لقطعه عن الإضافة، وخبَرها محذوف، أي لا غَيْر النّصب جائزًا، مَبْني على الضّم لقطعه عن الإضافة، وخبَرها محذوف، أي لا غَيْر النّصب جائزًا،

وأنكره في المُغني وقال: إنه لحن، والمشهور جَوَازه بدليل قول الشاعِرِ: لعمرك ما أسلفت ما لاغيير تسسيل والله تعالى أغلَمْ.

الإشارة:

المُنَادى في الأزمات والمآرب خمْسة: المفرد العَلَم وهو الحق جلَّ جلاله، وهذا هو المقصود بِالذَّاتِ، والأربعة وسَائل. وقد يطلق المفرد العَلَم على الرَّسُول عليه الصلاة والسلام لانفراده بالكَمالَات وظهوره بِالمُعْجِزَات ظهور نار القِرَى على عَلَم، وإليه أشار صاحب البردة (١٤) بقوله:

تَخَفَضَتَّ كُلَّ مَقَامٍ بِالإِضَافَةِ إِذَ نُودِيتَ بِالرَّفْعِ مِثْلَ المُفْرَدِ العَلَمِ وَلَا شَكَّ أَنه عليه السَّلَامُ باب اللهِ الأَغْظَم، وشَفِيعُهُ الأكرَمُ، به تفرّج الكُرَب، وثَقْضَى المَآرب، ولله دَرُّ القائل سيِّدي محمَّد البَكْري الصَّدِّيقي⁽²⁾ حيث قَال:

فَلُذْ بِهِ فِي كُلُّ مَا ترتَجِي فِإِنَّه المَامَنُ والمعلقلُ وعُذْ بِهِ مِن كِلْ مَا تَحْتَشِي فَهِو شَفِيعٌ دَائِماً يُفْبَلُ

والنكرة المقصودة وهي سِرَّ الوِلَاية، فمَن ظفر بها كان بابًا من أبواب الله، يُفزع البه في الشدائد، وتُقضي بشفاعته الحوائج لأنه نائبٌ عن الرسول الذي هو الحجاب الأعظم. وإنما فَسَّرْنَا النكرة المقصودة هُنَا بِسِرٌ الخصوصية لأنها تنكر أوَّلاً، وتقصد ثانيًا بعد التَّمَكُن منهًا، فيظهر اللهُ صاحبَها بَعْد الخفاءِ لينتفع به العباد وتحيا بِهِ البلاد.

والنكرة غير المقصودة هي الخصوصية التي بقيت على حال الخفاء، حتى مات صاحبُها، فهو كُنْزٌ مِن كُنُوز الحقّ، وعَرُوس الحضرة، لَا يعرفه إلّا أمثَالهُ، ومن قرب منه.

والمُضاف إلى أوْلياءِ الله بالتربية والخِدمَةِ، وهو مُلْحَق بهم في المَآلِ.

⁽¹⁾ محمد بن صعيد الصنهاجي البوصيري المصري، شرف الدين، أبو عبد الله: شاعر من أتباع الشيخ أبي العباس المرسي، نسبته إلى بوصير بمصر وأصله من المغرب. مولده سنة 608 ووفاته بالإسكندرية سنة 696. له ديوان شعر وأشهر شعره البردة والهمزية في مدح الرسول 25.

⁽²⁾ محمد بن محمد أبي الحسن البكري الصديقي، أبو المكارم شمس الدين: من علماء المتصوفين، له شعر جيد. مولده بمصر سنة 930 ووفاته بها في 994. من كتبه: شرح مختصر أبي شجاع في الفقه، وديوان شعر، ورسائل في التصوف والعبادات، وهو صاحب الحزب المعروف بحزب البكري.

والمشبه بالمُضَاف وهو مَنْ تَزَيًّا بِزَيَّهِمْ وانتسَبَ إليهم، ولم يكُن له ناهِضَة للظفر بِسرِّهمْ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ تلحقه بركاتهم، وَتُنْسَحِبُ عليه أنوارهُمْ، كَما قال القائل:

للي سادات مِن حُبّ هِم أَلَدامُهُمْ فَوْق السِجِبَاهِ إِنْ لَمْ نَكُن مِنْهُمْ فَلِي فِي حُبّ هِمْ عِنْ وَجَاه

فأما المفرد العُلم، ويُرَاد به الرسول عليه السلامُ، والنكرة المقصودة، فيُبنَى أَمْرهُمْ على الظّمُ على اللهِ، والجمع بِاللهِ مِنْ غَيْر ثنوية الأثر بشهودِ المؤثّر، فَلَا يَعْتُرْ قُونَ عَنه ضَاعة.

والثلاثة الباقية منصوبة للمقادير، يجري عليهم ما كتب لهُمْ مُعَ السكونِ تحت مجاريه، إن قَرَّبهم فبفضلِهِ، وإن فرَّقهم فَبِعَلْلِهِ، والسَّترُ مِنْ أَجْلِهِ يحلُو. وبالله التوفيق.

بَابُ المَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

ويُقال له: المفعول لهُ، والمَفْعُول الأَجْلِهِ. وحدَّه في التَّسْهيل بقولِهِ: «هو المَصْدر المُمَّلَل، به حدث مشاركه في الوقت، ظاهرًا أو مقدِّرًا، والفاعل تقديرًا أو تحقيقًا». وقال الفاكِهِي: هو المَصْدر القَلْبي الفُضْلَة، المحدث لحدث مشاركِه، وقتًا وفاعِلاً، وعَرَّفه المُصنّف بقولِهِ:

وَهُوَ الِاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يُلْكُرُ بَيْانًا لِسَبِّبِ وُقُوعِ الفِعْلِ.

فخرج بالاسم: الفعل والحرّف، وَبِالْمَنْصُوبِ الْمَجرور، وبالّذي يُذكر كسائر المنصوبات ما عدا المفعول لَهُ. فالمفعول لَهُ هو الذي يُذكر علّةٌ وَيَاعثًا للفعل الوّاقِع. فإذا قلْتَ: قمتُ، ذَلَّ على أنَّه وَقَعَ منكَ قيامٌ، وَلَا يَدْري ما عِلَّتُهُ، وَلَا الباعث عليه، فإذا قلْت: إجلَالاً أو محبَّة، فقد بيَّنت عِلَّه القيام. فالمراد بالفِعْلِ اللَّغَوي، فَبَصْدق بالمَصْدَرِ والفِعْلِ الغُرْفِي، نحو: كَان قيامي إجلالاً لك، وسواء كَان باعثًا وعِلَّة، أو باعثًا فقط، كقعدت عن الحربِ جبنًا، ويشترط في نَصْبِهِ خَمْسَة شروط:

الأول: كؤنه مصدرًا، فلا يجوز جئتك السَّمَن والعَسَّل.

الثاني: كَوْنَهُ فَلْبِيًّا كَالرَّغْبَةِ والإجْلَالِ، فلا يَجُوزُ جنتك قراءة العِلْم لأنَّ القراءة لسانيَّة ونظرية.

الثالث: كُونُه ظاهرًا، فلا يجوز جازوك لمَّا جئتَهُ.

الرابع: اتحاده بالمعلَّل به وقتًا، فلا يجوز جنتكَ أمْس طمعًا في معروفكَ الآن. الخامس: اتحاده بالمعلل به فاعِلاً، فَلَا يَجُوز جثتكَ محبتك إيَّايَ.

وقد استكمل هذه الشروط ما مثَّل بِهِ المصنِّف مِنْ قولِهِ:

نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالاً لِمَمْرِو، وَقَصَدْتُكَ ابْيَغَاءَ مَمْرُوفِكَ.

فالإلجلالُ والابْتِناء مُصْدرانِ قَلْبِيَّانِ، وفاعل القيام والإلجلالِ واحدٌ، والوقت واحد، والوقت واحد، ومتى فُقِد شَرْطُ وجب جرّ، بحرف التعليل. ففاقد المصدرية قوله تعالى: ﴿ وَالْأَرْضَ وَضَمَهَا لِلْأَنَادِ ۞﴾ [السرَّحـمـن: الآيـة 10]، و﴿ اَلَذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى الْمَرْدِي ﴾ [البقرة: الآية 29].

اي خَلَقَ ما في الأرضِ لأجلكم. وفاقد القلبية: جنتك لقراءة القرّان. وفاقد الظهور: جاؤوكُ لما جنت لهُ. وفاقد الاتحادِ في الوقْتِ قول الشاعر:

فجئت وقد نضت لِنَوْمِ ثَيَابَهَا لَدَى السَّفْرِ إِلَّا لِبُسَة المنفضّل

وَفَاقِدُ الْاتْحَادِ فِي الفَّاعَلِ، قُولُهُ:

وإنسي لستعبرونسي للذِكْرَاكِ هلزَّة كما انتفض العُضفور بَلَّله القطرُ

لأنَّ الذَّكْرى فعل المتكلم، وَفَاعل تعروني الهزَّة، وإنَّمَا قُلْنَا يُجَرِّ بحرف النعليل للدخل اللَّامُ وَمَا يقوم مَقَامها كمن، كما في قوله تعالى: ﴿ كُلِّمَا أَرَادُواْ أَن يَغَرُّحُواْ مِنْهَا فِي قوله تعالى: ﴿ كُلِّمَا أَرَادُواْ أَن يَغَرُّحُواْ مِنْهَا مِنْ غَيْهِ ﴾ [الحَجّ: الآية 22]. وَفِي كقوله (ص): ٥ دَخَلَت امرأة النَّارَ في هِرَّةِ، والباء، نحو: ﴿ وَلِيُعَالَمِ يَنَ اللَّهِ يَنَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ال

واعلم أن المفعول لهُ على ثلاثة أقسام:

أَخَدُهَا: أَنْ يَكُونُ مُجَرَّدًا مِنَ أَلْ وَالْإِضَافَةِ، نَحُو: قَمْتَ إِجَلَالًا لَكَ.

والثاني: أن يكون مَقْرُونًا بألُّ، نحو: قمْت الإجلال لكَ.

النالث: أن يكون مُضافًا، نحو: قَصَدتُك ابتغاءَ مَعْرُوفِك. وقد اجْتمع النجريد والإضافة في قوله تعالى: ﴿ يُنفِقُوكَ أَمْوَالُهُمُ ابْتِغَكَآةَ مَرْضَاتِ اللّهِ وَتَنْشِينًا يَنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ [البقرة؛ الآية 265]. ومن المُعَرَّف بألُ قول الراجز؛

لَا أَقعد الجُبْنَ عَنِ الهَيجَاءِ وَلَوْ تَوَالَوْ تَوَالَدَ ذُمَّو الأَعْداءِ

أي لَا أَقْمُد عَنِ الحَرْبِ لِأَجْلِ الْجُبْنِ.

وقد اجْتُمعت الثلاثة في قُوْلِ الحَجَّاجِ:

يسركب كمل عاقس جسمهور أصخافة وزُعُملُ المحجبور

والهَوْل من تهوّل الهبور.هـ والنّاصِبُ لِلْمَفْعُول له ما تقدّمَ مِن فِعْل وشَبْهِهِ، ويجوز تقديمه عليه، إذ لَا مَائِعَ، إذا كَان منصرفًا. والله تعالى أَعْلَمُ.

الإشارة:

المفعول من أَجْلِهِ هو المسمّى عند الصوفية بِعَالَمِ الحِكْمَة وهو عَالَمُ الأَسْبَابِ وَالمِلْلِ، بخلاف عَالَم القَدْرة فإنّه عَالَم الإبراز والإظهار، فعالم القُدْرة، هو عالمُ الأُمْرِ، وعَالَم الحِكمَة هو عَالَمُ الخلقِ ﴿ أَلَا لَهُ الْفَائَةُ وَالْأَمْرُ ﴾ [الأعراف: الآية 54]،

فالقدرةُ تُبُرِزُ والحِكْمَة تَسَتُرُ، فَلَا تبرز القدرة شيئًا إلَّا مُرْتديًّا برداءِ الحِكْمَة، إلَّا في المعجزة للرسول والكرامة للولي. فإنّ القُدْرة تُبْرِز بلا تغطيةٍ، تصديقًا لذلكَ النَّبِي أو الولي، فَعَالَم الدِّنيا القدرة فيه باطنة، والحِكمة فيه ظَاهرة، لأنه عالم التكليف، ليظهر فيه مَزِيَّة الإيمان بِالغَبْبِ، بِخلاف عَالَم الآخرة، فإنّ القدَّرة تكون فيه ظاهرة والحِكمة باطنة، لأنه عالم التعريف، قد انقطم فيه التكليف.

وها أنا أذكر لكُّ أمثلة تفهم منَّها القدُّرة والجِكمة:

فمثال ذلِكَ الأرزاق الحِسَيَّة والمعنوية؛ فإنها بارزة من عين المِنَّة بِمَحْضِ القُدْرةِ، لكنها متغطية بالجكمّة وهي الأسباب والعِلل لِيَبْقَى سِرُّ القدَّرة مَصُونًا وكنزُها مَدُّفُونًا. وقد تظهر القدرة فيه بِلا حِكْمَة فيأتي مِنْ غَيْر سَبِّ كَرَامَةٌ لأهل التَّوجُّه وتفريغًا لَهُمْ ليُقْبِلُوا عَلَيْهِ. وكل مَن تحقّق تقواهُ ظَهَر له رزقهُ بِلَا سَبِّ، لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَيْقُ لَهُمْ ليُقْبِلُوا عَلَيْهِ. وكل مَن تحقّق تقواهُ ظَهَر له رزقهُ بِلَا سَبِّ، لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَيْقُ اللّهُ يَعْنَيْنُ ﴾ [الطلاق: الآيتان 2، 3].

و مثال للقدرة أيضًا مع الحِكمّة جَرْيُ السُّفن على الماءِ، فهي بِمحْضِ القُدْرة، لكن لا بُدَّ فيه مِن أَسْبَابِ واصْطلاح، إذا الْحتلَّت وقَعَ الغَرَق.

وكذلك الغَرْسُ وَالزَّرُعُ وكُلُّ مَا يُسْتَنبِتُ، فلا بُدَّ مِنْ سَقْيِهِ وَصَوْنِهِ ليجنيَ ثمرتهُ مع أَنَّ الحق تعالى قادر على خَلْق الشمار فيها من غَيْر عِلَاجٍ، لكن لَا بُدَّ مِن وُجُودٍ الأَسْبَابِ في هذا العَالَم الدَّنيوي ليبقى السَّرُّ مَصونًا.

ومنها تذكيرُ الأشجار، وقد أرّاد عليه السَّلام أن يُظهِر القدرة بِلَا حِكْمَة في شأن التذكير، فسقطت الثمار. فقال: «أنتم أعْلَمُ بِدُنياكُمْ» التي هي محلّ الأسباب والعِلل.

وكذلك القضاء والقدّر، لا يَبُرُز إلّا مُعَ الْحِكْمَة، فإذا قَدَّر الْحق تعالى على عبْد مصيبةً مِن مَرْضِ أو خَبْس أو غَبْره، أو شفاء أو فرج في وقت مَعْلُوم، فإذا وصَلَ ذلِكَ اللهِ عَبْد الْحَق تعالى لِسَبَبِ ذلكَ، فينزل به ما قُدَّر له مستثرًا بتلك الحِكْمة، فالجاهل يقف مَعَ الحِكْمَة، والعارف ينفذ إلى شهود القدرة.

وقِسُ على هذا، فالمفعول من أُجْلِهِ وهو الباعث هو الاسم المنصوب لتغطية القدرة الذي يُذكّر بيانًا لِسَبب وقوع الفعل السَّابق في الأزّل، ومنه الإجلال والتعظيم الذي هو سبب الفتح الكبير، والطلب والابتغاء الذي هو سبب الوصول إلى معرفة اللحق، وبائله التوقيق.

بَابُ المَفْعُولِ مَعَهُ

هذا هو الخامس من المفاعيل وعرَّفه ابن هشام بقوله: «اسم فضلة تالي الواو بمعنى مع تالية لجملةٍ ذات فعلٍ أو اسم فيه معناه وحروفه». فخرج بقوله اسم، نحو: لا تأكل السمكة وتشرب اللبن، وسِرْتُ والشمسَ طالعة.

وبقوله: فضلة نحو: اشترك زيد وعمرو.

وبقوله: تالي الواو، نحو: جئت مع عمرو،

وبقوله: بمعنى مع، تحو: جاء زيد و عمرو قبله أو بعده.

و بقوله تالية لجملة نحو: كل رجل و ضيعته، فكل مبتدأ و ضيعته عُطف عليه، والخبر محذوف أي مقرونان، فلم تنقدَّم على الواو جملة.

وبقوله: ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو: هذا لك و أباك، فلا يتكلم به لأنّ اسم الإشارة فيه معنى الفعل دون حروفه فلا يعمل فيه، خلافًا لأبي علي الفارسي، ولا يجوز جرّه لعدم إعادة الجارّ، ولا رفعه لفساد المعنى. فإن قلت: قد قالوا: ما أنت وزيدًا، وكيف أنت وقصعة من ثريد، بالنصب، فالجواب أنَّ مَنْ نَصَبَ قَدَّرَ العَامِل، أي ما تكون، وكيف تصنع، فالعامل في المفعول معه تكون وتصنع المقدرة، ولمّا حذف الفعل انفصل الضمير، وأكثرهم يرفعون ذلك بالعطف.

وغرَّفه المصنّف بقوله:

هُوَ الْإِسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكُرُ لِيَبَانِ مَنْ نُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ.

يعني أن المفعول معه هو الاسم المنصوب، وناصبه ما سبق عليه من الفعل وشبهه، لا الواو، خلافًا للجرجاني (١) لأنه لو كان الوار ناصبه لصح اتصال ضميره به، كما يتصل بإن وأخواتها، وحروف الجر. وقيل: منصوب بإسقاط الجرّ، وقيل: انتصاب المصدر المُلاقي، وحكمته أنه يبيّن الشيء الذي وقع الفعل معه.

⁽¹⁾ عبد القاهر بن عبد الرحمان الجرجاني، أبو يكر: واضع أصول البلاغة. كان من أئمة اللغة. من أعلى المنافقة على المنافقة ال

نَحُوُّ: جَاءَ الأُمِيرُ وَالجَيْشَ.

فإذا قلت: جاء الأمير لا يُدرى هل جاء وحده أو معه غيره، فإذا قلت: والجيش، فقد بيّنت من فعل معه الفعل. وكذلك: واشتَوَى المّاءُ وَالمَخْشَبَةُ أي استوى مع الخشبة، وأتى بمثالين أحدهما يصح فيه العطف وهو الأول، والآخر لا يصح فيه العطف وهو الثاني؛ لأن الاستواء إنما يُتَصَوَّر من الماء وأما الخشبة فلا فعل لها، قال الفاكهي: الماء اسم جنس إفرادي، ونقل ابن وتّاد أنه اسم جنس جمعي، بينه وبين مفرده سقوط التاه، تقول: ماءة وماء. نقله القَلْشَانِي (1) في شرح ابن الحاجب.

🗷 تنبية:

للاسم يعد الواو خمس حالات:

وجوب العطف، تحوا اشترك زيد وعمرو.

ورجحانه، نحو: جاء زيد وعمرو، لأنه الأصل وقد أمكن بلا ضعف.

ووجوب المفعول معه لعدم صحة العطف، إما من جِهَة الصَّنَاعَةِ، نَحْو: وَمَا لَكَ وزيدًا، وإما من جهة المعنى، نحو: مات زيد وطلوعَ الشمس، وسِرْتُ والنيلَ.

ورجحانه، نحو: قمت وزيدًا، فالنصب أرجح لِعدم الفاصل، وقول الشاعر: فكونوا أنسم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطيحال إذ المعنى: فكونوا من بني أبيكم.

والخامس: امتناعهما معًا لقول القائل:

علفتها تبنّا وماء باردًا حتى شتت همالة غينًاها وقول الآخر:

إذا ما النفائيات بسرزن يسومًا وزَجَجْنَ المحَوَاجِبُ وَالعُبُونَا

أمّا امتناع العطف فلانتفاء المشاركة وأمّا امتناع المفعول معه فَلامْتِنَاع المَعِيّة في الأول وامتناع الإعلام بها في الثاني. ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به، أي وسقيتها ماءً، وكحّلن العيونا. وقد يُؤوّل الفعل المذكور بعامل يصحّ انصبابه عليهما معّا. فيؤوّل علفتها بناولتها، وزججن بحسن. وقد يجب تقدير يصحّ انصبابه عليهما معّا. فيؤوّل علفتها بناولتها، وزججن بحسن. وقد يجب تقدير العامل في نحو قوله تعالى: ﴿فَأَجْمُوا أَمَرُكُمْ وَثُرَكَا مَكُمْ لَا يُونس: الآية 71] فيمن قطع العامل في نحو قوله تعالى: ﴿فَأَجْمُوا أَمَرَكُمْ وَنحوه، والتقدير: فأجمعوا أمركم الهمزة، لأن أجمع لا يعمل إلا في المعنى كالأمر ونحوه، والتقدير: فأجمعوا أمركم

أحمد بن محمد بن عبد الله القلشاني: كان قاضياً بتوتس. له شرح على رسالة القيرواني، وعلى
بن الحاجب. توفي سنة 863.

واجْمَعُوا شركًاءُكم، بفتح الميم. والله تعالى أعلم.

■ الإشارة:

المفعول معه هو الذي تفعل الأشياء كلها معه وبحضوره، وهو الله، القائم على كل نفس بما كسبت، الرقيب على كل شيء، والحاضر مع كل شيء، قال تعالى: ﴿وَمُو مَشَكُّةُ أَيِّنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ [الحديد: الآية 4]. وقال (ص): «اللَّهم أنت الصاحب في السَّفر، والخليفة في الأهل والمال والولد، فالمَعِيَّة عند أهل الفرق، بالعلم والإحاطة، وعند أهل الجمع، بالغات والصُّفات، لأن الصفة لا تفارق المَوْصُوف. فالعلم لا يفارق العالم، وقال تعالى: ﴿مَا يُكُونُ مِن غَبُوكِي نَلَنَة إِلَا هُو رَابِعُهُم وَلا خَسَة إِلّا هُو سَادِمُهُمْ وَلا أَدْنَ مِن ذَالِكَ وَلا أَكْثَرُ إِلّا هُو مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُونَ ﴾ [المجادلة: الآية 7].

قال العارفُ بالله الورتجبي .. رضي الله عنه ..: «المَعِيَّة بالعلم عموم وبالقرب خصوص، والقرب بالعلم عموم ويظهور التجلّي خصوص، وذلك دُنَّوُ ﴿ فَا فَلَدُكُ ﴿ وَالْمَكُنُ فَالِ قَرْمَيْنِ أَوْ أَدَّنُ ﴾ [المنجم: الآيتان 8، 9] فإذا ارتفع الأين والبين، والمكان والجهات، واتصل أنوار كشوف الذات والصفات بالعارف فللك حقيقة المعيَّة، إذ هو سبحانه وتعالى مُنزَّهُ عن الانفصال والاتصال بالحدث. ولو ترى أهل النجوى الذين مجالستهم لله وفي الله لترى من وجوههم أنوار المَعِيَّة، أين أنت من علم الظاهر الذي يدل على الرسوم؟ ألم تعلم أن علمه تعالى أزلي؟ وبالعلم يتجلّى للمعلومات، فإذا كانت الذات لا تخلو من قرب الصفات، كيف تخلو عن قرب الذات الأرواح العالية المقدسة العاشقة المستغرقة في بحر وجوده، (١) انتهى المراد منه.

وحاصل كلامه أن المَعِيَّة بالعلم تستلزم المَعِيَّة بالذَات، لأن الصفة لا تفارق الموصوف. وهذا السر لا يفهمه إلا أهل الفناء في الذَات، بصحبة مشايخ التربية، وإلا فشأن مَن لم يبلغ أذواقهم التسليم: إن لم تر الهلال فسلم لأناس رأوه بالأبصار وبالله التوفيق.

ثم قال الشيخ رحمه الله:

وَالْمًا خَبَرُ كَانَ وَأَخُوَائِهَا وَاسْمُ إِنَّ وَأَخُوَائِهَا، فَقَدْ نَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي المَرْفُوهَاتِ، قَلَدْ نَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي المَرْفُوهَاتِ، قلت: وكذلك مفعولا ظن وأخواتها، ثم قال: وَكَذَلِكَ التَّوَائِعُ، فَقَدْ نَقَدَّمَتْ هُنَاكَ، فلا فائدة في إعادتها لأن من المُعاداة، مُعادة المُعاداة.

ثم ذكر المخفوضات من الأسماء فقال:

عرايس البيان: تفسير سورة المجادلة. المجلد الثاني، ص 313، طبعة حيدر آباد، 1315.

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الأَسْمَاءِ

أي الأسماء المخفوضات، فهي من إضافة الصفة إلى موصوفها. ثم بيّنها فقال: المَخْفُوضَاتُ ثَلَائَةً: مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ. والصحيح أن الخافض للمضاف إليه المضاف الأول فالخافض لفظى فيهما. ثم قال:

وتنابع لِلْمُخْفُوضِ

أي مخفوض بالتَّبعيَّة. وزاد بعضهم: المخفوض بالجِوار، نحو: هنا جُحْرُ ضبَ خَرِب، وتقدم قول امرىء القيس في بجاد مزمّل، وزاد بعْضُهُم: المخفوض بالتوهم، كما تقدم في قول الشاعر:

ولا سابق شيئا إذا كسان جسائسا

والصحيح، حصر المخفوض في اثنين: مخفوض بالحرف وبالإضافة. فأما التابع فالصحيح أنه مجرور بما جر به المتبوع إلّا البدل فإنه على نية تكرار العامل و أما المخفوض بالمجاورة و بالتوهم فالصحيح أنهما يرجعان إلى الجرّ بالمضاف وبالحرف. قاله ابن هشام. وبعضهم حصر المخفوض في المضاف إليه فقط؛ وهو كل اسم نُسِب إليه شيء بواسطة حرف الجر، لفظًا أو تقديرًا. والله تعالى أعلم.

الإشارة:

المخفوصات عن مراتب الرجال ثلاثة:

مخفوض بسبب الحرف فهو من يعبد الله على حرف، أي طمع في عِوض دنيوي أو أخروي وهو كالعبد السوء، إن أعطِي عمل، وإلَّا لم يعمل، فإن أصابه خير وهو العَرَض الذي طمع فيه، اطمأن به وسكن إليه. وإن أصابته فتنة وهو فقدان ذلك العَرَض، انقلب على وجهه، ورجع عن عبوديَّة سيَّده، خسر الدنيا والآخرة، أما الدنيا فلفقدان حظّه منها، وأما الآخرة، فلعدم التزوّد لها، و﴿ وَلِكَ هُو اللَّهُ مِنْ أَلُهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ الل

ومخفوض بالإضافة إلى الأراذل وصحبتهم، وتقدّم قول الشاعر: وَإِيَّاكَ أَنْ تَرْضَى بِصُحْبة سَاقطٍ فَتنحظ قدرًا مِن عُلاك وتُحقرا وكان سيّدنا عيسى عليه السلام يقول: «لا تجالسوا الموتى، فتموت قلوبكم الله ومّن الموتى يا روح الله الله قال: الراغبون في الدنيا، المُحبّون لها، أو كما قال عليه السلام. وفي حديث نبيّنا (ص): «المرء على دين خليله»، وقال: «مّن أحبّ قومً حُشِرٌ معهم»، و«المَرْءُ مَعَ مَنْ أحبّ ولا تُعرّف مراتبُ الرجال إلا بأصحابها أعني مشايخها.

ومخفوض بالتَّبَعِيَّة لنفسه وهواه، فمَن تبع هواه أهوى به إلى الهوان كما قال الشاعر:

، في هواها إن اتسبساع السهسوى خسوان

وأسيس كبل هبرى أسيس هبوان

وكان إليها للخلاف طريق مريق مروك مدوال عَدُوِّ والخِلَافُ صَدِيقُ

لا تشبع المنفس في هواها وقال آخر:

نبون البهوان من البهوى مسروقة ولاين دريد رحمه الله:

إذا طلبتك النفس يومًا بشهوة فَدَعها وخَالِفُ مَا هويت فإنَّما

فالعرِّ كله في مخالفة الهوى والذلّ كله في اتباعه، ويكفيك قوله: ﴿ أَنْ مَنْ مَنْ مَنْ اللَّهِ مُونَهُ ﴾ [الجَائِلة: الآية 23].

ثم بيَّن المصنَّف مَا يخفض بالحرف فقال:

فَأَمَّا المَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِمِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَفِي، وَفِي، وَرُبُّ، [وَالْبَاءِ]، وَالْبَاءِ، وَالنَّاءُ. وَرُبُّ، [وَالْبَاءِ، وَالنَّاءُ.

قلت: قد تقدُّم الكلام عليها عبارة وإشارة. وزَّاد هنا

وَبِوَاوِ رُبُّ نحو قول امرئ القيس(١):

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عليَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْقَلِي

وظاهر قوله أن واو رُبَّ هي الخافضة بنفسها، وهو مذهب الكوفيين. ومذهب البصريين أن الخفض بِرُبُّ محذوفة بعد الواو، كما تُحذَف بعد الفاء، كقوله:

⁽¹⁾ امْرُقُ الْقَيْس بن حُجر بن الحارث الكندي: أشهر شعراء العرب. يعاني الأصل، مولده بنجد أو باليمن نحو 130 قبل الهجرة ومات بأنقرة سنة 80 ق هـ كان أبوء ملك أسد وغطفان. قال الشعر وهو غلام. يعرف بالملك الضليل لاضطراب أمره طول حياته وذي القروح لما أصابه في مرض موته وكتب الأدب مشحونة بأخباره.

فَمِثْلُكِ خُبُلَى قد طرقتُ ومرضعًا فألهيتها عن ذي تمايم مِجْدُلِ

فجر بِرُبُ المحذوفة بعد الفاء، ومعنى طرقت: أتيتها ليلاً، وألهبتُها: شغلتُها، والتماثم: المعاود أي الحروز التي تعلق على الصبي وقاية من العين والسحر، ومجدل من أحوال الصبي فهو مجدل إذا تم له حول أي سنة. وإنما خص الحبلى والمرضع بذلك لأنهما أزهد النساء في الرجال و أقلهن شغفاً بهم. وكذلك وبعد بل مثاله كقول الشاعر:

بل بلد مله الفجاج قَتَمُه لا يُستري كُنَانه وجَهُرُمُه وقد تُحذّف من غير تقدّم شيء كقول الشاعر:

رَسُمِ ذَارٍ وَصَفَتُ فَي طَلَلِهِ كِدَتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ فرسم مجرور بِرُبٌ محذوفة، أي رُبُّ رسم دارٍ.

وَيِمُذُ وُمُنْذُ .وهما بمعنى مِنْ إن جرّا زمانًا ماضيًا، نحو: ما رأيته منذ يوم الجمعة، أي من يوم الجمعة، وبمعنى في إن جرّا حاضرًا إذا كان المجرور بهما حاضراً، نحو: ما رأيته منذ يومنا، أي في يومنا. وقد تستعمل مُذ ومنذ اسمان، إذا وقع بعدهما اسم أو فعل ماض، قال في الخلاصة:

وَمُنْدُ وَمُنْدُ اسْمَانِ حَبْثُ رَفَعَا أَو أُولَيّا الْفِعلَ كَجِئْت مُذ دعا وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالإضافَةِ، فَنَحُو قَوْلِكَ: خُلَامُ زَيْدٍ.

قلت: الإضافة في اللغة هي الإلصاق. تقول: أضفت ظهري إلى الحائط أي ألصقته به، قال امرق القيس:

فَلَمَّا دَحَلَنَاهُ أَضَفَنَا ظَهُورِنَا إلى كُلُ حَرِيٌّ جَدِيدَ مُشَطَّبِ يُرِيدُ: لَمَّا دَحُلْنَا هَذَا البِيتَ أَسْنَدُنَا ظَهُورِنَا إلى كُلُ حَرِيٌّ، منسوبِ إلى الحيرة، مخطط فيه طرائف.

وفي الإصطلاح: نسبة تقييدية بين اسمين، توجب جرَّ الثاني منهما أبدًا.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدُّرُ بِاللَّامِ أَي الاستحقاقية، وَمَا يُقَدَّرُ بِمَنْ .أي الجنسية، وزاد بعضهم ما يتقدَّر بفي الظرفية، وضابط الذي يتقدَّر باللام ألَّا يكون المضاف بعض المضاف إليه أن يُخبَر به عن المضاف، وضابط المضاف بعض المضاف إليه، وصالحًا للإخبارية عنه، نحو: الذي يتقدَّر بمن، أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، وصالحًا للإخبارية عنه، نحو: ثوب خزّ، ودراهم فضة. ألا ترى أن المضاف الأول بعض المضاف إليه، ويصلح

المضاف إليه أن يخبر به عن المضاف، فتقول: ثوب خزّ، ودراهم فضة، ألا ترى أن المضاف الأول بعض المضاف إليه و يصلح المضاف إليه أن يخبر به عن المضاف فتقول الثوب خز و الدراهم فضة بخلاف نحو: غلامُ زيدٍ ونحوه مما يقدّر باللام. وضابط ما يتقدّر بني أن يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف الأول، نحو: ﴿ بَلْ مَكُرُ الْيَلِ ﴾ [سَبًا: يتقدّر بني أن يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف الأول، نحو: ﴿ بَلْ مَكُرُ الْيَلِ ﴾ [سَبًا: الآية 33]، ﴿ نَمِيامُ نَلْنَهُ أَيّارٍ ﴾ [البقرة: الآية 196] و ﴿ رَبُّسُ أَرْبَعُو أَنْبُرٍ ﴾ [البقرة: الآية 204]، و ﴿ رَبُّسُ أَرْبَعُو أَنْبُرٍ ﴾ [البقرة: الآية 204]، و ﴿ رَبُّسُ أَرْبَعُو أَلَا الله عنه: الآية 24]، ويا السّجْنِ ﴾ [الماتحة: الآية 24]، ويا سارق الليلة أهل الدار، وفي الحديث في شأن مالك رضي الله عنه: فغلا يوجد عالِم سارق الليلة أهل الدار، وفي الحديث في شأن مالك رضي الله عنه: فغلا يوجد عالِم ألله يُعَدِّرُ بِعَنْ، نَحُو: ثَوْبُ خَرًا، وَبُنَاتُ مُ عَلِيلٍ مَا مَلُ المصنَف للأمرين فقال: وَبُنَاتُ مُعَلِيلٍ مَا حَدِيلًا مَا مَنْ الله عنه: وَخَاتُمُ حَلِيلٍ .

وتقدَّم ضابطه، وسكت عن الثالث، لأنه قليل بالنسبة للأوَّلين، وفي الخاتم لغات فتح التاء وكسرها، وخَيْتام كبيطار، وخاتام كساباط.

فائدة لغوية:

لم يأتِ فَاعَل بفتح العين في الصفات قط وأتى في الأسماء في ألفاظ محصورة، كالخاتم، والقالَب، والطابَع، والتابَل وهو الإبزار، والكاغَد وهو الوَرَق بفتح الغين وبالدال المهملة، وكُتْبُ العامَّة له بالطَّاء لحن، وقد نظم ابن مالك رحمه الله ما أتى على فاعل من الأسماء فقال:

اعَل بباذَقِ وَخَاتَهم وَتَابَلُ لَكُ وَزَامَهِ وَذَاجَالُ لَكُ وَزَامَهِ وَزَاجَالُ لَكُ وَزَامَهِ وَزَاجَالُ لَكُ وَطَابَهم وَطَابَهم وَطَابَه وخاطالُ الله وطالب وكاعد وقابالُ الرب وكاعد وقابالُ الرب وبعضها بِفَاءِلْ الرب وبعضها بِفَاءِلْ

واخصص إذا أطلقت وزن فاعل ودن فاعل ودائسة ودائسة وراضسة وراضائه وسالسخ وسالسخ وشائس و قسارب وكسارد ويسارج

⁽¹⁾ أحمد بن عبد العزيز الهلائي، نزيل مدغرة سجلماسة ودفينها، كان إماماً في تحصيل العلوم وتحقيقها من نحو وبيان ومنطق ولغة وفقه وحديث وتفسير وهندسة وأدب وتاريخ ونسب، قرأ مستجلماسة وفاس وألف كتباً عديدة منها: شرح خطبة القاموس، وشرح منظومة القادري في المنطق، وإضاءة الأدموس ورياضة الشموس من اصطلاح صاحب القاموس. توفي سنة 1175.

وبقي عليه مَالَقَةُ مدينة بِالأندلس فَإِنَّها بِفتح اللَّام، ذكر هذه الفائدة شيخ شيوخنا سيدي أحمد بن عبد العزيز الهلالي (١) رحمه الله في كتابه: شمس الأدموس، في اصطلاح القاموس، وبالله التوفيق. وهو الهادي إلى سواء الطريق وصلّى الله على سيّدنا ومولانا محمد خاتم النبيّين وإمام المرسلين وحبيب ربّ العالمين.

هذا آخر ما قصدناه من الفتوحات القُدُّوسية في شرح المقدمة الأجرومية. نسأل الله تعالى أن ينفع به مَن كتبه أو طالعه أو حُصَّلَهُ أو سعى في شيء منه. وأن يكسوه جلباب القبول، وأن يُبَلِّغنا به القصد والمأمول إنه على ذلك قدير و بالإجابة جدير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

ووافق الفراغ من تبييضه ضحوة يوم الخميس بإزاء جبل النجاة الثامن من شعبان سنة ثلاث وعشرين ومأتين وألف، عرفنا الله خيرها و وقانا شرها، آمين، و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين.

فهرس المحتويات

| 7 | متن الآجرومية |
|-----|---|
| 15 | الفُتُوحَاتِ القُدُّوسِيَّةِ في شَرْحِ المُقَدَّمَةِ الآجَرُّومِيَّةِ |
| 15 | مقلمة المؤلف |
| 45 | بَابُ الإغْرَابِ |
| 51 | بَابُ مَعْرِفةِ عَلَامَاتِ ا إِغْرَابِ |
| 83 | بَابُ الأَفْعَال |
| 107 | بَابُ مَرْفُوعَاتِ الأَسْمَاءِ |
| 110 | بَابُ الفَاعِلِبيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيس |
| 116 | بَابُ المَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلْهُ |
| 123 | بَابُ المُبْتَدا والخبر |
| 133 | بَابُ العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر |
| | بَابُ النَّغْتِ |
| | بَابُ العَطْفِ |
| 164 | بَابُ التَّوٰكِيد |
| 168 | بَاكُ الْكِلَلِ |

| _ |
|--|
| يَابُ مَنْصُوبَاتِ الأَشْمَاءِ 73 |
| بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ |
| بَابُ المَضْدَر |
| بَابُ ظَرْفِ الزُّمَانِ وَظَرْفِ المَكَّانِ |
| بَابُ الحَالِ |
| بَابُ التَّمْيِيزِ |
| بَابُ الاستثناء |
| اب کا ۱۵۱ ۱۵۱ ۱۵۱ ۱۵۱ ۱۵۱ ۱۵۱ ۱۵۱ ۱۵۱ ۱۵۱ ۱۵۱ |
| ابُ الْكَادَىالله الْكَادَىالله الْكَادَى الله الْكَادَى الله الْكَادَى الله الله الله الله الله الله الله الل |
| ابُ المَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِالله الله الله الله الله الله المُفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِالله الله |
| بَابُ المَفْتُولِ مَعَهُ |
| يَابُ مَخْفُوضَاتِ الأَسْمَاءِ |
| هرس المحتويات |

AL-FUTUHAT AL-QUDDUSIYYAH FI SARH AL-MUQADDIMAH AL-AJURRUMIYYAH

by Sīdi Aḥmad ben ʿAjībah al-Ḥasani

> Edited by Abdul-Salām al-Imrāni al-Hālidi

DAR AL-KOTOB AL-ILMIYAH
Beirut-Lebanon